



تراش چهارشنبه  
ماه ربیع الآخر  
۶ ۲ یوم

س ۱۳۴۳  
ماه ربیع الآخر  
۶ ۲ یوم  
یونس و علی محمد بیضا  
من الفاشه لیقرأ غایت

الکلیع الصغیر الحامی من الفقه

342

~~۳۹۳~~

۵  
۱۴۰  
۶



باب ما ينقض الوضوء وما لا ينقض	باب المستحاضة	باب ما يجوز الوضوء به وما لا يجوز	باب التيمم	باب النجاسة التي يقع في الماء
١	٢	٣	٤	٥
باب النجاسة التي تنقض الوضوء أو أجزأ	باب المرأة التي تغسل ويربغ سائر كسوف	باب الاذان	باب الامام ابن نجيب القيام	باب التكبير
٥	٧	٧	٩	٩
باب الرجل يدركه الغزيرة	باب ما يفيد الصلوة وما لا يفيد	باب تكبير الافتتاح	باب القراءة في الصلوة	باب ما يكره من العمل في الصلوة
١٠	١١	١٢	١٣	١٥
باب سجود التلاوة	باب سجود الشروع	باب فيمن تقوته الصلوة	باب المريض كيف يصلي	باب الصلوة في السفر
١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠
باب ما سئل من تركه	باب صلوة الخمر	باب ما يصلح بها وما يصلح بها	باب في حمل الجنابة والصلوة عليها	باب الشهيد
٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٥
باب في حكم التمسك	باب الزكاة	باب صدقة التواضع	باب فيمن يتر على العاشر	باب خراج زكاة أهل الذمة
٢٥	٢٦	٢٨	٢٨	٣٠
باب في المعون والركاز	باب صدقة الفطر	باب الصوم	باب الرجل يغتر عليه أو يجن في رمضان	باب ما يوجب القضا والكفارة
٣٢	٣٣	٣٣	٣٤	٣٥

باب ما يوجب الصيام على نفسه	كتاب الحج	باب من جاوز الميتة بغير اهرام ومن دخله بغير اهرام	باب في تقبيل البدنة	باب في حراء الصيد
٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠
باب الحرم اذا قلتم انما فيه ادخلوا شجرة	باب في الاحصار	باب التمتع	باب في الطول والسبع	باب الرجل يغتسل في اهرام
٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦
باب في الحج والتقصير	باب الرجل يحج عن آخر لم يدخل في الابواب	كتاب النكاح	باب في الكفارة	باب في الاكفاء
٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢
باب الوكالة في النكاح	باب النكاح الفاسد	باب المهر	باب تزويج العبد والامة	كتاب الطلاق
٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥
باب ايقاع الطلاق	باب الايمان في الطلاق	باب الاختيار	باب الكتابات	باب الحنيفة
٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦
باب اخذ الخلع	باب الاطلاق	باب الظهار	باب طلاق المريض	باب الرجعة
٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨
باب العدة	باب ثبوت النسب	باب الولد من اخوة به	باب الحيض	باب الغيبين
٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧



كتاب العقود	باب اختلاف العتق	باب عتق احد العبدین	باب العتق على جعل	باب الولاء
٩٠	٩٣	٩٣	٩٥	٩٦
كتاب الایمان	باب اليمين في القول والتخرج والسكنى	باب اليمين في الكلام	باب الحنث في اليمين على ايمان والزمان	باب اليمين في العتق
٩٦	٩٨	١٠٠	١٠١	١٠١
باب اليمين في البيع	باب اليمين في الحج	باب اليمين في اللبس	باب اليمين في الضرب	باب مسائل متفرقة
١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٥
كتاب الحدود	باب الاختصاص	باب الوطر الذکر	باب الشهادة الزور	باب الحكم كيف يقام
١٠٦	١٠٧	١٠٧	١٠٩	١١١
باب القذف	باب مسائل متفرقة	كتاب السرقة	باب يبتلع فيه	باب قطع الطريق
١١٢	١١٢	١١٦	١١٨	١١٩
كتاب السب	باب في الاضرار التي يبدعها او تنسخ عقود	باب استبدال الكفار	باب المستأمن	باب الاسهام
١٢٠	١٢٥	١٢٥	١٢٦	١٣٠
باب الحرمان	كتاب البيوع	باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز	باب فيما كان اذ يورث او يذرع او يبعث	باب اختلاف البائع المشتري
١٣٠	١٣١	١٣٣	١٣٨	١٤٠

باب في اختيار	باب المراكمه والتولية	باب العيوب	باب الوكالة بالبيع والشراء	باب العتق
١٤١	١٤٤	١٤٦	١٤٩	١٥١
باب الاستحقاق	باب بيع عبد غيره	باب الشفعة	باب الاذون	باب مسائل متفرقة
١٥٢	١٥٣	١٥٤	١٥٥	١٥٥
كتاب الكفالة	باب الكفالة بالمال	باب شركة المتقاضي وخبر	باب كفالة العبد وعنه	كتاب الحوالة
١٥٨	١٥٩	١٦١	١٦٢	١٦٢
كتاب الضمان	كتاب القضاء	باب القضاء في الايمان	باب القضاء في الشهادات	باب القضاء في الموارث
١٦٣	١٦٣	١٦٧	١٦٨	١٧٢
باب من القضاء	باب مسائل متفرقة	كتاب الوكالة	باب الوكالة بالبيع والشراء	كتاب الدعوى
١٧٤	١٧٤	١٧٧	١٧٩	١٨٢
كتاب الاقرار	كتاب الصلح	كتاب المضاربة	كتاب الوديعة	كتاب العارية
١٨٣	١٨٤	١٨٥	١٨٩	١٩٩
كتاب الهبة	كتاب الاجارة	باب الاجارة الفاسدة	باب الاجارة على احد الشرطين	باب في بعض المتاجر وما لا يرضى بها الخلف
١٩١	١٩٢	١٩٣	١٩٤	١٩٥



باب جنابة السناء ج	باب مسائل متفرقة	كتاب المكاتب	باب في الحج والعمرة عن العبد والعبد يكي تب عن نفسه وغیره	باب العبد بين رجلين يكاتبه او يكاتبه احداهما
١٩٩	٢٠٠	٢٠١	٢٠١	٢٠٢
باب المكاتب يموت او يعجز	باب ما يجوز للمكاتب ان يفعل	باب مسائل متفرقة	كتاب المأذون	كتاب الفصم
٢٠٣	٢٠٥	٢٠٦	٢٠٧	٢٠٨
كتاب المزارعة	كتاب الخارج	كتاب الذبايح	كتاب الكراهية	باب الكراهية في النكاح
٢١١	٢١١	٢١٢	٢١٢	٢١٥
باب الكراهية في الوطء	باب الكراهية في البيع	باب مسائل متفرقة	كتاب العتق والتبديل	كتاب الاشربة
٢١٦	٢١٧	٢١٨	٢١٩	٢١٩
باب المعاقلة	كتاب الوصايا	باب الوصية بالثالث	باب العتق في المرض	باب الوصية للاقارب وغيرهم
٢٢١	٢٢١	٢٢٢	٢٢٣	٢٢٣
	باب من الوصية	باب الوصية	كتاب اختبر	
	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٥	
		باب المسائل		
		٢٢٤		

عنه يحون القصوص وقطع الطريق

خارج حصار مثل الباقية واقرا عليها من اول يس  
الصحف فاشتملهم فهم لا يصحون ثم اتم اربعة منه الى  
ربع جوانب لكل جانب حجرا وقل عند راس كل واحد منها  
قوله الحق ولا الملك ثم ادفن الشاة في البيرة وفي  
سفر نفعة منكدا او حمل الشاة معه او وضع في قمار

الكفارات على اربعة اوجبه

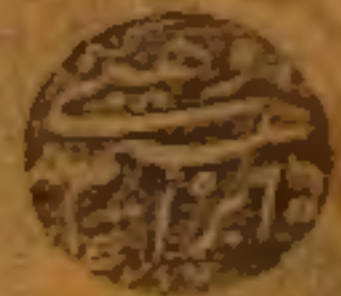
كفارة صوم ع من م

عتق صوم ل طعام

وكفارة الظهار ع من م وكفارة الظهار  
عتق رقبة ووجه فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين  
فان لم يستطع فاطعام ستين مسكنا كل واحد كقبة المسكين  
وبجز كل عتق الرقبة الكافرة والمسلمة والذكر  
والانثى والصغير والكبير وكفارة التيمين  
ومعتق رقبة لجزء فيها ما يلزم في الظهار وان شاء كما  
عشر مساكين كل واحد ثوبا فاضادوا داني ما كوز فيه  
الصلوة وان شاء اطعم عشر كاطعام وكفارة الظهار  
فان لم يقدر على احد من الثلاثة صام ثلثة ايام متتابعة  
كفارة العتق كفارة عتق رقبة مواته فان لم  
ع من م سجود وصام شهرين متتابعين  
له كوز فيه الاطعام بركه

التحيات لله والعبادات القولية والصلوات والعبادات  
البدنية لله والطهارة والعبادات المالية لله

من كتب الله ابراهيم  
اشترى بجاهه وكنه  
ورعا



Haddan Haddan

343 mick



وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي الْقُلُوبِ

انى دودة

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the list or a separate entry, written on a separate sheet of paper.

٥٢



وان خرجت من الدين نقصت لان النحر بها علمها وذلك  
فليكن غير ان القليل حدث في السبيلين لوجوه السبلان

وليس حدث في المراحات لعدم **باب المستحاضة**  
مستحاضة تؤضات لو فطر صلو اجزها حتى يدخل وقت صلو

اخرى وقال السافعي يتوضأ لكل صلوة مكتوبة لقوله عليه السلام

المستحاضة يتوضأ لكل صلوة مكتوبة ومدتها ما روى ابو حنيفة

رحم الله مفته الوقت قبل صلوة وهو المواد بالاول لان اللام

تستعار للوقت فان توضأت حتى طلعت الشمس اجزاها

حتى يذهب وقت الطهر موقوف محمد وقال ابو يوسف حتى يدخل

وقت الطهر موقوف زفر واصل هذا الظاهر لا ينفذ

ينقص عند خروج الوقت اقامه للوقت مقام الحاجة وعند

زفر عند دخول الوقت حتى لا يقع الطهران قبل الحاجة ولا

وعند يوسف بايهانان حتى لا يقع الطهران قبل الحاجة ولا ينقص

الاصل لا يقطع عن الفضا

هذا هو الوقت المستطوع حاشا للكتاب...  
في وقت الطهر موقوف زفر واصل هذا الظاهر لا ينفذ...  
ان حكم المحدث فقط باعتبار الحاجة الى اداء فرض الوقت...  
استاء التواكل...  
فاد استوط...  
الاصل لا يقطع عن الفضا

بعد القضاء الحاجة وقد قيل على غرض هذا الاول صوابه كذلك

المرأة رطلها زوجه فيقطع الدم عند طلوع الشمس فان رجاها  
ملك الرجعة حتى يذهب وقت الطهر او تعسك قبل ذلك

يبردها المرأة حيضها قبل من عشا ابام وانقطع رها من

للحيضة الثالثة عند طلوع الشمس وهي مدة الطلاق

**باب ما يجوز الوضوء به وما لا يجوز**

رجل له جدر لا سورا الكلب لا يتوضوء به وكلمه ينم لان نجس بدلالة

الاجماع وشيئ من الاناء من ولو عنه فان لم يجد الا سورا للماء يتوضأ

بموينم لانه مشكول في طهوريته ولا يشك في طهارته روى عن محمد

ذلك نصا وروى غيره وابن الاثير انه طاهر ولا يوطر نص في

كتاب الصلوة ان عرقه لا يمنع جواز الصلوة وان نجس لكن الاشتغال

في طهوريته فيجوز بينهما اجسا طاهرا وروى الكرخي عن ابن حنيفة ان سورا

نجس لا يلغى لاجل ان لا ينجس قبله حتى لا يجد الا يبيد التمر يتوضأ به

هذا هو الوقت المستطوع حاشا للكتاب...  
في وقت الطهر موقوف زفر واصل هذا الظاهر لا ينفذ...  
ان حكم المحدث فقط باعتبار الحاجة الى اداء فرض الوقت...  
استاء التواكل...  
فاد استوط...  
الاصل لا يقطع عن الفضا



ولا يتيهم وقال أبو يوسف يتيهم ولا يتوضأ، وقال محمد بن يوسف، به

يتم يتيهم ولم يرد به الزيتب وانما اورد به الخ وروي نوح بن ابي

مريم عن ابي حنيفة انه رجع الى قوفول في يوسف ولا يتوضأ

شيء من الاشرية سوى نبيذ النمر واعماد ابي حنيفة على

حديث ابن مسعود في ليلة للين وابو يوسف ادعى النسيج بانه

النسيج ومحمد لما جعل النار في اوجب الخ احتياطاً وان توضأ

سور سباع الطير او الفان او الجنة او المستور كرو واجزاء

وقال ابو يوسف في الاملاء لا يتيهم في سور المستور خاصة لما فيه

من الاثم وما يقولون للحدث محمول على انها لم يتيهم تأكل النار

عاق وان توضأ في انا في تطيف لم يجر لغيره ان يتوضأ به لانه

مستعمل والماء المستعمل غير طهور بالاتفاق الا عند رقر

واختلفوا في طهارته وقال محمد بن يوسف ورواية عن ابي حنيفة انه

طاهر وقال ابو يوسف ومحمد بن يوسف ورواية عن ابي حنيفة انه

طاهر وقال ابو يوسف ومحمد بن يوسف ورواية عن ابي حنيفة انه

طاهر وقال ابو يوسف ومحمد بن يوسف ورواية عن ابي حنيفة انه

طاهر وقال ابو يوسف ومحمد بن يوسف ورواية عن ابي حنيفة انه

هذا الحديث يدل على ان النسيج يتيهم ولا يتوضأ به

هذا الحديث يدل على ان النسيج يتيهم ولا يتوضأ به

خفيفة وقال الحسن ومحمد بن يوسف ورواية عن ابي حنيفة انه يتيهم

خاصة غليظة كالبول **باب التيمم**

مسلم يتيهم ان يدعون الاسلام والعتاد بالله ثم اسلم فهو على

تيممه وقال زفر يطل تيممه لانه عباد فيبطل بالكفر وانا

نقول الباقي بعد التيمم صفة لونه طاهر افا عذر الكفر على

لغة الصفة لا يطلها لم لو اعترض على الوضوء فتم يتيهم

الاسلام ثم اسلم لم يكن متيمم ويوقول محمد وقال ابو يوسف هو

متيمم لان شرط صحة التيمم ان يتيهم به عباد وقد وجد وما يقول

جلي لكن عباد لا صحة لها الا بالطهارة ولم يوجد نصرا في توضأ

لا يريده الاسلام ثم اسلم فهو متوضئ لا يستغفاره عن التيمم

وقال الشافعي رحمه الله ليس لموضئ لا فتان الى التيمم ايام صلى يقوم

في مصلى الكوفة صلى العبد فاحرث بواو احرث

وبني وقال ابو يوسف ومحمد لا يتيهم في صلوة العبد للبناء لان الجيم

بالجيم بالاسان قالوا اما وضع

بالجيم بالاسان قالوا اما وضع

بالجيم بالاسان قالوا اما وضع

هذا الحديث يدل على ان النسيج يتيهم ولا يتوضأ به

هذا الحديث يدل على ان النسيج يتيهم ولا يتوضأ به

هذا الحديث يدل على ان النسيج يتيهم ولا يتوضأ به



خشيته القولت وقد آمن وهو يقول لا بد لموقاة لانه يوم اذ  
فقد ما يسلم عن امر تنقض به صلوة رجل في رجله ما قد  
نسبه فيتم وصلته في ذكر في الوقت فقد ثبت صلوة وهو قول  
محمد رحمه الله وقال ابو يوسف لا تجزيه لانها في شرطه وهو طه الماء  
في معتد نحو مما يقول ان السفر موضع الحاجة الى الماء وهذا  
لما لا يمان له فلا ينضل عن حاجته فلا يكون معتدا فلا يشتر  
عليه الطلب والذكر في الوقت وبعد سواء **باب**

**النجاسة التي يقع في الماء** يقع عقرب او نحو مما لا دم له غوث في نور  
الماء لم يفسد الماء وان كان الماء قليلا لقوله عليه السلام اذا وقع الدابة  
في طعام احدكم للذي ولا ان لم يمتح عند الموت بفساد الدم  
اما ما لا دم له فلا وكذلك ضئيف او سكة او نحو مما يعيش في الماء  
غوث في حية الماء لافلتنا وكذلك بعدة او بعرتان من بعد الابل  
او الغنم سقطان في بيوت هذا الحسنان والمساكن لن يفسد لان

التي تخوف في الماء القليل ولا تخسان وجهان احدهما ان  
في القليل ضرر لان الابرار التي في القليل ليس لها روث حاج  
وفي الحد الفاصل الاعتماد على المروي عن ابي حنيفة رحمه الله  
انه يفوق حتى لا راي المبتلي به واشيا هذا في الثلاث وسوي  
الكتاب من الرطب واليابس والصحيح والمنكر والشيخ انه شيء  
صلية على طاهر رطوبة الا يباع فلا يندخل الماء وعلى تقدير  
بين الرطب واليابس والصحيح والمنكر والبعر والرون خرا

الحام او العصفور يقع في انا الماء لم يفسد الماء خلافا للشافعي  
رحم الله الاجماع المسلمين على اقتناء الحمامات في المساجد شاء  
بالتحريم فانها تخرج وقال محمد لا يخرج واصله ان يبول ما يبول  
لحمه لحق عند ما طاهر عند محدث العريتين ولهما قوله  
استبرأوا البول لمحدث عصفورا فان ماتت في برفاخر  
حين ماتت تخرج منها عذرون ولو اوبلوا فأن كانت

التي تخوف في الماء القليل ولا تخسان وجهان احدهما ان  
في القليل ضرر لان الابرار التي في القليل ليس لها روث حاج  
وفي الحد الفاصل الاعتماد على المروي عن ابي حنيفة رحمه الله  
انه يفوق حتى لا راي المبتلي به واشيا هذا في الثلاث وسوي  
الكتاب من الرطب واليابس والصحيح والمنكر والشيخ انه شيء  
صلية على طاهر رطوبة الا يباع فلا يندخل الماء وعلى تقدير  
بين الرطب واليابس والصحيح والمنكر والبعر والرون خرا



هذا ما روى ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر في الزمان ثلثون  
في البركة لا يخرج منها ثلثون دلو او ثلثون دلو او ان تصنع  
ينزع ماء البركة ثلاث النجاسة خلصت الى كل الماء كان الواقع  
له جنة عظيمة فذلك حديث بن عباس بن ثوبان في زيجات  
في غير زمزم واشار في الكتاب ان ينزع حتى يذهب الماء وهو  
الصحيح وعن محمد بن ابيان وعنه عن يوسف كذلك وعنه ان  
حنيفة رحمه الله انه يقول ان راى المبتلى باب  
النجاسة تصيب الثوب والخلف ثوب اصابه من دم السمك  
الذي من قدر الدرهم لم يجنبه لان ذلك ليس بدم ولا اصابه  
من الروث او اخنا البقر اكثر من قدر الدرهم لم تجز الصلوة  
فيه وقال ابو يوسف ومحمد تجزبه ما لم يجنبه لم يؤم بالوكي به وكنه

دجاجة او سنورا فابعدون او خسون فان كانت شاة نزع حتى  
يذهب الماء وكذلك ان انتج الحيوان او تفسخ شيء من ذلك واهل

هذا ما روى ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر في الزمان ثلثون  
في البركة لا يخرج منها ثلثون دلو او ثلثون دلو او ان تصنع

ينزع ماء البركة ثلاث النجاسة خلصت الى كل الماء كان الواقع  
له جنة عظيمة فذلك حديث بن عباس بن ثوبان في زيجات

في غير زمزم واشار في الكتاب ان ينزع حتى يذهب الماء وهو  
الصحيح وعن محمد بن ابيان وعنه عن يوسف كذلك وعنه ان

حنيفة رحمه الله انه يقول ان راى المبتلى باب  
النجاسة تصيب الثوب والخلف ثوب اصابه من دم السمك

الذي من قدر الدرهم لم يجنبه لان ذلك ليس بدم ولا اصابه  
من الروث او اخنا البقر اكثر من قدر الدرهم لم تجز الصلوة

فيه وقال ابو يوسف ومحمد تجزبه ما لم يجنبه لم يؤم بالوكي به وكنه

هذا ما روى ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر في الزمان ثلثون  
في البركة لا يخرج منها ثلثون دلو او ثلثون دلو او ان تصنع

عند الدرهم وعند يوسف في شبر وشبر وحسنه رحمه الله  
ان نجاسة ثوبت بدليله مقطوع به فشا به العذرة وان اصابه

من خذ الدجاج اكثر من قدر الدرهم لم تجز الصلوة بالاجماع  
ثوب اصابه بول الفرس لم يفسد الصلوة حتى يفسخ عند

ان حنيفة وان يوسف لان نجاسته مختلف فيه وقال محمد لا منع  
وان فحش لانه ظاهر عند بول للهار اذا اصابه اكثر من قدر

الدرهم افسد بالاجماع فابو حنيفة رحمه الله سوى بين بولي  
وروثه وما فوقه وصف النجاسة للفرس وخف اصابه دونه

او عذرة او دم او مني فيس فحكه اجزاء قول ان حنيفة وان  
يوسف وقال محمد رحمه الله لا يجزبه حتى يغسل الا في المني وفي

الربط لا يجنبه الا الغسل بالاجماع والثوب لا يجزبه الا  
الغسل وان ليس الا في المني بالاجماع محمد قاس اليابس بالربط

في الخلف وقاس الخلف بالثوب في اليابس ومما فرفا وقال الملقط  
في الثوب او الخلف ان كان يابس وكذا في الخلف

هذا ما روى ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر في الزمان ثلثون  
في البركة لا يخرج منها ثلثون دلو او ثلثون دلو او ان تصنع  
ينزع ماء البركة ثلاث النجاسة خلصت الى كل الماء كان الواقع  
له جنة عظيمة فذلك حديث بن عباس بن ثوبان في زيجات  
في غير زمزم واشار في الكتاب ان ينزع حتى يذهب الماء وهو  
الصحيح وعن محمد بن ابيان وعنه عن يوسف كذلك وعنه ان  
حنيفة رحمه الله انه يقول ان راى المبتلى باب  
النجاسة تصيب الثوب والخلف ثوب اصابه من دم السمك  
الذي من قدر الدرهم لم يجنبه لان ذلك ليس بدم ولا اصابه  
من الروث او اخنا البقر اكثر من قدر الدرهم لم تجز الصلوة  
فيه وقال ابو يوسف ومحمد تجزبه ما لم يجنبه لم يؤم بالوكي به وكنه



صليت فانظروا انه لا يشرب فيه الا قليل ثم يعود ذلك الى جرم  
ذلك الجرم النجاسة اذا يلبس ولا كذلك الثوب والرجل هذا

اذا كانت النجاسة متنجسة اما اذا لم تكن كالبول اذا احتل  
لأنه لا يظهر الا بالفضل وان يلبس لانه لا جاذب له ثوب اصلا من خواصه

ملا يوصل لحمه من طيور الكثر من قدر الدرهم جازت الصلوة  
فيعتد بما قال محمد لا يجزيه ثم اختلفوا على قولهما ان جواز

الصلوة فان اظهرته اولان التقدير بالكثرة الناجحة  
والصحيح انه جسد الا ان التقدير بالكثرة الناجحة لظهور

حس لو وقع في الماء القليل افسد الماء وقد قيل لا يفسد لتقدير  
صوت الا وان عنه فعلى هذا آخر والدجاج لو وقع في الماء افسد

لانه يمكن صوت الا وان عنه ثوب اصابه من لعاب البعوضة  
لما الكثر من قدر الدرهم اجزأت الصلوة فيه لانه يشكول

فلا ينجس به الطعام ببول انتفخ على ثوب مثله روي في الخبر

بعض النجاسة اذا لم تكن كالبول اذا احتل  
لأنه لا يظهر الا بالفضل وان يلبس لانه لا جاذب له ثوب اصلا من خواصه

بعض النجاسة اذا لم تكن كالبول اذا احتل  
لأنه لا يظهر الا بالفضل وان يلبس لانه لا جاذب له ثوب اصلا من خواصه

بعض النجاسة اذا لم تكن كالبول اذا احتل  
لأنه لا يظهر الا بالفضل وان يلبس لانه لا جاذب له ثوب اصلا من خواصه

بعض النجاسة اذا لم تكن كالبول اذا احتل  
لأنه لا يظهر الا بالفضل وان يلبس لانه لا جاذب له ثوب اصلا من خواصه

بعض النجاسة اذا لم تكن كالبول اذا احتل  
لأنه لا يظهر الا بالفضل وان يلبس لانه لا جاذب له ثوب اصلا من خواصه

بعض النجاسة اذا لم تكن كالبول اذا احتل  
لأنه لا يظهر الا بالفضل وان يلبس لانه لا جاذب له ثوب اصلا من خواصه

بعض النجاسة اذا لم تكن كالبول اذا احتل  
لأنه لا يظهر الا بالفضل وان يلبس لانه لا جاذب له ثوب اصلا من خواصه

بعض النجاسة اذا لم تكن كالبول اذا احتل  
لأنه لا يظهر الا بالفضل وان يلبس لانه لا جاذب له ثوب اصلا من خواصه

بعض النجاسة اذا لم تكن كالبول اذا احتل  
لأنه لا يظهر الا بالفضل وان يلبس لانه لا جاذب له ثوب اصلا من خواصه

بعض النجاسة اذا لم تكن كالبول اذا احتل  
لأنه لا يظهر الا بالفضل وان يلبس لانه لا جاذب له ثوب اصلا من خواصه

بعض النجاسة اذا لم تكن كالبول اذا احتل  
لأنه لا يظهر الا بالفضل وان يلبس لانه لا جاذب له ثوب اصلا من خواصه

بعض النجاسة اذا لم تكن كالبول اذا احتل  
لأنه لا يظهر الا بالفضل وان يلبس لانه لا جاذب له ثوب اصلا من خواصه



المصحف غير غلافه وكذلك الحديث لان الجنبه والحديث يخلان  
اليدين والحديث لا يعذر والمحدث بعد لان الجنبه حلت انتم للحديث  
والجمله ان كان مشتركا لا يخلد اخذ وان لم يكن مشتركا لا يخلد اخذ  
اخذ وهذا احسن من الغلاف والخريطة ويكره اسبقها القبله  
بالفتح في الصلاة وفي الاستدبار روايتان فعلى احدى الروايتين

فوقنا وانما اذا استبرأ القبله لم يكن فوجه مواز للمكعبه  
ولا فوجه عند ما ينزل القبله والقبول وعند الشافعي يكره في القبله وفي الروايتين  
**باب الاذان** المقصد للمؤذن ان يجعل اصبعه

في اذنيه ثم يقرأ بالادب والاحسان وان لم يفعل فخرجه من  
السنن الاصلية ويستقبل بالشهادتين القبله لانه في الصلاة  
الصلاة وضار فيها ما يحوط وجهه بغيره وشمالا بالصلوة والقبلة الاصل  
كذا روي في حديث بلال رضي الله عنه وان استدار في سبعة فخرجه  
يؤديه اذا لم يستطع اقامه سنة الصلوة والفلاح لا تساءل معتمدا  
مع ثبات قدميه اما بغير حاجه فلا والتشويش في الجرح على الصلوة المقصود

في ثبات قدميه اما بغير حاجه فلا والتشويش في الجرح على الصلوة المقصود

حتى على الصلوة حتى على الفلاح من بين المذاهب والافاق  
حتى وهو التشويش الحديث وكذا في سائر الصلوات وما  
اختص الجرح بذلك لا اختصاصه بوقت استحباب فيه التوهم  
لن احباله فاستحب زيادة العلامة رفقا بهم ولم ير  
مشايخنا اليوم بابا بالتشويش في سائر الصلوات لتغير الناس  
واحوالهم وقال ابو يوسف لا اري بابا سان يقول المؤذن

السلام عليكم يا امير المؤمنين محمد بن عبد الله وبركاته حتى على الصلوة  
حتى على الفلاح الصلوة يؤمرك الله لا شغل الامور اعطى  
المسلمين مؤذنت اذن واقام على غير وضوء لا يعيد ولا يجنب  
اجتال ان يعيد وان لم يعذر اجزاءه واصدق هذا ان المؤذن  
له شبهة بالصلاة فشرط الطهارة على اعطاء الحديث ولم يشترط  
غناؤها وقوله لن لم يعذر اجزاءه يعني به الصلوة لانه لو تركها  
جاءت الصلوة والمراد تؤذن اجبت ان يعاد لانه لم ترفع فاداء ما كان مستطاعا

في ثبات قدميه اما بغير حاجه فلا والتشويش في الجرح على الصلوة المقصود



صوتنا لعدم التدويعية فلم يؤذن أصلا ويؤذن الماذن

ويجوز الإقامة به أمدا بلاه ويجلس بين الماذن والإقامة

المغرب وقال أبو يوسف ومحمد يجلس في المغرب أيضا

جئة حنيفة فقال الشافعي رحمه الله يفصل في المغرب

باعتين اعتبارا بيساير الصلوات وما يقولون ما خيف

المغرب مكره ولا بد من الفصل بجلدة متى انتهى الفصل

وأوحى رحمه الله يقول بقيام ساعة يجهر الفصل في وقت

رحمة الله راية أبا حنيفة رحمه الله يؤذن للمغرب ويقول

ويقيم ولا يجلس وهذا يدل على أن الحق أن يكون الإمام

هو المؤذن رجل صلى في بيته أو في سفر غير أنه الإقامة كره

وخبره وإن ترك الماذن وحده لا يكره وإن ترك الإقامة يكره

لأن الماذن شرع لإعلام الغائبين ولا حاجة إلى الجمع والإقامة

لإعلام الشيعية وهم يحتاجون إليه وأرادنا ثبت الذي ليس

Handwritten marginal notes in Arabic script, including phrases like 'وإذا كان في الصلاة' and 'وإذا كان في الإقامة'.

له مسجد حتى فإن كان له مسجد حتى فالأفضل أن يكون إذا لم يكن

واقامة وإن تركها لا يكره **باب** الإمام ابن الشيخ

لأنه إذا كان في الصلاة أو الإقامة

لن يقوم في الطاق لأنه شبه اختلاف المكانين ولا بأس

بأن يصلي في طهر رجل فاعيد يحدث مع غيره وعليه الإجماع

ولا بأس بأن يصلي وبين يديه مصحف معلق أو سيف معلق

لأن المراء لا يعبد معاني وكذا الوصل على بساط فيه نساو يد

ولا يجلس على النساو يد لأنه يشبه عيان الصنم ولو وضع رأسه

لم يأس به لأنه لا يعبد بلاد رأسه ويكره أن يكون فوقه رأسه

في السقف أو بين يديه أو جداره نساو يد أو صورة معلقة خرب

جداره عليه السلام ويكره النساو يد في البيوت والناشد في التوب

ولا يكره في البساط لأنه استهانة بها ولا تفيد صلوة في جمع القصور

لاستحاج شرائطها وأركانها وإن موت امرأة بين يدي المصلح

Handwritten marginal notes in Arabic script, including phrases like 'وإذا كان في الصلاة' and 'وإذا كان في الإقامة'.

Handwritten marginal notes in Arabic script, including phrases like 'وإذا كان في الصلاة' and 'وإذا كان في الإقامة'.



صلواته لحديث ابن عبد الغزير رضي الله عنه عن النبي عليه السلام قال  
لا يقطع الصلوة ثم يروى في ويزورها لقوله ثم ادراوا اما استطعتم  
قال المفسر في هذا الحديث انما استطعتم  
فان كان المصلي  
يقطع الصلوة ثم يروى في ويزورها لقوله ثم ادراوا اما استطعتم  
فان كان المصلي  
يقطع الصلوة ثم يروى في ويزورها لقوله ثم ادراوا اما استطعتم

**باب التكبير** تكبير المصلح مع الاخطا لان النبي عليه السلام  
كان يكبر مع كل خفض ورفع ويقول سمع الله من كل خير ويقول من  
خلفه ربنا لك الحمد ولا يقول لها يا هو قال ابو يوسف ومحمد  
الله يقول لها هو قال ابو يوسف سالت ابا حنيفة عن الرجل يرفع

راسه من الركوع في القديضة ان يقول اللهم اغفر لي قال يقول  
ربنا لك الحمد ويستبشركم بذلك بين السجدين يستبشركم بذلك  
احدى الروايتين عنه انه حوّل غير ما على الخريف في الحال لربني  
نعم مذهبنا الحديث المخوف ولان المتكبر بعد حالة الخ

تصايب من ان النسيح للامام فاذا ذكره الامام في الركوع او السجود  
اجزا او قال زفر لا يجدي لانه بناء على الناسد ولنا ان الشرط  
هو المشاركة في جزء واحد وقد وجد وجه انتهى الى الامام  
لان ذلك القدر وان قيل  
سقط عنه اسم الركوع او السجود

راى فكبر ووقف حتى رفع الامام راسه لا يصبر مذركا  
لكلك الركعة عندنا خلافا لفرجه الله لانه ادركه فيها  
له حكم القيام وقصار كما لو ادركه في حقيقة القيام وان  
ان الاخذاء شدة كونه والقيام ليس من جنس الركوع  
فلا يتحقق الشدة رجل احده في ركوعه او في سجوده  
نوضا وبني بعيد ما حدث فيه لان الانتقال مع الطهارة  
فوق ولم يوجد رجل ذكر وهو راى او ساجدا ان عليه

سجدة فاخط من ركوعه فسجد بها او رفع راسه من سجود  
فسجد بها فانه بعد الركوع والسجود يقع التسليم مرتبة  
فان لم يعد اجزاء لان الترتيب به بغير من **باب**

**الرجل يترك الركعة** رجل صلى ركعة من الظهر لم اقم في  
اخري لم يدخل مع القوم اما كونه يصلي اخرا او التسليم  
لم يدخل من القوم اخرا او التسليم

فان قيل الركعة الثانية  
لا بد من اقامتها  
فان قيل الركعة الثانية  
لا بد من اقامتها  
فان قيل الركعة الثانية  
لا بد من اقامتها



ثم يدخل مع القوم والذي يصلح معهم نافلة لأنه ثبت فيه  
الفراغ وبعد حصة الفراغ لا يجزئ النقص لذلك بعد  
وان صل ركعة من الجهر ثم اقم يقطع ويدخل معهم لأنه ان افشا  
الباخرى ثبت حصة الفراغ فتعذر احرار فضل الجماعة  
رجل دخل مسجد اذ كان فيه يكمل ان يخرج حتى يصل لقوله عليه  
السلام لا يخرج من المسجد بعد الفداء الا منافق او رجل خرج  
ل حاجته يريد الرجعة وان صلى من لا يكمل الا ان ياء خذ الموضع  
في الاقامة لانه خلاف الجماعة عيانا فذلك يكمل الا ان العذر  
المغيب لكراهية التطوع فيها ولا اذا الجهر جل انتهي امام و  
الناس في صلوات ان جئني لترتفع ركعة ويدك اخرى  
فانه يصل ركعتي الفجر ولا يقضيهما وهو قول ابو يوسف يوافق  
وقال محمد بن ابي ان يقضيهما اذا ارتفعت الشمس  
لا وقت الزوال حدث ليلة القدر سبع لهما ان السجرات

في صلاة الفجر ركعتي الفجر  
فان كان في صلاة الفجر ركعتي الفجر  
فان كان في صلاة الفجر ركعتي الفجر  
فان كان في صلاة الفجر ركعتي الفجر

في صلاة الفجر ركعتي الفجر  
فان كان في صلاة الفجر ركعتي الفجر  
فان كان في صلاة الفجر ركعتي الفجر  
فان كان في صلاة الفجر ركعتي الفجر

في صلاة الفجر ركعتي الفجر  
فان كان في صلاة الفجر ركعتي الفجر  
فان كان في صلاة الفجر ركعتي الفجر  
فان كان في صلاة الفجر ركعتي الفجر

في صلاة الفجر ركعتي الفجر  
فان كان في صلاة الفجر ركعتي الفجر  
فان كان في صلاة الفجر ركعتي الفجر  
فان كان في صلاة الفجر ركعتي الفجر

في صلاة الفجر ركعتي الفجر  
فان كان في صلاة الفجر ركعتي الفجر  
فان كان في صلاة الفجر ركعتي الفجر  
فان كان في صلاة الفجر ركعتي الفجر

في صلاة الفجر ركعتي الفجر  
فان كان في صلاة الفجر ركعتي الفجر  
فان كان في صلاة الفجر ركعتي الفجر  
فان كان في صلاة الفجر ركعتي الفجر

في صلاة الفجر ركعتي الفجر  
فان كان في صلاة الفجر ركعتي الفجر  
فان كان في صلاة الفجر ركعتي الفجر  
فان كان في صلاة الفجر ركعتي الفجر

في صلاة الفجر ركعتي الفجر  
فان كان في صلاة الفجر ركعتي الفجر  
فان كان في صلاة الفجر ركعتي الفجر  
فان كان في صلاة الفجر ركعتي الفجر

في صلاة الفجر ركعتي الفجر  
فان كان في صلاة الفجر ركعتي الفجر  
فان كان في صلاة الفجر ركعتي الفجر  
فان كان في صلاة الفجر ركعتي الفجر



او انوار لم يقطعها لانه تعظيم الله تعالى وان كان من وج  
لانه اظهار للمشروع والمفسوخ

او مصيبة قطعها لانه من كلام الناس رجل عظم فقا  
له رجل في صلوة يوم حمله الله نفسا فلو لم يحدث معاونة  
بفكلمة السلام واذا استفتح ففتح عليه في صلوة يوم ربه ثم  
المنفتح ليس في الصلوة والغاية في الصلوة فشدت صلوة

لانه جواب له فكان كلاما من كلام الناس وذكر في الاصل  
وشرط الفساد الصلوة الفسخ مكررا ولم يشترط فقينا وان  
فتح على الامام لم يكن كلاما مفسدا لحدوثه على رضى ولو  
اجاب المصنف رجلا بلالة الآية فهذا كلام مفسد للصلوة

وهو قول محمد بن يوسف وقال ابو يوسف رحمه الله لا يفسد الصلوة  
وهذا اذا اراد جوابه وان اراد اعلامه انه في الصلوة و

لم يفسد بخلاف لاح يوسف انه ثناء بصفته فلا يفسد  
بقصد وعزيمة ولهما انه خرج جوابا في محله فصار كلاما

صا

وصار عزله قوله انا لله وانا اليه راجعون واذا في الصلوة  
بكل شيء في القولين وما اشبه الدعاء ولم يثبت للحدث فستن  
في الاصل وقال اذا دعا بما يستجد سوا الله من العباد كالمنفردة  
لا يفسد ولو سأل شيئا لا يمنع سوا الله من العباد مثل قوله

اللهم روحني فلانة فسدت صلوة اتمام قراءته الترخيب او الترميب  
يستمتع من خلفه ويسكت ولذلك الخطبة ولذا الوصل على  
التي علم لان الاستماع فرض بالنفس فلا يحل تعطيل الفرض لكن  
بعد من الغلب اخلف المشايخ فيه والاحوط السكون ركل

صلح الفخر خلف الامام والامام يقنت فانه يسكت ولا يتابعه  
وهو قول محمد بن يوسف وقال ابو يوسف رحمه الله لا يفسد الصلوة  
فيه ولهما انه مفسوخ فلا يجب عليه متابعة امامه

**باب تكبير الاقتراح**  
رجل افتتح الصلوة بالنار سبه او قرأ القرلين بالنار سبه وهو يحسن

صا

من قوله ابو يوسف رحمه الله لا يفسد الصلوة فيه ولهما انه مفسوخ فلا يجب عليه متابعة امامه



هذا هو الصلوة في اللغة العربية  
وهو قول الله تعالى  
وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له  
صوتاً مسموعاً ولا يلهوا  
بشيئاً مما يدعون ليعبدوه  
فمن يلهوا بما يدعون ليعبدوه  
فإن يفلحوا فإني لا أعلم  
لهم أجر ولا حساباً ولا  
عقاباً ولا ينفعهم ما كانوا  
يعملون

والصلوة هي الصلاة  
وهي الدعاء على الله تعالى  
بأن يعبدوه ولا يشركوا  
بشيئاً مما يعبدون  
وهي الدعاء على الله تعالى  
بأن يعبدوه ولا يشركوا  
بشيئاً مما يعبدون

والصلوة هي الصلاة  
وهي الدعاء على الله تعالى  
بأن يعبدوه ولا يشركوا  
بشيئاً مما يعبدون  
وهي الدعاء على الله تعالى  
بأن يعبدوه ولا يشركوا  
بشيئاً مما يعبدون

والصلوة هي الصلاة  
وهي الدعاء على الله تعالى  
بأن يعبدوه ولا يشركوا  
بشيئاً مما يعبدون  
وهي الدعاء على الله تعالى  
بأن يعبدوه ولا يشركوا  
بشيئاً مما يعبدون

والصلوة هي الصلاة  
وهي الدعاء على الله تعالى  
بأن يعبدوه ولا يشركوا  
بشيئاً مما يعبدون  
وهي الدعاء على الله تعالى  
بأن يعبدوه ولا يشركوا  
بشيئاً مما يعبدون

هذا هو الصلوة في اللغة العربية  
وهو قول الله تعالى  
وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له  
صوتاً مسموعاً ولا يلهوا  
بشيئاً مما يدعون ليعبدوه  
فمن يلهوا بما يدعون ليعبدوه  
فإن يفلحوا فإني لا أعلم  
لهم أجر ولا حساباً ولا  
عقاباً ولا ينفعهم ما كانوا  
يعملون

والصلوة هي الصلاة  
وهي الدعاء على الله تعالى  
بأن يعبدوه ولا يشركوا  
بشيئاً مما يعبدون  
وهي الدعاء على الله تعالى  
بأن يعبدوه ولا يشركوا  
بشيئاً مما يعبدون

والصلوة هي الصلاة  
وهي الدعاء على الله تعالى  
بأن يعبدوه ولا يشركوا  
بشيئاً مما يعبدون  
وهي الدعاء على الله تعالى  
بأن يعبدوه ولا يشركوا  
بشيئاً مما يعبدون

والصلوة هي الصلاة  
وهي الدعاء على الله تعالى  
بأن يعبدوه ولا يشركوا  
بشيئاً مما يعبدون  
وهي الدعاء على الله تعالى  
بأن يعبدوه ولا يشركوا  
بشيئاً مما يعبدون

والصلوة هي الصلاة  
وهي الدعاء على الله تعالى  
بأن يعبدوه ولا يشركوا  
بشيئاً مما يعبدون  
وهي الدعاء على الله تعالى  
بأن يعبدوه ولا يشركوا  
بشيئاً مما يعبدون



من صفة الا لسون وحدها والسبح انه المنصرف اليها حتى  
ان قراءه السون وحدها جحد

الا شعري وضوان افراء في البحر والظهر بطوال الفصل في

العصر والعشاء باو ساطع الفصل في المغرب تبصا والمفضل

جد او المقادير لا تعرف الاسماء فضا والمروئي عنه كالمروئي

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اكله في حاله الاحياء امانه حاله

الا صطرار بقرا بقدر ما في بقوته الوقت ويطول الركعة

الاولى من البحر على الثانية ليدرك الناس الجماعة لانه وقتهم

وغفلة وفي سائر الصلوات كذلك عند محمد بن ابي عثمان في

وعند ما لا يطول نور والانا بالسوية ويزوال الداعي الى

التطويل قبل قراءه في العشاء في الاولين سون ولم يقرأ

فاتحة الكتاب لم يقدح في الاخيرين لانه محل الاداء فلا يكون

محل للمضاهاة وان قراءه في الاولين فاتحة الكتاب ولم يزد عليها

قراءه في الاخيرين فاتحة الكتاب وسون معها وجره وقال

ابو يوسف رحمه الله لا يفسخ السون ايضا وقوله وجره منهم

لان من شرط صحة العشاء انه قراءه في حاله الاحياء

من لم

من صفة الا لسون وحدها والسبح انه المنصرف اليها حتى  
ان قراءه السون وحدها جحد

لا يورد في امر غير مشدوع وهو يلج بن الجهر والخافته في

ركعة واحدة وجعل قرائته العشاء فضلا لها بعد طلوع الشمس

فان اتم فيها جهر وان كان وحدها خافت حتما وقال بعض

مشايخنا وحمهم الله تخير بين الجهر والخافته كما في الوقت الا

هو الاول لان سنة الجهر احد الشين اما الجماعة واما الوقت

لكن في حق الجماعة حتم وفي حق المنفرد في الوقت تخير

اما قراءه في المصحف فصلوته فاسد وقال ابو يوسف ومحمد

رحمهما الله من نامة ويكره لانها لا يعان ان يقرأ في

عبادة فكانت احق بالصحة ولا حنفية لوانه تعلم من المصحف

ويؤيد من احوال الصلوة ويكره ان يقرأ في وقت شئ من القليل

لشئ من الصلوات لان فيه يفسد الباقي اتم صلوة يقوم بطراون

ويقوم امين فصلوته فاسد وقال ابو يوسف ومحمد

ان قيل هذا لا يستقيم مع احد

ان قيل هذا لا يستقيم مع احد

ان قيل هذا لا يستقيم مع احد



الامام ومن لا يتدبر تامة لانه محدور وصلى بعد وروى عن

لا عذره فنجوز صلوة ومن يثقل حاله كالعاري اذا صلى يوم

عادين وكاسين ولا يحسنه ان الامام ترك ترك القنوة مع

القدرة عليها فلا يجوز صلوته ولا يجوز صلوته لانه ناس عليه

امام قراء في الاوليين ثم احدث فتقدم في الاله خربين اميلد

صلوته وروى عن يوسف انه لا تفلا في قرآن القرية

صار مؤدبا وانقول استخلف من لا يصلح اما ماله ولا لاهم

فسدت صلوته وصلوته وكن قدومه بعد ما قعد قدر

الشهد فكذا كبر عند اى حسنه لو وعند اى يوسف ومحمد

لا تفروى من سئل من سائل الى انى عندية من مشي من

قال هذا اذا قدمه قبل ان يتقدم الشهد ولو قدمه

بعد ما قعد قدر الشهد لا تفسد عند الكل لو جرد الصنع

منه امام قصر قدم عن اجزائهم وقال ابو يوسف ومحمد هما انه

انما الخلاف في صلوات الامام لا في صلوات غيره

فان قيل الامام لا يصلي الا بغير عذر

فان قيل الامام لا يصلي الا بغير عذر

فان قيل الامام لا يصلي الا بغير عذر

لا يجوزهم لانه نادور فاشبه الجنابة في الصلوة ولا حنفة

ان جواز الاستخلاف في باب الحدث للجزء من المقتض والعجز عنها

الجزء خلاف الجنابة لانها نادرة وكدت تسب اربع ركعات رطوعا

ولم يقدروا فيها شيئا اعادوا ركعتين عند اى حنفة ومحمد رهما

لله وعند اى يوسف يعيد اربعاء وان لم يقرأ في الثانية و

الرابعة اعاد اربعاء عند اى حسنه و اى يوسف رهما الله

الله وعند محمد يعيد ركعتين فابو حنيفة مع محمد رهما الله

فما اذا ترك القراءة في الشفعين ومع اى يوسف فاما اذا ترك

في احد الاوليين واحدى الاخرين فابو يوسف جعل القنوة

وكذا زيدا ومحمد جعلها ركنا اصليا و ابو حنيفة في توسط

بينهما وتفيد قوله عدم لا يصح بعد صلوة مثلها بغير ركعتين

بالقنوة وركعتين بغير القنوة يدويه انه لا يصح بعد الظهر

ومذا انه لا يمكن حمله على العموم لان المتأخر يصح ان يصلي بعد

مثلها اربعاء بقراءة في الركعتين ولا يقدر في الركعتين فاما

فان قيل الامام لا يصلي الا بغير عذر

فان قيل الامام لا يصلي الا بغير عذر

فان قيل الامام لا يصلي الا بغير عذر

ان جواز الاستخلاف في باب الحدث للجزء من المقتض والعجز عنها  
الجزء خلاف الجنابة لانها نادرة وكدت تسب اربع ركعات رطوعا  
ولم يقدروا فيها شيئا اعادوا ركعتين عند اى حنفة ومحمد رهما  
لله وعند اى يوسف يعيد اربعاء وان لم يقرأ في الثانية و  
الرابعة اعاد اربعاء عند اى حسنه و اى يوسف رهما الله  
الله وعند محمد يعيد ركعتين فابو حنيفة مع محمد رهما الله  
فما اذا ترك القراءة في الشفعين ومع اى يوسف فاما اذا ترك  
في احد الاوليين واحدى الاخرين فابو يوسف جعل القنوة  
وكذا زيدا ومحمد جعلها ركنا اصليا و ابو حنيفة في توسط  
بينهما وتفيد قوله عدم لا يصح بعد صلوة مثلها بغير ركعتين  
بالقنوة وركعتين بغير القنوة يدويه انه لا يصح بعد الظهر  
ومذا انه لا يمكن حمله على العموم لان المتأخر يصح ان يصلي بعد  
مثلها اربعاء بقراءة في الركعتين ولا يقدر في الركعتين فاما  
فان قيل الامام لا يصلي الا بغير عذر  
فان قيل الامام لا يصلي الا بغير عذر  
فان قيل الامام لا يصلي الا بغير عذر

ان جواز الاستخلاف في باب الحدث للجزء من المقتض والعجز عنها  
الجزء خلاف الجنابة لانها نادرة وكدت تسب اربع ركعات رطوعا  
ولم يقدروا فيها شيئا اعادوا ركعتين عند اى حنفة ومحمد رهما  
لله وعند اى يوسف يعيد اربعاء وان لم يقرأ في الثانية و  
الرابعة اعاد اربعاء عند اى حسنه و اى يوسف رهما الله  
الله وعند محمد يعيد ركعتين فابو حنيفة مع محمد رهما الله  
فما اذا ترك القراءة في الشفعين ومع اى يوسف فاما اذا ترك  
في احد الاوليين واحدى الاخرين فابو يوسف جعل القنوة  
وكذا زيدا ومحمد جعلها ركنا اصليا و ابو حنيفة في توسط  
بينهما وتفيد قوله عدم لا يصح بعد صلوة مثلها بغير ركعتين  
بالقنوة وركعتين بغير القنوة يدويه انه لا يصح بعد الظهر  
ومذا انه لا يمكن حمله على العموم لان المتأخر يصح ان يصلي بعد  
مثلها اربعاء بقراءة في الركعتين ولا يقدر في الركعتين فاما  
فان قيل الامام لا يصلي الا بغير عذر  
فان قيل الامام لا يصلي الا بغير عذر  
فان قيل الامام لا يصلي الا بغير عذر

ان جواز الاستخلاف في باب الحدث للجزء من المقتض والعجز عنها  
الجزء خلاف الجنابة لانها نادرة وكدت تسب اربع ركعات رطوعا  
ولم يقدروا فيها شيئا اعادوا ركعتين عند اى حنفة ومحمد رهما  
لله وعند اى يوسف يعيد اربعاء وان لم يقرأ في الثانية و  
الرابعة اعاد اربعاء عند اى حسنه و اى يوسف رهما الله  
الله وعند محمد يعيد ركعتين فابو حنيفة مع محمد رهما الله  
فما اذا ترك القراءة في الشفعين ومع اى يوسف فاما اذا ترك  
في احد الاوليين واحدى الاخرين فابو يوسف جعل القنوة  
وكذا زيدا ومحمد جعلها ركنا اصليا و ابو حنيفة في توسط  
بينهما وتفيد قوله عدم لا يصح بعد صلوة مثلها بغير ركعتين  
بالقنوة وركعتين بغير القنوة يدويه انه لا يصح بعد الظهر  
ومذا انه لا يمكن حمله على العموم لان المتأخر يصح ان يصلي بعد  
مثلها اربعاء بقراءة في الركعتين ولا يقدر في الركعتين فاما  
فان قيل الامام لا يصلي الا بغير عذر  
فان قيل الامام لا يصلي الا بغير عذر  
فان قيل الامام لا يصلي الا بغير عذر



الصلوة في جميع الركعات في صلوة النفل **باب**  
ما ينبغي من العمل في الصلوة

بقوله عز وجل **أَقِمُّوا الصَّلَاةَ** ولو كنتم في الصلوة والمراد به  
والعقرب وبكره عذرا لا في التشبيح فيها لأنه ليس من أعمال  
الصلوة وعزله يوسف ومحمد رحمهما الله أنهما لم يربانه بآسائي

الغوايض والنوافل جميعا فزعم العمل بما كان به السنة  
وقل ظن أنه أحدث فخرج من المسجد ثم علم أنه لم يحدث فأنه

ببقوله وإن لم يخرج صلي ما بقي لأن اختلاف المكائيل يبطل  
التحريم الأبعد وقيل صلح النطوع ركعة ركعتان نزل يوتي

وإن صلح ركعة نزل لم ركب استقبال لأن النزول عمل قليل  
والركوب كثير وقيل صلح بقوم ركعة ثم دخل معه وقيل فاحد

الامام فقدم بهذا الرجل فأنتم صلوة الامام ثم قرأته أو أحدث  
من بعد أو كلف أو خرج من المسجد فسلوة وقلوب القوم تامة

الكل بعد الفواعل لأنه زال المانع ولها أن يب الوجوب

الصلوة في جميع الركعات في صلوة النفل **باب**  
ما ينبغي من العمل في الصلوة

بقوله عز وجل **أَقِمُّوا الصَّلَاةَ** ولو كنتم في الصلوة والمراد به  
والعقرب وبكره عذرا لا في التشبيح فيها لأنه ليس من أعمال

الصلوة وعزله يوسف ومحمد رحمهما الله أنهما لم يربانه بآسائي

الغوايض والنوافل جميعا فزعم العمل بما كان به السنة  
وقل ظن أنه أحدث فخرج من المسجد ثم علم أنه لم يحدث فأنه

ببقوله وإن لم يخرج صلي ما بقي لأن اختلاف المكائيل يبطل  
التحريم الأبعد وقيل صلح النطوع ركعة ركعتان نزل يوتي

وإن صلح ركعة نزل لم ركب استقبال لأن النزول عمل قليل  
والركوب كثير وقيل صلح بقوم ركعة ثم دخل معه وقيل فاحد

الامام فقدم بهذا الرجل فأنتم صلوة الامام ثم قرأته أو أحدث  
من بعد أو كلف أو خرج من المسجد فسلوة وقلوب القوم تامة

الكل بعد الفواعل لأنه زال المانع ولها أن يب الوجوب

الصلوة في جميع الركعات في صلوة النفل **باب**  
ما ينبغي من العمل في الصلوة



حصل من سجود فلا يعتبر حكمه وان قراها رجل لم يسمع  
في الصلوة فسمعوها فاعلم ان يسجدوها اذا فرغوا الا ان  
السبب قد صحح والمانع قد زال ولو سجدوها في صلواتهم لم  
يجزهم ولم تفسد صلواتهم واعادوها اما عدم الجواز فلا  
ليست بصلواته واما عدم الفساد فلا ان السجدة من افعال  
الصلوة كالسجدة الثالثة فان قراها الامام سمعها رجل

ليس معه في الصلوة ان لم يدخل فيها سجدتها لوجود  
السبب وان دخل فيها بعد ما سجد الامام لم يكن عليه ان  
يسجدها لانها صادرة مؤدرا اذ بادراك تلك الركعة مع  
الامام وان دخل فيها قبل ان يسجد بها سجد بها معه لانها  
لم تفر مؤدرا من قبل مبيحة الاداء مع الامام وكل سجدتين

في الصلوة فلم يسجد فيها فانها لم تقض خارج الصلوة لانها  
صلواتية فلا تؤدى الا في احوال الصلوة والسجدة واجبة

لانها ماله الام السجدة  
من تلاها على من سمعها  
فلا يفسد سجدة معناه  
انها قراها لم يسجد معناه  
سجدها فورا

لانها ماله الام السجدة  
من تلاها على من سمعها  
فلا يفسد سجدة معناه  
انها قراها لم يسجد معناه  
سجدها فورا

الصلوة كالسجدة الثالثة فان قراها الامام سمعها رجل  
ليس معه في الصلوة ان لم يدخل فيها سجدتها لوجود  
السبب وان دخل فيها بعد ما سجد الامام لم يكن عليه ان  
يسجدها لانها صادرة مؤدرا اذ بادراك تلك الركعة مع  
الامام وان دخل فيها قبل ان يسجد بها سجد بها معه لانها  
لم تفر مؤدرا من قبل مبيحة الاداء مع الامام وكل سجدتين

عندنا لان آيات السجدة كلها دالة على الوجوب **رجل**  
قرا اية السجدة فسجدها ثم قراها في مجلسه عليه

ان يسجد بها وان قراها ولم يسجد بها حتى قراها الثانية في مجلسه  
فعليه سجدة واحدة وان قراها فسجد بها ثم ذهب فرجع فقراها  
سجدة ثانية وان لم يسجد للاولى حتى رجع فقراها سجدة ثالثة  
لان الشد جعل التلاوات المكررة المتعدي حقيقته متحدة

حكاية ذلك الحديث الى سعيد بن عبد الرحمن السلمى لكن عند  
امكان الاتحاد وهو اتحاد المجلس ويكفي ان يقرأ السورة

في صلاة او غيرها ويدخ اية السجدة لانها يسجد كما نفاذ منها ولا يكره  
بان يقرأ اية السجدة ويترك ما سواها لكن لا يستحب لما  
فيه من وبيم التفضيل فاذا ضم اليها اية او ايتين زال الوهم

**باب سجود السهو وطلوع الظل**

في الواحدة قدر التسديد فانه يضيف اليها ركعة اخرى ثم يمشي

لانها ماله الام السجدة  
من تلاها على من سمعها  
فلا يفسد سجدة معناه  
انها قراها لم يسجد معناه  
سجدها فورا

لانها ماله الام السجدة  
من تلاها على من سمعها  
فلا يفسد سجدة معناه  
انها قراها لم يسجد معناه  
سجدها فورا

لانها ماله الام السجدة  
من تلاها على من سمعها  
فلا يفسد سجدة معناه  
انها قراها لم يسجد معناه  
سجدها فورا



ثم يسلم ثم يسجد في السهو ثم يتشهد ثم يسلم لانه لما فقد قد التماسه  
فقد تمت صلوته فلم يبق عليه الا اصابة بنية السلام وانما وجبة  
وكون الواجب لم يفسد الصلوة ويصيرها ركعة اخرى  
لان التقبل بركعة عندنا ليس بمشروع انتهى انتهى عن النبي  
ثم يتشهد ثم يسلم واختلف المشايخ قال بعضهم يسلم تسليمه  
واحد من تلقاء وجهه وقال بعضهم تسليمين فهذا الصحيح  
ثم يسجد في السهو لكن عندنا لا يجزئ ان تكون في الفرض حتى  
لو جاز ان يتان واقتضى ويصير شكلا لكن لو افسد لا قضاء  
عليه كالامام وعندنا يوسف يجزئ نقصان في كل ركعة حتى  
لو افسد به انسان في صلاتي الركعتين يصير ركعتين لو افسد  
بعضهما خلا في الايام قال لم يبعد عن راس الرابعة قدر  
الثالثة حتى قائم الخامسة ان لم يقيد بالسجدة يعود  
فان قيدت صلوته لكن كما وضع للجهة عندنا يوسف

وعند

وعند سجدة اذا رفع رجله قبل ركعتين تطوعا فسد فيها  
ثم يسجد للسهو ثم اراد ان يصلي آخر او ينوي لم ينو فسد  
في وسط الصلوة وقبل تسليم عليه يسجدنا السهو فدخل رجل  
في صلوته بعد التسليم فان سجد الامام كان دخلا ولا فلا  
عندنا حنفية وان يوسف وقال محمد داخل يسجد الامام اول  
يسجد واحمله ان سلام من عليه يسجدنا السهو بخبره عن  
حرمة الصلوة على سبيل التوقف عند ما لانه سلام عند

الحاجة تنقطع بغيره قطع الصلوة وعليه هو فعليه ان يسجد  
للسهو فعليه ان يسجد للسهو لان نية القطع باطلة عندنا  
لانها حصلت قبل نية التسليم وبلغت وينوي بالتسليم  
الاولى من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة وكذا في الثانية  
وهذا في الزمان الاول اما ورنال ينوي الا الرجال والحفظة  
ولان كان وحده ينوي الحفظة لا غير الا امام لا ينوي لانه يسجد

بالوقوف وعند سجدة  
لا ينوي التسليم  
بالاجابة الواجب  
في سجدة السهو

لان النساء والحفظة  
بالاجابة



اللهم بالسلام وبحسنه وانتم فوق النبي وان كان الامام من الجانب  
 الامين والايدي رضم نوايه فيهم وان كان بحذاء لم يذكر في  
 الكتاب وعند ابن يوسف بنوي من الجانب الايمن ترجيحاً له  
 وعند محمد فهما جميعاً ليكون جامعاً بينهما **باب في متى تلي الصلوة**  
 اجل فاته صلوة يوم وليلة او اقل فصلية صلوة دخل وقتها قبل  
 ان يبداً بما فاته لم تجز وان فاته اكثر من صلوة يوم وليلة  
 اجزائه التي بدأ بها وهذا مذهبنا بناء على ان الترتيب  
 في الصلوة المكتوبة فرض وعند الشافعي سنة لانه كل واحد  
 من الفرضين اصل بنفسه فلا يكون شرطاً للآخر ولنا  
 حديث ابن عمر رضي الله عنهما وهو حديث المحدثين ان هذا الترتيب  
 يستقطب بالسيان وضيق الوقت وكثرة الغوايب كذا عن  
 قوات الوقتية عن الوقت وحذ الكثرة ان تزيد على يوم وليلة  
 فنصير سناً فيجوز صلوة السابعة وروى الشيخ عن اصحابنا

حنة صلوة رجل صلى العيص وهو انكر انه لم يصل الظهر  
 فهو فاسد لكن اذا فسدت الفرضية لا يبطل اصل الصلوة  
 عندنا وابي يوسف وعند محمد يبطل وان صلى الفجر وهو  
 ذاك والله لم يوتر فهو فاسد عند ابي عبد حنيفة الا ان يكون  
 في اخر الوقت بناء على ان الوتر عند واجب بناء على ان  
 الوتر عند واجب ونفسين انه فرض على ابي عبد الله  
 ابو يوسف ومحمد الوتر لا نفس الفجر بناء على انه سنة بناء  
 للعلم لظهوره وظهور انكار السنن فسا بان لا اذان  
 ولا اقامة ولا جماعة في عامة السنة ولا في حصة حلت خاتمة  
**باب في متى تلي الصلوة**  
 في يوم الناعد الذي يومي قوماً فيما يركعون ويسجدون  
 ولا قوماً يعودوا يركعون ويسجدون ويوم قوماً يؤمنون  
 مثله وقال زفر جاز كل لانه الصلوة واحدة ولنا ان الاقدار



بناء فلا تحقق البناء مع المعدوم **رجل** افتح النطوح فاعلم  
ثم أعياها <sup>أو جند</sup> ياس بان يتوكأ على عصا أو على حائط لانه  
لعذر وان كان لغير عذر <sup>لا بأس به</sup> **رجل** لا بأس به <sup>أو جند</sup> **رجل** أو  
**رجل** ان لعذر <sup>كانت</sup> **رجل** وان كان لغير عذر <sup>كانت</sup> **رجل** وجازت  
صلوته وقال أبو يوسف ومحمد لم يجز اعتبار اللزوم  
بالنذر <sup>بأنه لو نذر أنه إن لم يصح ما فعله فاعذر لم يجز كذلك إذا شرع</sup> **رجل** ما شرع فيه  
وما لا ينصلح عما شرع فيه <sup>أو جند</sup> **رجل** في الأولى <sup>أو جند</sup> **رجل**  
عن القيام في الثانية فلا بأس به <sup>أو جند</sup> **رجل** باقى السنة  
قاعدة من غير عذر اجزاه والقيام افضل وقال أبو يوسف  
ومحمد لا يجوز إلا من عذر لان القيام **رجل** فلا يترك  
اللعذر فابوحنيفة لا يقول العذر في السنة غالب  
والغالب بمنزلة الواقع <sup>أو جند</sup> **رجل** <sup>أو جند</sup> **رجل** <sup>أو جند</sup> **رجل**  
في المحل لانه معنى البس وإذا وجه للصلاة <sup>أو جند</sup> **رجل**

قبل القبلة يعني مستقبيا على قفاه وقال الشافعي السنة  
ان ينام على جنبه الايمن لو روى والاثر به وهو حديث  
عمران بن الحصين وثنا حديث ابن عمر رضي الله عنهما  
انما تقع ارجلهم القبلة اذا كان نائما على قفاه

**باب الصلوة** <sup>أو جند</sup> **رجل** <sup>أو جند</sup> **رجل** <sup>أو جند</sup> **رجل**

وقصروا فطرة قال **رجل** <sup>أو جند</sup> **رجل** <sup>أو جند</sup> **رجل** <sup>أو جند</sup> **رجل**  
بسي الأبل ومشي الأقدام لقوله عليه السلام **رجل** <sup>أو جند</sup> **رجل**  
وما وليله والمسافر ثلثة ايام وليا لها قدر اذني مدة  
منه **رجل** <sup>أو جند</sup> **رجل** <sup>أو جند</sup> **رجل** <sup>أو جند</sup> **رجل**  
مراجله <sup>أو جند</sup> **رجل** <sup>أو جند</sup> **رجل** <sup>أو جند</sup> **رجل** <sup>أو جند</sup> **رجل**  
خوالك الكتاب قوم حاصروا مدينة في دار الحرب <sup>أو جند</sup> **رجل**  
حاصروا أهل البغى في دار الاسلام في غير مصر أو حاصروهم  
في البحر أو في الأضواء فامة حصة عدي يومافانهم يتقصدون



لان النية لم تلاق عدلها **باب مسائل متفرقة**  
 رجل اتم قوما في ليلة مظلمة فتحرى القبلة وصنع في المشرق  
 وتحرى من خلفه فصنع بعضهم الى المغرب وبعضهم الى دبر  
 القبلة وكظم خلف الامام ولا يعلمون ما صنع الامام  
 اجزاهم لان القبلة في الكعبة حاله العيان وعند الحجر  
 عنها تنتقل الى جهة ثانيا وعند الحجر ثانيا تنتقل الى ما يشهد  
 به التحري ولكن من شرط الصحة ان لا يعلموا حال الامام  
 فان علموا فسدت صلواتهم لانهم راوا امامهم على الخطا وحل  
 صلواتهم لم ينو ان يؤتم النساء قد خلت اموات في صلواته خلفه  
 ثم قامت الى جنبه لم تفسد الصلوة عليه ولم تجزها صلواتها  
 وقال زفر بن محمد لان نية الامام امامة المقتدى بسبب  
 بشرط الصحة لاقتداء فيتحقق المجازات ولنا لانك هي شرط  
 لما فيه من وهم فساد صلوة الامام رجل اتم رجلا واحدا فاجاز

فخرج قال ما هو امام يوتي اوله فيولتجبه للخلافة كالحلافة  
 اللبدي وان كان خلفه من لا يصلح للخلافة قال لا يصح  
 كالحيفة اذا مات ولابن واحد يصلح للخلافة فحين الخلافة  
 تفسد صلوة المقتدى و صلوة الليل ان شئت صلحت  
 وان لم يكن ذلك خلفه صالحا امامة فسدت صلواته و صلوة الامام لا يفسد صلواته  
 بتسليمه وكعتين وان شئت اربعاً وان شئت سناً وفي  
 الاملاء ان شئت ثانيا و صلوة النهار وكعتين واربعاً  
 وبكى ان تزيد على ذلك وان فعلت لزمك فالزياد على  
 الثمان بتسليمه احدى و صلوة الليل وعلى الاربع في صلوة  
 النهار مكر وهم والافضل عند الشافعي مشي مشي بالليل  
 والنهار اعتبارا بالليل والنهار بالليل وعند ابي حنيفة اربعاً بالليل  
 والنهار اعتبارا بالليل بالنهار وعند ابي يوسف ومحمد مشي مشي  
 بالليل افضل اعتبارا بالليل والنهار اعتبارا بالليل والنهار  
**باب صلوة الجمعة** امام صلح الجمعة ففتوا الناس عنه ان لم يفتد  
 الركعة بالسجدة قال ابو حنيفة يفتح الظهر وقال ابو يوسف ومحمد



المجلس شرط قبل شرط واما كالطهارة والوقت ومما يكونان

من ط الانقاذ والانتقاو بالروح في الصلوة والروح  
قد خفي

اذا بقي من ليلتي اياما كالنساء والصبيان وان بقي من

لشافق <sup>دينا</sup> لثا صلحان املا في صلحان معتد با ام <sup>بالطريقه</sup> ام عبد

لو ائتو عليكم عبد حشمتي اجدع و ارجل صل الرطل يوم الجمعة في

منه قوله وكان الامام في الفتنة حياً  
الجمعة انتقض الظاهر عند ابن حنيفة <sup>وعنه</sup> وما عند لا ينتقض ما لم يدل

در این کتاب که در این کتابخانه است

82

في موضع الحياطة ويكره أن يصلي الظهر يوم الجمعة بحاجته  
وإن خرج يومه لم يعد في الصلاة من الجمعة ثم شق ظهره فقل له حمدا لله الذي خلقنا من

على سبيل الخالفة والمعاوضة على سبيل الموافقة بدعة فهذا

قال ان كان الامام امير الحجاز والخليفة مسوا فخرج وان كان غير

ولم يجمع يعرفان في قولهم جميعا أملا عرفات فلانها مغارة

وما يقولون بلى في عامة السنة لكنها تصرف في ايام الموسم لوجود

وقال ابو يوسف ومير لا يحزنه حتى يكون كلاما يسر خطبه وقال

وہاں پہنچ کر حضرت علیؓ نے فرمایا کہ میں نے تم کو یہاں لایا ہے کہ تم میری خدمت میں رہو۔

بسم الله الرحمن الرحيم



۱  
 ۲  
 ۳  
 ۴  
 ۵  
 ۶  
 ۷  
 ۸  
 ۹  
 ۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

العید نیز و ما بتصل العید آن اجتماع یوم واحد و الاول

فلما جمعة "والاولى واجبة" وانما سميت سنة لانها ثبت

وجوبها بالسنة وبحر القراء في العبدین والجمعة رواه

نعمان بن بشير وزيد بن ارقم ولا تجهر في الظاهر والعصرون

عرفه خلافا لما كان لها شرعنا كذلك وفيها فلا يتغير

والصلوة بعرفان بغیر خطبه جائز لا نهیام شروع خلفا

عن شيخ من الأركان محمد بن صالح الظاهر بعدة في منزله

والعصرع الإيماح لم يحجزه العصر وقال أبو يوسف ومهر بن محمد

لأن تقديم العصر كان لحق الوقوف فكان نسكاً وحق

من له الوقوف والتفرد والجماعة فيه سواء، ولا ي

حَيْفَةُ أَهْلِهِ كَانَ لِحَقِّ الْجَعَةِ فَلَمْ يَكُنْ نَسَاوُ حَقِّ النَّفْسِ

ثم عند احسنه للجماعة سطوة الظهور العصرية له

اعرف مربيًا على ظهري كما يدل بالجماعة فلم يتعد إلى ما هو

دونه وقال رفراحة الله سدر طح المصير لال المعين ميو و تكية  
 وهو المنفرد / او الخاصة

ايام الشديف من صلوات الفجر من يوم عرفة الا صلوات العدة

من اول يوم النحر وبقول ابن مسعود رضي و ذلك فان

صلوب وقال على رضى الى صلوات العصر من ايام التبر

وذلك ثلث وعشرون صلوة وبها اخذ اني يوسف ومحمد

اكثر وكان احوظ ولاح حشفة روح المزمع التلبس بدعة ولا اخذ  
والله تعالى ودعوا لكم نقه عا وحيف

ما القليل اولى وصورته ان يقول مرة واحدة الله اكبر

الله اكبر الله الا اله والله اكبر اسمك اكبر وبه الحمد لهذا الثوار

من الخليل صلوات الله عليه وقال أبو حنيفة إنا منّا التكبير

مستطابہ دشری دسید قان ایلم

1890

قال شيخنا الامام الكورني رحمه الله  
الاضافة انما تنضم على قولها  
لا لا يضاف اليها  
انما تنضم اليها  
في الكبرياء والاسمعة  
وقيل انما تنضم اليها  
في الكبرياء والاسمعة  
وقيل انما تنضم اليها  
في الكبرياء والاسمعة

سومے قلازمی



الجماعات في المكتوبات في الامصار وليس في جماعات النساء  
 اذ لم يكن معهن رجل وجماعات المسافرين اذ لم يكن معهم  
 مفتيهم وقلا على كل من صلى المكتوبة لانه تبع المكتوبة ولا حصة  
 حديث عن رستم قال يعقوب صليت بهم المغرب يوم عرفة  
 فقلت ان كبر فكلما يوحى في التكبير مشدوخ في اثر الصلوة  
 في جرد منها فكان الامام في مسجلا حنا والتعديف  
 الذي يصنعها الناس بسببهم ومولاه يجمع الناس يوم عرفة  
 في موضع ثلثها بالصلوة عرفة لان هذه الاشياء لم تعرف قربة  
 الا في مكان مخصوص **باب في حيل الجنان والصلوة**  
 يقوم الذي يصل على الرجل والمرأة كذا، الصدر لانه محراب  
 الاعضاء، وهو الغيب قوم صلوا مع جنان ركبا لا يحزنهم استخار  
 والقبائل ان يحرم لانه دعاء وجه الاستحسان انه صلوا من  
 وجه ولا بأس بالاذان في صلوة الجنان لان التقدم في الصلوة

في المكتوبات في الامصار وليس في جماعات النساء  
 اذ لم يكن معهن رجل وجماعات المسافرين اذ لم يكن معهم  
 مفتيهم وقلا على كل من صلى المكتوبة لانه تبع المكتوبة ولا حصة

فهرت

حقه فكل بطل في بعض النسخ لا بأس بالاذان في بعض  
 الناس بعضهم بعضا صبي شي مع احدا بويه فمات لا يصلح  
 عليه حتى يتوب بالاسلام ويوبقن او يسلم احدا بويه  
 وان لم يسلم معه احدا بويه صل عليه لان الاسلام ثبت  
 بالتبعية **باب في الاصل في التبعية** لا يوان ثم الدار فاد كان  
 مع النبي احدا بويه لا يعتبر الدار واذ لم يكن اعتبر مكانا  
 دار الاسلام واذ لم يكن في ثلثة ائولب ثوبان ودار  
 والسنة ان تكفن في درج وازار ولفافة ونجرقية  
 تربط فوق ثديها هكذا افعل برفقة بنت النبي عم واذ كان  
 يكفن الرجل في ثوبين الحديث ان بكر الصدوق رضى الله عنه  
 ثلثة ائولب قبض وازار ولفافة هكذا روى ابن عباس رضى  
 كفن رسول الله هذا بيان الكفاية والسنة واما بيان الفرق  
 ان تكفن فيها يوجد وتقع مقدم الجنان على عنيك ثم مقدمها

قال في حيل الجنان  
 حيلة الجنان في حيل الجنان  
 حيلة الجنان في حيل الجنان



ثم موخرها على بينك ثم مقدمها على يسارك ثم موخرها على يسارك  
فصل على جوانبها الأربع وبين المثلثين المثلث وارضا  
يسار وعند الشافعي السنة ان يجعلها رجلان يضع السابق  
منها مقدمها على اصل عنقه والاخر منها موخرها على أعلى صدره  
لان جنات سعدين معا في رضى خلفك كذلك وانما تقول كان  
ذلك ليزدحام الملايكة حتى كان النبي وم منى على رؤس الاضياء  
وقال محمد رابث ابا حنيفة رضى بقول هكذا وذلك دليل  
نواضعه ويسمى قبل المراء يتوب حتى تجعل اللين على الصدر ولا  
يسمى قبل الوجه كذا روى عن علي رضى ويكنى الاجر على اليد كذا  
به اثر النار فيك تهاولا ويسحب اللين والغضب كاهات وله  
ولى سلم تانه بغلة ويكنى ويتبعه ويدفنه كذلك امر على رضى

ثم موخرها على بينك ثم مقدمها على يسارك ثم موخرها على يسارك  
فتم على جوانبها الأربع وبين المثلثين المثلث واثنان  
يسار وعند الشافعي السنة ان يجعلها رجلان يضع السابق  
منها مقدمها على اصل عنقه والاخر منها موخرها على أعلى صدره  
لان جنات سعد بن معاذ رض خلت كذلك وانا نقول كان  
ذلك لزيادة الملايكة حتى كان النبي وم من على رؤس الاضلاع  
وقال محمد رابا حنيفة رض بتعلق هكذا وذلك دليل  
نواضعه وسبح في المراتب حتى تجعل اللبن على الصدر ولا  
يسبح في الوصل كذا روى عن علي رض ويكنى الاجتمع على اليد  
به اثر النار فيكون ثنائيا وسبح اللبن والفصيص كاهنات وله

و لا يوضع فها بل يلقى فان لم يكن له ولي مسلم تسلم الى اهل دينه



منه لانه صاحب وخلق وقال محمد رحمه الله لا يورث

بسم الله الرحمن الرحيم

وکی از او دو دم بنی تحت المقدس  
حق بنوا منی الکویت الا هم کان  
بنو ذها و ظله الی انسا و یقو  
ن حرقه علی النار و کذا الکعبه  
الوان الذهبی و الخمر و الودان  
لرب تین الی بنو ذها و الی



فمن قال لما قلنا **كتاب الزكاة**

رجل له عاقل الف درهم فجد سبعم ثم اقام بها البينة لم يركبها  
لما مضى وتناوب ان لم يكن له بنية ثم صار له بنية فاه او عند اش  
واصل هذا ان الدين المحرور والمال المنقور والمال المتقون والمقصود اذا  
لم يكن له بنية ليس بها نصاب عندنا وقاله زفر هو نصاب  
لوجود السبب بموكل نصاب تام ومذهنا حدث على رضى  
لا زكاة في المال الضار كغير المنفعة به رجل اشترى حاربه فنوا  
لحديثه رطلت عنها الزكاة وان نواها بعد ذلك للنجان لم يكن  
لنجان حتى يبيعها فتكون في الثمن زكاة مع ماله لان التمسك هناك  
فارتب العمد وموكل النجان فاعتبرت وها لم يقات فلم  
تعتبر وبعطى الرجل من الزكاة كل فقير لا امرأته وولده والديه  
لانه لا ينقطع عن المودى حتى يوفى هذه المواضع من كل وجه فلا  
تخلص له نفع ولا يعطى مكاتبه ولا مدينه ولا عبد الذي اعنف

من لا ينقطع عن المودى حتى يوفى هذه المواضع من كل وجه فلا تخلص له نفع ولا يعطى مكاتبه ولا مدينه ولا عبد الذي اعنف

من لا ينقطع عن المودى حتى يوفى هذه المواضع من كل وجه فلا تخلص له نفع ولا يعطى مكاتبه ولا مدينه ولا عبد الذي اعنف

بعضه ولا اتم ولد لما قلنا وقاله يعطى العبد الذي اعنف

بعضه لانه حر مديون ولا يعطى المراء زوجها وقاله يعطى

لحديث زينب ولانه لا ملك لها عليه وابو حنيفة يقول بل

لكن المنافع من صلة بينهما والحدث بحول بيع النطوع ولا

يعطى ذمتا لحدث معاذ رضى وبعطى الذي ما سواى

الزكاة من الصدقة التطوع وغيرهما ينفى صدقة الفطر وغيرها

وقال الشافعي لا يجوز وسور وابنه عن ابو سفيان عبا را الزكاة

وانما يقول الخصاص خصة الزكاة فبق ما رواه على ظاهر

المتنوع ولا يحل الزكاة لمن له ما يبارى درهم ولا باس لمن له

اقل من ذلك لان الفقة السدعى مقدريم ولكن ان يعطى

انسانا ما يتي درهم او اكثر وان اعطيت اجزاك وقال زفر لا يجوز

لحصول الاداء الى الفقة وانما يقول الفقة حكم الاداء فلا يمنع

للاداء ولا بأس بان يعطى اقل من ما يتي درهم وان ثقتى بها انسانا

من لا ينقطع عن المودى حتى يوفى هذه المواضع من كل وجه فلا تخلص له نفع ولا يعطى مكاتبه ولا مدينه ولا عبد الذي اعنف



ولا تخل لها شئ ذكره الجصاص والطحاوي والكرخي لان الشئ  
 في حكمه مثل الخسوف في حقا وتخل للغير لانه لا يخرج عليه الشايات  
 في حكمه

والمملان والنجاحل صدقة وسوفول محمد وقال ابويوسف  
ففيها الزكوة واحدا منها وقال زعفران في كتابه ان اسم الممل  
فيها الزكوة واحدا منها وقال زعفران في كتابه ان اسم الممل

اسم جنس فساؤل الصفه والكثير ولقد اقول ان حنفه  
كاسم الايدي ولقد اوقف ان لا ياكل لحم الابل ولحم الشاة فاكل لحم الفصيل المملح خشه بمينه  
ثم رجع وقال لخب واحدا من اوبه اخذ ابو يوسف خراعا من

الأضرار بالمال كمن ربح أبو خنيفة وقال لا شيء فنهاه به أحد محمد

لأنه لم يدخل في باب الزكاة وصورته إذا كان له نصيب من

النوفى فها مضى عليه سنة اشهر وثلث اولا وانى بطلت الامم

وَمِنْ الْقَوْلِ عَلَى الْاَوْلَادِ وَتَفْزِزُ قَوْلَ اِيُوسُفَ اِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا

وعند بن قتيبة خوارزمي ظهورا على ارض فاخذوا صدها فان الاله

والبقر والغنم والخراج لا يثنى عليهم لأنهم ما هم إلا ما هو الذي صنعه

لكن ائمتي اصحاب الصدقات ان بعدوا فيما بينهم وبين ائمتي

تعالى لانا نعلم انهم لا يعرفوننا متضافين بخلاف الخراج لانهم

العلماء والعلماء في العلم

١



مد الثاني دون الاول هذا اموال الصالحين وذويهم كونه الاصل لوفال  
والاولى ان يكون نفلا / وقيل الاكبر مع الاول والثاني سياسته في القامة

لان مصرف الخراج المقاتله

فليس على الصبي شيء وعلى المرأة ما على الرجل يعني تضعيف الزوجة

الاصدقة

لأن الواجب ركعتان ولا ركعة على الصبي دون المراهقة

عالمی

رجل من علي العاصم جمال فقال اقص مني اسره او علي دين

الرفق بالمتهم الطوار

وَحَنَفٌ صَدَقَ لَهُ الْكَوْجُوبُ وَلِذَا إِذَا قَالِ أَدِيَّتْ ذَكْوِيَّةُ

العاشد اخذوه في تلك السنة عاشر اخر او قال اذ سركوا

ناو حلف علی ذلک یرویہ! و بیہ لکن فی المصطلح "هذا مال"

بما طر في الله طاهر خارج المصولة ولان الاولاد والاولاد

لأن السلطان لا يحرم ما في بيته وله ولاية الادارة في المصروفات والساعي ولاية الاختصاص المصروفات والمطابقة

والمدينة المذكورة خارج المقصورة التي للملوك والبقعة الغنيمة للجواري

بثلثة فصول اما في الفصل الرابع وهو ما اذا قال ادبها بنفسه

يصدق وان حلف وقار السامع يصدق لانه اوصد الخ لا

وحد الان جبر اللطاف

سیدنا ابی ایوب انصاری رضی اللہ عنہ

این کتاب در کتابخانه

دولت خلیفہ

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

أدبنا إلى مصدق اخذ في السوايم وأموال الجحان فوالة

مصداق "آخر بشرط ان يات بخط البراءة و لم يشرط هنا وما

*[Faint handwritten notes at the bottom of the page]*

صدوق پنهان اسم صدوق پنهان در مکتب  
الانوار

ولا تصدق في الحرف الخ الجوارى يقول الحق أهيات اولاد

لان الاخذ منهم بطريق الخيانة وما فيه من احتياج الى الحمايه لا

هذا الكتاب من كتابي في بيان الامكان الاول وقد تقدم

البشرة في رضى الكلى لا يحسن الى الطاية في الجوار

ملا والمأخذ من غير المال واجب ويوجد من السلم أربع العشر

ومن الذي نصف العار ومن الخزي الفضيحة هكذا امر عمر

رض سعادت و ان موحّدی تخمین در عالم یوخذ منه شی

لا انك في الايام التي مضت انما انت بعد ذلك كثر كذا

وَالَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا وَلَمْ يَمَسُّهُمُ الْكُفْرُ الْكَاسِبُ الْعَذَابَ

الخدم من تجارنا من القليل وان مؤخره بمافي درهمين و

نَعْلَمُ كَيْفَ يَأْخُذُونَ مَتَابُوهُ خِزْمَةُ الْعَشْرِ الْحَدِيثِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ



(في رواية اخرى) فان اعيانكم فاعلموا انكم لم ياخذوا شيئا لانما اخذتم من  
 فان اعيانكم فاعلموا انكم لم ياخذوا شيئا لانما اخذتم من  
 فان اعيانكم فاعلموا انكم لم ياخذوا شيئا لانما اخذتم من

كيلابا خذوا امره تجارنا امراة او صبي من بني تغلب مر على  
 عاصد بشي من مال التجارة فليس على الصبي شئ وعلى الام  
 ما على الرجل كصدقة السوايم حزني مر على عاصد  
 فخذته ثم مرسا اخذني لم بعث حتى يحول الحول لاني  
 يودي الى فناء المال فان عثا فرجع الى دار الحرب ثم خرج  
 من يومه عثا ايضا لانه لا يودي الى فناء المال وجل مر على  
 عاصد بما فيه درهم واخبر عاصدا ان له في منزله مائة  
 مائة اخذني قد حال عليها الحول لم بعث هذه المائة التي  
 موبها لانه قليل وما فيه من لبس في حايته ليضم اليه رجل  
 مر على عاصد الخواجة في ارض فذ غلبوا عليها فخذته  
 فخذني عليه الصدقة لان التفرط منه وجل مر على عاصد  
 بما يتي درهم بضاعته لم بعث حاله لانه ليس بمالك ولا نايب لانه غير ماذون

فان قيل كيف  
 يستفاد هذا السلام  
 من القام لا يمكن  
 صلاية في دارنا  
 اذ لا يعلم ما  
 حاله في حاله  
 لعل في حاله  
 بعث لانه قليل  
 من ثمنه فانه يخر  
 عن القام في دارنا  
 حولا يودي الى فناء

فيه كذا لك المضارب لم بعثها وكان ابو حنيفة يقول اول  
 بعثها لانه حق اداء الزكاة غير مالك عبد ماذون له  
 موبايقي درهم ويبر عليه وبن فانه بعثها وقال  
 ابو يوسف لا اعلم وعنه لا يبرها ان ابا حنيفة رجوع عن  
 هذا لا وقياس قوله الثاني في المضاربة وهو قول ابو يوسف  
 ويحمد ان لا بعثها فالحاصل ان لا بعثها في الفصول  
 الثلاثة عندهم جميعا ذمي ثم على عاصد بخمر او خنزير  
 الخنزير لم بعث الخنزير وقول عاصد للجزاي من فنيها وقال  
 الشافعي لا بعثها في نقد القيمة لها وقال زفر رحمه الله  
 بعثها لانه لا يبرها سوى حق اهل الذمة ولنا ان الخنزير من  
 ذوات الامثال فلا يكون القيمة في معنى مثله ولا ذكر الخنزير

**باب خذاج ذوات اهل الذمة**

في كل شئ اخرجته الارض عن عاصد الخطيب والنصب

او قول ابو حنيفة الثاني في المضاربة  
 وهو انه قال انه غير مالك في عقد  
 اداء الزكاة وانما هو موقوف في عقد  
 رجوعه في اداء الزكاة في عقد  
 لان الماذون لا يبرها ان ابا حنيفة رجوع عن  
 المضاربة بدليل جواز اقرار  
 اذن له في بيعها وانما في اداء  
 كذا ولو اشبهك شيئا من انواع  
 على الضمان ولا يستقيم القياس  
 والاول الصواب ان لا يبرها في اداء  
 عند ارجوعه لوجوب احدى امان  
 اخذته من الخمر كما اخذ الخمر لان الخمر  
 من ذوات الامثال فحقيقه وكماله يبرها  
 اما قوله في ذوات الامثال فليكن من اخذ  
 من ذوات الامثال من جسم لانه يبرها  
 وان ذوات الامثال من جسم لانه يبرها  
 فلهذا ان ذوات الامثال من جسم لانه يبرها  
 ان ذوات الامثال من جسم لانه يبرها

ان يبرها  
 ان يبرها  
 ان يبرها



وقال ابو يوسف ومحمد بن عبد الله فيما اخرجت الارض عشرة حتى يبلغ  
خسة او سيق لا يخرج من الزكوة ولا يجب من غير النصاب  
والوسق ستون صاعا وهذا فيما يدخل تحت الوسق من  
النمو الزيت وغيرهما ولا حصة منه انما شرط النصاب  
ليصير المالك ثمة غنيا ولا حاجة له بمؤنة الارض

وليس في الحضر والبلد في فاكهة ليس لها ثمر باقية  
مثل البطيخ ونحوه عند ما غدت وعند ان حنفة فيه العذر  
لها قوله ليس في الحضر والبلد صيدفة ولا حصة فيه  
العمومات وكل شيء اخرجته الارض مما فيه العذر لا تحسب  
فيه اجرة العمال ونفقة المقر اعتبار النصاب الزكوة تغلب  
له ارض عشرين عتقا فان اشراها منه  
مسلم او ذمي او اسلم النخيلي فهي على حالها وقال ابو يوسف  
ومحمد بن اشراها مسلم او اسلم يسقط التضعيف لزوال

الاصل في الارض العذر  
الانما هو عند لزوال  
تقليد ان الذي لا حصة  
في الارض لا حصة له  
الا ان الذي لا حصة له  
من الارض لا حصة له  
من الارض لا حصة له

روى ابو يوسف  
عن محمد بن عبد الله  
عن ابي حنيفة  
عن ابي يوسف  
عن محمد بن عبد الله  
عن ابي حنيفة  
عن ابي يوسف

روى ابو يوسف  
عن محمد بن عبد الله  
عن ابي حنيفة  
عن ابي يوسف  
عن محمد بن عبد الله  
عن ابي حنيفة  
عن ابي يوسف

الداعي ولا حصة الواجب جراج القاسية معنى فيقول كالموظف  
وان استولها ذمي يجب له ان يبطل التضعيف عند تمام  
مسلم له ارض عشرين باعها من نصراي وقبضها فاخذها  
مسلم بالشفعة فهي ارض عشرين ليحول الصنفعة اليه وكذلك  
لو رد النصراي على البائع لفساد البيع لانه جعل كان لم يكن  
مسلم له دار خطية جعلها بستانا فيه العذر يريد اذا  
سفا من ماء العذر ان مؤنة الارض تدور مع الماء وليس  
على الجوسق في واره شيء فان جعلها بستانا فعليه الجراج  
ويستوى فيه الماء العذري والجراجي لان العذر بستان  
والكفر بستانا فيه وعلى قياس قولهما ينبغي ان يفصل في ارض  
الصحة والمراة الثقلين ما في ارض الرجل يريد به العذر  
المضاعف لان الواجب ليس يكون رجل له ارض جراج  
فقط ما فعله الجراج للممكن من الزراعة فان زرعاها

روى ابو يوسف  
عن محمد بن عبد الله  
عن ابي حنيفة  
عن ابي يوسف  
عن محمد بن عبد الله  
عن ابي حنيفة  
عن ابي يوسف

روى ابو يوسف  
عن محمد بن عبد الله  
عن ابي حنيفة  
عن ابي يوسف  
عن محمد بن عبد الله  
عن ابي حنيفة  
عن ابي يوسف

روى ابو يوسف  
عن محمد بن عبد الله  
عن ابي حنيفة  
عن ابي يوسف  
عن محمد بن عبد الله  
عن ابي حنيفة  
عن ابي يوسف

روى ابو يوسف  
عن محمد بن عبد الله  
عن ابي حنيفة  
عن ابي يوسف  
عن محمد بن عبد الله  
عن ابي حنيفة  
عن ابي يوسف

روى ابو يوسف  
عن محمد بن عبد الله  
عن ابي حنيفة  
عن ابي يوسف  
عن محمد بن عبد الله  
عن ابي حنيفة  
عن ابي يوسف



في خبر من حديث معاوية بن النضر  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 من غفلت عينه عن الله فليس له  
 حظ من الدنيا والآخرة  
 من غفلت عينه عن الله فليس له  
 حظ من الدنيا والآخرة  
 من غفلت عينه عن الله فليس له  
 حظ من الدنيا والآخرة

لما بخسان لهما الامجاد في المصطفوة وله لمن المعدن  
اجتاز الارض وقد ملك صاحب الدار والارض والارض



هذا الحديث يدل على ان كل ما في الارض مونة فكل ما  
 اجتمع عليه ان لا يكون في الدار وفي الارض مونة فكل ما  
 في ارضها اذا لم يكن في الدار وفي الارض مونة فكل ما  
 به الكثرة وجب للفقير لا خلاف واربعة اخاه للخط  
 له عند حنفية ومحمد وقال ابو يوسف هو الواجد له مال  
 وان لم يجد في الخط فكل ما في الارض مونة فكل ما  
 مباح سبقت له الب. ولهما في هذا مال مباح سبقت له  
 ما كانا في غير ما كان له من الكثرة والفقير المدين حنفية  
 يد للفقير وهو في الخط فبصير ملكا له كالمعدن  
 دخل دار طلب فاما ان يوجد في دار بعضهم دكا زار  
 وان وجد في الصفا فهو له ولا شيء فيه لان ما وجد في الدار فهو  
 في يد صاحب الدار على الخصوص فيعد العرض له عذرا ولا كذلك  
 في الصفا وكذا في الفروج الذي يوجد في الجبال حنفية بلا  
 خلاف واما اللؤلؤ والعنبر فلا حنفية فيها عند حنفية ومحمد  
 وقال ابو يوسف فيها خمس وكذلك كل حلية تستخرج من البحر فيها  
 خمس لان عمر رضى اخذ الخمس من العنبر ولهما ان باطن الحرم يرب

عليه قتل حد فلم يكن غنمة متاع وجد وكانا فهو للذي  
 وجد وفيه خمس للفقير يربده موضع مال له لان في  
 كونه غنمة نقد او الذهب سواء اذا كان من مال الكفار  
**باب صدقة الفطر**  
 صدقة الفطر نصف صاع من بر او دقيق او سويق او زبيب  
 او صاع من تمر او شعير وقال ابو يوسف ومحمد الزبيب بمنزلة  
 الشعير وروى عنه ايضا مثل قولهما وقال الشافعي من الخطه صاع  
 لحديث ابن سعيد الخدري ولنا حديث عبد الله بن ثعلبة رضى  
 ولا خذ به احق لانه تعدل في المتاع وحقها انه مثل النخاع  
 ولا حنفية ان الزبيب يؤكل جميع اجزائه فتشابه الخطه  
**كتاب الصوم**  
 في صيام البويخ الذي يسكن فيه ابيه من رمضان الى رطلوع  
 دل ما ذكر محمد بن الوحي كلها كراهية الا يصوم ويروي بهذا اللفظ  
 في صوم الكراهية ان يصوم في رمضان او غيره من الايام  
 في صوم الكراهية ان يصوم في رمضان او غيره من الايام  
 في صوم الكراهية ان يصوم في رمضان او غيره من الايام

هذا الحديث يدل على ان كل ما في الارض مونة فكل ما  
 اجتمع عليه ان لا يكون في الدار وفي الارض مونة فكل ما  
 في ارضها اذا لم يكن في الدار وفي الارض مونة فكل ما  
 به الكثرة وجب للفقير لا خلاف واربعة اخاه للخط  
 له عند حنفية ومحمد وقال ابو يوسف هو الواجد له مال  
 وان لم يجد في الخط فكل ما في الارض مونة فكل ما  
 مباح سبقت له الب. ولهما في هذا مال مباح سبقت له  
 ما كانا في غير ما كان له من الكثرة والفقير المدين حنفية  
 يد للفقير وهو في الخط فبصير ملكا له كالمعدن  
 دخل دار طلب فاما ان يوجد في دار بعضهم دكا زار  
 وان وجد في الصفا فهو له ولا شيء فيه لان ما وجد في الدار فهو  
 في يد صاحب الدار على الخصوص فيعد العرض له عذرا ولا كذلك  
 في الصفا وكذا في الفروج الذي يوجد في الجبال حنفية بلا  
 خلاف واما اللؤلؤ والعنبر فلا حنفية فيها عند حنفية ومحمد  
 وقال ابو يوسف فيها خمس وكذلك كل حلية تستخرج من البحر فيها  
 خمس لان عمر رضى اخذ الخمس من العنبر ولهما ان باطن الحرم يرب

قال في كون الفطر ملان للفقير  
 من الوقت وقال عثمان رضي الله عنه  
 في صدقة الفطر نصف صاع من بر او دقيق او سويق او زبيب  
 او صاع من تمر او شعير وقال ابو يوسف ومحمد الزبيب بمنزلة  
 الشعير وروى عنه ايضا مثل قولهما وقال الشافعي من الخطه صاع  
 لحديث ابن سعيد الخدري ولنا حديث عبد الله بن ثعلبة رضى  
 ولا خذ به احق لانه تعدل في المتاع وحقها انه مثل النخاع  
 ولا حنفية ان الزبيب يؤكل جميع اجزائه فتشابه الخطه  
**كتاب الصوم**  
 في صيام البويخ الذي يسكن فيه ابيه من رمضان الى رطلوع  
 دل ما ذكر محمد بن الوحي كلها كراهية الا يصوم ويروي بهذا اللفظ  
 في صوم الكراهية ان يصوم في رمضان او غيره من الايام  
 في صوم الكراهية ان يصوم في رمضان او غيره من الايام  
 في صوم الكراهية ان يصوم في رمضان او غيره من الايام

قال في كون الفطر ملان للفقير  
 من الوقت وقال عثمان رضي الله عنه  
 في صدقة الفطر نصف صاع من بر او دقيق او سويق او زبيب  
 او صاع من تمر او شعير وقال ابو يوسف ومحمد الزبيب بمنزلة  
 الشعير وروى عنه ايضا مثل قولهما وقال الشافعي من الخطه صاع  
 لحديث ابن سعيد الخدري ولنا حديث عبد الله بن ثعلبة رضى  
 ولا خذ به احق لانه تعدل في المتاع وحقها انه مثل النخاع  
 ولا حنفية ان الزبيب يؤكل جميع اجزائه فتشابه الخطه  
**كتاب الصوم**  
 في صيام البويخ الذي يسكن فيه ابيه من رمضان الى رطلوع  
 دل ما ذكر محمد بن الوحي كلها كراهية الا يصوم ويروي بهذا اللفظ  
 في صوم الكراهية ان يصوم في رمضان او غيره من الايام  
 في صوم الكراهية ان يصوم في رمضان او غيره من الايام  
 في صوم الكراهية ان يصوم في رمضان او غيره من الايام



ان النبي عليه السلام قال لا يصام يوم الذي بُكاه فيه انه

من رمضان الا تطوعا واختلفوا في الافضل وقال اذا

كان يوافق صوما كان يصومه احكم قبله كان الصوم

افضل بالاجماع الحديث وان افرق بصوم القطوع اختلف

المساجخ فيه والخيار ان يفتي بالصوم عن التطوع في حق

المواضع وينبغي بالنسبة والانتظار الى وقت الزوال في حق

العام وجل نوى الافطار في يوم الشك فبين ان رمضان

فنوى الصوم قبل نصف النهار اجزاء وان لم ينو حتى زالت

الشمس لم يحرم ولا ياكل بغيره يومه وقال الشافعي لا يحرمه

في الوجهين جميعا لقوله يوم لا يصيام لمن لم ينو الصيام من

من الليل ولا نية يفسد الجزء والاول لفقد النية فسد

الباقى فزروا انه لا يتحرى بخلاف النفل لانه مستحب فلا

ياكلن بغيره يوم ومن لم ياكلن فليصم وما رواه مجهول على

استأنف

هذا اذا لم ياكل من الصبح

وحيثما كان الصوم فليصم وما رواه مجهول على

هذا اذا لم ياكل من الصبح  
وحيثما كان الصوم فليصم  
وما رواه مجهول على  
استأنف

هذا اذا لم ياكل من الصبح  
وحيثما كان الصوم فليصم  
وما رواه مجهول على  
استأنف

تفي النصيلة والكمال ولانه يوم صوم فيتوقف الامتنان

في اوله على النية الشاحنة المقترنة بالكثرة كالنفل وهذا

لان الصوم ركن واحد من ركني النية لتعينه لله

تعالى فيتمتع بالكثرة اجبة الوجود بخلاف النفل

والجلا لانهما اركان فربطوا بينهما بالتقيد على ايهما

وخلاف النية لا يتوقف على صوم ذلك اليوم وهو

النفل وخلاف ما بعد الزوال لانه لم يوجد اقترانها

بالكثرة تحت جنبة النفل

باب الرجل يعصى عليه في رمضان

رجل جن في رمضان فليس عليه قضاء ولن افاق

شيئا منه فضاة كله وقال زفر الشافعي لا يجب عليه

قضاها ما كان مجنونا فيه وفي الغناء عليه القضاء

بالحال استوعب الغناء الشمر اوله بنوعه لم

عندما يكون من اهل الخطاب وصادق النفل

المستوعب وصادق النفل المستوعب

ان لم يكن اهل الخطاب وصادق النفل

هذا اذا لم ياكل من الصبح  
وحيثما كان الصوم فليصم  
وما رواه مجهول على  
استأنف

هذا اذا لم ياكل من الصبح  
وحيثما كان الصوم فليصم  
وما رواه مجهول على  
استأنف



في يومه لم يكن فضاق عليه لانه لم يلزمه مستأفون الاصل

ولما ان الكفارة تعلقت لحماية الاوطار ورمضان

مَنْ تَرَفَّعَ عَنْ التَّوْبَةِ غَيْرَ مَكْفُوتٍ لِحُكْمِ الْخُتَابَةِ صَابِغٍ وَفُلْ فَلْتُهُ

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.



ابو جلد النظر وان <sup>الخط</sup> كذلك <sup>لانه</sup> مفعول موصلا بالبدن

زہاب و موزاکر فلاسفی علیہ لایسہ باستیاع  
ای ذاکر لیسومہ

بالتسليم وان قل من ملائكة فساد بعضه وما هو  
ذكر ذلك لقلوبهم السلام ومن قال فلا قضاء عليه

فان اعاد فسد صومته عند محمد وعند ابي يوسف  
 (او من اشتاء) (لو جرد الصنع)  
 لا تقدر ان اكل الحمايين اسنانه متعدي اكل ذلك  
 بناء على ان ابا يوسف اعتبر الخروج اذ الدخول عن الاتصال من  
 كعليه وقال زفر عليه القضا لان اكله وضار كالخراج  
 (منه) (فيما لو اكله في غير ذلك من اماكن)

ثم المثلث القليل تابع للاشكال فصار في معنى

الرعي والكثرة لا والفأصل قدر الحصص فضاء

ولكن امراة بشي فامتنى فعله الفضاء لانه

مواقعة معي وكذلك الناية او الخونة كما معارز

وأي صاغة وقال زفر السافعي لأفضا، عليها الألف

اعوذ من الناس ولنا ان الحكم في حق الناس يثبت بالنص

غير معقول المعنى فلا يتعدى إلى غيره **رجل** الكلمة في رمضان ناسيا

عليه السلام

... وكنهه فط...

...فقط

وَقَدْ أَنَّهُ يَنْظُرُ فَاكُلُ مُتَعَدِّ أَفْعَالِ الْقَضَا، وَلَا لِيَا عَلِيمٍ

بلغة الحديث اولم يبلغ لان اختلاف العلم اولى بسببه

وَاِذَا أَكَلْتُمْ حَصَاةً اَوْ نَوَاةً اَوْ مَوْذَا اَوْ رَصُومَةً فَاِذْ لَكُمْ اَعْوَابٌ

الضرر صول مثل معني وان فامتع اولك ك لقوله علم

من بيتا فعلمه الفضا، وان بيتا اقل من ملا، الفهم فلكا او من

عند محمد وعند ابن موسى لا شيء عليه **رحم** فاف انه ان لم

نقطه از غنّه و حقا و حاه شدّه فان نقطه از غنّه

سبب الوصول الى القبر ولا بأس بالكلد للصائم

او الکمال و کدکد العن شدیدیچ الاقطار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من على صلقه يسواك فواضد من بعض صلقه بنيز يسواك

باب في بيان ما يجب من العلم بالدين

ما قاله الامام محمد بن المنذر بن وهب في قوله تعالى والشافع

جلد سوم، جوم الحماہ بسرا سے ران و



لا يفي لانه لم يصح نذره لان النذر منه انا  
 تقول لي لكن فتي فلا يمنع صحة النذر لان النذر  
 به لكنه يطرأ بنقضه وان نوى عينا فعله كنان وقال  
 ابو يوسف لا كنان عليه الا فانوى اليه وحده  
 فحينئذ عليه الكنان دون النضا، كيلا يكون جمعا  
 بين الحقيقة والجواز تحت كلمة واحدة وهما ان النذر  
 مع اليقين يستلزم في اصل الاجاب فيجتماع شح لفظية  
 واحدا رجل قال لله على صوم ايام هذا السنة افطر  
 ويوم النحر ايام التشريق وقضاها عليه ما بين ان  
 اراد عينا ما قلنا رجل اصبح يوم النحر ايام التشريق  
 صياما فطر لا شيء عليه وروى عن ابن يوسف ومحمد ان عليه  
 النضه اعتيالا للبروع بالنذر ووجه ظاهر الرواية  
 ان لو دى لم يجز خطه فلا يحرث النضه، بتركه والله اعلم

كتاب  
 رجل توجه يد بخرجه الاسلام فاعمر عليه فاهل عنه  
 اصحابه اجاب وقال ابو يوسف ونحو لا يجزيه واجمعوا على ان  
 الاحرام ينادى بالناس حتى اذا امر انسانا ان يحرم  
 عنه اذا اعمر عليه فاحرم المأمور عنه صح كمن اختلفوا  
 ان عند الرقعة هل يكون اذا نوا سرا به الاحرام اذا عجز  
 قال ابو حنيفة يكون اذا نوا فلا يكون اذا ناصب  
 احرم بالجمع فبلغ فضع او احرم عبد فعتق لم يجز  
 حجة الاسلام لان الاحرام منها انقضى نفلا فلا يتصور  
 ان يتلب مرضا وتوجد الصبي الاحرام ولبي قبل  
 الوقوف بخرجه الاسلام والعبد لو فعل لم يجز حجة الاسلام  
 كتاب  
 كوفي لا يشان نحر عامر فاحرم بخرجه فان رجح الى ديت عرف



2.

الاولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشر

الافاق فلا يدخل  
او يخرج وهذا

ملک بنیامان و  
ملک بغیر احرام  
صراط منقاه  
ملک الا احرام بحکم  
منقضه قال الشافعی  
بغیر احرام اذا حرم  
بالا فاللزام اللاحق



فاحتمل بحجته عليه الصلاة والسلام بدخوله مكة عندنا خلافا لغيره

لا في لزمه احد النكاحين فلا ينوب بحجته الاسلام عا لزمه

كالو خولت السنة وانما تقول ثلاثي التفريط في وقت

مخرج عرجة التفريط بخلاف ما لو خولت السنة لانه

لم يتلاف التفريط في وقت رجل جاوز الميثاق فاحرم

بمرة فافسد ما مضى فيها وفنائه ما ولبس عليه

وم لذل الوقت لانه الفضايل فساد فقيام مقام

الاداء وقد حرم في الفضايل من الميثاق فصار آتيا

بما عليه من التعظيم **باب في تقليد البدن**

رجل فلد بدنه تطوعا او نذرا او حيا او صيدا او شيئا من

الاشياء توجه منها بغير حج فحرم لان التقليد محرم

فاذا توجه تعيين انه من شعائر الحج كالنكاح بنفسها فالبدن

انضمت بفعل الاحرام ولزم بدنه بانما توجه لم يكن محرم حتى

يختل في نفسه او انوجه منها حال

هذا الحديث يدل على ان كل ما هو من شعائر الحج فحرم لان التقليد محرم

فاحتمل بحجته عليه الصلاة والسلام بدخوله مكة عندنا خلافا لغيره

لا في لزمه احد النكاحين فلا ينوب بحجته الاسلام عا لزمه

كالو خولت السنة وانما تقول ثلاثي التفريط في وقت

بالحديث جند وصير فاعلا فعل المناسك الخ في بدنه

المنفعة بانه يحرم حين توجه قبل ان يلحق بالان

هذا الحديث تنسك من مناسك الحج ووضعا واصلا

لوقب عليه منزل المحوف به وان احاط بدنه او اشعر

او قلده شاة وتوجه مع المكن بحمل لانه ليس من افعال

الحرام على الخصوص ويكره ان يسافر عند حنفه حم وعلمها

حده لانها اشتمل على معنى السنة وغير السنة فصار حسبا

ولان حسنة انه مثله والبدن من الابل والبقر والحدي منها

ومن الغنم لقول في الاحصار والمنفعة فما استيسر من الحدي

ومعنى التفريط شاة وقال الشافعي البدن من الابل خاصة

ومؤيدنا حديث ابن عباس رضى ولا يجوز في البدن ايا الضحايا الا

الجذع العظيم من الشاة والنش من شير الحرسه ما روى ان

البدن من جوز النضجة بالجذع من الضان والنش من عبي الجذع

لبنن الذي هو من الشاة والنش من شير الحرسه ما روى ان

هذا الحديث يدل على ان كل ما هو من شعائر الحج فحرم لان التقليد محرم

فاحتمل بحجته عليه الصلاة والسلام بدخوله مكة عندنا خلافا لغيره

لا في لزمه احد النكاحين فلا ينوب بحجته الاسلام عا لزمه

كالو خولت السنة وانما تقول ثلاثي التفريط في وقت

بالحديث جند وصير فاعلا فعل المناسك الخ في بدنه

المنفعة بانه يحرم حين توجه قبل ان يلحق بالان

هذا الحديث تنسك من مناسك الحج ووضعا واصلا



اسم ما على الخمر الخمر باب حرق الخمر

اصحاب النض والنائل الخدادان شاه كبرياهدى ان

والتوفيق وعند محله المسافر الجار في الدارين بالحق  
 كما في نسخة

التحكيم لمعدفة العينة فان اخذنا التكوير بالجدى اخذنا

عبدی بنی خنیفہ وان یوسف علیہ السلام السامعی بطنی بطنی

او حنا المشا صورة صار الهدى اصلا و ذلك افرى الى

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

...

بأسهل له سؤل وسيع بالاجماع فلا يبيح غير ما مراد الا ان الشرك  
 كالعصفور  
 عبد الغني وملا القمه

بالاجماع فان بلغ القمعة من الهدى كان بالجنار ان شاء

فعله طعاما ثم صام لكل نصف صاع من جذوة ثم صام

عن حنيفة واج يوسف وقال محمد والشافعي للبخاري الى

عن الهدي يري به اذا تصدق بالتمم وفيه وفاة فاد

عوز بغير نقا ومقدار الطعام نصف صاع من الخزفة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لاه  
بالحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لاه

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

لا ينبغي غيبي مراداً واحداً  
بأنه فصل القيمة وما لا يصلح  
أن يفصل من الشيء بعد التمثيل  
هو الذي قبله تعالى

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

327561  
17141  
327561  
17141

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).



قوله عليه السلام الضبع صيد فيدركه إذا قللت اللحم

اقبله المحرم وان كان قارنا فليبعه بثمان لا يتجاوز به ومن  
لان الحيايم وجوز على الاقراميين

لأنه يحرم باهر ابن فعال الشافعي مع جزاء واحد.

لَا الْقَارُونَ عِنْدَ مُحَمَّدٍ حَرَامٌ وَاحِدٌ وَأَبْدُ السُّنْعِ

لا شيء عليه وقال زفرهم ما بغرهم لان سبب التحريم

قَائِمٌ فَلَا يَسْقُطُ بَعْدَ إِذْنِهَا، وَلِنَا أَنْ لِحَرَامِ الْأَحْرَامِ

يوجب تحمل الأذى فلا يثبت الأمان في حالة الأذى

وان قتل محرمان فعلی کل واحد مجزاً و به و مثال

جزاء النمل يتعبد ويتعبد والفاعل حلال الاصاب

صیدای احرار فارسله من ید انسان ضمنه له وقال

بولوسف و محمد بن ابراهيم بن اقام حسنة فلا يكون عليه

عَنْهُ الْمُواخِذَ حَالَةَ الْأَحْلَامِ فَاَرْسَلَهُ اِنْشَانِ مِنْهَا

لا يحسنه ان المرء مال عينه ليس بواحد فلا يكون

الحمد لله الذي جعل في الدنيا ما لا يحصى من النعمان  
والعلم على كل شيء قدير

بعد ارساله و

[illegible]

علاء المينة لان حومة  
المينة ما كان لاجل  
الاحوام فلم يبق  
مطول ولا احوا  
الابوي اعلا

المحرم الذي منة ليا فعله جأ ما الما يعني فتمه عنداني

حفظه لا يناول طورا حرامه بضم فمه كالوقط من الجوار

من الحرم وقال ابو يوسف وعمر لا شيء عليه لانه ميتة

وحرمة بناء البيت ليسف من مخطورات الاحرام

ولو اكمل منه محرم اخاف ليس عليه شيء بالانفاق محرم

فلشجرة في الحرم اوسوى بيض الصيد في الحرم

اعلم ان السجدة اقدم على اربعة انواع نلت منها بكل فظها والارتفاع بها من فظها  
او طيب صيرا او شوى جردان فظها الجرا، وهو فظها

لأن قلع الشجر من محظورات الحرم ولهذا لم يكن للصوم

في هذه القيمة مدخل ويكره له بيع هذه الاشياء فان باعها

جاء بخلاف بيع الصيد بعد الذبح لانهم مع الميتة ولكن

يَكْفُرُ وَجَعَلَ مِنْهُ فِي الْقُدَادِ إِنَّ شَاءَ الْكَافِرُ كَسَابِرَ أَمْوَالِهِ

محمد قتل بغير فعله خرا و لا تجاوز و ديا اما الخوا

فلانه صيد وقد بالغ بالغ اعتبارا بالصيد المأكول ومنه هنا

وقد حرم قتل الصيد بالإجماع <sup>بالإجماع</sup> وعدم المجاوزة من مذبذبنا وقال في رجب ص

الملك الناصر





فندنا وعند الشافعي لأن الحلال لا يحل إلا بالقدر، وموكل الحلال

الثقة وان فقهه اظهر ان لا من الثقة على الدين

سید اولاد قتل کی

18



**باب المحرم اذا قلم اطافير او خلق شعرة**

محرم خلق مواعظ المحام فعليه دم وقالا عليه صدقة وهو طعام  
مسكين نصف صاع من براغيث اخلق بعض شعر الصدر  
اوليس في كل واحد منهما نزل او يدر الحية ولا حنيف لئلا  
الذات

هذا الخلف لهما ان هذه خيانة قاصرة تقضي بالطعام ولم  
انه يعمل على الطيب انه يوكف فشاء الزعفران وهذا كله اذا كانت

للحامة والاذهان قبل الخلق بعد ذي الحمار محرم قلم اظفار  
كف واحد فعليه دم لانه رفق كامل ولو قلم الكف فعليه دم

واحد لانه ازاله الثقب من نوع واحد وان قلم من يد رجل  
اربعا او بيا فعليه الطعام الا ان يبلغ وما فيه طعم ما شاء اي

ينقص من الدم ما شاء وقال محمد اذا قلم خفة اطافير من يدي  
او يد رجل فعليه دم لوجود الربع صورة ولهما ان الربع

اويده رجل فعليه دم لوجود الربع صورة ولهما ان الربع  
اويده رجل فعليه دم لوجود الربع صورة ولهما ان الربع

اويده رجل فعليه دم لوجود الربع صورة ولهما ان الربع  
اويده رجل فعليه دم لوجود الربع صورة ولهما ان الربع

اويده رجل فعليه دم لوجود الربع صورة ولهما ان الربع  
اويده رجل فعليه دم لوجود الربع صورة ولهما ان الربع

ليق بالجلدة لكال المعن وهو الرفق ولا كمال عند الافتراق

بل ينادي محرم اخذ من داسه او لحيته ثلثا او ربعا  
فعليه دم لانه رفق من كل وجه وان اخذ من داسه

شاربه فعليه حكومة عدل يريدانه ينظر ان الماحوز لم يكون  
من ربع الحية فحسب الصدقة بعد ذلك لانه ربع الحية

وان خلق البطين او احد مفاصله دم بالانفاق لان  
احد مفاصلها هو الاتفاق قال ابو يوسف مكرهما الله

اذا طوى عضو او فعليه دم وان كان اقل فعليه طعام  
يديد يدي الصدور والساق والعانة فان ذلك

مقصود بالسور محرم اخذ من شاربه حلال له قلم  
اطافير اطعم ما شاء وقال الشافعي لا شيء عليه الا ان يمس

بارتفاق ومذهبنا ان الانسان قد ينادي بروية  
تفت غير فكان فيه اصل الرفق وان لم يتكامل فلا

تفت غير فكان فيه اصل الرفق وان لم يتكامل فلا  
تفت غير فكان فيه اصل الرفق وان لم يتكامل فلا

تفت غير فكان فيه اصل الرفق وان لم يتكامل فلا  
تفت غير فكان فيه اصل الرفق وان لم يتكامل فلا

تفت غير فكان فيه اصل الرفق وان لم يتكامل فلا  
تفت غير فكان فيه اصل الرفق وان لم يتكامل فلا

تفت غير فكان فيه اصل الرفق وان لم يتكامل فلا  
تفت غير فكان فيه اصل الرفق وان لم يتكامل فلا



استخرج من هذا الكتاب  
في كتاب النكاح  
باب ما يقع من  
الاحكام في  
الزواج

عن صل الجناح محمد بن نظر الى فوج امرأة بشهون فامني

فلا شيء عليه لان الجناح هو الاضامع ولم يوجد ان لم

بشهوة فامني فعليه دم لو جرد فضا الشهوة بالاجتماع

لكن لا يشترط في الجماع الصبي وذكره ذكره لا يصلح ولا يشترط

في الله لا ينفك رجل وامرأة افداهما بجماع فدا

بنيضيان فليست الفرقية شيء وقال زفر عليهما ان يفرقا

اذا احدهما وقال السافعي دم يفرقاه في مكان الوفاق

وهذا باطل لان ما لا يكون سكا في الاداء لا يكون

نسكا في الفضا المحرم حبس راسه بجنا فعله دم

طيب كامل **باب احصان**

محصر بالجماع يندى وواعد دم ان يذكو اعني في

اول يوم من العشرة ثم قدر على الذهاب ولم يند

ان يبلغ الحد قبل ان يند وقد ان يندرك بالجماع

ان

في كتاب النكاح  
باب ما يقع من  
الاحكام في  
الزواج

ان حمل عند حصة حم وقال لا حمل ومذا ابنا على ان اراق

دم الاحصار هل له وقت معين قال ابو حنيفة يجوز تقب

على يوم النحر فيصور ان يزول العذر فيبذل للجم ولا بدرك

الهدى فاذا كان كذلك كان عذرا لانه اذا اخبر عنه تحلل

وعند ابي يوسف وهو موقوف بيوم النحر فتي ادرك للجم

ادرك الهدى لا يحال له فلا عذر له فعليه المضغ في الجماع

يتوقف بيوم النحر بالاجماع لعدم اختصاص العمد

بوقت خلاف ما قاله الفاضل الاول رجل وفقد

لم احصر لم يكن محصرا وموصرا عن النساء حتى يطوف

طواف الزيار لان ما هو الركن الاصل صلي قد صا

مودة في وفده لم يمس كل شيء للنساء او مزا دون امندا

اصل الاحرام فلم يمس النخل بالدم عما بقي محصرا بعد

حجة قدر ان يدرك هديه فليست محصرا لان زوال العجز

ببطلان الاصل ما سئل الوفاق عليه فلو

بطلان الاصل ما سئل الوفاق عليه فلو

بطلان الاصل ما سئل الوفاق عليه فلو

في كتاب النكاح  
باب ما يقع من  
الاحكام في  
الزواج

في كتاب النكاح  
باب ما يقع من  
الاحكام في  
الزواج

في كتاب النكاح  
باب ما يقع من  
الاحكام في  
الزواج

في كتاب النكاح  
باب ما يقع من  
الاحكام في  
الزواج

في كتاب النكاح  
باب ما يقع من  
الاحكام في  
الزواج

في كتاب النكاح  
باب ما يقع من  
الاحكام في  
الزواج



**باب التمتع** كونه في قدم بعث في

أشهر الحج وطوافها وسعي وفتح منها ثم حلق أو قصر ثم أخذ

مكة أو البصرة دار الحج من عامه فهو متمتع أما إذا أخذ مكة

دار إفلاحة ارتفع نسكن في أشهر الحج في سفر واحد أما إذا

أخذ البصرة فكذلك ذكر الطحاوي أن من أخذ البصرة

أما على قولهما لا يكون متمتعاً وجه ما ذكرنا أن شبهة

السفر الأولى قايمة بما لم يعد إلى وطنه وأن قدم بعثاً

فأفسد ما وفتح منها وقصر ثم أخذ البصرة دار الحج اعتبر من الساقون

في أشهر الحج من عامه لم يكن متمتعاً وقلاً هو متمتع لأنه

ابتدأ سفره وقد حصل له نسكان في هذا السفر فيكون

متمتعاً كالورج إلى أمه ثم اعتمر في أشهر الحج من عامه

فهو متمتع بخلاف ما إذا أخذ مكة داراً لأنه مكى ولا تمتع

لأنه مكى ولا حنيفة أن السفر الثاني بناء على السفر

علافة ما إذا أخذ مكة داراً بعد الفريضة لا اعتبر مكى لأن السفر الأول هو المتمتع به فلو كان السفر الثاني بناء على الأول لم يكن متمتعاً

التمتع اسم للطواف والسعي وللحج اسم للوقوف بعرفة والطواف مكة أو البصرة دار الحج من عامه فهو متمتع أما إذا أخذ مكة دار إفلاحة ارتفع نسكن في أشهر الحج في سفر واحد أما إذا أخذ البصرة فكذلك ذكر الطحاوي أن من أخذ البصرة أما على قولهما لا يكون متمتعاً وجه ما ذكرنا أن شبهة السفر الأولى قايمة بما لم يعد إلى وطنه وأن قدم بعثاً فأفسد ما وفتح منها وقصر ثم أخذ البصرة دار الحج اعتبر من الساقون في أشهر الحج من عامه لم يكن متمتعاً وقلاً هو متمتع لأنه ابتدأ سفره وقد حصل له نسكان في هذا السفر فيكون متمتعاً كالورج إلى أمه ثم اعتمر في أشهر الحج من عامه فهو متمتع بخلاف ما إذا أخذ مكة داراً لأنه مكى ولا تمتع لأنه مكى ولا حنيفة أن السفر الثاني بناء على السفر

هذا الأول قبل ذلك السفر والرجوع إلى مكة لا يكون

متمتعاً فكذا هذا إلا أن النقط السافر من كل وجه

بالرجوع إلى أهله وإن قدم بعثاً في أشهر الحج ولم يفسد

وحل منها ورجع إلى أهله ثم حج من عامه فإيهما خير

ذلك لم يكن متمتعاً لانعدام حدة رجوعه في أشهر الحج

وجه من عامه فإيهما أفيد مضافاً وسقط عنه وجه النعمة

لأنه ليس متمتعاً مكى قدم متمتعاً وساق الهدى أو لم يسبق

فليس متمتعاً لأن التمتع لا يتحقق في حق أهل مكة المكرمين

عندنا أفضل يعني من كل جناسه وقال الشافعي

للأفراد أفضل وهذا بناء على أن القارن عندنا يطوف

طوافين وسبعين وعند طواف واحد أو سبعين واحداً

ثم قال أبو حنيفة من أن دخل بعثاً فما عجل من الأحرام بالحج

فهو أفضل يعني به تعجيل الأحرام بالحج لأن الوصول بينهما أفضل

التمتع اسم للطواف والسعي وللحج اسم للوقوف بعرفة والطواف مكة أو البصرة دار الحج من عامه فهو متمتع أما إذا أخذ مكة دار إفلاحة ارتفع نسكن في أشهر الحج في سفر واحد أما إذا أخذ البصرة فكذلك ذكر الطحاوي أن من أخذ البصرة أما على قولهما لا يكون متمتعاً وجه ما ذكرنا أن شبهة السفر الأولى قايمة بما لم يعد إلى وطنه وأن قدم بعثاً فأفسد ما وفتح منها وقصر ثم أخذ البصرة دار الحج اعتبر من الساقون في أشهر الحج من عامه لم يكن متمتعاً وقلاً هو متمتع لأنه ابتدأ سفره وقد حصل له نسكان في هذا السفر فيكون متمتعاً كالورج إلى أمه ثم اعتمر في أشهر الحج من عامه فهو متمتع بخلاف ما إذا أخذ مكة داراً لأنه مكى ولا تمتع لأنه مكى ولا حنيفة أن السفر الثاني بناء على السفر

عندنا أفضل يعني من كل جناسه وقال الشافعي للأفراد أفضل وهذا بناء على أن القارن عندنا يطوف طوافين وسبعين وعند طواف واحد أو سبعين واحداً ثم قال أبو حنيفة من أن دخل بعثاً فما عجل من الأحرام بالحج فهو أفضل يعني به تعجيل الأحرام بالحج لأن الوصول بينهما أفضل

علافة ما إذا أخذ مكة داراً بعد الفريضة لا اعتبر مكى لأن السفر الأول هو المتمتع به فلو كان السفر الثاني بناء على الأول لم يكن متمتعاً



فما كان اقرب الى الوصل كان افضل جلت اذا دلت فيه

ثلاثة ايام من شوال لم يحج الثلاثة وان صامها بعد ما حرم

بالعز قبل ان يطوف اجزاء لان الله تعالى امر بصوم ثلثة

ايام في الحج لقوله تعالى فمن شئ بالعمرة الى الحج فما استيسر من

الحدي فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا اراد

رجعتم وقد صام في الحج لان العمرة حجت وهي الحج الصغير

امرأة فتعت فضحت بشاة لم تحرها عن النفقة لان دم النفقة

مع دم الاضحية غير ان فلا يستطابا عنها هذا الدم

### باب الطواف والسعي

رجل طاف الطواف الواجب في الحج فان كان بكاه اعاد

كل الطواف حتى يصير اثباتا له وان اعاد على الحج اجزاء

لان هو المتروك وان رجع الى امله ولم يعد الطواف فعليه

دم لا تقصا في طواف فحجر بالدم رجل طاف طواف الواجب

فان كان طواف الواجب فله دم لا تقصا في طواف فحجر بالدم

فان كان طواف الواجب فله دم لا تقصا في طواف فحجر بالدم

فان كان طواف الواجب فله دم لا تقصا في طواف فحجر بالدم

على غير ضرو والصدور بوضوح خرابام الشربق

فعله دم لان طواف على غير ضو جاز لكن نقصان

لما خلت اشبه ترك شو طواف او شوطين من الطواف الواجب

وان كان طاف طاف الزمان جنباً وطواف الصدر

طاهراً في ايام الشربق فعليه دمان وقال عليه

واحد وهذا بنا على ان طواف الجنب واجب لان

فوجب نقل طواف الزمان فصار موخا طواف الزمان

عن ايام الخ فصار تاركاً طواف الصدر فوجب دم بترك

طواف الصدر بالانفاذ وجب بنا خبر الدكن دم

عند حنيفة وعندهما لا يجب لنا خبر شئ وان طاف

طوافين لعمرة وحجته وسعي سعيين فقد اساء وحججه يرد

به القارن لان له ترك السنة المتواترة ولكنه خيب

واجب فلا يلزمه دم كوني حج فاعذمته دارا فليس

عليه طواف الاضحية لان الصدر مقام طواف الواجب

والضحية مقام طواف الواجب لان الصدر مقام طواف الواجب

والضحية مقام طواف الواجب لان الصدر مقام طواف الواجب

والضحية مقام طواف الواجب لان الصدر مقام طواف الواجب



طواف الصلوة كما في رواية علي بن ابي بصير

بصار ورجل طاف بعمرته وسعى على غير وضوء وحل

وموكة فانه بعيد الطواف والسعي ولا شيء عليه لان

التقصير يرفع بالاعان وان رجع الى اعلمه ولم يعد فعله

دم وقد تحلل رجل اهل بالبحر في رمضان لم يجز ذلك

من سعى يوم النحر لان الحج موقت بالشهر للحج فلا تصح افعال

الحج الا في شهر الحج **باب الرجل يفتل احراراً**

يكنى احرار بعمره فطاف بها شوطاً ثم احرى بالبحر فانه

فانه يرفض الحج وعليه دم كرفضه وحج وعمره وقال ائمت

البيان ان يرفض العمرة وعليه فضاؤه ودم وما يقولان

لما لزمه رفض احدهما لان الحج في حق المكي غير مشروع

فالعمرة اولى بالرفض لانها اخف مؤنة وله ان الاداء

انقل بالعمرة ولم ينص بالبحر فكان رفض العمرة نقصاً

في حق المكي لان الحج في حق المكي غير مشروع

فانما اولى بالرفض لانها اخف مؤنة وله ان الاداء

انقل بالعمرة ولم ينص بالبحر فكان رفض العمرة نقصاً

Handwritten marginal notes in Arabic script, including dates and commentary.

Vertical handwritten marginal notes on the right edge of the right page.

Handwritten marginal notes in Arabic script, including dates and commentary.

Vertical handwritten marginal notes on the right edge of the right page.

للموذي ورفض الحج امتناعاً عن الاداء والامتناع اكر

وان مضى فها احرام لان تخلف منه وان كان منه يلو عليه

دم باذخال النقص باذخار تكاثر المنى عنه محرم بالبحر

احرم يوم النحر بحج اكر فان كان حلق للاولى لزمه

الاخرى ولا شيء عليه وان لم يكن حلق للاولى لزمه

الاخرى عليه دم ان قصر بالاصح وان لم يقصر فلكذلك

عند حنيفة ميم وقال لا شيء عليه اما اذا قصر فلان

لما لم يحلق في الاول صار جامعاً بين احرام الحج

ينحلك عن الاول ويجزى على الثانية واما اذا لم يقصر

فعند حنيفة ميم يلزمه دم لناخير للحلق في حق

الاحرام الاول وعند ميم لا شيء عليه بسبب الناحية

ذكر التقصير مكان الحلق رجل فزع من عمرته الا التقصير

فاهل باخرى ففعله دم لان بالبحر بين احرام العمرة

بعضه اخرى

بعضه اخرى

بعضه اخرى

بعضه اخرى

Handwritten marginal notes in Arabic script, including dates and commentary.

Handwritten marginal notes in Arabic script, including dates and commentary.

Handwritten marginal notes in Arabic script, including dates and commentary.

Handwritten marginal notes in Arabic script, including dates and commentary.

Handwritten marginal notes in Arabic script, including dates and commentary.



فما كان اقرب الى التوصل كان افضل جلت اراد القم فها

ثلاثة ايام من شوال لم يحج الثلاثة وان صامها بعد الحرام

بالعزم قبل ان يطوف اجزاء لان الله تعالى امر بصوم ثلثة

ايام في الحج ليقوله تعالى فمن غن بالعزم الى الحج فما استيسر من

الحدي فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج او سبعة اذا اراد

رجعته وقد صام في الحج لان العزم صحت وهي الحج الصغير

امراة فتعت فضحت بشاة لم تحرها عن النعمة لان دم النعمة

مع دم الاضحية غير ان فلا يستطاعتا عنها هذا الدم

**باب الطواف والسعي**

رجل طاف الطواف الواجب فوجد حجر فان كان بكه اعداد

كل الطواف حتى يصير اياها كالحال وان اعدا على حجر اخر

لان هو المتروك وان رجع الى اهل ولم يعد الطواف فعلية

دم لا تقصا طواف فحجر بالدم رجل طاف طواف الواجب

فوجد حجر اخر فوجد حجر اخر فوجد حجر اخر فوجد حجر اخر

فوجد حجر اخر فوجد حجر اخر فوجد حجر اخر فوجد حجر اخر

علي غير وضوء الصدر بوضوء في خرابام الشربق

فعلية دم لان طواف على غير وضوء جائز لكن النقص

لما خلت اشبه ترك شوط او شوطين من الطواف الواجب

وان كان طاف طواف الزمان جنباً وطواف الصدر

طاهراً في خرابام الشربق فعلية ومان وقال عليه

واحد وهذا بناء على ان طواف الحب وبيت الاذان

فوجب نقل طواف الزمان فصار موخرا طواف الزمان

عن ايام الخ فصار تاركا طواف الصدر فوجب دم بترك

طواف الصدر بالانفاق وجب بنا خبر الوكن دم

عند حنيفة وعند مالك لا يجب للمناخير شيء وان طاف

طوافين لعمرة وجنبه وسعي سعيين فقد ساء وحب به يرد

به النادر لان له ترك السنة المتواترة ولكن غير

واجب فلا يلزمه دم كوني حج فاعذمة دار ابله

طواف الزمان في الايام التي فيها طواف الزمان

طواف الزمان في الايام التي فيها طواف الزمان

طواف الزمان في الايام التي فيها طواف الزمان



مذوات الصدقات كما في وجع على الصا در وموليه

بصار در رجل طافه لعمري وسعي على غير وضوء وحل

وموكة فاذ بعبد الطواف والسعي لا شيء عليه لان

النقص يرتفع بالا عان وان رجح ال اعله ولم يعد فقبله

دم وقد تحلل رجل اهل بالبح في رمضان لم يخرج ذلك

من سعي يوم النحر لان الحج موقت بالشهر لا فلا تصح افعاله

الحج المأخر شهر الحج **باب الرجل ينقض الاحرام احراما**

يكفي احرم بعمره فطاف ثم شوطا ثم احرم بالحج فانه الحج

فانه يرفض الحج وعليه دم كرفضه وحج وعمره وقال ائمت

البيان ان يرفض العمرة وعليه فضاؤه ودم ومما يقولان

لما لزمه رفض احدهما ان الحج في حق المكي غير مشروع

فالعمره اولى بالرفض لانها اخف مؤنة وله ان الاداء

انقص بالعمره ولم ينقض بالحج فكان رفض العمره نقضا

لأنه اذا قلنا ان الحج موقت بالشهر لا فلا تصح افعاله من سعي يوم النحر لان الحج موقت بالشهر لا فلا تصح افعاله

وإذا قلنا ان الحج موقت بالشهر لا فلا تصح افعاله من سعي يوم النحر لان الحج موقت بالشهر لا فلا تصح افعاله

لأنه اذا قلنا ان الحج موقت بالشهر لا فلا تصح افعاله من سعي يوم النحر لان الحج موقت بالشهر لا فلا تصح افعاله

وإذا قلنا ان الحج موقت بالشهر لا فلا تصح افعاله من سعي يوم النحر لان الحج موقت بالشهر لا فلا تصح افعاله

للموذي ورفض الحج امتناعا عن الاداء والامتناع انكر

وان مضى فلهما اجزا لانه تحقق منه وان كان منهيا وعليه

دم باذغال النقص باذغال تكايب المنقضية عنه محرم بالحج

احرم يوم النحر بحج آخر فان كان حلق للاولى لزمته

الاخرى ولا شيء عليه وان لم يكن حلق للاولى لزمته

الاخرى عليه دم ان قصر بالاصابع وان لم يقصر فلكذلك

عندنا حنفية ميم وقال لا شيء عليه اما اذا قصر فلان

لما لم يحلق في الاول صار جامع بين احراي الحج فالتقصير

ينحلل عن الاول ويجزئ على الثانية واما اذا لم يقصر

فغندنا حنفية هم يلزمه دم لنا خبير للفق في حق

الاحرام الاول وعندنا ما لا شيء عليه بسبب التاخذ ومحمد

ذكو التقصير مكان الحلق رجل فخرج من عمرته الا التقصير

فاهل باخرى فعليه دم لانه بالحج بين احراي العمره صار

لأنه اذا قلنا ان الحج موقت بالشهر لا فلا تصح افعاله من سعي يوم النحر لان الحج موقت بالشهر لا فلا تصح افعاله

وإذا قلنا ان الحج موقت بالشهر لا فلا تصح افعاله من سعي يوم النحر لان الحج موقت بالشهر لا فلا تصح افعاله

لأنه اذا قلنا ان الحج موقت بالشهر لا فلا تصح افعاله من سعي يوم النحر لان الحج موقت بالشهر لا فلا تصح افعاله

وإذا قلنا ان الحج موقت بالشهر لا فلا تصح افعاله من سعي يوم النحر لان الحج موقت بالشهر لا فلا تصح افعاله

لأنه اذا قلنا ان الحج موقت بالشهر لا فلا تصح افعاله من سعي يوم النحر لان الحج موقت بالشهر لا فلا تصح افعاله



للمنص في ما فصار ضامنا بالاحرام قبل الخلوف بغير ما

احرم بغير الزمان فان وقف بمرقة فقد صار رافضا للعمرة  
وان توجه اليها لم يصير رافضا للعمرة لان الحج فيها ماضى وكان  
الحج عليه بعد افعال العمرة وقد تعدد في صبر رافضا للعمرة  
وان توجه اليها لم يصير رافضا حتى ينفك لان النار  
والمنع يجب عليهما تقديم افعال العمرة على افعال الحج والامكان  
باني فان طاف للحج شوطا ثم احرم بغيره ففرض عليهما

اجراء فعلية ودم لجمعة بينهما كذا لا يخالف الست للتواتر  
كفر لزم المكى ويستحب ان يرفضاها ويضاهيها ودم لان فوات  
الترتيب في الفعل ودمي بدعة الحاج اذا اهل بعمرة في يوم

التحار في ايام التشريق لزمته لما قلنا ويرفضها لانه  
اذا كان الحج فصار هذا خطأ من كل وجه وان  
مضى عليها اجزاء وكان عليه دم لجمعة بينهما وقلنا كفاية ايضا

الافعال التي هي افعال العمرة على افعال الحج فانها

حرم فانه الحج فاهل بحج او عمر فانه يرفض لان فوات

الحج احرام الحج وافعال العمرة كالمسبوف بانه في حق الاحرام

منفرد في حق الافعال فاذا احرم بالحج دفع احرام الحج

الحج واذا احرم بالعمرة دفع افعال العمرة فانه يرفض

كل واحد منهما بعد صحة الالتزام **باب في الحلق** **بالتقصير**

معه طاف وسعى وخرج من الحرم فقصر فعليه دم ولو قول

محمد وقال ابو يوسف لا شيء عليه وان لم يضر حتى رجع فقصر

في الحرم لم يكن عليه شيء بالاتفاق لان يوسف ان الحلق

محل من حيث انه جنابة فلا يتعلق ذلك بالحرم ومما

يقولان لما جعل محلا لصار يسا كالفعل الذي يكون

قربة بنسبة فاختص بالحرم كالذبح فان حلق قبل

ان يذبح فعليه دمان وقال ابو يوسف ومحمد عليه دم واحد

لجنابته على احرامه والراجح فيه دم اذ لا يذبح دم اخر لما خبر

منه



الذبح عن الخلق حاج خلق في أيام النحر في شهر الحرام فعليه  
دم ولم يذكر خلافه في يوسف منهم من قال على الاختلاف لأنه  
لا فرق بين الحج والعمرة ومنه من قال هو على الاتفاق لأن

السنة حرة تنزل بالحلق عتاً ومثافي الحرام  
المواد بأشبه الذكور وهذا العت كان نواردت حقيقته لا يكون إلا بالدم لا بالغير

رجلان امرأه رجلان حج عن كل واحد منهما حجة فاهل حجة

عنه ما في عن الحاج ويضمن النفقة ان اتفق من ماله الا انه  
يعول الله لبيك حجة عن موسى وان اموهنا فمقتضى هذا مخالفة كل واحد

احريم وكذا اذا امر رجل ان يحج عنه واخا ان يعتمر عنه  
واذا انا له بالقرين فالدم عليه لأنه ومن شكك ولهذا احل

الشاؤل من دم المتعة والقدان كالأضاحي وما كان من  
المناسك ففعل المأمور ودم الاحصار على الحجج عنه عند الحج

حنيفة ومحمد كما أنه مؤالذي ادخل في العهد وقال ابو يونس  
حنيفة ومحمد كما أنه مؤالذي ادخل في العهد وقال ابو يونس

الاحرام بالدم عليه لأنه ومن شكك ولهذا احل

في يوم النحر في شهر الحرام فعليه  
دم ولم يذكر خلافه في يوسف منهم من قال على الاختلاف لأنه

السنة حرة تنزل بالحلق عتاً ومثافي الحرام  
المواد بأشبه الذكور وهذا العت كان نواردت حقيقته لا يكون إلا بالدم لا بالغير

احريم وكذا اذا امر رجل ان يحج عنه واخا ان يعتمر عنه  
واذا انا له بالقرين فالدم عليه لأنه ومن شكك ولهذا احل

الاحرام بالدم عليه لأنه ومن شكك ولهذا احل

الذبح عن الخلق حاج خلق في أيام النحر في شهر الحرام فعليه  
دم ولم يذكر خلافه في يوسف منهم من قال على الاختلاف لأنه

لا فرق بين الحج والعمرة ومنه من قال هو على الاتفاق لأن

السنة حرة تنزل بالحلق عتاً ومثافي الحرام  
المواد بأشبه الذكور وهذا العت كان نواردت حقيقته لا يكون إلا بالدم لا بالغير

رجلان امرأه رجلان حج عن كل واحد منهما حجة فاهل حجة

عنه ما في عن الحاج ويضمن النفقة ان اتفق من ماله الا انه  
يعول الله لبيك حجة عن موسى وان اموهنا فمقتضى هذا مخالفة كل واحد

احريم وكذا اذا امر رجل ان يحج عنه واخا ان يعتمر عنه  
واذا انا له بالقرين فالدم عليه لأنه ومن شكك ولهذا احل

الشاؤل من دم المتعة والقدان كالأضاحي وما كان من  
المناسك ففعل المأمور ودم الاحصار على الحجج عنه عند الحج

حنيفة ومحمد كما أنه مؤالذي ادخل في العهد وقال ابو يونس  
حنيفة ومحمد كما أنه مؤالذي ادخل في العهد وقال ابو يونس

في يوم النحر في شهر الحرام فعليه  
دم ولم يذكر خلافه في يوسف منهم من قال على الاختلاف لأنه

السنة حرة تنزل بالحلق عتاً ومثافي الحرام  
المواد بأشبه الذكور وهذا العت كان نواردت حقيقته لا يكون إلا بالدم لا بالغير

احريم وكذا اذا امر رجل ان يحج عنه واخا ان يعتمر عنه  
واذا انا له بالقرين فالدم عليه لأنه ومن شكك ولهذا احل

الشاؤل من دم المتعة والقدان كالأضاحي وما كان من  
المناسك ففعل المأمور ودم الاحصار على الحجج عنه عند الحج

حنيفة ومحمد كما أنه مؤالذي ادخل في العهد وقال ابو يونس  
حنيفة ومحمد كما أنه مؤالذي ادخل في العهد وقال ابو يونس

الذبح عن الخلق حاج خلق في أيام النحر في شهر الحرام فعليه  
دم ولم يذكر خلافه في يوسف منهم من قال على الاختلاف لأنه

لا فرق بين الحج والعمرة ومنه من قال هو على الاتفاق لأن

السنة حرة تنزل بالحلق عتاً ومثافي الحرام  
المواد بأشبه الذكور وهذا العت كان نواردت حقيقته لا يكون إلا بالدم لا بالغير

رجلان امرأه رجلان حج عن كل واحد منهما حجة فاهل حجة

عنه ما في عن الحاج ويضمن النفقة ان اتفق من ماله الا انه  
يعول الله لبيك حجة عن موسى وان اموهنا فمقتضى هذا مخالفة كل واحد



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في خلقه  
الغياض والنبات والحيوان  
والإنسان آياتا للذين  
يعقلون

**باب** مسائل لم يدخل في كتاب  
أهل عرفه وقفوا في يوم فسد قومهم وقفوا يوم فسد قومهم  
لأن أمة لا تفسد كلها ولا تفسد كلها

الثاني الحرة الوسطى والثالثة ولم يرم الاو في استيفي  
في يومه فان روى الاول ثم عاد على الثانية والثالثة  
فمن مراعاة للترتيب وان رما معا وحدها عندنا  
وعند الشافعي لا ينافي في سبعة كراه في اليوم الثاني  
ولنا ان روى كل حرة فسد فلا يتوف الجواز على تقديم البعض  
رجل جعل له ان يحج ما سافاه لا يركب حتى يطوف للزبان  
لانه التزم الفدية بصفة الكمال فلزمه بذلك الصنف رجل

باح جارية محترمة اذن لها ما لا يها في ذلك فليست تولى ان  
يحلها او يحكمها لان المشتري لم ياذن لها فلا يكون  
التخليل خلفا في المتعارف بل في يوم التخييل في احد  
الاولى

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في خلقه  
الغياض والنبات والحيوان  
والإنسان آياتا للذين  
يعقلون

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في خلقه  
الغياض والنبات والحيوان  
والإنسان آياتا للذين  
يعقلون

المسحوق قبل الخطبة اجز لان شرط جواز النكاح  
فراغ البعض كالوسم الامام وخلفه سيقون

**كتاب النكاح**

بكر قال لها ولها ان فلا تابدكر كل فسكتت فزوجها فقلت  
اوضي به فالنكاح جائز وان فعل هذا اغتروا او ولي غير  
او امنه لم يكن رضاء حتى يتكلم به لان الشكوك محذورة  
بالمحل واجب عند ميسر الحاجة والحاجة اغانت  
الان في حق الاولها رجل زوج ابنة اخيه من ابيه وما  
صغيرين جاز لان غير الاب والجد ولا يزوج الصغير والصغير

عندنا فاذا اكبر اليها الجواز عند ارج حنفية ومحمد خلا لا يكون  
فاذا علمت النكاح فسكتت فهو رضاء ويلزم العقد وان لم يعلم  
بالخطا في فعلها الجواز حتى تعلم اما اذا علمت فسكتت اعتبارا بابتداء  
النكاح واما اذا لم تعلم فله ان يلزم باصل النكاح عند لان

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في خلقه  
الغياض والنبات والحيوان  
والإنسان آياتا للذين  
يعقلون

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في خلقه  
الغياض والنبات والحيوان  
والإنسان آياتا للذين  
يعقلون

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في خلقه  
الغياض والنبات والحيوان  
والإنسان آياتا للذين  
يعقلون

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في خلقه  
الغياض والنبات والحيوان  
والإنسان آياتا للذين  
يعقلون



[illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript or letter, written on aged, yellowed paper. The text is written in a dark ink and is mostly illegible due to the angle and fading. Some words are partially visible, such as "I have" and "I am".

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript or letter, written on aged, yellowed paper. The text is written in a dark ink and is mostly illegible due to the angle and fading. Some words are partially visible, such as "I have" and "I am".



قوله في بعض النكاحات والعرب بعضهم النكاح البعص فالعلم  
قوله في بعض النكاحات والعرب بعضهم النكاح البعص قبيلة  
قبيلة والمولى بعضهم النكاح البعص رجل برجل بهذا يتبين

ان الفضيلة بين الترتي والمهاشهي ساوطة العبر في هذا  
الحكم واما المولى فيزكان له ابول في الاسلام فصاعدا  
فهو كقول من كان له عتد ابان في الحرية فهو كقول من كان

له عتد ابان في الحرية لان النسب يثبت بالاب وتمامه  
بالحد لا يكون كقول في شيء ان لم يحد له ولا نسبه لان  
التفاح في شجرة فانهم يفتخرون بالنسب ويعتزون بالنسب  
وقال ابو يوسف الكفا في المال لا تعتبر واما الكفا في الحرية

**باب الوكالة النكاح**

رجل قال اشهد وان قد تزوجت فلانة فبلغها فاجازت

فهو باطل وان قال رجل اخر بعد ما قال ملو ما قال ان زوجتها

منك فبلغها فاجازت جاز بالتمتاف وكذلك ان كانت

المراة هي التي قالت جيع ذلك يعني فهو باطل ولو قال رجل  
اخر بعد ما قالت هي ما قالت قبلت توقف على اجازته بالا

وقال يوسف اذا زوجت نفسها غايبا فبلغها فاجاز يجوز

والغايبة اذا اجازت يجوز فالحاصل ان الواحد يصلح

وكيلا واصيلا من الجانبين حتى تنق العتد واما الواحد

يصلح بصلح فضولي من الجانبين واصيلا من جانب فضولي

من جانب حتى توقف العتد وراا المجلس على اجازته عند

الحنف ومحمد لا يصلح وعند ابي يوسف يصلح لان يوسف ان

الواحد يتولى العتد من الجانبين في باب النكاح لا يرى

انه لو كان مامورا اشهد فاذا ائضوليها سوقف على قبولها

وصار كالمخلع والطلاق باله لهما ان مناسا طر العتد فلا

يتوقف وراا المجلس كالباع الا اذا صار كل العتد كما يحكم

في حال الزوج خالفة امرات

في حال الزوج خالفة امرات

قوله في بعض النكاحات والعرب بعضهم النكاح البعص فالعلم  
قوله في بعض النكاحات والعرب بعضهم النكاح البعص قبيلة  
قبيلة والمولى بعضهم النكاح البعص رجل برجل بهذا يتبين

ان الفضيلة بين الترتي والمهاشهي ساوطة العبر في هذا  
الحكم واما المولى فيزكان له ابول في الاسلام فصاعدا  
فهو كقول من كان له عتد ابان في الحرية فهو كقول من كان

له عتد ابان في الحرية لان النسب يثبت بالاب وتمامه  
بالحد لا يكون كقول في شيء ان لم يحد له ولا نسبه لان  
التفاح في شجرة فانهم يفتخرون بالنسب ويعتزون بالنسب  
وقال ابو يوسف الكفا في المال لا تعتبر واما الكفا في الحرية

فصل هذا الخلاف **باب الوكالة النكاح**  
رجل قال اشهد وان قد تزوجت فلانة فبلغها فاجازت

فهو باطل وان قال رجل اخر بعد ما قال ملو ما قال ان زوجتها



حلها وموقول محمد قال ابو يوسف النكاح فاسد لحرمة المثل  
 وفتيانها كالمو كان المثل ثابت النسب لهما ان حرمة العقد لو  
 كان لكان لحق فحاسب الماء لا مكان المثل وصاحب الماء لا حرمة  
 له من اطلاق العقد رجل تزوج امرأة من النبي طيلا فالنكاح با  
 فاسد لان ثابت النسب

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

This image shows a close-up of a page from an ancient manuscript, likely Hebrew. The text is written in a dense, cursive script on aged, yellowed paper. The handwriting is dark and fluid, with many ligatures. The page is tilted slightly to the right. The top right corner shows a small portion of the next page, which has a large, stylized initial letter.

لها وموقوف محمد قال ابو يوسف الفكاخ فاسد حرمه للملح  
صيانة كما لو كان الحمل ثابت النسب لهما ان حرمه العقد لو  
ان كان لحق صاحب الماء لا يمكن الحمل وصاحب الماء حرمه  
مما فلا يزوج العقد رجل تزوج امرأة من النبي طيلا فالنكاح  
اسد لانه ثابت النسب رجل زوج ام ولد ومضى طيلا منه فالنكاح

بطل لأنها فرائض لو لم ينفذها فلو صح النكاح حصل المهر بين  
 الفرائض بخلاف ما إذا لم تكن حاملا حيث يصح أن هذا الفرض  
 ليس به بناء على رجل تزوج اثنين في عقدتين متفرقتين  
 ولا يدريان أيهما أول فرق بينهما ولهما نصف المهر لكل  
 وجبت للأولى نصف المهر ولينصف أحد ما أحق به فصار بينهما

رجل تزوج امرأة على حصة في عتقة من طلاق باين لم يحزن وقال  
 يجوز لأن المحرم نكاح المرأة على الحر ولو لم يوجد حنف  
 أن العدة من النكاح تعمل على النكاح في التحريم نكاح لاخت  
 رجل تزوج امرأة بثبها في شاهد من عشرة أيام فهذا  
 باطل لأن هذا اعتد المنعة وقال رفر يصح لأنه لا بالابتح

وان استطاعه الاحباب وبطلان <sup>وانه مفقود</sup> طارح كل تزوج صغيرا  
وكبيرا فارضت الكبير الصغيرة ولم يدخل بواحدة منهما وقد  
الكبرى ان الصغيرة اسرته فعليه للصغيرة نصف المهر ولا يرجع على

و عند مهر بقیع اما طلق المهر لان  
الطلاق جاز لا من قبلها ومن قبل  
الزوج فوجب ان لا يستطعن من  
المهر كالومات اي لان المهر في  
النفقة لا يقض ايها حتى لا ينفق  
بمهره قالوا نعم بقیع لانها  
نصف المهر لانها نصف ما  
كانت ان تزوجت

من التزوج لعدم الظن  
من القسم لان القدر لم ينفصل  
من القسم لان القدر لم ينفصل

مجلس  
الشيخ  
المعلم  
الحاج  
سيد  
محمد  
باقر  
الكاظمي  
المرعشي  
نوري



هذا لا يكون لان الجهل لا يكون عذرا في الدين  
 الا بغير قصد ان يكون عذرا في الدين  
 لا بغير قصد ان يكون عذرا في الدين  
 لا بغير قصد ان يكون عذرا في الدين

الكبير بل ان يكون نعمت الفساد ولا شيء كبير في الوجوه  
 اما الفساد فلا يما صار نائما وبنسا واما بطلان من الكبير  
 فلان الترفه جات من قبلها واما وجوب نصف المهر للصغيرة  
 والارجع على الكبير الا فلان الفدية جات من قبل  
 غيرها واما الرجوع فلا يما سببية وضمان التسيب  
 يتبع على صفة التعدي امرأة ادعت على رجل انه تزوجها  
 واقامت على ذلك بينة فجعلها القاضي امرأة لم يكن تزوجها  
 وسبها المقام معه ولها ان تدعي حاكمها وهو قول  
 ان يوسف الاول وفي قوله الاخر وموقوف محمد والشافعي لا  
 ينف ان يطأها لان القاضي خطا الى اذ الشهود  
 كذبة قضا كما اذا اظهر انهم عبيد وكفار ولا حنيفة  
 ان الشهود صدقة عند ومثولي لتعذر الوقوف على  
 حنيفة الصدق بخلاف الكفر والرق لان الوقوف عليها

هذا لا يكون لان الجهل لا يكون عذرا في الدين  
 الا بغير قصد ان يكون عذرا في الدين  
 لا بغير قصد ان يكون عذرا في الدين  
 لا بغير قصد ان يكون عذرا في الدين

هذا لا يكون لان الجهل لا يكون عذرا في الدين  
 الا بغير قصد ان يكون عذرا في الدين  
 لا بغير قصد ان يكون عذرا في الدين  
 لا بغير قصد ان يكون عذرا في الدين

منبسط واذا اتى القضاء على الحجة امكن تنفيذ باطنا  
 بتقديم النكاح فينفذ قطعا بالنارعة بخلاف الاملاك  
 المرسل لان في الاسباب تراخا فلا امكان اعلام لم يبلغ  
 ومنه بحاج جامع امرأة وجب عليها الفحل وحلها  
 للزوج الاول لانها تعلق بالجماع وقد وجد امرأة مست  
 رجلا يسهون حرمت عليه امنا وابتها لوجود سبب الوطى  
 كالرجل رجل تزوج اخت امته له قد وميها لم يطأ التي  
 تزوج حتى يخرج الموطوءة من ملكه ولا يطأ الامته لان  
 الامته موطوءة حقيقية والمنكوحة موطوءة حكما والجمع بين  
 الاختين وطئا حرام لان يزيد لامته عن ملكه فيستط  
 اعتبارا وطئا فيطأ المنكوحة وان كان لم يطأ المملوكة  
 يطأ التي تزوج لانه لا يصير جامعا بينهما رجل تزوج امرأة  
 فاعلق بابا او ادخى سترا ثم طلقها وقال لم اجامعها وسد  
 فاعلق بابا او ادخى سترا ثم طلقها وقال لم اجامعها وسد

هذا لا يكون لان الجهل لا يكون عذرا في الدين  
 الا بغير قصد ان يكون عذرا في الدين  
 لا بغير قصد ان يكون عذرا في الدين  
 لا بغير قصد ان يكون عذرا في الدين







فانتم ايها اليهود لان الانبياء  
لا يبعونهم بل يبيعونهم

مع اجل ترواج امره على البوم وبقية ما وبقية ما لم يظن

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, yellowed paper.



وجه الاستحسان انه وحده المهر ما خذ به بالطلاق  
 قبل الدخول وهو بواقة ذمته من نصف المهر  
 ولا يباي باخلاق المهر  
 المقصود لان المهر اذا اشترى كونه فباي  
 وجه يوق به يقع عن هذه المهر  
 كالمهر اذا اشترى كونه فباي  
 المقصود منه او اطوع  
 قبل الدخول ما رجع عليها بحسب ما به لان الوهون مثل  
 المهر حقة وحكم لا يمنه وحق الزوج في سلامة نصف  
 الصداق فاما اذا لم يقبض شيئا حتى يثبت حق الكل لا يرجع  
 عليها عندنا وقال زفر بن محمد خمسة لانه انما سلم بالابراء  
 فلا يوجب لكل الباشا حقة بالطلاق انا نقول سلم  
 له غير حقة فوجب البراء عن المطالبة في اوله وصار كمن  
 استعمل دينا موجلا واما اذا قبضت حسمه درهم ومبنيها  
 له ما لم يقبض لا يرجع واحد منها على الاخر شي عندنا حقة  
 وقال يرجع عليها وان كان المهر عرضا قبضت لم يقبض  
 فوجب له ثم طلبها قبل الدخول لم يرجع عليها شي بالائتلاف  
 لان المهر بغير المهر وقد سلم له حقه رجل تزوج امرأة  
 على خدمت نفسه فان كان حرا فلها مهر المثل وان كان  
 عبدا فلها خدمته وقال ابو يوسف كحلح الحرة المذمة لاما  
 على ما خذتمته وقال ابو يوسف كحلح الحرة المذمة لاما

في المهر ما رجع عليها بحسب ما به لان الوهون مثل  
 المقصود منه او اطوع  
 المقصود لان المهر اذا اشترى كونه فباي  
 وجه يوق به يقع عن هذه المهر  
 كالمهر اذا اشترى كونه فباي  
 المقصود منه او اطوع

لا يوجب لكل الباشا حقة بالطلاق انا نقول سلم  
 له غير حقة فوجب البراء عن المطالبة في اوله وصار كمن  
 استعمل دينا موجلا واما اذا قبضت حسمه درهم ومبنيها  
 له ما لم يقبض لا يرجع واحد منها على الاخر شي عندنا حقة

ان للسبي لا يصلح سفنا بحال فلا يقوم للثمن ما به رجل  
 وامرأته ما ناولا وقد شئى لحامها فلورثتها ان باخذوا  
 ذلك وان لم يكن سمى طاشا فلا شئ لورثتها فقول الى  
 حقه وفي قول ابن يونس ومحمد لورثتها المهرج الوجهين  
 جميعا لان مهر المثل يجب بالنكاح في غير موندنا كالمهر  
 وصار هذا كما اذا مات احد من المولاه حقه ان الفاضل  
 عجز عن القضا به مهر المثل لانها اذا ماتا فاطا مهر موت  
 افرانها فمهر من نفقة زوجها كذا في امات احد من رجل كذا  
 الى امرأته شيئا فقالت مودنية وقال الزوج مو من المهر فالتول  
 قول الزوج انه من المهر لا في الطعاع الذي يوكلفان القول  
 قولها لان الزوج هو المالك فيكون هو العالم بمحنة التملك حقه  
 المصير في قوله لا فاما صار مكذبا عرفا في تزوج نصرانية  
 على ميت او بغير مهر ذكر في دينهم جائز فدخل بها او طلقها فبطل

ان للسبي لا يصلح سفنا بحال فلا يقوم للثمن ما به رجل  
 وامرأته ما ناولا وقد شئى لحامها فلورثتها ان باخذوا  
 ذلك وان لم يكن سمى طاشا فلا شئ لورثتها فقول الى  
 حقه وفي قول ابن يونس ومحمد لورثتها المهرج الوجهين  
 جميعا لان مهر المثل يجب بالنكاح في غير موندنا كالمهر  
 وصار هذا كما اذا مات احد من المولاه حقه ان الفاضل  
 عجز عن القضا به مهر المثل لانها اذا ماتا فاطا مهر موت  
 افرانها فمهر من نفقة زوجها كذا في امات احد من رجل كذا  
 الى امرأته شيئا فقالت مودنية وقال الزوج مو من المهر فالتول  
 قول الزوج انه من المهر لا في الطعاع الذي يوكلفان القول  
 قولها لان الزوج هو المالك فيكون هو العالم بمحنة التملك حقه  
 المصير في قوله لا فاما صار مكذبا عرفا في تزوج نصرانية  
 على ميت او بغير مهر ذكر في دينهم جائز فدخل بها او طلقها فبطل

تارك صلاة والحلم بدعي او لنكته مفسدة

في المهر ما رجع عليها بحسب ما به لان الوهون مثل  
 المقصود منه او اطوع  
 المقصود لان المهر اذا اشترى كونه فباي  
 وجه يوق به يقع عن هذه المهر  
 كالمهر اذا اشترى كونه فباي  
 المقصود منه او اطوع



الدخول او ما يتعلل به الحاضر كذلك الحاضر في دار  
الحرب وهو قولك لو لم يكن محمد في الحنين واما الذمة فلها  
مثلها والمنفعة لطلبها قبل الدخول كما قال زفرني  
الحسين ايضا لها المثلها فزفرني سوي بينهما وما فرقا ولا يوجب  
المراة اسكت او نفي لانه من احكام الاسلام وحكم الاسلام جار

على اهل الذمة في دار الاسلام غير جار على اهل الحرب في دار  
الحرب في نكاح دينه على خريجهما والخزير يعينه فلها  
عين ذلك عند اخ حنفه وان كانا بغير اعيانها  
فلها في الذمة وفي الخزير من المثل قال ابو يوسف لها

مثل المثل في الوجع كما قال محمد لها النكاح في الوجوه  
كلها اما الكلام في العين مما يقولون ان القبط موكل للملك  
فمنع فيها سبب الاسلام ولا حنفه ان الثالث القبط  
صون اليد فلا بائن مما بعد الاسلام واما الدين بطل

بالاجماع

بالاجماع قال ابو يوسف للتسليم حكم لا ينداء والسنة بعد السلام  
باطل فوجب من المثل قال محمد الفقة صحت وعجز عن  
التسليم شرعا الشبهة لا ينداء انما هي القيمة مقامها وقال  
ابو حنيفة الفياسن ما قال محمد في الخنزير واما في الخنزير فلا  
لان قيمة الخنزير لها حكم الخنزير ومن وجهه ولان

بطل الخنزير فكذا كك الفقه فوجب من المثل رجل  
خلا باسرة واحدة مما محرم ثم بفرضها وتطوع ثم طلبها  
فلها نصف المهر لان الاحرام لازم فرضا كان ونفلا  
فيمنع صحة اللقوة فكذا كك في صوم رمضان لانه لا يجل له

ابطاله واما صوم النفل فلا يمنع صحة الخلق لانه لكل له  
ابطاله لا بعد ومنهم من قال يمنع لانه لا يجل له ابطاله لا  
بعد واما المرض ان كان يلحق المريض بذكر ضرر كان مانعا  
صحة اللقوة لانه مانع طبعيا وشرعا محبوب خلا باسرة ثم طلبها

بالاجماع



هذا هو المهر كاملا وقال ابو يوسف محمد لها نصف المهر لان  
 عجز المحبوع وعجز المهر ولا ح حنفه ان لا ينع  
 تسليم المهر او موثقه المهر عليها العدة في ملك  
 المسائل احيا طاحنا باليوم الدخول حيا للولد  
 او سواء كانت للنفقة صحته

**باب تزوج العبد والامة**  
 عبد تزوج بغير اذن مولاه فقال الولي طلعتها او فارقتها  
 هذا باجازة لانه يحتمل الرد وان قال طلعتها تطليقة يملك  
 الرجعة فهو اجماع لانه لما قيدها بالرجعة لا يحتمل الا اجماع  
 وجعل تزوج امة فلا اذن في العذل الى المولى وقال الماذن  
 اليها لان المولى حفيها ولا ح حنفه ان الولد ملك المولى  
 فيستوط الرضا من المولى وان طلعتها وانقضت عدتها  
 وقال الزوج كنت راجعتها في العدة وانكيت صدق المولى  
 ولا ح حنفه فانكوت قولها وقال المولى لان الاختلاف

هذا هو المهر كاملا وقال ابو يوسف محمد لها نصف المهر لان  
 عجز المحبوع وعجز المهر ولا ح حنفه ان لا ينع  
 تسليم المهر او موثقه المهر عليها العدة في ملك  
 المسائل احيا طاحنا باليوم الدخول حيا للولد  
 او سواء كانت للنفقة صحته

لان المولى  
 لا ينع  
 قضاء  
 المولى  
 المولى  
 المولى  
 المولى

ان الاول ينقض انقض العدة  
 انما تزوجها هذا المالة  
 انما تزوجها هذا المالة

وقع في اثبات النكاح ابتداء لا تنقضاء العدة ظاهرا او ذكرا  
 الى المولى لا ح حنفه ان الرجعة امر يثبت على العدة وفيها  
 القول قولها فكذا كذا فيما يثبت عليها وان قالت انقضت عدتي  
 وقال الزوج والمولى لم تنقض فالقول قولها لا نه اعانتها  
 دون غير ما رجت قال لعبد تزوج هذا الامة فتزوجها  
 فكما حاسدا او دخل لها دون غير ما رجت قال لعبد  
 فانه يباع في المهر قال ابو يوسف ومحمد يزوج منه اذا انفق  
 واصدق كبر ان الماذن بالنكاح ينصرف الى الجائز والناشد  
 عندنا وينصرف الى الجائز دون الفاسد عند مالك لان المراد  
 بالنكاح في المستقبل لا عفاي وذكر اغا يصدر بالجائز الذي  
 يوجب المسك وله ح حنفه ان الحاجة الى اذن المولى التعليق  
 المهر برفقته والناشد في مثل الجائز رجت زوج امته ثم  
 قلنا قبل ان يدخلها الزوج بسقط المهر عندنا في حنفه

هذا هو المهر كاملا وقال ابو يوسف محمد لها نصف المهر لان  
 عجز المحبوع وعجز المهر ولا ح حنفه ان لا ينع  
 تسليم المهر او موثقه المهر عليها العدة في ملك  
 المسائل احيا طاحنا باليوم الدخول حيا للولد  
 او سواء كانت للنفقة صحته

ان المهر برفقته والناشد في مثل الجائز رجت زوج امته ثم  
 قلنا قبل ان يدخلها الزوج بسقط المهر عندنا في حنفه  
 ان المهر برفقته والناشد في مثل الجائز رجت زوج امته ثم  
 قلنا قبل ان يدخلها الزوج بسقط المهر عندنا في حنفه



لا ينفذ ولا ينفذ لو قتل نفسه قبل الدخول بها المهر  
 كاملا بالانفاق لها ان القتل موت والموت موكل للمهر  
 ولو خفت ان القتل ليس بموت في حق التام الحكم  
 القتل في فعل الموت امته ثابت من الكفان والام ولا كذلك  
 المهر الذي يباين الزوج فيهم بناته او بنات الوالد  
 المهر اذا قتل نفسها امته تزوجت بغير ان سيد لها والاخرى

لا ينفذ ولا ينفذ لو قتل نفسه قبل الدخول بها المهر

كاملا بالانفاق لها ان القتل موت والموت موكل للمهر

ولو خفت ان القتل ليس بموت في حق التام الحكم

القتل في فعل الموت امته ثابت من الكفان والام ولا كذلك

المهر الذي يباين الزوج فيهم بناته او بنات الوالد

المهر اذا قتل نفسها امته تزوجت بغير ان سيد لها والاخرى

على الف درهم ومهر مثلها مائة درهم فدخل بها غا غنما مولا

فالتكاح جائز لانها من صل العيان ولا خيار لها لان التكاح

اما جاز عليها عند العواصف لان زوال المانع بالعتق وبعد

الجواز لم يزود عليها الملك والمهر للموت لان استوفى منفعة

ملكة للموت ان لم يدخل بها حتى اغتصبها المولى فالالف لها

لانه استوفى منفعة ملكة لها وجعل زوج عبد الماذون

للديون امراة جازوا المرات اسوة للخدمان من هابريده

ار كان التكاح بهر المهر لان لو لم يكمل المهر لم ينفذ

ولو كان التكاح بهر المهر لان لو لم يكمل المهر لم ينفذ

لا ينفذ ولا ينفذ لو قتل نفسه قبل الدخول بها المهر  
 كاملا بالانفاق لها ان القتل موت والموت موكل للمهر  
 ولو خفت ان القتل ليس بموت في حق التام الحكم  
 القتل في فعل الموت امته ثابت من الكفان والام ولا كذلك  
 المهر الذي يباين الزوج فيهم بناته او بنات الوالد  
 المهر اذا قتل نفسها امته تزوجت بغير ان سيد لها والاخرى

فغدا اذا استملك ملكا على  
 اعتقد وان كان ذلك المقتول

فتبايد من الاستملاك مكانة تزوجت باذن المولى ثم

اعتقت فلها الخيار وقال زفر لا خيار لها لان التكاح

نفذ عليها غنما مائة درهم وان النبي علم خبر بزيوت

وكانت مكانة رجل تزوج امته فان بواها المولى معه بينا فلها

النفقة والسكنى ولا فلا لان التسليم متعلق بجل وطى

امته ابنه فولدت منه ولدا فادعاه الاب في ام ولد وعليه

فتمها ولا مهر عليه وقال زفر والشاقي يجب المهر لان ثمانية

الملك حكما للاستيلاء كافي الحارة المشركة وحكم الشيء

يعقبه ولنا ان للاب ملك مال ابنه للحاجة الى البناء فله

ملك جارينه للحاجة الى صيانة الماء غير ان الحاجة الى

البناء له دونها الى انشاء نفسه فلهذا ان يملك

للجارية بالقيمة والطعام بغير قيمة ثم هذا الملك ثبت قبيل

الاستيلاء شرطه اذ المصحح حقيقه الملك وحتم وكل ذلك

الاستيلاء شرطه اذ المصحح حقيقه الملك وحتم وكل ذلك

الاستيلاء شرطه اذ المصحح حقيقه الملك وحتم وكل ذلك

لا ينفذ ولا ينفذ لو قتل نفسه قبل الدخول بها المهر  
 كاملا بالانفاق لها ان القتل موت والموت موكل للمهر  
 ولو خفت ان القتل ليس بموت في حق التام الحكم  
 القتل في فعل الموت امته ثابت من الكفان والام ولا كذلك  
 المهر الذي يباين الزوج فيهم بناته او بنات الوالد  
 المهر اذا قتل نفسها امته تزوجت بغير ان سيد لها والاخرى

لا ينفذ ولا ينفذ لو قتل نفسه قبل الدخول بها المهر  
 كاملا بالانفاق لها ان القتل موت والموت موكل للمهر  
 ولو خفت ان القتل ليس بموت في حق التام الحكم  
 القتل في فعل الموت امته ثابت من الكفان والام ولا كذلك  
 المهر الذي يباين الزوج فيهم بناته او بنات الوالد  
 المهر اذا قتل نفسها امته تزوجت بغير ان سيد لها والاخرى







واحدة وبعد شهر آخرى وبعد شهر آخرى لان الشهر في حتمها اقيم  
 مقام التوفيق ان نوى ان يقع الثلث الساعة فهو على الخلاف  
 ونطلق الحامل للسنه واحده وبعد شهر آخرى وبعد شهر آخرى  
 وهو قول ابي يوسف وقال محمد لا نطلق الا واحدا وهو قول  
 رفرهما ما روى ابن مسعود وجابر بن عبد الله بن مسعود  
 ولانه طهر واحد فلا يصح للتفريق كالطهر الممطر لهما  
 انه مدّة عدّة كاملة فيفصل بين كل طلاقين بشهر كالايسة  
 والصغيرة والجامع بينهما اقامة شهر مقام طهر في كونه زمانا  
 بحدّ الرغبة واما الحديث فلنا المروي عنهم ان احسن  
 الطلاق لمن نطق الحامل واحد وبه نقول وجعل قال كل  
 امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوج امرأة طلقتم تزوجها  
 لم تطلق في الداء الاخرى لان كلمة كذا وجبت عموم النساء  
 لا عموم الزوج وان قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق حلت كل

المرأة التي طلقها في شهر واحد  
 والمرأة التي طلقها في شهرين  
 والمرأة التي طلقها في ثلاثة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في اربعة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في خمسة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في ستة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في سبعة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في ثمانية اشهر  
 والمرأة التي طلقها في تسعة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في عشرة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في احدى عشرة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في ثمانية عشر اشهر  
 والمرأة التي طلقها في تسعة عشر اشهر  
 والمرأة التي طلقها في عشرين اشهر

المرأة التي طلقها في شهر واحد  
 والمرأة التي طلقها في شهرين  
 والمرأة التي طلقها في ثلاثة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في اربعة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في خمسة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في ستة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في سبعة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في ثمانية اشهر  
 والمرأة التي طلقها في تسعة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في عشرة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في احدى عشرة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في ثمانية عشر اشهر  
 والمرأة التي طلقها في تسعة عشر اشهر  
 والمرأة التي طلقها في عشرين اشهر

المرأة التي طلقها في شهر واحد  
 والمرأة التي طلقها في شهرين  
 والمرأة التي طلقها في ثلاثة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في اربعة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في خمسة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في ستة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في سبعة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في ثمانية اشهر  
 والمرأة التي طلقها في تسعة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في عشرة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في احدى عشرة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في ثمانية عشر اشهر  
 والمرأة التي طلقها في تسعة عشر اشهر  
 والمرأة التي طلقها في عشرين اشهر

المرأة التي طلقها في شهر واحد  
 والمرأة التي طلقها في شهرين  
 والمرأة التي طلقها في ثلاثة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في اربعة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في خمسة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في ستة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في سبعة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في ثمانية اشهر  
 والمرأة التي طلقها في تسعة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في عشرة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في احدى عشرة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في ثمانية عشر اشهر  
 والمرأة التي طلقها في تسعة عشر اشهر  
 والمرأة التي طلقها في عشرين اشهر

من تزوجها لانا وجبت عموم الزوج فان طلقها ثلثا ثم  
 تزوجها بعد زوج اخر طلقته بخلاف ما اذا قال لامرأته  
 كلما طلقك الدار فانت طالق فطلقها ثلثا ثم تزوجها  
 بعد زوج اخر ثم دخلت الدار فانت لا تطلق وجعل قال  
 لمن تزوجت ثلاثة فمضى طالق فمضى زوجها فانت بولده سنة شهر  
 منذ تزوجها فهو ابنه لانا فاشبهه وعليه مهر واجد لانه  
 جعل واطيا قبل الطلاق كما جعل قال لامرأة لمن تزوجت  
 عليك فانني اتزوجها طالق فتزوج عليها في العدة من طلاق  
 فتزوج عليها في العدة من طلاق باين فلا تطلق التي تزوج لغعد

**كتاب انقاع الطلاق**

لان الله وجع عديدا ان يكون حال قيام نكاحها ولم يوجد شيء  
 وجعل قال لامرأة انت طالق اي شيء نوى لم يكن الا واحدا فملك  
 الرجعة وقال الشافعي ثم يصح نيته التبتين والثلث اجمعوا  
 انه لو قال انت الطلاق او طالق طلاقا او طالق الطلاق

المرأة التي طلقها في شهر واحد  
 والمرأة التي طلقها في شهرين  
 والمرأة التي طلقها في ثلاثة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في اربعة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في خمسة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في ستة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في سبعة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في ثمانية اشهر  
 والمرأة التي طلقها في تسعة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في عشرة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في احدى عشرة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في ثمانية عشر اشهر  
 والمرأة التي طلقها في تسعة عشر اشهر  
 والمرأة التي طلقها في عشرين اشهر

المرأة التي طلقها في شهر واحد  
 والمرأة التي طلقها في شهرين  
 والمرأة التي طلقها في ثلاثة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في اربعة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في خمسة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في ستة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في سبعة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في ثمانية اشهر  
 والمرأة التي طلقها في تسعة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في عشرة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في احدى عشرة اشهر  
 والمرأة التي طلقها في ثمانية عشر اشهر  
 والمرأة التي طلقها في تسعة عشر اشهر  
 والمرأة التي طلقها في عشرين اشهر



ونوي الثالث هو وان نوي الاثنين ففعل هذا الخلاف لانه  
 نوي محتمل لفظه فان ذكر الطابق ذكر للطلاق لغة  
 كذا في العالم ذكر للعلم وهذا يصح ثمران العدد به فيكون  
 نصبا على التفسير ولنا انه نعت فرد حتى قال المشي طابقان  
 وللثالث طابقان فلا يحتمل العدد لانه ضد وذكروا الطابقين  
 ذكر لطلاق مؤنثه لانه لا لطلاق فهو تطلق والعدد  
 الذي يقران به نعت مصدر واحد في معناه طلاقا ثالثا  
 كقول اعطيتك جزيلة اي عطاء جزيلة وجعل قال لا مرارة  
 انت طابق واحد او لا فليس بشئ وهذا قول ابي حنيفة  
 وانه يوسف اما على قول محمد ينبغي ان تطلق وان كان المذموم  
 ههنا قول الله يكون ع محمد روايتان وجه قول محمد انه اذ  
 الشكر في كلامه واحدة ومؤنثه جنة والها انه اذ حل

ما انت طالق واحد متبعا واحدا او متبعا واحد لان القبلة صفة  
 لانها للفرق وكذا لانها في القبلة صفة  
 الثانية وليس في وسعه بعد ما ثبت قدر ما هو  
 وكذا لانها واحد بعد واحد لانها صفة الاولى ان  
 قال واحد بعد واحد لان ذلك صفة الثانية وهي  
 مناصرة وكذا لانها واحد قبل واحد لان ذلك  
 صفة الاولى رجل قال لامرأة انت طالق ثلثة انصاف  
 تطليقتين واثنتين في ثلث لان نصف تطليقتين واحد  
 ووجهه يكون ثلثا ولو قال لها انت طالق ثلثة انصاف  
 تطليقة اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هي ثلثان لانه  
 متى جمع ذلك فهي تطليقة ونصف وكانها تطليقة  
 ونصف ابتداء وقال بعضهم هي ثلث لان الطلاق لا يجزئ  
 فيكفل وثلثة انصاف متى كملت فهي ثلث كقولهم لو قال



لها انت طالق من واحد الى اثنين او ما بين واحد الى  
ثنتين فهي واحدة وان قال من واحد الى ثلث او ما بين  
واحد الى ثلث فهي ثنتان وقال ابو يوسف وتجد في الفصل

الاول في ثنتان وفي الثاني في الثلث وقال زفر بن مابن  
القائمين لزيد بن شريك في ثنتان في باب الحساب عند الطلاق  
يراد الكل ولا يحسن فيه لزيد هذا الكلام من شيء ذكر براد به

الاول من الاكبر والآخر من الاقل رجل قال لامرأته انت  
طالق واحد في ثنتين ونوى الضرب والحساب ولم يكن  
له نية فهي واحدة وان نوى واحدة وثنتين فهي ثلث

وان قال ثنتين في ثنتين بنوى الضرب فهي ثنتان وقال  
زفر في الاول اذا نوى الضرب فهي ثنتان وفي الثاني الثلث  
واحدة في الحساب والضرب وانما ان ضرب العدد فيما لا طول

ولا عرض يراد به تكبير الاجزاء والطلاق الذي هو الفجر  
عنه عسوج وكثير الاجزاء لا يكون الا طلاقا

الاول في ثنتان وفي الثاني في الثلث وقال زفر بن مابن  
القائمين لزيد بن شريك في ثنتان في باب الحساب عند الطلاق  
يراد الكل ولا يحسن فيه لزيد هذا الكلام من شيء ذكر براد به

ومثل طلاق موجز واحد وان قال انت طالق اليوم

عند او عند اليوم فانه يؤخذ باول الوقتين الذي تقوه  
لان قوله في الاول ابتاع في الحال وفي الثاني مضاف للمضاف

لا يصح ابتاعه ولو قال لامرأته انت طالق ما لم يطلقك  
او متى لم يطلقك ومتى ما لم يطلقك سكنت طلقت

وجود الوقت الثاني عن التطليق ولو قال انت طالق

ان لم اطلقك لم يطلق حتى يموت موافق لان العدم

لا يثبت الا بالباين عن الحياة ولو قال انت طالق اذا

لم اطلقك لا يثبت له قال ابو حنيفة رحمه الله لا يقع حتى يموت

موافق قال ابو يوسف ان ومحرر يطلق حين سكنت

لان كلمة اذا للوقت مثل متى ولا يحسن ان كلمة

اذا تفعل شرطاً خالصاً مثل كلمة ان ولو قال انت

طالق مثلاً ما لم اطلقك انت طالق موصوفاً فهي طالق هذا

ان جاء عند امرأته فقال انت طالق فانه يؤخذ باول الوقتين الذي تقوه  
لان قوله في الاول ابتاع في الحال وفي الثاني مضاف للمضاف

الاول في ثنتان وفي الثاني في الثلث وقال زفر بن مابن  
القائمين لزيد بن شريك في ثنتان في باب الحساب عند الطلاق  
يراد الكل ولا يحسن فيه لزيد هذا الكلام من شيء ذكر براد به

الاول في ثنتان وفي الثاني في الثلث وقال زفر بن مابن  
القائمين لزيد بن شريك في ثنتان في باب الحساب عند الطلاق  
يراد الكل ولا يحسن فيه لزيد هذا الكلام من شيء ذكر براد به



المتطابقة لانعدام الوقت الثاني عن التطلق فوجد

شرط البرر حل لامرته انت طالق عند وقال

نويت اخر النهار دين في القضا وقال ابو يوسف

ومحمد لم يدين في القضا خاصة لانه نوى خلاف الظاهر

فلا يصدق كاذبا قال انت طالق غدا ولا يصدق

انه جعل الغد ظرفا للطرق فيقتضي وجود المظروف

فيه لا استعانة له الا انه لم يكن له نية يقع في اول

الغد لانه من الغد بخلاف ما اذا قال انت طالق غدا

وانت مريضه يعني اذا مرضت لم يدين في القضا خاصة

لانه عطف على الاول فلا يتغير حكم الاول ولو قال

انت طالق باين او البتة فهي اشد باينة ان لم يكن

له نية سواء دخل بها او لم يدخل وقال الشافعي يقع واحد

رجعية ان دخل بالاذن لا تلك الزوج الا بانه بعد الدخول

لانه اذا كان في القضا لم يكن له نية في القضا

فما بين وبين القضا في القضا في القضا

لان ذلك ما جعله لفظ فان كان في القضا

قال

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند لا يطريق للمنع او بالثلاث ولو قال انت طالق

اشد الطلاق او كالف او ملاء البيت فهي احد

باينة الا ان ينوي الثالث لان ذكر المصدر من غير

وصف الشدة احتمل الثالث فهذا حق ولو قال انت

طالق تطليقة شدة او عرضة او طولية فهي واحدة

باينة لانه يحتمل الكمال وذكر يكون في حكمه وهو البينة

وان نوى الثالث في الفصول كلها صحته نية ولو قال انت

طالق من ههنا الى الشاه فهي واحدة تملك الرجعة وقال

زفر باينة لانه وصفه بالطول ولنا انه وصفه بالفصر

ولو قال انت طالق مع موت او مع موتك فلا بد من

اضاف الطلاق الى حاله والملك ولو قال لها وهي امه

انت طالق اثنتين مع عتق مولاك اكل فاعتقها المولى

فانه يملك الرجعة ولو قال اذا جاء غدا فانت طالق اثنتين

فانه يملك الرجعة ولو قال اذا جاء غدا فانت طالق اثنتين

فانه يملك الرجعة ولو قال اذا جاء غدا فانت طالق اثنتين

فانه يملك الرجعة ولو قال اذا جاء غدا فانت طالق اثنتين

عند لا يطريق للمنع او بالثلاث ولو قال انت طالق

اشد الطلاق او كالف او ملاء البيت فهي احد

باينة الا ان ينوي الثالث لان ذكر المصدر من غير

وصف الشدة احتمل الثالث فهذا حق ولو قال انت

قال

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند

عند



وقال المولى اذا جاعلت حسن فجاغد عسفت  
 كل الزوج حتى ينلح زوجا غيره وعذمتك حبيص  
 وقال محمد زوجها ملك الوجعة محمد يقول الفتي تبارن  
 الاعناق والتطبيق مع الاعناق يثبتان معا فبصا دفها  
 التطبيقان ومى حرة وما يقولان بلى التطبيق مع الاعناق  
 يثبتان معا والاعناق بصا دفها ومى امته فكذا التطبيق  
 رجل قال لامرأة انت طالق مكررا ثم بالها بام والسبابة  
 والوسطى هى ثلث يذبذبه الانسان بيطون الاصابع  
 لظهورها لان الكلام مع الانسان بيطون الاصابع  
 فيم مقام التلطف بالعدو عند الحاجة بالسنه رجل  
 قال لامرأة ولم يدخل بها انت طالق واحدة فمات بعد  
 بعد قوله انت طالق قبل قوله واحدة لم يقع شئ لان  
 الواقع صادق حاله الموت وكذلك لو قال انت طالق ثلثا

فلان موثقا لا ينفك ونسب  
 بالموثقات الزوج فذلك لا ينفك  
 او امسك انسان فانه  
 الطلاق لان انسانا  
 ان شاء الله فماتك بعد قوله ثلثا قبل قوله ان شاء الله  
 لان الموت ينفع الاجاب ولا ينفع ما يبطل به الاجاب  
 رجل اشترى امرأته ثم طلقها لم يقع طلاقه وظن بها  
 او لم يدخل لان الطلاق يقع بطلان حل النكاح  
 ولم يقع لانه صار فرعا لملك الزوجية رجل قال لامرأة  
 انا منك طالق قلبس بشئ وان شئى طلاقا وقال السامعي  
 اذ انوى وقع لان ملك النكاح مشترك بين الزوجين حتى  
 ملكت للطالبة بالوطى كما يملك ميو المطالبة بالتكن وكذا  
 الخ مشترك بينهما والطلاق وضع لار التما فبصح مضافا  
 اليه كاصح مضاف اليها كاخ الابانة والتحريم ولنا ان الطلاق  
 لازالة العيب وهو فيا دون الزوج الا يورى انما من المنوعة  
 عن الزوج والخروج ولو كان لار الة الملك فهو عليها لا يملكها  
 والزوج مالك ولها اسميت منكوحة خلاف الابانة لانا

وقال المولى اذا جاعلت حسن فجاغد عسفت  
 كل الزوج حتى ينلح زوجا غيره وعذمتك حبيص  
 وقال محمد زوجها ملك الوجعة محمد يقول الفتي تبارن  
 الاعناق والتطبيق مع الاعناق يثبتان معا فبصا دفها  
 التطبيقان ومى حرة وما يقولان بلى التطبيق مع الاعناق  
 يثبتان معا والاعناق بصا دفها ومى امته فكذا التطبيق  
 رجل قال لامرأة انت طالق مكررا ثم بالها بام والسبابة  
 والوسطى هى ثلث يذبذبه الانسان بيطون الاصابع  
 لظهورها لان الكلام مع الانسان بيطون الاصابع  
 فيم مقام التلطف بالعدو عند الحاجة بالسنه رجل  
 قال لامرأة ولم يدخل بها انت طالق واحدة فمات بعد  
 بعد قوله انت طالق قبل قوله واحدة لم يقع شئ لان  
 الواقع صادق حاله الموت وكذلك لو قال انت طالق ثلثا

فلان موثقا لا ينفك ونسب  
 بالموثقات الزوج فذلك لا ينفك  
 او امسك انسان فانه  
 الطلاق لان انسانا  
 ان شاء الله فماتك بعد قوله ثلثا قبل قوله ان شاء الله  
 لان الموت ينفع الاجاب ولا ينفع ما يبطل به الاجاب  
 رجل اشترى امرأته ثم طلقها لم يقع طلاقه وظن بها  
 او لم يدخل لان الطلاق يقع بطلان حل النكاح  
 ولم يقع لانه صار فرعا لملك الزوجية رجل قال لامرأة  
 انا منك طالق قلبس بشئ وان شئى طلاقا وقال السامعي  
 اذ انوى وقع لان ملك النكاح مشترك بين الزوجين حتى  
 ملكت للطالبة بالوطى كما يملك ميو المطالبة بالتكن وكذا  
 الخ مشترك بينهما والطلاق وضع لار التما فبصح مضافا  
 اليه كاصح مضاف اليها كاخ الابانة والتحريم ولنا ان الطلاق  
 لازالة العيب وهو فيا دون الزوج الا يورى انما من المنوعة  
 عن الزوج والخروج ولو كان لار الة الملك فهو عليها لا يملكها  
 والزوج مالك ولها اسميت منكوحة خلاف الابانة لانا



لأزالة الوصلة وهي مشتركة وخلاف التحريم لأنه  
 لأزالة للخل وموت ترك رجل قال لامرأته يوم أن جعل  
 فانت طالق فزوجها ليلاً طلقت لأن اليوم منى قرن  
 به ما ينشأ في سواد الليل بصير عيال عن مطلق الزمان  
 لما في باب الكناية **باب الأيمان في الطلاق**  
 رجل قال لامرأته إذا ولدت علماً فانت طالق واحدة

فإذا ولدت جارية فانت طالق اثنين فولدتها ولا يدرى  
 أيها أدل لزمت في القضاء بطلقة لأنها متيقنة وفي التره  
 بطلقتان لأنه محتمل وانقضت العدة بوضع الحمل رجل  
 قال لامرأته إذا كنت أبايوسف فانت طالق ثلثا  
 ثم طلعتها واحدة فبانت وانقضت العدة فكلت أبايوسف ثم  
 تزوجها فكلت أبايوسف في طالق ثلثا مع الواحدة الأولى  
 خلافاً لزم لأن أعبر الشرط الأول بالثاني لأنها سوى

المرأة الواصلة وهي مشتركة  
 لأزالة للخل وموت ترك رجل  
 فانت طالق فزوجها ليلاً  
 به ما ينشأ في سواد الليل  
 لما في باب الكناية

فإذا ولدت جارية فانت طالق اثنين  
 أيها أدل لزمت في القضاء بطلقة  
 بطلقتان لأنه محتمل وانقضت العدة  
 قال لامرأته إذا كنت أبايوسف فانت طالق ثلثا

فإذا ولدت جارية فانت طالق اثنين  
 أيها أدل لزمت في القضاء بطلقة  
 بطلقتان لأنه محتمل وانقضت العدة  
 قال لامرأته إذا كنت أبايوسف فانت طالق ثلثا

ولما ان الملك فيما بين انعاده اليمين وجوه الشرط  
 مستغنى عنه فاستوى الوجود والعدم ومهدم الزوج الثاني  
 الطلقة والطلقين كما يهدم الثلث عندهما وعند محمد  
 لا يهدم ما دون الثلث لأنه غاية الحرمة بالنظر فيكون منها  
 ولا ينشأ للحرمة مثل الثبوت ولها قوله عليه السلام لعن  
 الله المحلل والمحلل له سواء محلاً ومحللاً  
 قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا ثم قال لها انت  
 طالق ثلثا فترجعت غيرة ودخل بها ثم رجعت الى الدار فدخلت  
 الدار لم ينج شئ وكان زفر يبيع الثلث له والرجل ثلث مطلق  
 له طلق في الفظ وقد بقي احتمال وقوعها فيبيع اليمين ولنا  
 ان الجزاء اطلاقاً هذه الملك لأنها مملوكة المانعة لأن  
 الظاهر عدم ما يحدث اليمين بعقد المهر والحمل وإذا كان

فإذا ولدت جارية فانت طالق اثنين  
 أيها أدل لزمت في القضاء بطلقة  
 بطلقتان لأنه محتمل وانقضت العدة  
 قال لامرأته إذا كنت أبايوسف فانت طالق ثلثا

فإذا ولدت جارية فانت طالق اثنين  
 أيها أدل لزمت في القضاء بطلقة  
 بطلقتان لأنه محتمل وانقضت العدة  
 قال لامرأته إذا كنت أبايوسف فانت طالق ثلثا

الملك مستغنى عنه فاستوى الوجود والعدم  
 الطلقة والطلقين كما يهدم الثلث عندهما  
 لا يهدم ما دون الثلث لأنه غاية الحرمة  
 ولا ينشأ للحرمة مثل الثبوت ولها قوله  
 الله المحلل والمحلل له سواء محلاً ومحللاً  
 قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا  
 طالق ثلثا فترجعت غيرة ودخل بها  
 الدار لم ينج شئ وكان زفر يبيع الثلث  
 له طلق في الفظ وقد بقي احتمال وقوعها  
 ان الجزاء اطلاقاً هذه الملك لأنها مملوكة  
 الظاهر عدم ما يحدث اليمين بعقد المهر







فقلت قد اخترت الاولى او الوسطى او اله خيرة طلقت  
 ثلثا في قولك حنيفة وله يحتاج الى نية الزوج لان هذا الكلام  
 لا يذكرك على وجه التكرار الا في حق الطلاق وواحد في قولك  
 يوسف ومحمد لان الاولى والوسطى غير مفيد في حق الترتيب  
 لكن مفيد في حق الانفصال فيعتبر فيما يفيد وله حنيفة ان  
 المرأة انما تصرف بحكم الملك وله ترتيب فيما ملكت فلعني  
 فبقي قولها اخترت ولو قالت اخترت وسكنت ومع الطلاق  
 الثلث فذلك منها وان قالت قد اخترت اختيارا من ثلث  
 في قولهم جديا لمن معناه اخترت مرة والا اختيارا مرة انما يتحقق  
 اذا اختارت نفسها بثلث وان قالت قد طلقت نفسي بواحدة  
 او اخترت نفسي بتطبيقه فمن واحد باينة لان الزوج  
 خيرها نفسها واخترها نفسها انما يحصل بالبائين لا بالرجعي  
 وان قال امرتك ببدلك في تطبيقه او اختاري بتطبيقه فاخترت

الملك بالزوجين  
 والملك بالزوج  
 والملك بالزوج  
 والملك بالزوج

في قولهم جديا لمن معناه اخترت مرة والا اختيارا مرة انما يتحقق اذا اختارت نفسها بثلث وان قالت قد طلقت نفسي بواحدة او اخترت نفسي بتطبيقه فمن واحد باينة لان الزوج خيرها نفسها واخترها نفسها انما يحصل بالبائين لا بالرجعي وان قال امرتك ببدلك في تطبيقه او اختاري بتطبيقه فاخترت

لان الزوج منكم بالطلاق الرجعي واليه  
 النفس منكم وكان المفروض ان يكون بائنا  
 فخرج الطلاق وانما هو منكم  
 نفسها مني واحدة بملك الرجعة لان التطبيق معقب للرجوع

وان قال اختاري فقلت قد اخترت فهذا باطل لان الاختيار  
 ليس من الفاظ الطلاق في الحقيقة وانما جعل طلاقا بالنية  
 وان قالت قد اخترت نفسي ونوي الزوج الطلاق صح لانه  
 من قبلها وان قال الزوج اختاري نفسك وقالت اخترت ومع  
 الطلاق له نية خرج جوابا له فصار مفسدا ولو قال اختاري

اختيارا فقلت اخترت ومع ايضا لان الاختيار عبارة عن  
 الاتحاد وذلك دلالة على الطلاق **الكتاب** ثلثة اقسام

في هذا الباب ما يصلح جوابا لا غير ثلثة امرتك ببدلك اختاري  
 اعتدي وما يصلح جوابا ودروا له غير ثلثة اخرى اذ هي اغرنى  
 عند زقوتع البائين وعند الشافعي لا يقع شي الا بالزوجين ليس لها اجبال الطلاق  
 قوي تقضي استدي محمدي وما يصلح جوابا وشقيقة خمسة  
 من المشاعة وقبل من القناع وهو الحار

خلية برة بشة باين حرام وروي ابي يوسف انه لا تقسم  
 الاول خمسة اخرى طيب سبيك سرحتك لا ملكك عليك له  
 ما يصلح جوابا

في قولهم جديا لمن معناه اخترت مرة والا اختيارا مرة انما يتحقق اذا اختارت نفسها بثلث وان قالت قد طلقت نفسي بواحدة او اخترت نفسي بتطبيقه فمن واحد باينة لان الزوج خيرها نفسها واخترها نفسها انما يحصل بالبائين لا بالرجعي وان قال امرتك ببدلك في تطبيقه او اختاري بتطبيقه فاخترت

لان الزوج منكم بالطلاق الرجعي واليه النفس منكم وكان المفروض ان يكون بائنا فخرج الطلاق وانما هو منكم نفسها مني واحدة بملك الرجعة لان التطبيق معقب للرجوع

وان قال اختاري فقلت قد اخترت فهذا باطل لان الاختيار ليس من الفاظ الطلاق في الحقيقة وانما جعل طلاقا بالنية وان قالت قد اخترت نفسي ونوي الزوج الطلاق صح لانه من قبلها وان قال الزوج اختاري نفسك وقالت اخترت ومع الطلاق له نية خرج جوابا له فصار مفسدا ولو قال اختاري اختيارا فقلت اخترت ومع ايضا لان الاختيار عبارة عن الاتحاد وذلك دلالة على الطلاق

في هذا الباب ما يصلح جوابا لا غير ثلثة امرتك ببدلك اختاري اعتدي وما يصلح جوابا ودروا له غير ثلثة اخرى اذ هي اغرنى عند زقوتع البائين وعند الشافعي لا يقع شي الا بالزوجين ليس لها اجبال الطلاق قوي تقضي استدي محمدي وما يصلح جوابا وشقيقة خمسة من المشاعة وقبل من القناع وهو الحار



نحوه

الامر في يومها لاسع الامر في يومها في الغد لان في الفصل الثاني

[illegible]

ما اثنى نوي مالا يحتمل لعظمه لان الاعتراف لغة ابناء  
الابوة والمناسبة لا يقوم بها احد الطوبى لمن يتبعها  
طلائع دفع القيد ولان ملك اليمن فوق ملك النكاح  
الطيب اذا قوى <sup>وليد نافي</sup>  
ما اهل اتوى واللفظ يصلح مجازا عما هو من حقيقة  
الملك <sup>وليد نافي</sup>

فوقه فهذا المنع في المتنازع فيه والتمساع في عكسه محل الجواز اقول من علم في محل  
عندي اعندي اعندي نوب بالادلة طلاقا وما بالاثبات

لأنه ما عوس بالاول طلاقا بدار الحال في المدة التي  
لم انوي بالباين شيئا من ثلث لا نهذا ذكرت بعد  
وقال زقود يصدق ولا يقع الا وحيد لانها لو قال  
الطلاق فتعنت للطلاق بدله لانه الحال ولو قال

ببذل اليوم وبعد غد لم يوصل الليلة في ذلك وان ردت  
في يومها بطل امر ذلك اليوم وكان في ردها بعد غد وان  
كانت في ذلك اليوم بطل امر ذلك اليوم وان ردت

في يومها لا يبقى الا امر في يد ها في الغد لان في الفصل الاول



جعل الامر بدعا وفتي منفصلين وعند خلاف الوقت  
 لم يكن القول باخبار الامر باطل احدهما لا ينعدي الى الآخر  
 وفي الفصل الثاني الامر بخلاف الوقت في اليوم لا يبقى في الغد  
 وجعل الامر امر بذكر يوم بعد فلان فقدم فلان ولم  
 يعلم بعد وانه حتى جن الليل لا خيار لها لا ناعلت بعد  
 انقضاء الامر ولو قال لها يوم انزولك فانت طالق فتزوجها  
 ليل لا نطق لان اليوم يستعمل الوقت المطلق فجعل على الليل  
 والنهار فحمل واقعا على الوقت المطلق والطلاق وعلى  
 بياض النهار في الامر باليد او اذا جعل امر امرته بديها  
 او خيرها فلها الخيار ما دامت في مجلسها وان مكنت يوما  
 في جامع الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين فان احدث في عمل  
 اخذ جنح الامر من يدك لان هذا عليك الطلاق والتحكيم  
 يقتصر على المجلس وقد اختلف المجلس وان كانت قاعة  
 والامر مطلق الوقت

لان اليوم منقضي  
 ما كان منقضي  
 لان اليوم منقضي  
 ما كان منقضي  
 لان اليوم منقضي  
 ما كان منقضي

لان اليوم منقضي  
 ما كان منقضي  
 لان اليوم منقضي  
 ما كان منقضي

لان اليوم منقضي  
 ما كان منقضي  
 لان اليوم منقضي  
 ما كان منقضي

او فاعل فانكأت فهي على خيارها لان ذلك دليل لا يقال  
 دون المهر الحق وكذلك ان قالت ادع ارج استثنى او شهود  
 اشهد معك لانه دليل التامل دون الاعراض وان كانت تميز  
 على الدابة او في مجلس فوقيت فهي على خيارها وان سارت  
 رجل خيارها ليل الجلس والسفينة بمنزلة البيت  
 لان سيرة السفينة لا يضاف اليها ركبها وان قال لها امرك  
 بنوي ثلثا فقلت قد اخترت نفسي بواحدة فهي ثلث لان  
 قولها بواحدة اي بمرء واحد فتكون ثلثا لان  
 قالت قد طلقت نفسي بواحدة او اخترت نفسي بتطليقة  
 فهي واحدة بآية لا تغتفر فوجب اثبات المصدر  
 على موافقة الفعل فانما الطلقة لكنها بآية لان هذا  
 عليك الطلاق البايين وان قال لها انت واحدة بنوي  
 الطلاق فهي واحدة عليك الوجبة وقال الشافعي لا ينعدي  
 الطلاق في واحدة عليك الوجبة وقال الشافعي لا ينعدي

لان اليوم منقضي  
 ما كان منقضي  
 لان اليوم منقضي  
 ما كان منقضي

لان اليوم منقضي  
 ما كان منقضي  
 لان اليوم منقضي  
 ما كان منقضي

لان اليوم منقضي  
 ما كان منقضي  
 لان اليوم منقضي  
 ما كان منقضي

لان اليوم منقضي  
 ما كان منقضي  
 لان اليوم منقضي  
 ما كان منقضي

والسفينة  
 ركبها وان







في قوله ان شئت فقل ان كان كذا الامر ما لم يشر  
 الى ان شئت فقل ان كان كذا الامر ما لم يشر  
 الى ان شئت فقل ان كان كذا الامر ما لم يشر  
 الى ان شئت فقل ان كان كذا الامر ما لم يشر

و لو قال انت طالق ان شئت فقلت شئت ان كان كذا الامر ما لم يشر  
 طلقته لانه علق الطلاق بشئ المشيئة والمعلق بالشرط  
 الكاين نجيز وان قالت قد شئت ان كان كذا الشئ  
 لم يجز بعينه هذا باطل لانه علق وخروج الامر عن يدها  
 لانها اشترطت على نفسها ولو قالت قد شئت ان  
 شئت فقال الزوج يجب لها قد شئت بنوى الطلاق  
 لم يقع الطلاق الا ان يقول بالزوج شئت طلاقك محبب  
 يكون هذا ايضا مبني على وقوع ولو قال لها انت طالق متى  
 شئت او متى شئت فقلت فقلت الامر لم يكن ولا اوله  
 على المجلس ولا يكون مما ان تطلق نفسها الا واحدة لان كلمة  
 متى تعمل في مكان دون الافعال فملك التطبيق في كل زمان  
 ولا عليك تطليقا بعد تطبيق ولو قال لها طلق نفسك  
 اذ اشئت او اذ ما شئت فذلك ما على اصلها فظاهر

في قوله ان شئت فقل ان كان كذا الامر ما لم يشر  
 الى ان شئت فقل ان كان كذا الامر ما لم يشر  
 الى ان شئت فقل ان كان كذا الامر ما لم يشر  
 الى ان شئت فقل ان كان كذا الامر ما لم يشر

في قوله ان شئت فقل ان كان كذا الامر ما لم يشر  
 الى ان شئت فقل ان كان كذا الامر ما لم يشر  
 الى ان شئت فقل ان كان كذا الامر ما لم يشر  
 الى ان شئت فقل ان كان كذا الامر ما لم يشر

في قوله ان شئت فقل ان كان كذا الامر ما لم يشر  
 الى ان شئت فقل ان كان كذا الامر ما لم يشر  
 الى ان شئت فقل ان كان كذا الامر ما لم يشر  
 الى ان شئت فقل ان كان كذا الامر ما لم يشر

و لو قال انت طالق ان شئت فقلت شئت ان كان كذا الامر ما لم يشر  
 طلقته لانه علق الطلاق بشئ المشيئة والمعلق بالشرط  
 الكاين نجيز وان قالت قد شئت ان كان كذا الشئ  
 لم يجز بعينه هذا باطل لانه علق وخروج الامر عن يدها  
 لانها اشترطت على نفسها ولو قالت قد شئت ان  
 شئت فقال الزوج يجب لها قد شئت بنوى الطلاق  
 لم يقع الطلاق الا ان يقول بالزوج شئت طلاقك محبب  
 يكون هذا ايضا مبني على وقوع ولو قال لها انت طالق متى  
 شئت او متى شئت فقلت فقلت الامر لم يكن ولا اوله  
 على المجلس ولا يكون مما ان تطلق نفسها الا واحدة لان كلمة  
 متى تعمل في مكان دون الافعال فملك التطبيق في كل زمان  
 ولا عليك تطليقا بعد تطبيق ولو قال لها طلق نفسك  
 اذ اشئت او اذ ما شئت فذلك ما على اصلها فظاهر

في قوله ان شئت فقل ان كان كذا الامر ما لم يشر  
 الى ان شئت فقل ان كان كذا الامر ما لم يشر  
 الى ان شئت فقل ان كان كذا الامر ما لم يشر  
 الى ان شئت فقل ان كان كذا الامر ما لم يشر

في قوله ان شئت فقل ان كان كذا الامر ما لم يشر  
 الى ان شئت فقل ان كان كذا الامر ما لم يشر  
 الى ان شئت فقل ان كان كذا الامر ما لم يشر  
 الى ان شئت فقل ان كان كذا الامر ما لم يشر



واما على اصله خفيفه فلان يستعمل للوقت والسر  
 وقد صار الامر في يدنا فلا يخرج عن يدنا بالقيام عن  
 المجلس بطلان شكل ولو قال لها انت طالق كلما شئت  
 فلها ان تطلق نفسها واحدة بعد واحدة حتى تطلق نفسها  
 ثلاثا لان كلمة كلما تعني الافعال وان قامت عن المجلس  
 بطلت في ذلك المجلس لكن لما شئت اخرى وان شئت  
 الثالث جملة لم يصح لانه لم ينفذ من اليها وهل يقع واحد  
 فعمل الاختلاف ولو قال لها انت طالق حيث شئت او اين  
 شئت لم تطلق حتى شئت او ان قامت من مجلسها قبل  
 ان شئت فلا شئت لها لان الطلاق لا يختلف باختلاف  
 المكان فلفظ ذكر المكان ذكر الشئ في الطلاق بخلاف  
 الزمان ولو قال لها انت طالق كيف شئت طلقت تطلق  
 تلك الوجة كما قال هذه المقالة ولم يحل خلافا وذكروا في  
 وقتها او في مكانها او في وقتها او في مكانها او في وقتها  
 او في مكانها او في وقتها او في مكانها او في وقتها او في مكانها

في الامور ان هذا تفويض اصل الطلاق اليها على ان وصيف  
 شئت ولا حنفية ان الشئ دخلت على وصف  
 الطلاق في اصله بلا شئ في وقوع وان قالت قد شئت  
 واحدة بآية اولها وقال ذكر نوبت فهو كما قال يريد  
 به ان الزوج يقول نوبت به ذكر ولو قال لها انت طالق  
 كم شئت وما شئت طلقت نفسها ما شئت لا نهما  
 يستعملان في العدد وتقتصر على المجلس واذا ورد  
 الامور في اصله لان الامر واحد ولو قال لها طلق  
 نفسك من ثلاث ما شئت فلها ان تطلق نفسها واحدة  
 وشئت ولم تطلق ثلاثا او قال تطلق ثلاثا اذا شئت  
 فما يجعلان كلمة من منها للمميز ولو جعلها للتبعض

**باب المصلحة رجل طلع امراته على**

خمر بعينها او على خمر بعينه او على ميتة فالخمر واقع

في الامور ان هذا تفويض اصل الطلاق اليها على ان وصيف  
 شئت ولا حنفية ان الشئ دخلت على وصف  
 الطلاق في اصله بلا شئ في وقوع وان قالت قد شئت  
 واحدة بآية اولها وقال ذكر نوبت فهو كما قال يريد  
 به ان الزوج يقول نوبت به ذكر ولو قال لها انت طالق  
 كم شئت وما شئت طلقت نفسها ما شئت لا نهما  
 يستعملان في العدد وتقتصر على المجلس واذا ورد  
 الامور في اصله لان الامر واحد ولو قال لها طلق  
 نفسك من ثلاث ما شئت فلها ان تطلق نفسها واحدة  
 وشئت ولم تطلق ثلاثا او قال تطلق ثلاثا اذا شئت  
 فما يجعلان كلمة من منها للمميز ولو جعلها للتبعض



لو أن القبول منها ولا شيء عليها لأن الملك الذي سقط عنها

بالطلاق ليس بمال منقوض فلا يجب البذل إلا باعتبار التسمية

فإذا لم يكن مال منقوض وان كان يثبت عبد على كبره فالكفاية

فإذا كان له عتق لوجود أو الشرط وعليه

فثبت لأن الملك الذي يسقط عنه بالإعتاق مال منقوض

فإذا لم يكن له العوض الشرط الفساد به رجع بغيره

المعقود عليه رجل خلع انتبه وبني صفرين بمالهما الخبز

لأنه لا نظير في الخلع وهل يقع الطلاق فيه روايات الأصح

أن يقع فإن خلعها على ألف على أنه ضمان للآلف فالخلع واقع

والألف على الأب لأن اشتراط البذل للخلع على الإجماع صحيح

فعلى الأب أي جرى رجل قال لامرأة أنت طالق ألف درهم فقبلت

طلقت عليها الألف وهو قوله أنت طالق بألف وإن قال

أنت طالق وعليك ألف فقبلت أو قال لعبد أنت حر وعليك

الف فقبل عتق العبد وطلقت المرأة ولا شيء عليها وقلا

على كل واحد منهما الف لأنه كلام يستعمل في موضع

للمعاوضات ولا يخفى أنه بهذا الكلام حكمة تامة فلا

يجعل متصلا بما قبله للإدلالة ولم توجد لأن الطلاق

شرع بمال وبغير مال أمواه اختلعت على أكثر من المهر

الذي تزوجها والنسوز منها طاب الفضل للزوج لقول

فما فلاحها عليها فيما اقتد به من غير قصد في رواية

الأصل بغير لقول عليه السلام لامرأة ثابت بن قيس أما الزمان

فلا يكون وإن كان النسوز منه كسر الفضل جاز في القضاء

بإلحاح ولا يمكن أخذ مهرها الذي قبضت أو منله لما نونا

من الآية وفي رواية الأصل بغير لقولها تعالى وإن اردتم

استبدال زوج مكان زوج الإيالة قالت لزوجها

طلقي على ما في يدي من الدرهم فتعلق لم يكن في يد ما شيء فانها

رواه أبو داود في سننه في رواية  
فما فلاحها عليها فيما اقتد به من غير قصد في رواية  
الأصل بغير لقول عليه السلام لامرأة ثابت بن قيس أما الزمان  
فلا يكون وإن كان النسوز منه كسر الفضل جاز في القضاء  
بإلحاح ولا يمكن أخذ مهرها الذي قبضت أو منله لما نونا  
من الآية وفي رواية الأصل بغير لقولها تعالى وإن اردتم  
استبدال زوج مكان زوج الإيالة قالت لزوجها  
طلقي على ما في يدي من الدرهم فتعلق لم يكن في يد ما شيء فانها

رواه أبو داود في سننه في رواية  
فما فلاحها عليها فيما اقتد به من غير قصد في رواية  
الأصل بغير لقول عليه السلام لامرأة ثابت بن قيس أما الزمان  
فلا يكون وإن كان النسوز منه كسر الفضل جاز في القضاء  
بإلحاح ولا يمكن أخذ مهرها الذي قبضت أو منله لما نونا  
من الآية وفي رواية الأصل بغير لقولها تعالى وإن اردتم  
استبدال زوج مكان زوج الإيالة قالت لزوجها  
طلقي على ما في يدي من الدرهم فتعلق لم يكن في يد ما شيء فانها



نصيبه ثلثه درهم لانه اذ رجع صحح رجل قال لامرأته  
 طلقك اسد على الف درهم فلم تبطل فقلت قبلت  
 فالقول قول الزوج وان قال لرجل بعنك هذا العبد  
 بالثمن درهم اسد فلم تبطل فقال قبلت فالقول قول المشتري  
 لان الطلاق بمال عين من جانب الزوج واليه يتم  
 من غير قبول فلا يكون الاقرار به اقرارا بالقول بخلاف  
 البع فانه لا يتم الا بالقول فكان الاقرار بالبع اقرارا بالقول  
 رجل قال لامرأته انت طالق على اتي بالخيار ثلثه  
 ايام قبلت فالطلاق واقع والخيار باطل لانه عين فلا  
 تحت خيار الشرط ولو قال كما انت طالق على الف درهم  
 على اتي بالخيار ثلثه ايام قبلت فان رد الطلاق  
 في الايام الثلثة بطل الطلاق وان احسرت الطلاق  
 في الثلاثة ايام فالطلاق واقع والالف ما ضمنه وعندهما الطلاق

لا بد من ان يكون الزوج حيا وقت الطلاق وان كان ميتا لم ينفذ  
 ولا بد من ان يكون الزوج عاقل وقت الطلاق وان كان مجنونا لم ينفذ  
 ولا بد من ان يكون الزوج بالغ وقت الطلاق وان كان قاصرا لم ينفذ  
 ولا بد من ان يكون الزوج حر وقت الطلاق وان كان عبدا لم ينفذ  
 ولا بد من ان يكون الزوج مسلم وقت الطلاق وان كان كافرا لم ينفذ  
 ولا بد من ان يكون الزوج حر وقت الطلاق وان كان عبدا لم ينفذ  
 ولا بد من ان يكون الزوج مسلم وقت الطلاق وان كان كافرا لم ينفذ

البع فانه لا يتم الا بالقول فكان الاقرار بالبع اقرارا بالقول  
 رجل قال لامرأته انت طالق على اتي بالخيار ثلثه ايام قبلت فالطلاق واقع والخيار باطل لانه عين فلا  
 تحت خيار الشرط ولو قال كما انت طالق على الف درهم على اتي بالخيار ثلثه ايام قبلت فان رد الطلاق في الايام الثلثة بطل الطلاق وان احسرت الطلاق في الثلاثة ايام فالطلاق واقع والالف ما ضمنه وعندهما الطلاق

واما المال لانه والخيار باطل لان قولها قبلت شرط البين  
 فلا تحت الخيار ولو قال حنفه ان الخلع من جانبها يسهل  
 اسد لانه فليك مال عوض ولحد الزوجت صح ولو قال  
 بطل فيمحل الخيار كالبيع امرأة قالت لزوجها طلقني  
 ثلثا بالف فطامها واحدا بقى باينة بثلث الالف لان  
 اباها نصحت للاعوان مع العوض في واحدة بثلث الرجعة  
 بغير شرط وقال في طالق واحدة باينة بثلث الالف لان  
 كلمة على في المعاوضات بمنزلة البيع العان ولا حنفه لان  
 كلمة على بمعنى الشطآن اصلها الزوج فاستعيرت الشرط  
 لانه لا لزوم للجزاء والشرط لا ينقسم على الجزاء امرأة انفصلت  
 على بعت لها ابن على اها بوبه من ضمانه لم يبرء عليها ان ياتي  
 به او بعت لانه شرط فاسد فليغو لكن لا يبطل الخلع  
 لانه لا يبطل بان واما الفاسد

**باب**

لا بد من ان يكون الزوج حيا وقت الطلاق وان كان ميتا لم ينفذ  
 ولا بد من ان يكون الزوج عاقل وقت الطلاق وان كان مجنونا لم ينفذ  
 ولا بد من ان يكون الزوج بالغ وقت الطلاق وان كان قاصرا لم ينفذ  
 ولا بد من ان يكون الزوج حر وقت الطلاق وان كان عبدا لم ينفذ  
 ولا بد من ان يكون الزوج مسلم وقت الطلاق وان كان كافرا لم ينفذ  
 ولا بد من ان يكون الزوج حر وقت الطلاق وان كان عبدا لم ينفذ  
 ولا بد من ان يكون الزوج مسلم وقت الطلاق وان كان كافرا لم ينفذ  
 ولا بد من ان يكون الزوج حر وقت الطلاق وان كان عبدا لم ينفذ  
 ولا بد من ان يكون الزوج مسلم وقت الطلاق وان كان كافرا لم ينفذ  
 ولا بد من ان يكون الزوج حر وقت الطلاق وان كان عبدا لم ينفذ  
 ولا بد من ان يكون الزوج مسلم وقت الطلاق وان كان كافرا لم ينفذ



رجل قال لامرأة انت على نظراي لم يكن الا ظهرا الا صريح  
 في الظهار لو قال انت على كفركها ولا ينفك له فهو مظاهر كان  
 حصة الفرج اشده لو قال انت على كاي او شواي ونوى  
 ظهرا او طلاقا فهو على ما نوى لانه نوى ما يحتمله كلامه فنصح  
 نيته وان لم يكن له نية فعلى قول ابي حنيفة وان يوسف لا  
 يلزمه شي حلالا للفظ على معنى الكرامة وعلى قول محمد مظهر  
 لكاف التشبيه وان نوى التحريم بها لا غير فعلى قول ابي يوسف  
 ايلاء وعلى قول محمد مظهر لو قال انت على حرام كاي ونوى  
 ظهرا او طلاقا فهو على ما نوى لما قلنا وان لم يكن له نية  
 فعلى قول ابي حنيفة وان يوسف موالا ليكون الثابت ادنى  
 للخدمتين وعلى قول محمد مظهر لكاف التشبيه ولو قال  
 انت على حرام كظراي ونوى طلاقا او ايلاء لم يكن الا ظهرا  
 عند ابي حنيفة لوجود التصريح به وعندهما ملو على ما نوى لوجود

# باب الايلاء

رجل قال لامرأة والله لا اقربك شهدين  
 وشهدين بعد مذنبين الشريعت هو مول  
 لانه جمع بينهما حرف الجمع ولو جمع بلفظ الجمع كان موبلا  
 كذلك اذا جمع بحرف الجمع فان مكث بوصائم قال  
 والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين  
 لم يكن موبلا لانه لما مكث بينهما كان هذا ايجابا  
 لغرضان الاجلين فلم يثبت في كل واحد من البيتين  
 اربعة اشهر والايلاء لا ينعقد على اقل من اربعة  
 اشهر ولو قال والله لا اقربك سنة الا يوم ما لم يكن  
 موبلا لان علامة المولى ان لا يمكنه القربان

اربعة اشهر لا يثبت بلزمة ولم يوجد وقال زفر  
 يكون موبلا لان الاستثناء ينصرف الى اخر السنة

ولو قال لامرأة والله لا اقربك  
 اربعة اشهر لا يثبت بلزمة ولم يوجد  
 وقال زفر يكون موبلا لان الاستثناء  
 ينصرف الى اخر السنة



كالا جان فلا يمكنه قريباها اكثر من اربعة اشهر لا بلفان  
 نومه ولو قال لا جنبية والله لا اقربك ثم تزوجها لم  
 يكن موبيا وان فرضاها كفو فكانت البس منعقدة في حق  
 الكفارة دون الطلاق لان الايام بين الطلاق وقد  
 وجده غير الملك وغير مضاف الى سبب الملك فبطل  
 اجاب الطلاق وبقيت عينا مطلقا فاذا اقربها  
 نومه الكفارة وكذلك لو قال لا جنبية انت على  
 كظري ثم تزوجها لم يكن مظاهرا لان التحريم  
 الموقت من ان يسميه هو كذا محض ولم يوجد ولو  
 قال وهو بالبصرة والله لا ادخل الكوفة وامرافه  
 لم يمانع بكن موبيا لان يمكنه قريباها من غير شيء بل منه  
 ما اخرج من الكوفة والواي منها وهو مريض لا يقدر على  
 الجماع او امراته رتقا او صغيرة لا جامع او بينة بينها

في قوله لا اقربك ثم تزوجها لم يكن موبيا وان فرضاها كفو فكانت البس منعقدة في حق الكفارة دون الطلاق لان الايام بين الطلاق وقد وجده غير الملك وغير مضاف الى سبب الملك فبطل اجاب الطلاق وبقيت عينا مطلقا فاذا اقربها نومه الكفارة وكذلك لو قال لا جنبية انت على كظري ثم تزوجها لم يكن مظاهرا لان التحريم الموقت من ان يسميه هو كذا محض ولم يوجد ولو قال وهو بالبصرة والله لا ادخل الكوفة وامرافه لم يمانع بكن موبيا لان يمكنه قريباها من غير شيء بل منه ما اخرج من الكوفة والواي منها وهو مريض لا يقدر على الجماع او امراته رتقا او صغيرة لا جامع او بينة بينها

او تعليق الطلاق بعدم التبرأ من الاربعة اشهر او مضاف اليه وان كان في حق الكفارة لا يفسد لان الملك لا يفسد

اربعة اشهر فبطل اذا كان بينه وبينها رب  
 باللسان بقدره ان يكون في  
 اربعة اشهر يتفق ان يقول بلسانه فيت  
 وقال الشافعي لا في الا بالجماع واليه ذهب الطحاوي  
 لان الخلف لا يثبت باللسان فلو كانت قيا لكان  
 حثا ولنا ان العاجز عن الجماع ظالم بالايلة  
 بذلك المنع والنعى باللسان رجوع عنه فصل في قيا  
 فبطل عن البس صفة الظلم بقيت عينا بلا ظلم  
 بمنزلة الايلة قبل النكاح فان قدر على الجماع  
 في الاربعة الاشهر بطل النفي باللسان ولم يكن  
 النفي الا بالاجماع لانه قد رعى الاصل قبل الفراغ  
 عن حكمه فبطل الخلف فلا يفي الخلف مع وجود  
 الاصل فان مضت للمدة مع العجز فقد مضى  
 حكم الخلف فلا يبطل من بعد والله اعلم

# باب الظهار

في قوله لا اقربك ثم تزوجها لم يكن موبيا وان فرضاها كفو فكانت البس منعقدة في حق الكفارة دون الطلاق لان الايام بين الطلاق وقد وجده غير الملك وغير مضاف الى سبب الملك فبطل اجاب الطلاق وبقيت عينا مطلقا فاذا اقربها نومه الكفارة وكذلك لو قال لا جنبية انت على كظري ثم تزوجها لم يكن مظاهرا لان التحريم الموقت من ان يسميه هو كذا محض ولم يوجد ولو قال وهو بالبصرة والله لا ادخل الكوفة وامرافه لم يمانع بكن موبيا لان يمكنه قريباها من غير شيء بل منه ما اخرج من الكوفة والواي منها وهو مريض لا يقدر على الجماع او امراته رتقا او صغيرة لا جامع او بينة بينها

الظهار سائر من زنى  
 كما قال الحارث بن عاصم



وَجَلَّ قَالَ لَمَرَاتِهِ أَنْتِ عَلَى كُظْرَايَ لَمْ يَكُنْ لِي ظَهَارُ الْأَيْفِ

صَرَحَ فِي الظَّهَارِ لَوْ قَالَ أَنْتِ عَلَى كُفْرِي مَا وَلاَ نَبِيَّ لَهُ هُوَ مَظَاهِرُ

لَا فِي حُرْمَةِ الْفَرْجِ اسْتَدَّ وَلَوْ قَالَ أَنْتِ عَلَى كَأَيِّ أَوْ مِثْلِ أَيْ وَنَوَى

وَنَوَى ظَهَارًا أَوْ طَلَاقًا هُوَ عَلَى مَا نَوَى لَا فِي نَوَى مَا يَجْمَعُ كَلَامَهُ

فَقَصَّ نَيْتَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَيْتٌ فَعَلَى قَوْلِ إِي حَسَنَةً وَإِي يَوْسُفَ لَا

يَلُومُهُ شَيْءٌ حَتَّى لَفِظَ عَلَى مَعْنَى الْكِرَامَةِ وَعَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ لَوْ

ظَهَرَ لَكَافُ النِّسْبَةِ وَإِنْ نَوَى التَّحْرِيمَ بِمَا لَا غَيْرَ فَعَلَى قَوْلِ

إِي يَوْسُفَ أَيْلَاءُ وَعَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ ظَهَارًا وَلَوْ قَالَ أَنْتِ عَلَى حَرَامٍ كَأَيِّ وَنَوَى

ظَهَارًا أَوْ طَلَاقًا هُوَ عَلَى مَا نَوَى لَمْ يَقْلِبْنَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَيْتٌ

فَعَلَى قَوْلِ إِي حَسَنَةً وَإِي يَوْسُفَ سَوَاءٌ لَكُنِ الْقَائِدُ فِي

لِلْمُؤْمِنِينَ وَعَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ ظَهَارُ لَكَافُ النِّسْبَةِ وَلَوْ قَالَ

أَنْتِ عَلَى حَرَامٍ كُظْرَايَ وَنَوَى طَلَاقًا أَوْ يَلَاءً لَمْ يَكُنْ الْأَظْهَارُ

عِنْدَ إِي حَسَنَةً لَوْ جُودَ الْفَرْجِ بِهِ وَعِنْدَ مَا مَوْعَى مَا نَوَى لَوْ جُودَ

عِنْدَ إِي حَسَنَةً لَوْ جُودَ الْفَرْجِ بِهِ وَعِنْدَ مَا مَوْعَى مَا نَوَى لَوْ جُودَ

عِنْدَ إِي حَسَنَةً لَوْ جُودَ الْفَرْجِ بِهِ وَعِنْدَ مَا مَوْعَى مَا نَوَى لَوْ جُودَ

عِنْدَ إِي حَسَنَةً لَوْ جُودَ الْفَرْجِ بِهِ وَعِنْدَ مَا مَوْعَى مَا نَوَى لَوْ جُودَ

عِنْدَ إِي حَسَنَةً لَوْ جُودَ الْفَرْجِ بِهِ وَعِنْدَ مَا مَوْعَى مَا نَوَى لَوْ جُودَ

عَنْ إِي حَسَنَةً لَوْ جُودَ الْفَرْجِ بِهِ وَعِنْدَ مَا مَوْعَى مَا نَوَى لَوْ جُودَ

عَنْ إِي حَسَنَةً لَوْ جُودَ الْفَرْجِ بِهِ وَعِنْدَ مَا مَوْعَى مَا نَوَى لَوْ جُودَ

عَنْ إِي حَسَنَةً لَوْ جُودَ الْفَرْجِ بِهِ وَعِنْدَ مَا مَوْعَى مَا نَوَى لَوْ جُودَ

عَنْ إِي حَسَنَةً لَوْ جُودَ الْفَرْجِ بِهِ وَعِنْدَ مَا مَوْعَى مَا نَوَى لَوْ جُودَ

عَنْ إِي حَسَنَةً لَوْ جُودَ الْفَرْجِ بِهِ وَعِنْدَ مَا مَوْعَى مَا نَوَى لَوْ جُودَ

عَنْ إِي حَسَنَةً لَوْ جُودَ الْفَرْجِ بِهِ وَعِنْدَ مَا مَوْعَى مَا نَوَى لَوْ جُودَ

عَنْ إِي حَسَنَةً لَوْ جُودَ الْفَرْجِ بِهِ وَعِنْدَ مَا مَوْعَى مَا نَوَى لَوْ جُودَ

عَنْ إِي حَسَنَةً لَوْ جُودَ الْفَرْجِ بِهِ وَعِنْدَ مَا مَوْعَى مَا نَوَى لَوْ جُودَ

عَنْ إِي حَسَنَةً لَوْ جُودَ الْفَرْجِ بِهِ وَعِنْدَ مَا مَوْعَى مَا نَوَى لَوْ جُودَ

عَنْ إِي حَسَنَةً لَوْ جُودَ الْفَرْجِ بِهِ وَعِنْدَ مَا مَوْعَى مَا نَوَى لَوْ جُودَ

عَنْ إِي حَسَنَةً لَوْ جُودَ الْفَرْجِ بِهِ وَعِنْدَ مَا مَوْعَى مَا نَوَى لَوْ جُودَ

عَنْ إِي حَسَنَةً لَوْ جُودَ الْفَرْجِ بِهِ وَعِنْدَ مَا مَوْعَى مَا نَوَى لَوْ جُودَ

عَنْ إِي حَسَنَةً لَوْ جُودَ الْفَرْجِ بِهِ وَعِنْدَ مَا مَوْعَى مَا نَوَى لَوْ جُودَ

عَنْ إِي حَسَنَةً لَوْ جُودَ الْفَرْجِ بِهِ وَعِنْدَ مَا مَوْعَى مَا نَوَى لَوْ جُودَ

عَنْ إِي حَسَنَةً لَوْ جُودَ الْفَرْجِ بِهِ وَعِنْدَ مَا مَوْعَى مَا نَوَى لَوْ جُودَ

عَنْ إِي حَسَنَةً لَوْ جُودَ الْفَرْجِ بِهِ وَعِنْدَ مَا مَوْعَى مَا نَوَى لَوْ جُودَ

عَنْ إِي حَسَنَةً لَوْ جُودَ الْفَرْجِ بِهِ وَعِنْدَ مَا مَوْعَى مَا نَوَى لَوْ جُودَ



ولو أعتق نصف عبد عن طهارة في أعتق النصف الآخر أيضا

عن ذلك الظهار اجزاء لانه أعتق الكل عن الظهار بطلا

ولو أعتق نصف عبد بينه وبين شريكه وهو مومس

وضمن لصاحبه نصف قيمته وأعتق النصف الآخر عن ذلك

الظهار لم يحرم وقال بخرجه لانه لما أعتق النصف وهو مومس

فقد أعتق الكل ولا يخفى انه ان الكفان انما تستقطب بصرف

الرقبة المملوكة الى العبد ولم يوجد لانه لما أعتق النصف

فقد أعتق الكل من وجه ولهذا بطل حق الانتفاع

لشريك عن هذا العبد بدليل انما منع من بيعه فاذا أعتقه

من وجه سقط به بعض الرق والكل لم يكن ذلك على

ملك من عليه الكفان فحين أعتق النصف الباع لم يصير

صاير فالكل الرقبة الى العبد في حق الكفان ولم لو أطلع

عن ظهارين ستيين مسكينين في كل يوم لمسكين صاعا لم

لأن حين أعتق  
نصفه بقي نصف  
الرقبة على العبد  
فلم يصير ملكا  
للباع بل بقي  
على العبد  
فلم يملك  
بالظاهر  
فلم يملك  
بالظاهر  
فلم يملك  
بالظاهر

هذا هو الحق  
في النصف  
فإن أعتق  
نصفه بقي  
نصف الرقبة  
على العبد  
فلم يملك  
للباع بل بقي  
على العبد  
فلم يملك  
بالظاهر  
فلم يملك  
بالظاهر

بخرجه عنها وان أطلع ذلك عن أظهار وظهار آخر عنها

بالاجماع محرم يقول المؤدّي يصلي وقائما عليه وللصوف

اليه يصلي بخلافه ان يجوز كالمواختلف السبب

وما يقولون الجنس اذا أختد بطلت بنه الجمع حقيقة

فصار عبدا عما عليه وللودي تصلي كفاً واحد بخلاف

مالواختلف السبب لانه يختلف الجنس فغير بنه الجمع

**باب طلاق المريضة**

مريضة طلق امرأته ثلثا بامرها او قال لها اختاري فانها

نفسها او اختلفت منه ثم مات وهي في العدة لم ترث لانه

رضيت بعزل المبطل وظهر عمل المبطل ولو قالت طلقني

للمرجعة وطلقها ثلثا ورثت اذا مات وهي في العدة لان

الطلاق الرجعي ليس بمبطل فلم ترص بعزل المبطل فلا

بطلان حتما

بطلان حتما

بطلان حتما

هذا هو الحق  
في النصف  
فإن أعتق  
نصفه بقي  
نصف الرقبة  
على العبد  
فلم يملك  
للباع بل بقي  
على العبد  
فلم يملك  
بالظاهر  
فلم يملك  
بالظاهر

هذا هو الحق  
في النصف  
فإن أعتق  
نصفه بقي  
نصف الرقبة  
على العبد  
فلم يملك  
للباع بل بقي  
على العبد  
فلم يملك  
بالظاهر  
فلم يملك  
بالظاهر







فأروى تعرف في المخلّف أما إذا كان التعقيب الشرط

في الموضع فان كان التعليق بفعل الاجنبي او لا بفعل احد

او بفعل او بفعلها الذی لابد لها منه یصیر فارادان

كان يفعلها الذي طامسه بده لا يصير فارا لأنها ببساطة لا تفر

شرط تصبر راضية بالطلاق **موت** طلق امرأته ثلثا

صحة في سائر وهي في العن لم يثبت لان بالصحة بغير

من حنئها لم يكن متعلقا بآله ولو طلق المويض امراته ثم

وَبَدَقْتُ ثُمَّ اسْمَعْتُ ثُمَّ مَاتَ الزَّوْجُ فِي مَوْضِعِهِ وَهِيَ فِي الْعَدَّةِ

ثُمَّ لَا تَبَالِدْ فِي خُرُوجِ عَنِ الْهَلَسِ الْوَارِثَةِ وَبَقَاؤِ

و في غير الاصل ممتنع وان لم توجد بدله طاعت ابن

صالح الجماع ورتب لان ما سألني الكل احل قدف امراته

ووضع ولعن في الموضع وثبت وقال الحمد ثلاثون وان

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

113

بفعلها الذي لا يثبت لها عند موتها للعائن فكان هذا فرغ ما تقدم وشر

آلى وموتىحج مانى بالابلا ومومر مصل لم ترت فلو كان الابلان

مرض مائة ورث لان الاله خلق الطلاق لا يفعل بعد فكان

هذا فرع ما تقدم وكل ما ذكرنا انها تراث اما تراث ادا مات الزوج

ومنى العدة باب الرحمة

رجل طلق امراته فليس له ان ينسا في بها حتى يشهد على رجعتها

لأن الله تعالى يزوج عن لغز لعملة العدة وفي المسافرة بها الفرج  
 فهو نهار ولا تحرجوا من بيتي

فلا يباح له الا ان يشهد على رجعتها فيبطل العدة فلا يكره المسافر

بها فان طلقها وصح حامل وقل لم اباها فله عليها الرجعة لانه لما فلقها

ظلم الحبل من مئة سنة قبل ان يولد واطمأ من اجل ولد الوالد

منه وقال لم إجماعها ومعنى المسئلة أنها ولدت قبل الطلاق فالحكم

لَهَا وَلَدٌ بَعْدَ الطَّلَاقِ تَنْقِضِي بِهِ الْعِدَّةَ فَلَا يُتَقَدَّرُ الرَّجْعَةُ وَلَوْ فَلا

أشكر الله وأنت في الدنيا

\_\_\_\_\_







لا يثبت نسبه من الميت يمين فلا يتعلق به انقضاء  
العدة كما اذا حدث بعد الموت ولما قوله تعالى  
واولت الاموال اجاز ان يضعف جهل من غير  
فصل في ما فيه على الاشرار حديث ابن مسعود  
وقال ابو يوسف ومحمد في زوجة الكبير تاي بولد بعد  
موته اكثر من سنين وقد تزوجت بعد مضي اربعة  
اشهر وشهران النكاح جائز لان الولد لا ينفى  
في البطالان لا اكثر من سنين وكان النسب آخر وجبت  
من الزوج الى حريمته دخلت ابنا مسلمة ولها  
زوج فلا عدل عليها وقال ابو يوسف ومحمد عليها لانه  
لو وقعت الفرقة بينهما بعد الدخول بسبب اخر حجت  
العدا فكذا اذا وقعت الفرقة بسبب التباين  
ولا حرج حنيفة قوله تعالى ولا جناح عليكم ان تنكحوهن  
من الاولات ما كنتم ملوكهن

في النكاح عن تزوجها بعد البهنة من غير فصل فلهذا يدل  
على عدم وجوب العدة فان تزوجت جاز ان لم يكن حاملا  
وان كانت حاملا لم يخرج لان جالها فوق حال المعتدة وروى  
ابو يوسف عن اخ حنيفة نكاح المهاجرة يجوز مع الحمل لكن  
لا يقن ما روى عنها والصحيح جواب الكتاب ولا حرج للطلقة  
ليلة اولها او المتوفى عنها زوجها نكاح نهار اولها  
ليلة لامة لانقضاء طهر مال الزوج فيضطر الى الخروج لمعاينتها  
بخلاف المطلقة لان نفقتها ان عليها من مال زوجها امراة  
خرجت مع زوجها الى مكة وطلعتا ثلثا او مائة عندها غير  
مصر فان كان بينهما وبين مصر ما اقل من ثلثة ايام رجعت الى  
مصر الحرج وغير محرج لانه ليس فيه منع ابتداء الخروج  
فلا يمنع بسبب العدة وان كانت ثلثة ايام فان شات  
رجعت وان شات مضت للحرج او غير محرج لان ما يخاف  
منه في ذلك الا ان يكون الزوج في سفر



عليها في ذلك الموضع اعظم مما يخاف عليها في الموضع الذي كانت

في مصلح لم يخرج بغير محرم وان كان معها محرم لم يخرج

عند ان خشف في العدة وتخرج في الوجهين جميعا لا بما

في غير منزلها فلما ان خرج المحرم كما اذا كانت في غير

محرم ولا في حشفه ان العدة امس الخروج من غير المحرم

وعند المحرم هنا ما عدا اول البتة والسنو في عنها

زوجها لا بد لثان بريت مطيت ولا غير مطيت ولا يبي من اللد

الا من وجع واصل ذلك ان التوفي زوجها يلزم بالحداد وهو

نوك الزينة في العدة بالاجماع للسنة المشهورة واختلفوا

في المستوية قال اصحابنا يلزمها وقال الشافعي لا يلزمها لان ذلك

اغايروها ناسفا على ما قالنا من حسن عشر الزوج وههنا

فلا وجبها ولا يلزمها ذلك انما ولسنا ان الحداد اثر المصيبة لقولنا

النكاح الذي شرح نعمة خالصة في حق النساء لما فيه من صيانة

في الموضع اعظم مما يخاف عليها في الموضع الذي كانت  
في مصلح لم يخرج بغير محرم وان كان معها محرم لم يخرج  
عند ان خشف في العدة وتخرج في الوجهين جميعا لا بما  
في غير منزلها فلما ان خرج المحرم كما اذا كانت في غير  
محرم ولا في حشفه ان العدة امس الخروج من غير المحرم  
وعند المحرم هنا ما عدا اول البتة والسنو في عنها  
زوجها لا بد لثان بريت مطيت ولا غير مطيت ولا يبي من اللد  
الا من وجع واصل ذلك ان التوفي زوجها يلزم بالحداد وهو  
نوك الزينة في العدة بالاجماع للسنة المشهورة واختلفوا  
في المستوية قال اصحابنا يلزمها وقال الشافعي لا يلزمها لان ذلك  
اغايروها ناسفا على ما قالنا من حسن عشر الزوج وههنا  
فلا وجبها ولا يلزمها ذلك انما ولسنا ان الحداد اثر المصيبة لقولنا  
النكاح الذي شرح نعمة خالصة في حق النساء لما فيه من صيانة

ووزور النفقة عليهن والاعتطاح في حالة الحيض اكثر فكان الداعي

لوجوب الحداد امس امة طلقت طين فانها يجب كما

يجب الحد من الزينة لما قبلت واما الصغيرة فلا يجب عليها

الحداد وان كانت في العدة لانها غير حاطة وكذلك للعقد

من نكاح فاسد لا يجب عليها الحداد وان كانت في العدة

لعدم العلة وهو فوت النعمة **باب نكاح النسي**

امراة جات بولد فقال الزوج تزوجك منذ اربعة اشهر و

فالت منذ ستة اشهر فالقول قولها وتوابه لان الظاهر

شاهد لها ولم يذكر الاستحلاف وهو على الخلاف رجل تزوج

امه فظلمها ثم اشترها فان جات بولد لا قبل من ستة اشهر

منذ يوم اشترها الزينة ولا لم يلزمه لان الفصل الاول علم

ان العلوق كان قبل الشدي وقبل الشدي كانت

معدت والمعدت اذا جات بولد ثبت النسيب من غير دعوى و

مالم يزوج بزوج آخر فان النسيب لا يقطع

فانما يقطع النسيب بالانكاح

في الموضع اعظم مما يخاف عليها في الموضع الذي كانت  
في مصلح لم يخرج بغير محرم وان كان معها محرم لم يخرج  
عند ان خشف في العدة وتخرج في الوجهين جميعا لا بما  
في غير منزلها فلما ان خرج المحرم كما اذا كانت في غير  
محرم ولا في حشفه ان العدة امس الخروج من غير المحرم  
وعند المحرم هنا ما عدا اول البتة والسنو في عنها  
زوجها لا بد لثان بريت مطيت ولا غير مطيت ولا يبي من اللد  
الا من وجع واصل ذلك ان التوفي زوجها يلزم بالحداد وهو  
نوك الزينة في العدة بالاجماع للسنة المشهورة واختلفوا  
في المستوية قال اصحابنا يلزمها وقال الشافعي لا يلزمها لان ذلك  
اغايروها ناسفا على ما قالنا من حسن عشر الزوج وههنا  
فلا وجبها ولا يلزمها ذلك انما ولسنا ان الحداد اثر المصيبة لقولنا  
النكاح الذي شرح نعمة خالصة في حق النساء لما فيه من صيانة  
في الموضع اعظم مما يخاف عليها في الموضع الذي كانت  
في مصلح لم يخرج بغير محرم وان كان معها محرم لم يخرج  
عند ان خشف في العدة وتخرج في الوجهين جميعا لا بما  
في غير منزلها فلما ان خرج المحرم كما اذا كانت في غير  
محرم ولا في حشفه ان العدة امس الخروج من غير المحرم  
وعند المحرم هنا ما عدا اول البتة والسنو في عنها  
زوجها لا بد لثان بريت مطيت ولا غير مطيت ولا يبي من اللد  
الا من وجع واصل ذلك ان التوفي زوجها يلزم بالحداد وهو  
نوك الزينة في العدة بالاجماع للسنة المشهورة واختلفوا  
في المستوية قال اصحابنا يلزمها وقال الشافعي لا يلزمها لان ذلك  
اغايروها ناسفا على ما قالنا من حسن عشر الزوج وههنا  
فلا وجبها ولا يلزمها ذلك انما ولسنا ان الحداد اثر المصيبة لقولنا  
النكاح الذي شرح نعمة خالصة في حق النساء لما فيه من صيانة



وفي الفصل الثاني بغير العلق من وقت الشرى فتكون هذه  
امته انت بولد فلا يثبت نسب من غير دعوى امراه انت بولد  
بعد وفات الزوج ما بينهما وبين الوفاة سنتين فصداً قها  
الورثة لان الانسان لم يثبت على الولدان احد فهو ابنه  
في قولهم جميعا اراذ به اذ اصدقها الورثة انها ولده لان  
لا انسان يصدق في حق نفسه فيشاركهم في الارث والى  
يصدقها الورثة لم يثبت النسب لان الانسان رجلين او رجل  
وامرأتين عند احسنه وكيف لك الطلاق البائن او الزوج  
وقال ابو يوسف ومحمد يثبت بشهاد القابلة يشهد بالولان  
مما يقولان الفرائض متى بالعد كما كان في النكاح فلا حاجة  
الى ما يثبت به النسب على الحاجة الى تعيين الولان وتعين الولد  
يثبت بشهاد القابلة كما في طلاق الفرائض او اقارار الزوج  
بالجمل او ظهور الجمل وابو حنيفة يقول انها اقرب بانصاف  
الزوج بالجمل ثم مات في جات بولد في كنفه

في النكاح لا يثبت النسب الا بالعد او اقارار الزوج او ظهور الجمل او بولد في كنفه  
في الطلاق لا يثبت النسب الا بالعد او اقارار الزوج او ظهور الجمل او بولد في كنفه  
في الفرائض لا يثبت النسب الا بالعد او اقارار الزوج او ظهور الجمل او بولد في كنفه

الطلاق

الفرائض والمصنف لا يصلح جهة فساد المصنف في هذه الموضع  
واذا ما بينات النسب فشرط كل الحجج امراه منكوحه لو رجل  
ولدت فقال الزوج لم تلد به فشهدت به امراه فتقاه الزوج  
لا عن لان النسب يثبت بالنكاح القائم واللعان اما تجب بالعد  
ولا اتصال له بالولد فانه صحيح من غير ولد واذا علم الرجل  
طلاق امراته بولد في ما شهدت القابلة بالولان لم يطلاق  
وقال ابو يوسف ومحمد يطلاق لان شهادتها حجة في ذلك  
قال عليه شهاد النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجل النظر  
اليه ولا حنيفة انها ادعت الحنف فلا يثبت للحجة قامة  
وهذا لان شهادتهن ضرورية في الولان فلا يظهر في حق  
الطلاق لانه ينفك عنها فاما اذا اقر بالجمل ثم خلف حلالها بالولان  
ومالت ولد وكذا في الزوج وقع الطلاق عليها من غير  
شهاد القابلة عند احسنه وعند ما يشترط شهاد

في النكاح لا يثبت النسب الا بالعد او اقارار الزوج او ظهور الجمل او بولد في كنفه  
في الطلاق لا يثبت النسب الا بالعد او اقارار الزوج او ظهور الجمل او بولد في كنفه  
في الفرائض لا يثبت النسب الا بالعد او اقارار الزوج او ظهور الجمل او بولد في كنفه

الطلاق



بطنيا ولد فهو مني فشهدت على الوكاة امرأة فهي ام ولد

الزوج ان ترضعه غني مابدوميين فلام احق به الاناعلى حصان

الولد من العز

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and titles.







ان تخرج بالادب من الكوفة فافلتا وان اراد ان لا يتقال  
 لامر كان النكاح فيه وليس ذلك معه ما لها ذلك رواه  
 هذا الكتاب وفي رواية كتاب الطلاق ليس لها ذلك ما لم  
 يجمع الامران مضرها والمقدم وهذا اصح رجل وامرأة  
 مات احد ما فاختلف في مناع البيت فما يكون للرجل  
 فهو للرجل وما يكون للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما كالنثر  
 والاستعة فهو للبائع منهما وان كانا حيين والنكاح بينهما قائم  
 اولين بقايم فاختلفا فهو كذلك الا فيما يكون لهما فهو للرجل  
 وقال محمد ما يكون لهما في الوجهين فهو للرجل وقال ابو يوسف  
 في الوجهين يعطى للمرأة ما يجزئ مثلها وما بقي للزوج مع  
 الامن فما سوا بينهما لان الورثة يقومون مقام الميت فكان  
 الوجهان وجهها واحد او ابو حنيفة فترق بينهما وقال اذا كانا  
 حيين فالمرأة وما بقي في يد لها كله في يد الزوج فكان القول

هذا الكتاب وفي رواية كتاب الطلاق ليس لها ذلك ما لم يجمع الامران مضرها والمقدم وهذا اصح رجل وامرأة مات احد ما فاختلف في مناع البيت فما يكون للرجل فهو للرجل وما يكون للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما كالنثر والاستعة فهو للبائع منهما وان كانا حيين والنكاح بينهما قائم اولين بقايم فاختلفا فهو كذلك الا فيما يكون لهما فهو للرجل وقال محمد ما يكون لهما في الوجهين فهو للرجل وقال ابو يوسف في الوجهين يعطى للمرأة ما يجزئ مثلها وما بقي للزوج مع الامن فما سوا بينهما لان الورثة يقومون مقام الميت فكان الوجهان وجهها واحد او ابو حنيفة فترق بينهما وقال اذا كانا حيين فالمرأة وما بقي في يد لها كله في يد الزوج فكان القول

هذا الكتاب وفي رواية كتاب الطلاق ليس لها ذلك ما لم يجمع الامران مضرها والمقدم وهذا اصح رجل وامرأة مات احد ما فاختلف في مناع البيت فما يكون للرجل فهو للرجل وما يكون للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما كالنثر والاستعة فهو للبائع منهما وان كانا حيين والنكاح بينهما قائم اولين بقايم فاختلفا فهو كذلك الا فيما يكون لهما فهو للرجل وقال محمد ما يكون لهما في الوجهين فهو للرجل وقال ابو يوسف في الوجهين يعطى للمرأة ما يجزئ مثلها وما بقي للزوج مع الامن فما سوا بينهما لان الورثة يقومون مقام الميت فكان الوجهان وجهها واحد او ابو حنيفة فترق بينهما وقال اذا كانا حيين فالمرأة وما بقي في يد لها كله في يد الزوج فكان القول

قول مع البس اما بعد الموت الزوج فالحال في يد لها وهي ليست  
 في يد الزوج حتى يكون ما لها في يد الزوج فيكون القول قولها  
 مع بينهما واما اذا كان احد الزوجين ذيقا فان كان  
 ما في ذوقه في النكاح او يمكنه على قول اي يوفى وحري  
 الجولت فيه كل طرف سواء كان لكل واحد منهما ملكة  
 وعلى قول اي حصة اذا كانا حيين القول قول الحرة منهما  
 لانه يد اقوى فاما اذا كان احد ما ميتا فالقول  
 قول الحي منها حرا كان او عبدا لانه لا يد للبيت حتى يبطل

**الحصة**  
 المذنبه احسن  
 الصفة والمخرج ايام البيض حصة بلا حرج وكذلك الكثرة  
 عند ابو حنيفة ومحمد تقدم او تاخر وقال ابو يوسف ان تقدم  
 لا يكون حصة اعتبار اللعان وهذا بينهما حديث عائشة  
 انها حلت ان ما سوى البياض الحائض حصة امرأة اياها خمسة

هذا الكتاب وفي رواية كتاب الطلاق ليس لها ذلك ما لم يجمع الامران مضرها والمقدم وهذا اصح رجل وامرأة مات احد ما فاختلف في مناع البيت فما يكون للرجل فهو للرجل وما يكون للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما كالنثر والاستعة فهو للبائع منهما وان كانا حيين والنكاح بينهما قائم اولين بقايم فاختلفا فهو كذلك الا فيما يكون لهما فهو للرجل وقال محمد ما يكون لهما في الوجهين فهو للرجل وقال ابو يوسف في الوجهين يعطى للمرأة ما يجزئ مثلها وما بقي للزوج مع الامن فما سوا بينهما لان الورثة يقومون مقام الميت فكان الوجهان وجهها واحد او ابو حنيفة فترق بينهما وقال اذا كانا حيين فالمرأة وما بقي في يد لها كله في يد الزوج فكان القول

هذا الكتاب وفي رواية كتاب الطلاق ليس لها ذلك ما لم يجمع الامران مضرها والمقدم وهذا اصح رجل وامرأة مات احد ما فاختلف في مناع البيت فما يكون للرجل فهو للرجل وما يكون للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما كالنثر والاستعة فهو للبائع منهما وان كانا حيين والنكاح بينهما قائم اولين بقايم فاختلفا فهو كذلك الا فيما يكون لهما فهو للرجل وقال محمد ما يكون لهما في الوجهين فهو للرجل وقال ابو يوسف في الوجهين يعطى للمرأة ما يجزئ مثلها وما بقي للزوج مع الامن فما سوا بينهما لان الورثة يقومون مقام الميت فكان الوجهان وجهها واحد او ابو حنيفة فترق بينهما وقال اذا كانا حيين فالمرأة وما بقي في يد لها كله في يد الزوج فكان القول

هذا الكتاب وفي رواية كتاب الطلاق ليس لها ذلك ما لم يجمع الامران مضرها والمقدم وهذا اصح رجل وامرأة مات احد ما فاختلف في مناع البيت فما يكون للرجل فهو للرجل وما يكون للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما كالنثر والاستعة فهو للبائع منهما وان كانا حيين والنكاح بينهما قائم اولين بقايم فاختلفا فهو كذلك الا فيما يكون لهما فهو للرجل وقال محمد ما يكون لهما في الوجهين فهو للرجل وقال ابو يوسف في الوجهين يعطى للمرأة ما يجزئ مثلها وما بقي للزوج مع الامن فما سوا بينهما لان الورثة يقومون مقام الميت فكان الوجهان وجهها واحد او ابو حنيفة فترق بينهما وقال اذا كانا حيين فالمرأة وما بقي في يد لها كله في يد الزوج فكان القول



فراق الدم عشرة ايام فهو حيض لانها رات الدم في وقت

الحيض وان رادت فهي استحاضة الا في ايامها الخمسة لانها حيض

المستحاضة ايامها المعروفة بالنس حامل رات الدم فليس

شيء وقال الشافعي موصيها باعتبار الحمل ولنا ان الحيض دم

رحم وخرج الدم من رحم الحامل لا يتغير وان جاءت بولد

وفي بطنها والآخر فالنفاس من الولد الاول وان كان بين الولدين

اربعون يوما وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد ومحمد

النفاس من الولد الاخير والعدة تنقضي بالولد الاخير بالجماع

ما يتولد ان دم الحامل ليس بحيض فلا يكره نفاسا لانها سوانق

ولها ان النفاس هو الدم الذي يعقب الولادة وينقش الرحم

وقد وجد بخلاف انقضاء العدة لانه متعلق بالنفاس

**الحيض** الغين اذا اجل سنة وقال قد جامعتهما وانزلت فحرم

اليها النساء فان قلن مي بكر خبرت لان البكارة اصل وعدم

موتها الا بالجماع فحرم بالجماع او بالزنا او بالوطء

ان سئل في الفروج باصفر البيضات فان ذلك فحرم

في الحيض عشرة ايام  
فان ردت في ذلك الوقت  
فهي استحاضة  
وان ردت في غيره  
فهي نفاس  
لان النفاس هو الدم  
الذي يعقب الولادة  
وينقش الرحم  
فان ردت في ذلك الوقت  
فهي استحاضة  
وان ردت في غيره  
فهي نفاس

فان ردت في ذلك الوقت  
فهي استحاضة  
وان ردت في غيره  
فهي نفاس  
لان النفاس هو الدم  
الذي يعقب الولادة  
وينقش الرحم  
فان ردت في ذلك الوقت  
فهي استحاضة  
وان ردت في غيره  
فهي نفاس

والوصول اليها بناء عليه وان كانت نبيضا الى اصل القول

قول الزوج مع عيبه لانه انكر خوف الفرج وهذا كله اذا قال

قد جامعته في هذا القول فان قال بعد الخول لم اجامعها

خبرك فان اختلفت فان اختلفت نفسها بقول القاضي

للزوج فادفنها فان فعل ولا فرق الفاض بينهما وكانت

الفرجة تطليقة باينه عند علمائنا وعند الشافعي فسح

بناء على ان النكاح لا يحتمل الفسخ عندنا وعند محمد فان

اختلفت المصاح لم يكن لها بعد ذلك خيار لانها رصيت

بفسوط حقها رجل لا عن امراته لم يكن فرجة حتى يفرق

الفاض بينهما لان حكم اللعان مجرد حرمته الاستمتاع

لا الفرجة فان فرق بينهما فهي تطليقة باينه وهو خاطب

اذا كذب نفروا فقول محمد وقال ابو يوسف لا يحتملان ابدا

وما يقول بالالكذب حرم

بلا عتق فلا يحكم

بلا عتق فلا يحكم

فان ردت في ذلك الوقت  
فهي استحاضة  
وان ردت في غيره  
فهي نفاس  
لان النفاس هو الدم  
الذي يعقب الولادة  
وينقش الرحم  
فان ردت في ذلك الوقت  
فهي استحاضة  
وان ردت في غيره  
فهي نفاس



المعنى خاصته وملكه من ابي حنيفة واماعلى قولهما ان  
الربيع المعق والاربع المعق والاربع المعق  
والاربعة المعق والاربعة المعق والاربعة المعق  
والاربعة المعق والاربعة المعق والاربعة المعق  
والاربعة المعق والاربعة المعق والاربعة المعق

البري الذي هو سيفي و...  
 العفو عن الفضايل والاسباب ولا حصة ان الاعاق  
 اثنان العفو بازالة الملك لان الملك حقه والوق حق الشرع  
 او حق العامة وحكم المقر ما يدخل تحت ولاية المقر فهو  
 ازالة حقه لاحق العامة عن الاصل ان المقر يقتصر على  
 موضع الاضافة والتعدي الى ما وراءه فهو علم الحذر والملك  
 متجزئ كما في البع والجهنم فيبقى على الاصل والطلاق  
 فينكح لانه لا واسطة فمما خلفه طلاق  
 للوام والطلاق رجعتا للوام على  
 الاصل







عند وعند ما تنقضي مدة الدليل الموجب للقول بعد

الاستيلاء وقيل وهو الانتفاع والاحراز فيقول المدلول كافي

المدبر ولا يحسن ان يقول بالاحراز ومدة محرز للنسب

ولا استباح فصار الاحراز في حق النجوم تبعاً فلم يبق

مستوفى حديث بين رجلين قال احدهما ان لم يدخل فلان غداً

هذه الدار فهو حق وقال الاخر ان دخل فهو حق فغداً ولا يدري

دخلام لا وانفقتهما لا يدري بان ذلك عتق نصف العبد

وسمي في جميع طوائف نصف قيمته بينهما عند الحنفية ولبه يوس

وعند محمد يسعي في جميع قيمته بينهما نصيبان لان المقضي

عليه يسقط السعاية والقضاء بالسعاية مع العلم بالبراة

باطل والبرالة تزول بالتوزيع وان كان الحلف بالعبد

خلف هذا لعق عبيد على حدة وهذا بعق عبيد على حدة

لم يبق واحد منهما لان المقضي له والمقضي عليه مجهول

Handwritten marginal notes in Arabic script, including phrases like 'انما احرازه بيمينه' and 'انما احرازه بيمينه'.

القضاء احرازه بيمينه او باليمين او باليمين او باليمين

لا يعلم العبد ويعق وعند ما يقضي الاب نصف قيمته

كان موسر او يسعي الابن في نصف قيمته بيمينه ان كان

معدراً وعلى هذا الخلاف اذا باع الرجل نصف عده مرات

العبد لا يضم الاب للبائع شيئا وان كان موسراً وعندهما

بضم ان كان موسراً او اما اذا كان العبد بين اثنين فله شري

الاب نصف احدهما بيمينه بيمينه بايعه نصف قيمته ان كان

معدراً بالايجاج لهما انه ابطال نصيب صاحبه بالاعتاق

لان شوي القرب اعتاق وصار كما اذا كان العبد للاخيرين

واعتاق احد ما نصيبه وله انه رضى بانفساد نصيبه فلا يضم

كاذا اذن له باعتاق نصيبه صرحا ولا خلاف بين العلم

وعنده لان الحكم يدور على السبب كذا قال غير كل هذا

الطعام وهو مملول لا امر ولا يعق

Handwritten marginal notes in Arabic script, including phrases like 'انما احرازه بيمينه' and 'انما احرازه بيمينه'.



وذكره آخر فصل احد من حرم ما لم يبين في الاول يسمى

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or document, showing several lines of text.

لا ان قوله اكله ميتا وان  
الحال حقيقه وسفاهه  
حذ

وہابی

تحيات احرار و موطناء و صانعي نهضة مصر و الاخوة الطامعين في النهوض

ان يقال حق الخارعة في  
حق الثابت في نفقة الام  
بعاد عن الدخل عند ما  
في النفق ايضا يحتاج لا  
له نفق ربع واقل اربع  
وحق الخارعة في السهمين  
الذين في الثابت في نفقة  
الدخل في سهمين في نفقة  
سهم العتق مبيعة في نفقة  
نفقة الاربعة لان العتق  
في الموضع صبي ومطلقات  
الوصية المثلثة واذا صار  
انفق المال بربعة صار ثمانية  
اربعة عشر عن تمام السجاء



واحدتهما وكانتا متينين لم تنقيا الاخرى للعنف عند ان حنفه  
 وعند ما تنقيا لان الوطى لا يحل الا في الملك واحد بالاحدية  
 كان الوطى مستيقا للملك في الموطنة فتعسف الاخرى له والى  
 بالعنف كافي الطلاق وله ان الملك قائم في الموطنة لان الاعنف  
 في المتكفي وهي معينة بخلاف الطلاق لان المقصود الاصل  
 من النكاح الولد وقصد الولد بالوطى يدل على استيفاء الملك  
 في الموطنة صيانة للولادة اما الامة فالمقصود من طهرتها  
 الشروع فلا يدل على الاستيفاء **رجل** قال لامته ان كان  
 اول ولد تلدينه غلاما فانت حرة فولدت غلاما وجارية  
 ولا يدرى او بها اول وتصادق على ذلك عتق نصف الام  
 ونصف الجارية لان كل واحد منهما يعق من وتزوج اخرى  
 والغلام عبد لا يفر بكل حال **رجل** شهد على رجل انه  
 اعتق احد عبديه فالشهاد باطلة وقال الشهاد جائز

لا يدرى ان الوطى كان حراما او لا بالوطى بل بالملك  
 لا يدرى ان الوطى كان حراما او لا بالوطى بل بالملك  
 لا يدرى ان الوطى كان حراما او لا بالوطى بل بالملك

لا يدرى ان الوطى كان حراما او لا بالوطى بل بالملك  
 لا يدرى ان الوطى كان حراما او لا بالوطى بل بالملك  
 لا يدرى ان الوطى كان حراما او لا بالوطى بل بالملك

ويومر على ان يوقع العتق على احدهما وان شهدا انه طلق  
 احدي نسائه جازت الشهادة وتجبر ان يطلق احدهما  
 وهذا الخلاف يرجع الى حرف ويوان الدعوى في عتق العبد

شرط عند وامتنع بسبب الجهالة فبطلت الشهادة بدونها  
 وعند ما لبس بشرط واما اذا شهد اخ مرض موته انه  
 قال ديك او شهد بعد موته انه قال ذلك فمضه فان القياس

على من لم يلبس اي حنفه ان لا تقبل الشهادة وفي الاستحسان  
 تقبل وحققها في اعناق الاصل **باب العتق على رجل**

رجل قال لعبدك انت حر بعد موتى على الف فالقبول بعد  
 الموت لان الاحباب اضعف الى ما بعد الموت ومن المتأخرين  
 من قال وان وجد القبول بعد الموت ينبغي ان لا يعق  
 ما لم يتيقنه الورثة لان الاعناق من الميت لا يتصور

الاصح والمدكور في الكتاب مسكون عنه **رجل** اعتق عبدا على

لا يدرى ان الوطى كان حراما او لا بالوطى بل بالملك  
 لا يدرى ان الوطى كان حراما او لا بالوطى بل بالملك  
 لا يدرى ان الوطى كان حراما او لا بالوطى بل بالملك

لا يدرى ان الوطى كان حراما او لا بالوطى بل بالملك  
 لا يدرى ان الوطى كان حراما او لا بالوطى بل بالملك  
 لا يدرى ان الوطى كان حراما او لا بالوطى بل بالملك

لا يدرى ان الوطى كان حراما او لا بالوطى بل بالملك  
 لا يدرى ان الوطى كان حراما او لا بالوطى بل بالملك  
 لا يدرى ان الوطى كان حراما او لا بالوطى بل بالملك



وفي العتومنه

الكتاب

مجلس اول



وكان مقتضى الحال ان لا يزوجها  
من المولى المالك الا بالرضا  
بالا حاشا له ان لا يزوجها  
مقتضى الحال ان لا يزوجها  
من المولى المالك الا بالرضا  
بالا حاشا له ان لا يزوجها

ايمن لان الولاء في معنى النسب الحاقه بالاب كالوكافه  
وكذلك لو لم يرد اي رجلا فهو اعم عندنا واما عند ابي  
ولهما ان ولا، الفتى اقوى بالاجماع ضار الاضعف متباينة

عدم ما وموت العتاقه اولى بالمرثه من العمة والحالة لان مو  
مولى المولاة

العتاقه من العصبية ومما من حمله ذوى الارحام في الحالة و  
العتاقه من العصبية ومما من حمله ذوى الارحام في الحالة و

العتاقه من العصبية ومما من حمله ذوى الارحام في الحالة و

ومما من حمله ذوى الارحام في الحالة و

اولاد انجي الا ولا دفعهم على مولى الام لان عاقلة للاب ولا

له مولى وان اعتق العبد جبر ولا، الاولاد الى نفسه لانه صار

له ولا ولا يرجعون على عاقلة الابن بما عتقوا لان وقت الجنان

كانوا مولى الام **كتاب الام**

رجل قال ان لست او اكلت او شربت فامراته طالق وكل عتق

شهادون شيء لم يدين في العتق او عتق لانه نوى لافضول فحالا

عموم له ولو قال ان لست ثوبا او اكلت طعاما او شربت

شهادة

شهادة

شهادة

وكان مقتضى الحال ان لا يزوجها  
من المولى المالك الا بالرضا  
بالا حاشا له ان لا يزوجها  
مقتضى الحال ان لا يزوجها  
من المولى المالك الا بالرضا  
بالا حاشا له ان لا يزوجها

والسكك كالحال لم يدين في العتق خاصة لانه اراد لافضول او شرب

من العموم وانه كمثل كذا خلاف الظاهر ولو حلف ان لا ياكل لحما

فاكل لحما المسكك لم يحنث لانه ليس بلحم لان منشأه ليس من

الدم وان اكل لحما خنزيرا لم يحنث لان منشأه من

الدم ولو اكل كرسيا او كبد احنث ومذاق عظمه اما في عرفها

لانها لا بعد ان لحما ولو حلف لا ياكل او لا يشرب شيئا

لم يحنث لان شحم البطن قال لا يحنث في شحم الظهر وهذا الاطلاق

انما يحقق في عظمه اما في لسان الفارسية اسم بيه فلا يقع على

شيء الا بالكل لحما او

شحا فاشربى اليه

ولو حلف لا يشربى او لا ياكل راسا فهو على راس الغنم

والبقر وقاله عار وسالف

وزمان لا اخلاف حجه ورسن وحو لا ياكل هذا الدقيق

شهادة

شهادة

شهادة

وكان مقتضى الحال ان لا يزوجها  
من المولى المالك الا بالرضا  
بالا حاشا له ان لا يزوجها  
مقتضى الحال ان لا يزوجها  
من المولى المالك الا بالرضا  
بالا حاشا له ان لا يزوجها



فأكل خبزاً حنث لأن أكل الذوق في العادة اسم الأكل ما اتخذ منه و  
 لو حلف لا يأكل هذا الخنث لم يحنث حتى يقضها وقال أبو يوسف ومحمد  
 إن أكلها خبزاً حنث أيضاً لأن اسم الأكل الخنث في العادة اسم الأكل  
 باطن الخنث وذلك عام ينسأل الكل ولا يحنث إن هذا كلام  
 له حنثه من عمل ومجاز متعارف وضارت حقيقة أولى و  
 لو حلف لا يأكل فاكهة فأكل فثاء أو خياراً لم يحنث لأنها من الخضروات  
 ولو أكل ثفاً أو بطيخاً أو مشمشاً حنث لأنه فاكهة أما التمر  
 أما التمران والعنب والرطب قال أبو حنيفة لا يحنث ولا يحنث  
 لأنها فاكهة وهي أكلها ولا يحنث لأنها فاكهة معقبة والعلام  
 مطلق لا ينسأل المعقبة ولو حلف لا يأكل ثم فكل شيء اضبط به  
 فهو أدام والمخادام والسبوا ليس بأدام وهذا قول أبي حنيفة  
 وقال كل شيء ثم  
 والعنب والبطيخ لأن أدام مأخوذ من اللواد منه وفي الموافقة

فأكل خبزاً حنث لأن أكل الذوق في العادة اسم الأكل ما اتخذ منه و  
 لو حلف لا يأكل هذا الخنث لم يحنث حتى يقضها وقال أبو يوسف ومحمد  
 إن أكلها خبزاً حنث أيضاً لأن اسم الأكل الخنث في العادة اسم الأكل  
 باطن الخنث وذلك عام ينسأل الكل ولا يحنث إن هذا كلام  
 له حنثه من عمل ومجاز متعارف وضارت حقيقة أولى و  
 لو حلف لا يأكل فاكهة فأكل فثاء أو خياراً لم يحنث لأنها من الخضروات  
 ولو أكل ثفاً أو بطيخاً أو مشمشاً حنث لأنه فاكهة أما التمر  
 أما التمران والعنب والرطب قال أبو حنيفة لا يحنث ولا يحنث  
 لأنها فاكهة وهي أكلها ولا يحنث لأنها فاكهة معقبة والعلام  
 مطلق لا ينسأل المعقبة ولو حلف لا يأكل ثم فكل شيء اضبط به  
 فهو أدام والمخادام والسبوا ليس بأدام وهذا قول أبي حنيفة  
 وقال كل شيء ثم  
 والعنب والبطيخ لأن أدام مأخوذ من اللواد منه وفي الموافقة

بنال آدم الله سبحانه أي وفق الله ومنه الأشياء بوافق الخبر  
 وطمح حنثه أن حقيقة الموافقة أن يصير شيئاً واحداً أو  
 وقد ثبت للحقيقة مراد البطل المجاز ولو حلف لا يأكل  
 رطباً ولا يحنث إذا أكل رطباً حنث سواء أكل رطباً مزبناً  
 أو بشرامزبناً لأن الرطب المذبذب أن يكون في ذنبه  
 شيء من البر والبسر المذبذب على عكسه فإذا أكلها فقد  
 أكل الرطب والبسر جميعاً ولو حلف لا يشتري رطباً فاشتري  
 كباسةً ليس فيها رطب لم يحنث لأنه تابع في حكم الشدري  
 وغيره المشتري لغلبة غير رطبه ولو قال إن أكلت من  
 مدد الرطب أو من مدد اللبن شيئاً فامرأته طالق وضار  
 بمراة اللبن سبواً فأكله لا يحنث لأن العين عقدت على  
 الذات بصفة فتقيدت اليهن بتلك الصفة وإن قال إن  
 لم أشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامرأته طالق وليس

بنال آدم الله سبحانه أي وفق الله ومنه الأشياء بوافق الخبر  
 وطمح حنثه أن حقيقة الموافقة أن يصير شيئاً واحداً أو  
 وقد ثبت للحقيقة مراد البطل المجاز ولو حلف لا يأكل  
 رطباً ولا يحنث إذا أكل رطباً حنث سواء أكل رطباً مزبناً  
 أو بشرامزبناً لأن الرطب المذبذب أن يكون في ذنبه  
 شيء من البر والبسر المذبذب على عكسه فإذا أكلها فقد  
 أكل الرطب والبسر جميعاً ولو حلف لا يشتري رطباً فاشتري  
 كباسةً ليس فيها رطب لم يحنث لأنه تابع في حكم الشدري  
 وغيره المشتري لغلبة غير رطبه ولو قال إن أكلت من  
 مدد الرطب أو من مدد اللبن شيئاً فامرأته طالق وضار  
 بمراة اللبن سبواً فأكله لا يحنث لأن العين عقدت على  
 الذات بصفة فتقيدت اليهن بتلك الصفة وإن قال إن  
 لم أشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامرأته طالق وليس



تلف لا يدخل بيضا و دخل اللعبة او مسجد او بيعة او وليست

الحق انه قد مضى عن صلح البين ولو حلف لا يخرج من

حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة او مسجدا او بيعة او كنيسة او ظلة بيت الظلمة فان



المسجل فاموا انسانا محله فاخرجه حث لان فعله مضاف اليه  
 وان اخرج مكره صا لم حث لانه لم يصف اليه ولو حلف لا يخرج  
 من ان الا الى جنازة فخرج اليها اني حاجه اخرى لم حث  
 لان الايمان ليس بخروج ولو حلف لا يخرج لا يملكه فخرج  
 يود بها ان رجح حث ولو حلف لا ياتيها لم حث حتى تظلمها  
 لان الخروج اسم لا انفصال عن وطنه والايمان يراذ به  
 الوصول الى المكان المحلوف عليه ولو اراد ان المراه للخروج  
 فقال الخروج ان حث فانت طالق فجلست ساعة ثم خرجت  
 لم حث وكذلك ان اراد ضرب عبد فقال له رجل ان ضربته فعدت  
 حث فتركه ثم ضربه لم حث وكذلك لو قال تعال فعدت  
 فقال ان تعديت فعدت حث فخرج الى منزله فعدت لم  
 حث لانه مطلق بغيره بدلالة الحال واذا حلف ان لا  
 يسكن هذه الدار فخرج منها بنفسه وتوكل اهله ومناعه

فيها ولم يود العود اليها حث في عيونه لانه بعد ساكن فيها  
 باعتبار الوطن والاهل ولو حلف لا يركب و ابنه لوجله فركب  
 و ابنه عبد ما ذون له مديون او غير مديون لم حث عند ابي  
 وهذا اذا لم ينو فان نوى ان كان مديونا مستفقا  
 لم حث لانه لا يملك له عليه وان لم يكن مديونا حث  
 لا في الضافة اليه فصورا فتدخل في المطلق من الاضافة  
 اذا نوى وعند ابي يوسف في الوجهين ان لم يجبا ان نوى  
 حث وان لم ينو لم حث لما قلنا وعند محمد في الوجهين جميعا  
 نوى او لم ينو ينيح الملك فيها ولو قال لرجل ان لم اترك  
 غدا ان استطعت فامرانه طالق فلم يرض ولم ينفعه  
 السلطان ولم يعترض امره لا بقدر على اتيانه فلم ياته حث  
 لانه مستطيع فان نوى استطاعة القضاء ديون فمما ينفه  
 وبالله تعالى لا اذكر مما يقع عليه اسم الاستطاع بالخصوص

لانه بعد ساكن في الدار ساكن في اهلها  
 وعياله في حاله فلا يركب ولا يركب  
 من الاستطاع او المالك حث  
 لانه اذا لم ينو فان نوى ان كان مديونا مستفقا  
 لم حث لانه لا يملك له عليه وان لم يكن مديونا حث  
 لا في الضافة اليه فصورا فتدخل في المطلق من الاضافة  
 اذا نوى وعند ابي يوسف في الوجهين ان لم يجبا ان نوى  
 حث وان لم ينو لم حث لما قلنا وعند محمد في الوجهين جميعا  
 نوى او لم ينو ينيح الملك فيها ولو قال لرجل ان لم اترك  
 غدا ان استطعت فامرانه طالق فلم يرض ولم ينفعه  
 السلطان ولم يعترض امره لا بقدر على اتيانه فلم ياته حث  
 لانه مستطيع فان نوى استطاعة القضاء ديون فمما ينفه  
 وبالله تعالى لا اذكر مما يقع عليه اسم الاستطاع بالخصوص



**باب في الكلام**

لكنه خلاف الظاهر **باب** في الكلام  
رجل حلف لا يكلم فلانا شهر افنون حن حلف لان ذكر الشهر لا

حاج ما وراه عن مطلق اليمن في الشهر حن ولو حلف لا يتكلم ففرا  
القرآن في صلوة لم يحن وان قرأ في غير صلوة حن من اصحابنا من

قال مدني عزم اماع عرفنا لا حن في الوجهين جميعا لانه لا يسمى  
متكلما ولو قال يوم اكلم فلانا فامرأة طالق فهو على الليل

النهار لان اليوم مني اضيق في فعل لا عند بوايه مطلق الزمان  
فان نوى النهار خاصة دين في القضاء لانه نوى حنسة كلامه

ولو قال ليلة اكلم فلانا فهو على الليل خاصة لانه لم يستعمل  
لغيره ولو قال ان اكلم فلانا الا ان يقدم فلان او حتى يقدم

فلان او الا ان ياذن فلان او حتى ياذن فلان فامرأة طالق  
فكله قبل التذوم والاذن حن لانها لفظة فينتهي مدني عنده

واذا اكلم قبل وجود ما فند وجد شرط الحن واليمين بابقه حن  
ولو اكلم قبل التذوم والاذن حن

**باب في الكلام**

فان مات فلان سقط اليمين لانقطاع اليمن بنسب البر ولو حلف  
لا يكلم عبد فلان ولم ينو عبدا بعينه او امراة فلان او صديق فلان

فباع فلان عبدا او طلق امرأته فبانت منه او عادي صديقه وكلمه  
لم حن لان عبده بعينه على فعل واقع في ملك فلان وفي غير مضاف

اليمن ولم يوجد ال كان يمينه على عبد بعينه او امرأه بعينها  
او صديق بعينه لم حن في العبد وحن في المرأة والصديق

عند الحنفية واح يوفى وعند محمد حن في العبد ايضا لان  
الاشان فوق النسبة في التعريف ذكر النسبة ولها ان للراة

بالاشان التعريف ويذكر النسبة مجر ان صاحبه فاحلف  
المراد فوجب اعتبارها ولو حلف لا يكلم صاحب هذا الطليسان

فباع الطليسان ثم كلمه حن لان ذكر النسبة لا يحل معنى آخر  
غير التعريف فلا تغية وانه اعني بالاصول

**باب في اليمين على المحرم والنكاح**

Handwritten marginal notes in Arabic script, providing detailed commentary on the main text. The notes are written in a cursive style and cover a significant portion of the left page's margin.

Handwritten marginal notes in Arabic script, providing detailed commentary on the main text. The notes are written in a cursive style and cover a significant portion of the right page's margin.







عن سيد القعيد الموصوف

فأشترى عبداً ثم عتقه ما في عتق الآخر يوم اشتراه حتى يعبر من  
 جملته وقال يعقوب يوم ما في حتى يعبر من ذلك المال لأن صفته لا  
 لو ثبت إلا بعد ثم شراء آخر بعد فصار العتق معلقاً به والله لا يثبت  
 إلا عند الموت ولا في حصة الآخر اسم لغز لا حق لا يشاركه غيره  
 من جنسه وقد اتصف به لكنه يبطل بشراء آخر فإذا لم يشتتر  
 ثبت الوصف من جنس الشراء ولو قال كل عبد يشترى  
 بثلثة فلا أنه فهو حد نفسه ثلثة منقوض عتق الأول لأن  
 الإنسان حصلت منه وإن بشرى معاً عتقوا لأنهم جميعاً  
 فلو قال إن اشتريت فلانا فهو حير فأشترى بنوك  
 به كنان يمينه لم يجز له عتق بقوله فهو حير بشرائه ولو  
 اشترى أباه ينوي عن كنان يمينه أخراً وقال رفر والسماضي  
 لا يجزيه أن الشري شرط العتق فاما العلة في القولية فهذا  
 لأن الشري إثبات الملك والاعتاق أزالته وبههما منافاة ولنا

هذا ايضا فان المس  
المبايعة ولم يوجد  
فيه الكفالة وقد  
بيان السلام  
علاء

2

ان يسرى القرب اعناق لقوله عم لن تجزي ولد وال  
لما ان جلد ملوكا في سيرة فبعثه جعل نفسه السدي اشقا  
لان لا ينظر في شي وصار نظره قوله سقاء فارواه وان اسير  
ام ولد لم يحزن يريد به انه قال لام ولد امي ليست في ملكه  
ان السديك فان حسن كنان عيني فالسراها تعق  
تفق ولا تسقط عنه الكنان لانها لا تعق كلها بالاعناق  
الحاصل باليمن السابقة فلا يسقط الكنان وحل قال ان  
شديت جارية هي حر فسرى جارية كانت في ملكه عقت  
وان اسوى جارية فسرى بالم تعق وقال زفر تعق في الجالين  
لان السدي تحرق لا تستغن عن الملك فيصير ذكرا ذكرا الملك  
ولما ان الملك مذكور مقيض صحة السدي فلم يبعث عنه الى  
صحة الجاء فسق الجاء في عني الملك

أَجَلٌ وَالْأَخْرَاجُ يَعْزِلُ لَكَ هَذَا الثَّوْبُ فَاْمُرَاتِهِ طَالِقٌ فَيُذِيرُ الْحَقِيقُ  
أَوَّلُ لَاحِلٍ

[illegible]



عليه نوبه في ثياب الخائف فباعه ولم يعلم لم تحت لان اللام  
جاءت الفعل فاجبت ملكه ان يفعله يا من رجل قال هذا

العبد حر ان بعته فباعه على انه بالخيار عتق لان كسر العتق

قد وجدوا العبد ملكه وكذلك لو قال للشئ ان اشتريه  
فهو حنفيا شراؤه على انه بالخيار عتق لان كسر الالفاظ قد

وجد فنزل الاجاب صار موجبا تقدم الملك ولو قال ان لم  
ابع هذا العبد او هذا الجارية فامرته طالق فاعتق او دبو

طلقت ليقع العدم **باب المهر في الحج**  
رجل قال ولعل الكعبة او في غني طلع النبي الى بيت الله تعالى

او الى الكعبة فعليه حجة او عمره ماشيا وان شاء ركب وان هرق  
د مالان هذا عظم اجاب الحج او العمر ماشيا لو قال على

الخروج او الذهاب الى بيت الله او الى الكعبة فلا شيء عليه لعدم  
العرف فيها ولو قال على النبي لا الحرم او الى الضياء او الى المرفأ فلا

و لو حلف لا تذهب الى مكة فان نوى الخروج  
صحت نية وان نوى الايمان صحت نية لا يخرجها  
وان لم يكن له نية اختلف المشايخ فيه قال بعضهم  
يجب موافقة الايمان وقال النكسة منه يتركه المخرج  
لان الذهاب نحو الزول والادعاء بالانكسار لا ينافي

لان الذهاب نحو الزول والادعاء بالانكسار لا ينافي

عليه لعدم وقال لا ينافي قوله على النبي الى بيت الله تعالى لان الحرم  
شامل للبيت ولا حنفية ان التزام الحج ببلد العباد غير متعارف

رجل قال عبت هذا ان لم اجد العام فقال حج فشهد شاهدان  
انه ضحك العام بالكوفة لم يعق وقال محمد يعق لانها شهدا

على بائني امر معلوم ومن ضرورته ان الحج والعبد حرة وهذا  
لانها شهدا بائني امر معلوم على الاثبات لفظا ومعنى فاللفظ

قوله ضحك والمعنى ثبوت المعنى فقبلوا لهما ان الشهادتين باليقين  
باطلة لانه لا مطالب لهما بيقين المعنى مقصودا

**باب المهر في اللبس**  
رجل قال لزوجته كل ثوب اللبس من عندك فهو يدي فاشترى

قطيعة فغفلت ففصح لم لبس فعليه ان يهدي وقال ابو بوبكر محمد  
ليس عليه ان يهدي حتى يقول من قطن ملكه يوم حلت لان

النذر انما يصح في الملك او مصافا له بسبب الملك ولا حنفية

النذر انما يصح في الملك او مصافا له بسبب الملك ولا حنفية

لا ينافي لانها شهدا بائني امر معلوم على الاثبات لفظا ومعنى فاللفظ قوله ضحك والمعنى ثبوت المعنى فقبلوا لهما ان الشهادتين باليقين باطلة لانه لا مطالب لهما بيقين المعنى مقصودا



فوج من الذب باسم مسال متوقفة

وَجَلَّ قَالِ كُلِّ مَمْلُوكٍ لِي حُرٍّ عَيْنِ أَهْلَاتِ أُولَئِكَ وَمَدِيْرٍ

وَعِبَادٌ لَا يَتَّبِعُونَ مَكَائِلَهُمْ وَلَا يُعْبِدُونَ فِرْعَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ

لان في اضافتهم اليه بالمملوكة قصور افلا يدخل في المطلق من الاضافة

الابائين ولا الذالك امام الاولاد ومذبروه رجل قال الاخرين

افضل در اسمك اليوم بعدى مرفيعا به بعدا و قبضه قد بر

والله وعبداه لم يزلوا يحققون المقاصد في البيع دون الهبة ولو فضاء

ديوفو او بنهرجه فقد بو ان ضاه سوقه لم يتي لان الزبوف

در امام دوله السوفیه و لوطی لانطلق اولایعق اولایبرج

فامروا ان ابدلكم ففعلت فان قال غيبت به ان لا العلم به صدق

ديانة ولم يصدق قضا، فرق بين هذا وبين ما اذا اختلف ان لا

بضر عبد اول ايدى ح شاه فامو غنى ففعل ذلك وقال غنى

لا أتولى نفسي دُرُوزَ القضاةِ وضمائني وبين الله تعالى والبرق

المشوق الى  
تفضل الامانة

عاشقانه

ان البني نقيت بالملك دلاله كما نقل من قطن امكده وجعل حلف

بلبر جلپا فلبس خانم قضیه بمحض الانه بلبر علی ان کان کما

ذهب خشت لانه على بدلالة الخديم على الرجال امرأة خلقت

ان لا يلبس حلياً فليست لولوا، بل لا زيب لم يحفظ لان العان

لم يجد بالحق عليه وقال ابو يوسف ومحمد كنت لانه على حقيقة

باب في الفهم وجعل قال الاخر

ان صبرتك فبعضى حمد فان فضله لم تحس و هو على الحيوة لان

معنى الضرب لا يتحقق بعد الموت وكذلك الكلام والكسوف و

لا دخول لان معناها لا تحقق بعد الموت رجل حلف لا ينزب

برانه فرد شعربها او شعرها و اعضها و اما حست لتحقيق معنى الص

جل قال ان لم اقل فلانا فامروا ان طالبوا فلان ميت ان علم موته حقت

نه عند كنهه على قلمه كقول كذا فيم وقد اقتصروا (ان)

فعل لم كنت علما (مخبر) و خبر و عنده بعينه كنه و هي

میں نے اس کو دیکھا ہے



وهو ان الطلاق كلام يثبت به وقوع الطلاق عليها والامر

بذلك مثل التكليم فاذا نوى المتكلم بنفسه فقد نوى الخصوم

فلم يصدق قضاء والضرر فعل حسي يعرف باثره والنسبة

اليه بحسب النسب مجاز فاذا نوى حقيقة ما تكلم به صحته

وجل حلف ان يثبت عبد لفلان فوجب ولم يقبل فقد بطلان

الحبة عليك من جانب واحد ولو حلف لا يصوم فتوى الصوم

وصام ساعة ثم افطر في يومه ذلك حنث لوجود فعل الصوم

ولو قال مكانه يوما او صوما لحنث في فعله صوم كل اليوم

ولو حلف لا يصلي فقام وقرا وركع لم يحنث لان الموضع بعض

فعل الصلوة فان سجد من ذلك سجدة حنث لوجوب كل ما سجد

قال ان كان في الامانة ذرعه فامرا تطلق ولم يملك الاغصان

لم يحنث لان شرط الحنث ملك زيارتي شيء المايرة وكذلك

لو قال غني فاتي او سوى ما ياتي ولو حلف لا يشتم رجلا فاشتم

من العموم ومعدان  
يقبله بنفسه  
لا يصدق كل يفرق

لهذا يسمى في العرف  
وبت فلا يحنث  
ولا يقبل في

ان الشئ ان لا يملك  
ربا على اية  
فلا يحنث في ما يملك

فيما لا يملك  
ولا يحنث في ما لا يملك  
ولا يحنث في ما لا يملك

انما يحنث في ما يملك  
ولا يحنث في ما لا يملك  
ولا يحنث في ما لا يملك

وردا وباسميا لم يحنث لان الرجاء اسم لما هو في طيرة الية

وورقه ايضا وميز اليد بوجوده في غير الرجاء اما في غيره

اسم لما لا يقوم على الساق ولو حلف لا يشرب لنفسه او

لغيره لم يحنث في ذلك ولو حلف على الورد فالحلف على

الورد ليس فيه اناس ودهن النفس بنفسها دون ذلك

الورد ورد الامارة قالت لزوجها تزوجت على فقال كل

امارة طالق لما طلقت في التي حلفت في القضاء وعن

ابن يوسف انما لا تطلق لانه حنث جوابا وحظا لرواية

انه زاد على الجواب تطلق كما

وجل شهد عليه الشهود بعد حين سرقه او زنا او شرب

فحنث في كل واحد من ذلك لانه يضمن السرقة لان الشهادة

بالحدود تبطل بالمعاد لانه زائد على تكليف الشهاد او

في الدعوى وان اقر بذلك احد في الشرع قول

في الدعوى وان اقر بذلك احد في الشرع قول

في الدعوى وان اقر بذلك احد في الشرع قول

في الدعوى وان اقر بذلك احد في الشرع قول

في الدعوى وان اقر بذلك احد في الشرع قول

في الدعوى وان اقر بذلك احد في الشرع قول



الحقيقة وان يوفق وقال محمد يوفق به اعتبار ايسار الحدود

بما لا يشرب  
وما يفتقر الى ان تمام الحد عليه الا ان يفتقر وزجها توجد من اتيها  
وقال محمد لا يفتقر الا في احوال الاستقام وتبطل ما يشهد به ومقدار يستند عند ما يقطع  
القول بن مسعود رضى قال ثبت حد الشرب باليسنة بطل

بالنفاذ بالاجماع لكن اختلفوا في حد التداوم فعندما  
منه كان بالتداوم او بالاقدار عند ما عشا

بناقطة الواحدة انما على القول بن مسعود رضى وعند  
فقد روى في بعض النسخ

محمد بالزمان كافي ساير الحدود وذلك شهر ولو كانت الواحدة  
فقد روى في بعض النسخ

توجد عند الاخذ فلما ذهبوا به الى اللهاج انقطع الواحدة  
بالشارب

بسبب بعد المسافة لم تبطل لان هذا موضع العذر و

السكران الذي تحذره لا يفتقر لا قبل ولا كثيرا ولا

الوجه من المرأة ولا الارض من السماء وقال ابو يوسف ومحمد

يفتقر ويختلط كلامه وما قاله ابو حنيفة من الاحياء لانه

بسبب العقوبة في شرط افياء وهذا كله في غير الشر من  
السكران فلهذا

لا يشرب ولا يحذر السكران باقراره على نفسه في حال  
انتهائهم

او فضاها او مال في احوال ولا يفتقر ولا يفتقر ولا يفتقر  
كقوله العباد

للمرءة والسرقة لا يفتقر ولا يفتقر ولا يفتقر  
او فضاها او مال في احوال ولا يفتقر ولا يفتقر ولا يفتقر

كقوله العباد

**باب الاحصان**

لا يكون الاحصان الا بين المسلمين الباقين السابقين قد

جامعا وما على هذه الصفة انقل النعمة وبين الاستغناء عن

الحرام اربعة شهود اعلى رجل بالزنا فالمرءة الاحصان وهو القول

في النكاح وله امرأة قد ولدت منه فانه يوجب لانه ثبت دخوله

شدا فان شهد على الاحصان رجل وامرأتان ثبت الاحصان

وقال زفر والشافعي لا يثبت وينفرد على هذا شهود

لاحصان لو رجعتوا الى شئ عليهم وقال زفر يصحون بها

انه شرط في معنى العلة لان الحناية يتخلط عند فنفذ

الحكم اليه فاشبه حقيقة العلة فلا تقبل شهادة النساء

فانه احصان للذكر فصار كما اذا شهد به اثنان على ذي

زنا عيب المسم انه اعتقه قبل الزنا لا يقبل ولنا ان الاحصان

هو ان يفتقر الى ان العلة لا يفتقر ولا يفتقر ولا يفتقر

او فضاها او مال في احوال ولا يفتقر ولا يفتقر ولا يفتقر

كقوله العباد

الحقيقة وان يوفق وقال محمد يوفق به اعتبار ايسار الحدود  
بما لا يشرب  
وما يفتقر الى ان تمام الحد عليه الا ان يفتقر وزجها توجد من اتيها  
وقال محمد لا يفتقر الا في احوال الاستقام وتبطل ما يشهد به ومقدار يستند عند ما يقطع  
القول بن مسعود رضى قال ثبت حد الشرب باليسنة بطل  
بالنفاذ بالاجماع لكن اختلفوا في حد التداوم فعندما  
منه كان بالتداوم او بالاقدار عند ما عشا  
بناقطة الواحدة انما على القول بن مسعود رضى وعند  
فقد روى في بعض النسخ  
محمد بالزمان كافي ساير الحدود وذلك شهر ولو كانت الواحدة  
فقد روى في بعض النسخ  
توجد عند الاخذ فلما ذهبوا به الى اللهاج انقطع الواحدة  
بالشارب  
بسبب بعد المسافة لم تبطل لان هذا موضع العذر و  
السكران الذي تحذره لا يفتقر لا قبل ولا كثيرا ولا  
الوجه من المرأة ولا الارض من السماء وقال ابو يوسف ومحمد  
يفتقر ويختلط كلامه وما قاله ابو حنيفة من الاحياء لانه  
بسبب العقوبة في شرط افياء وهذا كله في غير الشر من  
السكران فلهذا  
لا يشرب ولا يحذر السكران باقراره على نفسه في حال  
انتهائهم  
او فضاها او مال في احوال ولا يفتقر ولا يفتقر ولا يفتقر  
كقوله العباد  
للمرءة والسرقة لا يفتقر ولا يفتقر ولا يفتقر  
او فضاها او مال في احوال ولا يفتقر ولا يفتقر ولا يفتقر  
كقوله العباد







مخاطب بالكف عنه ياتى مباشرة وفعل الصبي بلدا  
 الصفة فلا يطاق به للحد حسن دخل دارنا بامان فزنى نرى  
 لا كحد لحدى و كحد الدمية وقال ابو يوسف كحدان وقال محمد  
 يحد ليز و اما الذي اذا زنى يحد بدمية مستامية كحد الذي ولا كحد  
 للدمية وقال ابو يوسف كحدان لاني يوسف انه التزم احكاما  
 من مقامه يداننا ولها انه لم يصر من اهل دارنا ومحمد يقول  
 فعل الرجل اصل فاذا لم يجب عليه للحد لما قلنا يجب عليها  
 بخلاف الفضل الثاني و اوصفه يقول حكم النفل الاول  
 امتنع في حق الرجل لما عدا المراءى في نفسه النفل و ان  
 حكمه و جعل كرفع السلطان حتى زنا لا حد عليه لقيام  
 السبب المبيع وان اكرهه غير السلطان حد وقال لا  
 حد وقالوا بهذا اختلاف عصر و زمان و جعل اقارب من  
 في مجالس مختلفة انه في بخلاته و قاتل في توجيحي او

الحد في حق الرجل لما عدا المراءى في نفسه النفل و ان حكمه و جعل كرفع السلطان حتى زنا لا حد عليه لقيام السبب المبيع وان اكرهه غير السلطان حد وقال لا حد وقالوا بهذا اختلاف عصر و زمان و جعل اقارب من في مجالس مختلفة انه في بخلاته و قاتل في توجيحي او

الحد في حق الرجل لما عدا المراءى في نفسه النفل و ان حكمه و جعل كرفع السلطان حتى زنا لا حد عليه لقيام السبب المبيع وان اكرهه غير السلطان حد وقال لا حد وقالوا بهذا اختلاف عصر و زمان و جعل اقارب من في مجالس مختلفة انه في بخلاته و قاتل في توجيحي او

او كان على العكس فلا حد على واحد منها و عليه المهر  
 لان النكاح اذا تحقق تحقق من الجانبين فاذا التزم كان  
 من الجانبين رجل على قوم لوط فانه بعد زنى و يودع في  
 السجن حتى يتوب و قال يحد و هو احد قولي الشافعي في  
 قول يحد لقوله عليه السلام اقبلوا القاعلة و المنقول  
 و في رواية يقتل الا سفل و الى على لهما ان فيه معنى الزنا لانه  
 وضا الشهور في محل مشي على سبيل الكمال على وجه محض  
 حد ما قصد سفل الماء و له انه ليس بزنا لا خلاف الصحابة  
 في معجبه من الاحتراق بالنار و تقدم الحد او التكب  
 من مكان متوقع باتباع الاحجار و غيره و لم يفرغ من  
 الزنا لانه ليس فيه اضافة على الولد و استبادة النساء  
 كذا ما اوردوه قولا لا نفي ام الداعي في احد الجانبين و  
 الداعي الى الزنا من الجانبين و ما رواه محمد بن علي السياسة

الحد في حق الرجل لما عدا المراءى في نفسه النفل و ان حكمه و جعل كرفع السلطان حتى زنا لا حد عليه لقيام السبب المبيع وان اكرهه غير السلطان حد وقال لا حد وقالوا بهذا اختلاف عصر و زمان و جعل اقارب من في مجالس مختلفة انه في بخلاته و قاتل في توجيحي او

الحد في حق الرجل لما عدا المراءى في نفسه النفل و ان حكمه و جعل كرفع السلطان حتى زنا لا حد عليه لقيام السبب المبيع وان اكرهه غير السلطان حد وقال لا حد وقالوا بهذا اختلاف عصر و زمان و جعل اقارب من في مجالس مختلفة انه في بخلاته و قاتل في توجيحي او



او على المستحق رجل زك بجارية فقتلها فانه يحذر عليه  
 القيمة لانه جن جنائين وكل شيء صنعه الامام الذي ليس  
 فوقه امام فلا حد عليه الا الفاضل وحق العباد لان

لله انما يكتف اقامته امام المسلمين فلم يكن الا حجاب مفيدا  
**باب الشهاد الزنا اربعة شهاد و اعلى**  
 رجل انه زني بفلانة و فلانة غايبة فانه يحذر وان شهد و ا

انه سارق من فلان و هو غائب لم ينطق لان الدعوى  
 لتبين السرقه دون الزنا و لو شهدوا انه زني بامرئ لا  
 بعد قولهم يحذر ان اقرب ذلك حد لان امرائه لا تحق  
 عليه فلا يثبتهم في افواهه بخلاف الشهاد في و لو شهدا انان  
 انه زني بفلانة فاسكرها و شهدا خرا انما طاعوا عنه  
 ذري للحد عنها و قالوا حد الرجل خاصه لا تقامهم على الزنا

الموجب للحد في حق الرجل و لا في حقه ان المشهور به  
 لان الذين شهدوا ا على الطلاق اشياء لا  
 اشياء لا يثبتون الا بالزنا و لو شهدوا على الكفر  
 يشهدون بالزنا و عند ما حد لان انما هو ان  
 يشهدون على الزنا الرجل على الزوج

تختلف في حق الرجل و ليس على احد ما حجة كاملة و لو شهد  
 اثنان انه زني بامرأة بالكوفة و اخرا ان انه زني بها بالبصرة ذري

للموعنة لانهم شهدوا على اثنين مختلفين و لو اختلفوا في بيت احد  
 حد الرجل و المرأة لانه اختلفا في التوفيق و لو شهد اربعة انه

ذري لانه امرئ بالتحلية عند طلوع الشمس و اربعة انه زني عند  
 طلوع الشمس يد يد عند ذري للموعنة لانها يفتا بكذب احد  
 التوفيق اربعة شهاد اعلى امرأة بالزنا و متى بكى ذري للحد عنها

لانه ثبت بكادتها بشهاد النساء و متى حجة ذري للحد عنهم  
 لان قول النساء ليس بحجة في حق اقامة الحد اربعة شهدا

على رجل بالزنا و مع جبان او محدود في حد او احد مع  
 عبيد او محدود و ذانهم يحذون لان الزنا يثبت بالادلة و ليس

لهم ا و ا فلي ثبت بشهادة الزنا فها و ا فذرة ان شهدوا  
 بذلك مع فساق لم يحذر لانهم من اهل الا و ا يثبت بشهادة

وقال ذو النون لان شهد على كل واحد  
 شاهد انهم يفتا بكذب احد  
 و ان الذي يفتا بكذب احد  
 ان الذي يفتا بكذب احد  
 يفتا بكذب احد

المرء بالتحلية عند طلوع الشمس  
 اسم المحلة في الكوفة  
 اسم المحلة في الكوفة  
 اسم المحلة في الكوفة  
 اسم المحلة في الكوفة

لانه وان شهدوا ان شهدوا الزنا  
 انهم لا يثبتون الا بالزنا  
 لان الذين شهدوا ا على الطلاق اشياء لا  
 اشياء لا يثبتون الا بالزنا و لو شهدوا على الكفر  
 يشهدون بالزنا و عند ما حد لان انما هو ان  
 يشهدون على الزنا الرجل على الزوج



انت

الحليم يضاف الى علية العلة اربعة "شهدوا على رجل بالزنا وامر

فَوَجَّحْ فَعَلًا رَجًا وَاحِدًا مِنْهُمْ حَوْسًا وَجَّعَ الدَّيَّةَ لِأَنَّهُ أَتَفَّ وَجَّعَ



وكتب المحدث انفسهم وان كان بسيط  
على الارض فيقتدر وضع راسه والاف  
على وجهه لانه زينة مع الحد فلا ينعزل  
فلا يابى من بانه تشد مع اسطوانة  
قال بعضهم المحدثون ان يوضع راسه  
الضرب وقال بعضهم الحد يوضع على الارض  
على يد من لا يحدوه والمحدثون على الارض

واما الامام بوجهه ضرب رجل عنقه وجد الشهود عبيدا فعليه  
الدية لانه قتله بغير حق وان رجم لم وجدوا عبيدا فالدية على يده  
المال لان التلف اضيق الى نفسه وهو عامل للعامة اربعة شهرا  
على وجهه بالزنا وقالوا نعمنا النظر قتلته بها وانه لم يملك مجزعا  
لانه لا يكون اذا سلكها كالمجذوم ما موردا فانه الحبيب

**باب كيف يتم الحد**

لا يبلغ بالحد يزاري بين سوطا ومد اقول اي حنقه ومحمد وقال ابو  
لا يبلغ بالحد يزاري بين سوطا والاصل فيه ان النعم عن نيل غير  
الحد لانه لا يحد الا على حد واحد او ما يبايناه على حد

العبيد هذا الاختلاف اقصى التعذيب واما ادناه فعلى ما يراه  
الامام وضرب التعذيب راسه الفرب كله لانه خفيف فيه  
عدوا فيخلط وصفا وضرب الزنا اسد من ضرب الشرب لان

سببه اعظم وفوق الشرب اسد من الفرب العذب لان  
سببه ثابت بيقين ويضرب في ذلك كله قايما مجردا غير

لانه حد في جميع الاديان  
سببه ثابت بيقين ويضرب في ذلك كله قايما مجردا غير

لانه حد في جميع الاديان  
سببه ثابت بيقين ويضرب في ذلك كله قايما مجردا غير

وكتب المحدث انفسهم وان كان بسيط  
على الارض فيقتدر وضع راسه والاف  
على وجهه لانه زينة مع الحد فلا ينعزل  
فلا يابى من بانه تشد مع اسطوانة  
قال بعضهم المحدثون ان يوضع راسه  
الضرب وقال بعضهم الحد يوضع على الارض  
على يد من لا يحدوه والمحدثون على الارض

ممدود به وروى السنة في الحد وكلها الا النافذ  
فانه يضرب وعليه ثبانه وينزع عنه الفرب والحقوق لان

فك يمتنع ان الضرب اصلا يضرب في الحد ولا اعضا كلها  
الا الراس والوجه والفرج وموقوف محمد وقال ابو يوسف يضرب  
الراس ايضا الحديث اي بكى الصدر في رصا اضرب الراس فان

الشيطان فيه ولهما ان الراس يحج الحواس كالوجه والحديث  
محمول على قل حربي مخلوق وسط الراس والمرأة بمنزلة الرجل  
الا انها تضرب قاعدة انبا عاقل على رصه حيث قال تضرب المرأة

جاسة ولا تحدد عنها ثبانا غير انما تخرج عنها العذوة  
الحسنة لئلا تحقد للمرجومة حديث شرافة الهداية  
وان لم تحدد لها جاز حديث ابن سبي وكن واحد منها حصة

ولا يحقد للرجل لانه لم يرد به السنة في حق الرجل  
باب النذف رجل قد افواه لها او كات

باب النذف رجل قد افواه لها او كات

باب النذف رجل قد افواه لها او كات

باب النذف رجل قد افواه لها او كات

وكتب المحدث انفسهم وان كان بسيط  
على الارض فيقتدر وضع راسه والاف  
على وجهه لانه زينة مع الحد فلا ينعزل  
فلا يابى من بانه تشد مع اسطوانة  
قال بعضهم المحدثون ان يوضع راسه  
الضرب وقال بعضهم الحد يوضع على الارض  
على يد من لا يحدوه والمحدثون على الارض

وكتب المحدث انفسهم وان كان بسيط  
على الارض فيقتدر وضع راسه والاف  
على وجهه لانه زينة مع الحد فلا ينعزل  
فلا يابى من بانه تشد مع اسطوانة  
قال بعضهم المحدثون ان يوضع راسه  
الضرب وقال بعضهم الحد يوضع على الارض  
على يد من لا يحدوه والمحدثون على الارض







حجب الحد  
 لان هذه الزنا بانها حش  
 حشد الصعود وحشد القاص  
 وقوله في الجبل يدل على ان الزنا هو  
 انما حش فان في الصعود يقال مع الجبل  
 ولا يقال في الجبل على

ولما قال انت ابن فلان لعمه او خاله او زوج امه لم يحكمه انهم يشعرون  
 ابا بشار او لو قال لست بابن فلان يعني لجد له لم يحكمه لانه  
 صادق على الخفي **رجل** قال لا خدرنا تشرك الجبل وقال غشيت  
 به صموا خذ وقال محمد لا يحكم ان الزنا بالزنا ما الصعود

ولما ان الزنا محتم وقوله في الجبل لا يحتمل الصعود فضا  
 المحتم محمول على الحكم **رجل** قال لا مقي او لام وليد لرجل ياد ايشه  
 فانه بعد رطانه قدف بالزنا وانما لم يوجب الحد لعدم الاصل

فوجب نهاية التعذيب ولو قال لم لم بافاستق باخيت  
 او باساق فانه يعتد لكن اختيار التعذيب في التعذيب الى  
 الامام **رجل** قدف ام عبيد فمات مرة او قدف ام  
 نصران قد مات مسلمة فلان ان يا فوخ خذوها و لانه قدف مسلمة  
 قال وقد لا لان الحد لا يوجب له تعذيبه وبتدق في آخر  
 ولنا انه غشيت بقدف محصنة فلو لم الحد ولا كذلك قدفه وان

كان

كان القاذف مولى العبد لم يحكمه لانه لا يعاقب المولى بقتل  
 عبيد فيقتل في احدى رجل قدف ميتا محصنا بحب الحد ولا ياخذ  
 بالحد الا لو ولد والولد لكان العار واغا ينصلي من ينسب اليه  
 او ينسب اليه بالولد **رجل** قدف رجلا فمات القذف  
 عليه بطل الحد لانه لا يورث وقال الشافعي لا يبطل لانه يورث  
 لان القاذف حق العبد فحق العبد باعبار حاجته

وغنا الشرح ونحو نقول القاذف حق الشرح لان مال العبد  
 يتوكله مؤكله فينصر حق العبد من عيابه ولا ذلك عكس لانه  
 كولاية للعبيد استيفاء حقوق الشرح الى يافته وهذا هو

كولاية للعبيد استيفاء حقوق الشرح الى يافته وهذا هو  
 كولاية للعبيد استيفاء حقوق الشرح الى يافته وهذا هو  
 كولاية للعبيد استيفاء حقوق الشرح الى يافته وهذا هو

كولاية للعبيد استيفاء حقوق الشرح الى يافته وهذا هو

الذي هو الحد يعني  
 الله تعالى  
 ميا شدة حد  
 عكس دفع العار من اهل البيت  
 لان الحد ليس من اهل البيت  
 فان قيل شرف ان يطلب الاولاد  
 لان القاذف شرف ان يطلب الاولاد  
 لان القاذف شرف ان يطلب الاولاد



لا بد من العلم بالشأن  
مروءة وادب

الذمة لان بطلان شأن القاذف من تمام الحد

ويعلم من اهل الشأن فان اسلم جازن شأنه على

المسلم لان من شأنه حادثة لم يلزمها رد وجوز عليهم

تبعاله وان ضرب سوطا قذف فاسلم لم ضرب ما يبي جازن

الشأن لان الذي ضرب بعد الاسلام وحدثا يسجد فلا

يصلح ان يجعل الرد وصفا له

وكل قذف وزني او شرب غير مسكر فحد فهو لغيره كذا لان الحد

انما يقام زجرا فيتمك فجاز اد على الواحد شبهة فوق المقصود

لا احتمال للوصول بالاول وقال الشافعي ان قذف برزنا اخذ

يتداخل ومي منته على المسئلة المتقدمة وقد مر سابقا

سرق سرقا فقطع في احداهما فهو لغيرها ولا يصح شيئا

لانه وجد من كل واحد منهم حصومة فان خاصته اجد مع قطع

له قال ابو حنيفة القطع للسرقات كلها ولا يصح شيئا وقال

الشافعي ان السرقة اذا حصر احداهما اقطع مع وان

لم يحد من كل واحد منهم حصومة فان خاصته اجد مع قطع

الذمة لان بطلان شأن القاذف من تمام الحد  
ويعلم من اهل الشأن فان اسلم جازن شأنه على  
المسلم لان من شأنه حادثة لم يلزمها رد وجوز عليهم  
تبعاله وان ضرب سوطا قذف فاسلم لم ضرب ما يبي جازن  
الشأن لان الذي ضرب بعد الاسلام وحدثا يسجد فلا  
يصلح ان يجعل الرد وصفا له  
وكل قذف وزني او شرب غير مسكر فحد فهو لغيره كذا لان الحد  
انما يقام زجرا فيتمك فجاز اد على الواحد شبهة فوق المقصود  
لا احتمال للوصول بالاول وقال الشافعي ان قذف برزنا اخذ  
يتداخل ومي منته على المسئلة المتقدمة وقد مر سابقا  
سرق سرقا فقطع في احداهما فهو لغيرها ولا يصح شيئا  
لانه وجد من كل واحد منهم حصومة فان خاصته اجد مع قطع  
له قال ابو حنيفة القطع للسرقات كلها ولا يصح شيئا وقال  
الشافعي ان السرقة اذا حصر احداهما اقطع مع وان  
لم يحد من كل واحد منهم حصومة فان خاصته اجد مع قطع

**باب مسائل متفرقة**

هذا باب من مسائل  
الشافعي في القذف  
والسرقة  
والحدود  
والنكاح  
والطلاق  
والعقوبات  
والأحكام  
الشرعية  
والفقه  
والحديث  
والإمام  
الشافعي  
رحمه الله

السرقات كلها التي قطع فيها بطلان اقراره فبطلت درهم

ثم قال احدهما مولى لم يقطع الاخر لانه لما بطل الحد عن الراج

ثبتت الشهادة في حق الآخر فبطل الاخر ولو قول اي نولف محمد

لان الغيبة تمنع ثبوت السدقة عليه والتدبير لا يصلح لمثله

وكل سرق ثوبا فز قطع فيه لم يقطع ثانيا وان سرق ثوبا

فمقطع في غزله قطع وقال الشافعي يقطع فيها لقوله ع فان

عاد فاقطعوا من غير فصل ولان الثانية متكاملة كالاول

بل اوجب التقم الزاجر وصادكا اذا باعه المالك من السارق

ثم اشترى منه كانت السدقة ولنا ان القطع اوجب سقوط

عصمة المحل وبالرد الى المالك ان عادت حققة العصمة

بقية شبهة السقوط نظر الى اتحاد الملك المحل وقيام

الموجب وملو القطع فيه بخلاف ما ذكر لان الملك قد اختلف

باختلاف سببه حاكم قال الجهاد اقطع بين مدافى سرق

هذا باب من مسائل  
الشافعي في القذف  
والسرقة  
والحدود  
والنكاح  
والطلاق  
والعقوبات  
والأحكام  
الشرعية  
والفقه  
والحديث  
والإمام  
الشافعي  
رحمه الله

السرقات كلها التي قطع فيها بطلان اقراره فبطلت درهم  
ثم قال احدهما مولى لم يقطع الاخر لانه لما بطل الحد عن الراج  
ثبتت الشهادة في حق الآخر فبطل الاخر ولو قول اي نولف محمد  
لان الغيبة تمنع ثبوت السدقة عليه والتدبير لا يصلح لمثله  
وكل سرق ثوبا فز قطع فيه لم يقطع ثانيا وان سرق ثوبا  
فمقطع في غزله قطع وقال الشافعي يقطع فيها لقوله ع فان  
عاد فاقطعوا من غير فصل ولان الثانية متكاملة كالاول  
بل اوجب التقم الزاجر وصادكا اذا باعه المالك من السارق  
ثم اشترى منه كانت السدقة ولنا ان القطع اوجب سقوط  
عصمة المحل وبالرد الى المالك ان عادت حققة العصمة  
بقية شبهة السقوط نظر الى اتحاد الملك المحل وقيام  
الموجب وملو القطع فيه بخلاف ما ذكر لان الملك قد اختلف  
باختلاف سببه حاكم قال الجهاد اقطع بين مدافى سرق







ولوسوق من حب الشاج ما يساوي عش درهم  
 قطع لانه عند الحبيب بالعدا وكذا لوسوق بابا من حب  
 لانه صار بهن الصنعة ملحا بالذي تحذف على الكمال وكذا  
 سوق من الفصوص لافق الباقين وهو بوجلا ناعدا على  
 الكلال رجل له على رجل عش درهم من مثله لم يقطع  
 ولانه انما هو حديث من لوسوق من عود ضابط ليقدر

ولانه لا يخذ رجل سوق سرقاة فزوها قبل الارشاع  
 الى العالم لم يقطع في اقل من ربع دينار لقول الخصومة ولا  
 يقطع في اقل من عش درهم وقال الشافعي لا يقطع في اقل من  
 ربع دينار واختلف الاجاز في مقدار ما خذنا بالاكل احيانا  
 في الخدود ولو اتوا سارق بسوفة من يقطع وهذا قول احمد قال

ابو يوسف لا يقطع ما لم يقد من امسار اثنى سائر الخواص  
 اسد الا بالينة ولها حديث صفوان ليس فمما سرق العبد  
 فبقي ان يكون اقرار السارق بالشيء عام  
 فبقي ان يكون اقرار السارق بالشيء عام

هذا هو الصحيح في لوسوق من حب الشاج ما يساوي عش درهم  
 قطع لانه عند الحبيب بالعدا وكذا لوسوق بابا من حب  
 لانه صار بهن الصنعة ملحا بالذي تحذف على الكمال وكذا

هذا هو الصحيح في لوسوق من حب الشاج ما يساوي عش درهم  
 قطع لانه عند الحبيب بالعدا وكذا لوسوق بابا من حب  
 لانه صار بهن الصنعة ملحا بالذي تحذف على الكمال وكذا

هذا هو الصحيح في لوسوق من حب الشاج ما يساوي عش درهم  
 قطع لانه عند الحبيب بالعدا وكذا لوسوق بابا من حب  
 لانه صار بهن الصنعة ملحا بالذي تحذف على الكمال وكذا

ولوسوق من ذي رحم محرم لم يقطع لنقصه في الحرز ولوسوق  
 وابامه البندى مقطوعة او شدة او ضيمان منها سوى  
 الابهام لم يقطع وان كانت اصبع واحدة سوى الابهام لم يقطع

لان الاصبعين منها سوى الابهام فلو كان من لثة الابهام في  
 نقصان البطن وكذا لكان اصبع واحد رجل سرقه فلم  
 يخبها من الدار لم يقطع لنقصان في ركن اسرة فان كانت اربعة

فها مناصير فاخذها من متصون الى الدار قطع لانه لا يقطع

نقرة دار على حدتها ولو اغار انسان من اهل المناصير على

مقصود في دن من يقطع لما قلنا رجل سرق سرقه فري

به خارجا ابقه فاخذ قطع لانه معروف في نل السوفة

وان نال اخذ خارجا لم يقطع لان السارق والفايد يقصد

قطع المسافة والسوق دون الحفظ فلم يصح محذرا به متصون

ولوسوق جوالا في منع وصاحبه بحفظه او مونا به عليه

هذا هو الصحيح في لوسوق من حب الشاج ما يساوي عش درهم  
 قطع لانه عند الحبيب بالعدا وكذا لوسوق بابا من حب  
 لانه صار بهن الصنعة ملحا بالذي تحذف على الكمال وكذا

هذا هو الصحيح في لوسوق من حب الشاج ما يساوي عش درهم  
 قطع لانه عند الحبيب بالعدا وكذا لوسوق بابا من حب  
 لانه صار بهن الصنعة ملحا بالذي تحذف على الكمال وكذا

هذا هو الصحيح في لوسوق من حب الشاج ما يساوي عش درهم  
 قطع لانه عند الحبيب بالعدا وكذا لوسوق بابا من حب  
 لانه صار بهن الصنعة ملحا بالذي تحذف على الكمال وكذا

هذا هو الصحيح في لوسوق من حب الشاج ما يساوي عش درهم  
 قطع لانه عند الحبيب بالعدا وكذا لوسوق بابا من حب  
 لانه صار بهن الصنعة ملحا بالذي تحذف على الكمال وكذا



فقط لانه صار محذرا بواجبه ولو شئت فخرج من الكلم  
 يقطع لانه لم يترك للرد ومواكع وان ادخل بدل الكلم يقطع  
 لانه قد هتك الحرز ومواكع ولو سرق قوم وتولى احدهم اخذ  
 المتاع وقطعوا سحبا ثا والقياس ان يقطع الحامل لحد  
 لوجود فعل السدقة منه حقيقة وجه الاستحسان ان ملك  
 سدقة تموت فوجب بها الحد كالوقول الكل **رجل سرق**  
 ثوبان فقه في الدار نصفين ثم اخرجته وموسياوي شدا  
 دراهم قطع وعن اي ثوب انه لا يقطع لانه اخذ جبه وله فيه

سيف الملك ولها ان الشوق انما يصير سبب الملك اذا اوجب  
 الملك في القيمة ومثله لا يصح سببه كنفه الاخذ ولو سرق ثوبا  
 فذبحهما ثم اخرجهما لم يقطع لانها كانت السرقه وهي لمع **والسبي**  
 وصاحب الربوا والغاصب ان يقطعوا السارق منهم وقال زفر  
 لا يقطع واجموا ان لرب الوديعة ان يقطعوا واجموا ان السارق

لا يقطع واجموا ان لرب الوديعة ان يقطعوا واجموا ان السارق  
 لا يقطع واجموا ان لرب الوديعة ان يقطعوا واجموا ان السارق  
 لا يقطع واجموا ان لرب الوديعة ان يقطعوا واجموا ان السارق

من السارق بعد قطع يد السارق الاول لا يقطع له ان والله الخ

من السارق بعد قطع يد السارق الاول لا يقطع له ان والله الخ  
 في حق الاستراد ضرر في الخط فلا يقطع في القطع لان فيه تعزيب  
 الصيانة ولنا ان السدقة موجبة للقطع ونفسها ونظير  
 عند النافذ كحج سديعي وهي منها قد رجليه المقصود من الخصومة  
 اجزاء حقه وسقوط العصمة ضرر في الاستيفاء فلم يغير ولا  
 مقبوضات هي موهومة الاعتراض كما اذا حفر للمالك وغاب الثمن  
 فانه يقطع بخصومه وان كان فيه شبهة الاذن في دخول الحرز

**باب ما يقطع فيه رجل سرق بها**

اوقية يجرى القطع فيها فان حبسها دراهم او نالها فانه يقطع  
 ويزول الدراهم والدرنا ينزل الى المروق منه عند اي حنيفة  
 وقال لا سبيل للمروق منه جليلا بنا اعلى انه لو كان  
 مكانه غاصبت لا يقطع حتى للعصوب منه عند خلافهما  
 واقامة القطع عند اي حنيفة لا يسبكل لانه لم يقطع السارق

لا يقطع واجموا ان لرب الوديعة ان يقطعوا واجموا ان السارق  
 لا يقطع واجموا ان لرب الوديعة ان يقطعوا واجموا ان السارق  
 لا يقطع واجموا ان لرب الوديعة ان يقطعوا واجموا ان السارق

من السارق بعد قطع يد السارق الاول لا يقطع له ان والله الخ  
 في حق الاستراد ضرر في الخط فلا يقطع في القطع لان فيه تعزيب  
 الصيانة ولنا ان السدقة موجبة للقطع ونفسها ونظير  
 عند النافذ كحج سديعي وهي منها قد رجليه المقصود من الخصومة  
 اجزاء حقه وسقوط العصمة ضرر في الاستيفاء فلم يغير ولا  
 مقبوضات هي موهومة الاعتراض كما اذا حفر للمالك وغاب الثمن  
 فانه يقطع بخصومه وان كان فيه شبهة الاذن في دخول الحرز

من السارق بعد قطع يد السارق الاول لا يقطع له ان والله الخ  
 في حق الاستراد ضرر في الخط فلا يقطع في القطع لان فيه تعزيب  
 الصيانة ولنا ان السدقة موجبة للقطع ونفسها ونظير  
 عند النافذ كحج سديعي وهي منها قد رجليه المقصود من الخصومة  
 اجزاء حقه وسقوط العصمة ضرر في الاستيفاء فلم يغير ولا  
 مقبوضات هي موهومة الاعتراض كما اذا حفر للمالك وغاب الثمن  
 فانه يقطع بخصومه وان كان فيه شبهة الاذن في دخول الحرز



هذا ان النقص يتبين على عيني العاقل بغير  
 الحاجة الى قولنا ان النقص هو الذي لا  
 يملك ما هو عليه في ذاته او في غيره  
 والعيوب هي التي لا يكون لها وجود في  
 ذاتها بل هي موجودة في غيرها  
 والعيوب هي التي لا يكون لها وجود في  
 ذاتها بل هي موجودة في غيرها

فصنفه اجزاء ففقط لم يوجد منه الثوب ولم يضر قيمته وقال محمد بن  
 (الثوب) ونعظم ما زاد الصنيع فيه اعتبارا بالفاصل بينهما ان  
 السارق في الثوب فباع صوته ومعنى حق المالك فيه قيام صوته  
 لا معنى له استولى الوجود فلا يزوج بالبقاء ولذلك الفاضل  
 اي صحت السارق وحق المالك في حق المالك اي بقاء الثوب

ولو صنفه اسودا اخذ منه الثوب في المذهبين اراد به مذهب  
 في حنفية ومحمد بن عبد الله السواد نقصان وعندي يوسف  
 هذا الاول سواء كان عند السواد زيانا كالحبس فاستويا  
 وجعل قطع سرقته وموافقة زوت على صاحبها ان كانت مستملكة  
 لم يضره وقال السافعي يضمن لا يباحثان وقد اختلف فيهما

فلا يشعان فالقطع حق الشرع وبسته ترك الامتناع عما يلي عنه  
 واليهان حق العبد وسبب اخذ المال وضار كاخلاق صبيد ملك  
 في العدم او شرب خمر ملكة للذي ولنا قوله يوم لا غنى على السارق  
 يعني كذا ويضمن للذي فقه للذين

هذا ان النقص يتبين على عيني العاقل بغير  
 الحاجة الى قولنا ان النقص هو الذي لا  
 يملك ما هو عليه في ذاته او في غيره  
 والعيوب هي التي لا يكون لها وجود في  
 ذاتها بل هي موجودة في غيرها  
 والعيوب هي التي لا يكون لها وجود في  
 ذاتها بل هي موجودة في غيرها

هذا ان النقص يتبين على عيني العاقل بغير  
 الحاجة الى قولنا ان النقص هو الذي لا  
 يملك ما هو عليه في ذاته او في غيره  
 والعيوب هي التي لا يكون لها وجود في  
 ذاتها بل هي موجودة في غيرها  
 والعيوب هي التي لا يكون لها وجود في  
 ذاتها بل هي موجودة في غيرها

فصنفه اجزاء ففقط لم يوجد منه الثوب ولم يضر قيمته وقال محمد بن  
 (الثوب) ونعظم ما زاد الصنيع فيه اعتبارا بالفاصل بينهما ان  
 السارق في الثوب فباع صوته ومعنى حق المالك فيه قيام صوته  
 لا معنى له استولى الوجود فلا يزوج بالبقاء ولذلك الفاضل  
 اي صحت السارق وحق المالك في حق المالك اي بقاء الثوب

ولو صنفه اسودا اخذ منه الثوب في المذهبين اراد به مذهب  
 في حنفية ومحمد بن عبد الله السواد نقصان وعندي يوسف  
 هذا الاول سواء كان عند السواد زيانا كالحبس فاستويا  
 وجعل قطع سرقته وموافقة زوت على صاحبها ان كانت مستملكة  
 لم يضره وقال السافعي يضمن لا يباحثان وقد اختلف فيهما

فلا يشعان فالقطع حق الشرع وبسته ترك الامتناع عما يلي عنه  
 واليهان حق العبد وسبب اخذ المال وضار كاخلاق صبيد ملك  
 في العدم او شرب خمر ملكة للذي ولنا قوله يوم لا غنى على السارق  
 يعني كذا ويضمن للذي فقه للذين

هذا ان النقص يتبين على عيني العاقل بغير  
 الحاجة الى قولنا ان النقص هو الذي لا  
 يملك ما هو عليه في ذاته او في غيره  
 والعيوب هي التي لا يكون لها وجود في  
 ذاتها بل هي موجودة في غيرها  
 والعيوب هي التي لا يكون لها وجود في  
 ذاتها بل هي موجودة في غيرها



ويعقد من وجه من حيث ان قطع  
الطريق حصل بين يدي ما يملك  
وبما قد المال قد لا يملك ان لا يملك  
الاتحاد وان لا يملك المال الى وجهه  
وقطع وتتملك سائر

به الطريق متفرق فوجب التحيز واذا قتل او قطع فلا ضمان  
 عليه في مال اخذ لانه من جنس السرقة فاذا رجع الى السرقة  
 بطل حق العبد في النفس والمال جميعا ولو في القتل اخذ  
 منهم قتلوا جميعا لانه شرط فبكتي بوجوبه من البعض فان كان  
 في الذين قطعوا اعطى الطريق بصبي او مخنون او ذورح محرم من  
 احد مع لم يقع عليهم اللعان لانه واحدة واحدة فادام يكن موجبة  
 في حق احد مع لم يكن موجبة في حق الباقي واذا لم يقع  
 للعد فان كان القتل موجبا للنصاص تلج النصاص ويستوفيه  
 الاولى وان كان المال هلك في يد بضمير ولو كان القتل بعضا او قطع  
 او حبة او بسيف فهو سواء لان هذا القتل لم يحصا صا  
 يستوفى التساوي ولو لم يقتل ولم ياخذ المال حتى اخذ  
 وقد جرح اقص منه فما فيه النصاص واخذ منه الارش  
 فما فيه الارش وذلك الى الاول لانه متى لم يحجب المذنب حتى اجرد

في النقص

في النفس والمال جميعا ولو أخذ مالا ثم جُدَّحَ فطقت بدنه ودخله من  
 خلاف وبطلت الجبراحات لما قلنا ولو لم يُجَدَّحْ ولم يأخذ المال  
<sup>لأن الجسد والفضل لا يجتمعان</sup>  
 أوجب ضربا ولم يُبَلِّغْ به أربعين سوطا وأودع في السجن حتى جردت القوة  
<sup>وذكرنا بعد ثمانون</sup>  
 تخفيفا لمعنى الزجر ولو أخذ بعد ما ناب وقد قتل عددا من عدده  
 فإن شأنا لم يبا، فلو وان شأوا عفو عنه لأن الحد قد بطل  
<sup>فإنه قد عفا ما شئنا</sup>  
 وظهر حق العبد فيه **رجل** شهير على رجل سلاحي ليللا أو بنار أو  
 شهير عليه عصا ليللا في مصر أو في غير مصر بنار أو قتله المشهور  
 عليه بنار فلا شيء عليه وإن شهده عليه عصا بنار أو مصر فقتله

لقد لم نضع الا الذين كانوا  
من قبلنا ان تقدموا

**المشهور عليه** عند أقدمه لان السلاح لا يلبس والعصا  
لا ان العصا مما يلبس  
**لكن في الليل لا يقبض على الطريق مثل الليل بكل حال**  
لعدم العيش بها  
**كساد**

وَجَلَّ وَأَمْرًا أَرَادَ أَوَّلُ الْعَبَادِ بِأَسْمَاءٍ وَلِمَا بَدَأَ الْحَرْبَ فَجَلَّتْ  
الْمَلَائِكَةُ فِي الْحَرْبِ وَوُلِدَتْ وَلَدٌ أَوْ لَوْلَاهَا وَلَدٌ فَظَهَرَ عَلَيْهِمُ



جميعا فالولدان في الميراثه تنسب والولد تنسب لان في الوق  
 والحديث ويجز الولد الاول على الاسلام لانه تنسب الوالد بن ولا يجز  
 لذل الو لانه لا ينسب الحد قوم غرب من اهل الحرب من اهل  
 الكتاب ارادوا ان يؤدوا الف والخراج ويكونوا اذمة لنا فلا بأس  
 بذلك لان النبي عليه صلح بني حنظلة ان على الف وماني حلة ومنه نص  
 العذر ان ظهر عليهم قبل ذلك فهم ونساءهم وصبيانهم في لانه  
 صح تقديرهم على الكف بالحدية صح تقديرهم بصرف الدف لانها  
 سواء في المعنى وان ارادوا العذر ان يعطوا الحدية  
 ويكونوا اذمة لنا لم يفعل ذلك لقوله عليه السلام لا يقبل  
 من مثل العذر الا الاسلام او السيف وان ظهر عليهم  
 وصبيانهم ونساءهم في قول لا يجزون على الاسلام لان  
 النبي ع سمى ذرية او طائس ولان قتل هو لا حرام فصح  
 اسرفهم ويقضى الاسلام على اهلهم فان اسلموا او اهل

(ملاحظات هامشية على الصفحة اليمنى)  
 في الميراثه تنسب الوالد تنسب لان في الوق  
 (ملاحظات هامشية على الصفحة اليسرى)  
 في الميراثه تنسب الوالد تنسب لان في الوق  
 (ملاحظات هامشية على الصفحة اليمنى)  
 في الميراثه تنسب الوالد تنسب لان في الوق  
 (ملاحظات هامشية على الصفحة اليسرى)  
 في الميراثه تنسب الوالد تنسب لان في الوق

قتلوا لانه لما لم يجدوا يدورهم على الكفر بالحدية لم يجز تقديرهم  
 عليه بالاسراف وكذا لك للمردون اذا اعلبوا على مدينة  
 فهم مشركوا العرب سواء ونساءهم وصبيانهم يجزون  
 على الاسلام بخلاف ذوارى المشركين لما قلناه لو رآى الامام  
 موادعة اهل الحرب وان ياخذ على ذلك مالا فلا بأس  
 به لاننا ثابتة بالسنة لكن انما يجوز عند الحاجة الى الاستعداد  
 للنزال واما المردون فيوادعهم حتى ينظروا في امورهم اذا  
 طلبوا الهنة وفع وجاء الاسلام لكن لا ناخذ على ذلك مالا لانه  
 بسبب الحدية فاذا اخذ لم يوده لانه مال لا عصمة له رجل  
 اوتدوا العياذ بالله ولحق بدار الحرب فللقاضي ان يقضى بقتل  
 اهلها او يلحقه وبقضى مدبره من الثلث واذا قضى بذلك تخل  
 ديونته ويقسم ماله بين ورثته لانه بالخيار بدار الحرب صار  
 كالميت لكنه غير مستفزة فاذا اتصل القضا بقتل اهلها

(ملاحظات هامشية على الصفحة اليمنى)  
 في الميراثه تنسب الوالد تنسب لان في الوق  
 (ملاحظات هامشية على الصفحة اليسرى)  
 في الميراثه تنسب الوالد تنسب لان في الوق  
 (ملاحظات هامشية على الصفحة اليمنى)  
 في الميراثه تنسب الوالد تنسب لان في الوق  
 (ملاحظات هامشية على الصفحة اليسرى)  
 في الميراثه تنسب الوالد تنسب لان في الوق



[illegible]

حكم الحدي متى اخذ ملك المسلم مائة غنم او باع او اشترى  
 ثم اسلم جاز ما صنع وان قتل او مات على رقبته او حرق  
 او قتل او جاز ما صنع وان قتل او مات على رقبته او حرق  
 او قتل او جاز ما صنع وان قتل او مات على رقبته او حرق

[illegible]

بناخه يتوقف تصرفاته بالاجماع فكذلك العهد او تعرض على  
 للمرتد الاسلام حرام كان او عبداً كان اي قتل لقوله عليه  
 السلام من بدل دينه فاضلوه ونجبر المرء المرتد على الاسلام  
 ولا يقتل خراً كانت او امة وقال الشافعي يقتلان كلان ردية  
 الرجل مبينة للقتل من حيث انها جنابة متغلظة فتناط  
 بها عقوبة متغلظة ودية المراء تشاد كها في ذلك فتشاد كها  
 في موجهها وان ان النبي عليه السلام نهى قتل النساء ولان  
 الاصل تاخير الاجزئية الى دار الخلفاء فيجعلها يحل مع  
 الاصل



كان في الاسلام لما انه نجر على الاسلام لما فيه من النفع ولا يقدرون  
 عنونه العقوبات موضوعه على الصبيان موجبة عليهم ذم  
 نقض العهد ولحق بدار الحرب فهو بمنزلة المرتد لما قلنا الا ان اذا  
 استصراراً بخلاف المرتد ان تقديري ومع الكفر جابر لانه لم يلبس  
 الاسلام مؤيداً حتى بدار الحرب ولم يعبّد قضى بل لا يبيد فكأنه  
 في حاله لم يبدل فالكفاية جائزة لما قلنا والكتابة والولاية  
 للمرتد الذي اسلم لانه لما ثبت له حكم الاجزاء صار الابن حكم الخلاف  
 كوكيله فيما تصرفه ماله <sup>الاب</sup> مستد له مال الكسبه في حال الاسلام  
 ومالك الكسبه في حال الرد فاسلم فنوله وان لحق بدار الحرب  
 او مات على الرد فما كان له في حال الاسلام فله ورثته من المسلمين  
 وما كان له في حال الرد فهو في وقال ابو يوسف ومحمد الكسب  
 لورثته وقال الشافعي الكسب في القول عليه السلام لا يورث المسلم  
 الكافر ولهما ان يباح تصرفه عند ما لا يورث في ملكه فوجب

والمفرد والمنفذ والمصدق  
والمنفذ والمصدق والمنفذ

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



لا يجوز ان يكون  
 في الدار التي فيها  
 كذا كذا ان يكون  
 في الدار التي فيها  
 كذا كذا ان يكون

لا يحول العواطف خيرا  
في اللوحات خيرا  
لا يحول العواطف خيرا  
في اللوحات خيرا









في كتاب التوقيف من اجبا ورضا بعد اذن الامام لم يكن له الا ان  
يجعلها له الامام وقلنا مني له وان لم يجعلها الامام له لقوله علم  
من احبا ورضا منته فني له ولاي حنفه قوله عليه السلام

لما اذنا لا شرعنا الحكم **باب استيلاء الكفار**  
عبد الله العترة فاشتره رجل فاحرجه فقيت عنه فاخذ

ارشها فان للولي ياخذ بالثمن الذي اخذ من العدو ان شاء

لان رسول الله جعل للمالك القديم حق الاخذ بالثمن ان  
شاء واما اخذ الرشي لانه لو ثبت ثبت ابتداء بالدرامع والدرهم

لا نؤخذ بغيره لانه لا ينفذ وبالنزاع والنقصان ابتداء بوجوه  
ولا يحل شي من الثمن لان الغائب وصف لا يقابله شيء

**عبد الله** ابن ابي دار الحرب وذمت معي فوس او مناع فاخذ  
المشركون ذلك كله فاشترى رجل فاحرجه فان للولي

من دار الحرب

في كتاب التوقيف من اجبا ورضا بعد اذن الامام لم يكن له الا ان يجعلها له الامام وقلنا مني له وان لم يجعلها الامام له لقوله علم من احبا ورضا منته فني له ولاي حنفه قوله عليه السلام لما اذنا لا شرعنا الحكم

عبد الله العترة فاشتره رجل فاحرجه فقيت عنه فاخذ ارشها فان للولي ياخذ بالثمن الذي اخذ من العدو ان شاء لان رسول الله جعل للمالك القديم حق الاخذ بالثمن ان شاء واما اخذ الرشي لانه لو ثبت ثبت ابتداء بالدرامع والدرهم لا نؤخذ بغيره لانه لا ينفذ وبالنزاع والنقصان ابتداء بوجوه ولا يحل شي من الثمن لان الغائب وصف لا يقابله شيء

ياخذ العبد بغير شيء والغريق والمناج بثمانه ان شاء وهذا

قوله ان اح حنفه وقال ياخذ للولي العبد وما معه بثمانه ان شاء

لان للعصمة حق المالك لقيام بين وقد زالت لهذا واخبر

من دار السلام ملكوه وله انه طهرت بين غنم بالخروج

من دارنا لان استوطنا اعتبارا لتحقيق بيد المولى عليه تكسالة

من الانتفاع وقد زالت بيد المولى فظهرت بيد علي فم

فصاوم معصوما بنفسه فلم ينق محلا للملك بخلاف المتروك لان

يد المولى باقية لقيام بداهة اهل الدار فم طهرت بين وكذلك العبد

اذا نذ ايهم فاخذوا ثم اشتره رجل منهم واد فل دار السلام

فان صاحبه ياخذ بالثمن ان شاء بالايجاع لانهم ملكوه

بالاجاع عتدا سدة المشركون فاشتره رجل فاحرجه

ورسم فاسروا ثانيا واد خلوه فاشتره رجل فاحرجه

بالف فليس للمولى الاول ان ياخذ من الثاني والثاني

من دار الحرب

في كتاب التوقيف من اجبا ورضا بعد اذن الامام لم يكن له الا ان يجعلها له الامام وقلنا مني له وان لم يجعلها الامام له لقوله علم من احبا ورضا منته فني له ولاي حنفه قوله عليه السلام لما اذنا لا شرعنا الحكم عبد الله العترة فاشتره رجل فاحرجه فقيت عنه فاخذ ارشها فان للولي ياخذ بالثمن الذي اخذ من العدو ان شاء لان رسول الله جعل للمالك القديم حق الاخذ بالثمن ان شاء واما اخذ الرشي لانه لو ثبت ثبت ابتداء بالدرامع والدرهم لا نؤخذ بغيره لانه لا ينفذ وبالنزاع والنقصان ابتداء بوجوه ولا يحل شي من الثمن لان الغائب وصف لا يقابله شيء







الكفارة في الخطاء وان كانا اسيرين فلا شيء على الغائب الا  
 بالاجماع والدينه  
 الكفارة في الخطاء عند اي حشفه وقالوا لا اسيرين ايضا الدينه  
 في العهد والخطاء لان هذا امر قارض وليس باصلي فلا يبطل  
 لان عصمه المسمي لا تذول باسدر الكفوف فصار كالم يكن اسيرين على  
 العصمة كالدخول بامان ولاي حشفه ان الا سير معقور في دار  
 الحرب فصار تابعا له فيبطل به الا حراز اصلا خدي دخل دارنا  
 وقطعا

دون النفس فكانت النفوس تابعة <sup>بالاموال</sup> العصاة القوم  
في الاموال بالا حذر بالدار لان العنة بالمنفعة <sup>بالدار السلام</sup> فلكذلك  
في النفوس الا ان الشريعة اسقط اعتبار منفعة الكفر  
لما ايدوا <sup>بما اشكال</sup> بطلانها والمرتد والمنسا من في دارنا من  
من اهل دارهم كما بقصد مما لا تنفع اليها وجل قتل

من اهل الاربع كما بقصد مما لا يتفان اليها وجل قتل  
 هذا جوابي عليهم  
 نور علي قولك  
 بالقسمه المقومه  
 بالاحرار بالادار  
 الخاضع انما هو  
 لاداء الاسلام وانا  
 لما المقوم لم يجد  
 عيبا مع انما في ذاد الاسلام







عكروا اهل البقي ثم ظهر عليهم فليس عليهم شيء لانه حين قتله

لم يكونوا تحت يد امام اهل العدل ولو غلبوا على مصر فقتل

وطلع من اهل مصر رجلا عذرا ثم ظهر على المصفر فانه يقتضيه لانه

لم تنقطع ولاية اهل العدل عنهم بوجه اذ اخرج منها احكامهم

وجعل من اهل العدل قتل باغيا فانه يؤثم لانه يحق وان قتل

الباغي العادل وقال كنت على حق وانا الان على ورثته وان قال

وان قال قتلتني حق وانا اعلم اني على الباطل لم يؤثم وهو قول

صهر وقال وقال ابو يوسف لا يوث الباغى في الوجهين جبالا

انما ويل الناس لا ينبغي قتل منزلة الصريح في استحقاق للبر

ولما ان هذا القتل يساوي للث في احكام الدنيا حتى لم يجب

القصاص فلا يجب له الجرمان ويكره بيع السلاح من اهل الفتن

وقر عساكرهم لانه اعانة على العصية ويسمى بيعهم بالكوفة من

له بعينه من اهل الفتن بائس لانه يحول مع الجهاد ويكره

هذا الحديث في قوله لا يوث الباغى في الوجهين جبالا  
يعني ان يوثق في كل وجه من الوجهين جبالا  
او يعني ان يوثق في كل وجه من الوجهين جبالا  
او يعني ان يوثق في كل وجه من الوجهين جبالا

ان يقتل الرجل اباه من المشركين ثم قتله لانه امر بالعرف

في مصاحبة نصوص الكتاب فان اواد وكل امسح عليه حتى يقتل

غير كبل لا يحق ما تم ولا باس بان يسافر باقر له في ارض الحرب

الحاجة اليه فان الطحاوي الذي كان عند قلة المصاحف

**باب الاسماء** للقتل رجل دخل دار الحرب

فادسا فقتل فرسه اعطى اسم فارس وان دخل دار اجلا ثم اسوى

فرسا فله اسم راجل وقال السافعي على العكس لان البيت هو الفرس

القتال فقتل حال الشخص عند الجاؤون وسيلة الى السب كالمخرج

من البيت لما ان الجاؤون قتلوا قتلا لانه يحفر للثوق بقاء الجار

بعد قتل حال الدوام ولا معتبر اياه عند حسن ومهر يسير لغرض

واحد ولا يسير اكثر من ذلك وقيل ابو يوسف يشهد لغرضين لا يسير اكثر

من ذلك ومن نظر مسألة للراعي خاد مباح الفتن في كتاب السكاح

وجعل مات قبل الخروج الى دار الاسلام فلا شيء له من القيمة وان مات

هذا الحديث في قوله لا يوث الباغى في الوجهين جبالا  
يعني ان يوثق في كل وجه من الوجهين جبالا  
او يعني ان يوثق في كل وجه من الوجهين جبالا  
او يعني ان يوثق في كل وجه من الوجهين جبالا

هذا الحديث في قوله لا يوث الباغى في الوجهين جبالا  
يعني ان يوثق في كل وجه من الوجهين جبالا  
او يعني ان يوثق في كل وجه من الوجهين جبالا  
او يعني ان يوثق في كل وجه من الوجهين جبالا

هذا الحديث في قوله لا يوث الباغى في الوجهين جبالا  
يعني ان يوثق في كل وجه من الوجهين جبالا  
او يعني ان يوثق في كل وجه من الوجهين جبالا  
او يعني ان يوثق في كل وجه من الوجهين جبالا



الابتداء كان يقطع لمن كان له منزلة حرمه في الاسلام مثل الزواج  
 النبي صلى الله عليه وآله واولاد المهاجرين والانصار ويكره الجعل مادام للمسلمين  
 في البريد ان يصرح الامام الجعل على الناس للمقاتلة والماكر والمخالف  
 من شبه الاجرة فاذا لم يكن كذا من بان يعطى بعض المسلمين  
 بعضا لوفوع الحاجة الى الجهاد **باب الجهر في الجهاد**

اذا اُطِفَ عليه فقد لزمه حكم يتعلق بالمقام في دارنا حربية دخلت  
دارنا بامان فتزوجت دنيا صارف ومنه لا بنا الترتيب المقام  
معها ان دخل حزن فتزوج ديم لم يضر فمما لان لم يلزمه المقام معها

إذا طُف عليه فقد لزمه حكم يتعلق بالمقام في دارنا حرة دخلت  
 دارنا بامان فتزوجت دنيا صارن ومنه لا لنا الترتيب الثام  
 مع ان دخل حزن فتزوج وبه لم يضر فمسا لان لم يلازمه المقام معها  
 لان حكمه ان يبطئ فتزوج في الجاهلية







المسلم فيه مجهول تفاوت يقع باختلاف العطف ولا بأس به  
في الطائفة والقيمة والقيمة نحو ذلك ان كان يعرف بالوصف  
وان كان لا يعرف فلا خير فيه لانه يباع ديناً والدين  
لا يعرف الا بالوصف ولو استنصر رجل شيئاً من ذلك بغير  
اجل جازاً استخساناً لا جاح السلبى فاذا اراد فهو بالخيار والشرأ  
اخذوا ان شاء تركه لانه اشترى شيئاً لم يره واشترى في حكم  
العين لكنه معدوم صح العقد عليه فالحق بالوجود ثبت الجاز  
واما الصانع قال ابو يوسف اولاً وموقوف اصحابنا في المسبوط

لا يخير ويختار على العمل لانه باع شيئاً لم يره رجل المسلم  
فما حل للمحل اشترى المسلم اليه من رجل كذا اقامه رجل  
بقبضه فقبضه لم يكن فضاء حتى يكيل مدرتين مرة للمسلم  
اليه بامره ومرة لنفسه لاجتماع صفتين بشرط الكيل وان  
يكن مسلماً وكان قرضاً فامره المستفرض يقبض الكيل جاز

فخر كيلة  
مكون القرض عارية فلا جاز  
لان

المسلم فيه مجهول تفاوت يقع باختلاف العطف ولا بأس به

المسلم فيه مجهول تفاوت يقع باختلاف العطف ولا بأس به

المسلم فيه مجهول تفاوت يقع باختلاف العطف ولا بأس به

المسلم فيه مجهول تفاوت يقع باختلاف العطف ولا بأس به

المسلم فيه مجهول تفاوت يقع باختلاف العطف ولا بأس به

من غير كيل فوجب كيلة واحد للمشتري كحق الوكالة ورجل المسلم  
في كذا فامره بامره ان يكيله المسلم اليه في كذا بامره بامره  
فعله هو غيب لم يكن فضاء لان الامتدنا اول عينا ملوكا  
للمسلم اليه فلم يرضه فصار المسلم اليه مستعيراً لا مودعاً

فانقطع يذرب المسلم عن العذاب رجل المسلم جابيه في  
كرو قبضها المسلم اليه ثم تعالفا فانت في يد المسلم اليه فعمله فتمتها  
يوم قبضها ولو تعالفا بعد لهلاك الجارية جاز وعليه فتمتها لان  
المسلم فتمتها فصحت الاقالة اليه بعد لهلاك الجارية ابتداء

وبناء فيفسخ المسلم فيه فيفسخ الجارية ضرور وملو عاجز  
بالف ساد عن ردها فيجب عليه فتمتها ولو اشترى جارية بثلث ورمع ثم تعالفا  
فانت في يد المشتري بطلت الاقالة وان تعالفا بعد موتها  
فالاقالة باطلة لان عقد العقد من الجارية اذا ماتت فلم

محل ساد

المسلم فيه مجهول تفاوت يقع باختلاف العطف ولا بأس به

المسلم فيه مجهول تفاوت يقع باختلاف العطف ولا بأس به



ما جاوز سبعه ملا يجوز

و لا يجوز ارجان للراعي ولا يسعها الا نما و راعى ماله

بملك لليابان والآخرة ولا يجوز بيع السكن في الحظيرة فلا يستطعن  
لا شئ ذلك الناس

الخروج منها لا يؤخذ إلا بصيغة لأنه غير مقدور النسخ ومعنى

المسئلة اذا اخذ السباع ثم القاه الى الخطيرة فاك قد عد عليه غير

حيلة جازيعة كانه مفد والسليم والاجوز سبع الخيل الثمن

هوام قضاة الزنا بئير و يجوز عند محمد و الشافعي اذا كان محررا  
الذي يوذى

ان شفع <sup>اوصل</sup> به ان كان لا يוכל كالحمار ولا يجوز بيع دود القز

لاح القز عذای حنفیه و یوز سند محمد و لکن عذای یوسف

داظم القزقم وبيع بيقه عنداں حصفه لاجوز و عنداں لاجوز  
بوز ۲۰

كان العاق والضرون وكذا بك بيع الخيق كان النبي عليه السلام  
الاجل العاق لا يجوز

عن ذكرو لانه مجزئات البيع وكذلك بيع لبن المرأة قدح

قال الشافعي يجوز لانه مشروط طامس ولنا انه جزء الكوي

فلم يبق محلا للعقد فلا يصح الفنن ابتداء وبقاء وكل السلم عشرون

در اسم فی کرم نقایلا لم یکن له ان یستری من العلم البه براس

المال شيئاً حتى يفيضه لقوله سلم اللام لور ال لا واحد الاستل  
وأنفس ان يكون له حكم وجوه ان أفرد ان واس المال حصار

اور اس ماکر و لاق راس المال اخذ نہیں کیا بلکہ فقیر فقیر ہی میں

الاستدلال ان عدم وجوب القبض في المجلس يدل على ان

بعثة ورامع وسم الدبائر ولم يقبض العين حتى استقر

بها فو باخا بسع و العوب فاسد لان القبض واجسد بدلي

البصري والاستبدال يبطل القبض رجل له على آخر سنة

فباعه الذي عليه العتق ديناراً بعشرة دراهم يورده به

مطلقا لا يتاودع الدينار ولم يقبض العشرة ونقطه صالة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الاول واصنافه العقدان الدين فينبط بطريق الاقتصا،

فصار كل واحد باح بهما ولما باح لانه لا يحب به قبض معني قلد كذا

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً  
والعلم نوراً يضيء القلب  
ويهدي السبيل  
والعلم نوراً يضيء القلب  
ويهدي السبيل  
والعلم نوراً يضيء القلب  
ويهدي السبيل

والله اعلم  
والله اعلم  
والله اعلم



والاثنى من بني ادم جنسان فتيعلق بالمشي <sup>او سفل العند</sup> وطلو معدوم

او الى الخزاز فابيع فاسد فان كئل الى شئ من هذه الاوقات

فهو جازل لان الاجل صفة الدين والاصل في السبع ملو اليم وملو

لا تخش شيئا من الجمالة فكذا ما جعل وصفا له واليه بن في

الكفالة كتمتجها له ثم تتركه فكذا ما جعل وصاية على

لا حول ولا قوة الاخر فسقطا فباع صاحب العلوق لم يكن

لأن الهواء، ليس به مال عند الناس، وبمع الطريق، وبمع جانبه.

لا اله الا الله، وبيّن مسيل الى الله، وبيّن باطل لان الجهول ولو باح

حق المرون في روايتنا ان رجل استنى بعد ان اغتسل فقبض

واعتقده او و عليه فهو جازن و عليه القيمة وقال الشافعي

طوبى لعلهم ومن المصيبة على ان البيع الفاسد بعد

القبض باذن البائع على عقيد الملك عند ان يعيد انه محظور

وجميع اجرائه مكرمة مصون عن اليبزال باليس ولا فرق في ظاهر

رواية بين بين الحسن والامة وكذلك شعر الخنجر الانتفاع به للخز

ان فيه ضرواً لان ذلك العلم لا يتبع غيره ولا صرون الى مجوز

سبح وکذا ینسج یسوع ورائس لانه جرق من الادی کالدبر وکذا نک

دستخا بیاطن الادی مکرّم فلا يجوز ان يكون شیء منیه مبذولاً

بذلك بمن جلود الميته قبل ان تدع لانه محرم الانتفاع فاذا

فَقَالَ فُلَانٌ بَيْعُهَا وَالْإِنْفَاقُ بِمَا لَحِثَ مَجُونَةٌ وَلَا بَأْسَ

يَبِيحُ عِطَامُ الْمَيْتَةِ وَغَضَبُهَا وَغَفَبُهَا وَصَوْفُهَا وَفَرْسُهَا وَشُجْرُهَا

والاستغفار بذلك كله لانه لا حجب فيه ولا يحلها الموت فلا يتنجس

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قُبَاعَةَ مِنْ رَجُلٍ زَعَمَ أَنَّهُ سَمِعَ جَاوِدَ بْنَ الْهَمْدِ وَكَرْدِي

الابق المطلق والماخوذ به بآتي في حق الاخذ وان قاله

مايو عند فلان فبعض فصدقة فباع منه لم يحز لانه ابق في

حزنها رجل و باع جارية فاذا هي غلام فلابع بينهما من الذكور

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

الكتاب الثاني في بيان ما ينبغي من العلم والعمل في هذه المسألة

والمؤمنين



وإذا كان البيع عاقلة لكان هذا  
مستغنى عن إتيان العقد إلى الملك  
ووضع اليد المفقودة أو انتقال الملك من الملك  
إلى غيره بطريق السلم أو غير ذلك مما قد  
يأتي من الملك المذموم فذلك الحارز

فلا يزال به نعمة الملك ولأن الشيء نسج المسدوعه للنقض وهذا  
لم يثبت قبل القبض وصار كالأباج بالميتة أو باع للميت  
بالأراج ونادى كن البيع صدر من أهل مضافا إلى محله فوجب  
القول بانقضاءه ولا خفاء في الأصلية والمحلية والشيء يقدر  
الشئ وعينه عندنا لاقتضائه النص وفتن البيع مشدوعه

وبه ينال نعمة الملك إنما الخطور ما يحاوي طوخ البيع وقت  
النداء وإنما ثبت الملك قبل القبض كبل يودي إلى تقرير

الغنى والمجاور إذ ملو واجت الوفق بالاستئذان فلا امتناع  
عن المطالبة أول سلم امر نصرانيا ببيع خيول بدرائها

فهو جائز وقال أبو يوسف ومحمد لا يجوز لأن المسلم ليس من  
أهل عليك الخنزير وتلكها وحكم تصرف الوكيل بقول الموكل

فلا يجوز كالأباج وكل يحتاج امرأه مجوسية وله أن التملك  
من وجه للزنى ويؤاهل لذلك وإنما ثبت الملك للمسلم

فلا يجوز كالأباج وكل يحتاج امرأه مجوسية وله أن التملك  
من وجه للزنى ويؤاهل لذلك وإنما ثبت الملك للمسلم

فلا يزال به نعمة الملك ولأن الشيء نسج المسدوعه للنقض وهذا  
لم يثبت قبل القبض وصار كالأباج بالميتة أو باع للميت  
بالأراج ونادى كن البيع صدر من أهل مضافا إلى محله فوجب  
القول بانقضاءه ولا خفاء في الأصلية والمحلية والشيء يقدر  
الشئ وعينه عندنا لاقتضائه النص وفتن البيع مشدوعه

فلا يزال به نعمة الملك ولأن الشيء نسج المسدوعه للنقض وهذا  
لم يثبت قبل القبض وصار كالأباج بالميتة أو باع للميت  
بالأراج ونادى كن البيع صدر من أهل مضافا إلى محله فوجب  
القول بانقضاءه ولا خفاء في الأصلية والمحلية والشيء يقدر  
الشئ وعينه عندنا لاقتضائه النص وفتن البيع مشدوعه

فقد وان الملك في البيع عاقلة لكان هذا  
مستغنى عن إتيان العقد إلى الملك  
ووضع اليد المفقودة أو انتقال الملك من الملك  
إلى غيره بطريق السلم أو غير ذلك مما قد  
يأتي من الملك المذموم فذلك الحارز

فقد انتملكه المسلم من أصل ذلك كما إذا أودى الخنزير  
والخنزير وصار إذا كان للمسلم عبثا ذن نصرا أو

مطاب فاشترى الخنزير والخنزير يثبت الملك للمولى ببعده وكل  
اشترى جارية ببعده فاسد أو بقا بضا فليس للبائع أن

ياخذها حتى يودى الثمن فإن مات البائع فالمشترى أخوها  
حتى يستوفي الثمن لأن البيع مقابل بائنه فتصير جارية كالأخرى

رجل باع دارا ببعده فاسد بضاها لشيء وعليه فبها  
شك أبو يوسف يعقوب في مدني الرواية قال أبو يوسف ومحمد

ينقص البنا وبورق الأراج صاحبها لأن خفي البائع فوق  
حق الشفع ثم ذك الحق لا يطل بالبنا بل تنقضي الحق الشفع

فهذا أوله في حنفية إن هذا امر حصل بسلط البائع  
ومؤمن جنس ما يدوم ويقطع الاستزادة لا ذلك الشفع

رجل اشترى دارا فباعها قبل القبض فهو جائز  
رجل اشترى دارا فباعها قبل القبض فهو جائز

رجل اشترى دارا فباعها قبل القبض فهو جائز  
رجل اشترى دارا فباعها قبل القبض فهو جائز

فقد وان الملك في البيع عاقلة لكان هذا  
مستغنى عن إتيان العقد إلى الملك  
ووضع اليد المفقودة أو انتقال الملك من الملك  
إلى غيره بطريق السلم أو غير ذلك مما قد  
يأتي من الملك المذموم فذلك الحارز

فقد انتملكه المسلم من أصل ذلك كما إذا أودى الخنزير  
والخنزير وصار إذا كان للمسلم عبثا ذن نصرا أو

مطاب فاشترى الخنزير والخنزير يثبت الملك للمولى ببعده وكل  
اشترى جارية ببعده فاسد أو بقا بضا فليس للبائع أن

ياخذها حتى يودى الثمن فإن مات البائع فالمشترى أخوها  
حتى يستوفي الثمن لأن البيع مقابل بائنه فتصير جارية كالأخرى

رجل باع دارا ببعده فاسد بضاها لشيء وعليه فبها  
شك أبو يوسف يعقوب في مدني الرواية قال أبو يوسف ومحمد







**باب** **فما يقال في تزويد** **او بعد**

رجل باع رجلين من شئ بوطك من اليه لا بأس به وكذلك

لو باع بضعة رجلين من شئ بوطك من اليه لا بأس به

مختلفة وكذلك لو باع بضعة ببضتين او جواز تجوزين

لا تما عدد يان وكذلك لو باع فلسا بفلسين او غراما بغيره

يدابيد باعيا بها وسوق اي بوسق لا قول محمد لا يجوز فلسا

بفلسين ويجوز غراما بغيره لان القيمة ثبتت باصطلاح

الكل فلا يبطل باصطلاحهما واذا بقيت امانا لا تتغير

وضار كما اذا كانا بغير اعيانها وبيع الدرهم بالدرهمين

ولهما ان القيمة في حقهما لا ثبت باصطلاحهما اذا لا

ولانه لا يغير عليها فبطل باصطلاحهما واذا بطلت

القيمة يتعين بالتعين ولا يعود ريثا لبقاء

لاصطلاح على العقد اذ في مقتضى حق العقد فساد العقد

او يفسد العقد اذا فاسد احداهما او يفسد العقد اذا فاسد احداهما او يفسد العقد اذا فاسد احداهما

وكذلك لو ان رجلا ادعى على اخذ الفاقضاه اياها فاضاها

انه لم يكن عليه شئ وقد ربح المدعى في الدرامم فالذبح يطيب

لانه لم يكن عليه شئ وقد ربح مائة فاسد لانه بمنزلة بدل

المستحق رجل اشترى جارية وخرج عنها طوق قيم الف مثقال

وقيمة الجارية الف مثقال بالتي جرم مع فضة نقد من الف الف

مثقال ثم افترا فالذي نقد من الف الف لان قبض حصة الفضة

في المجلس واجتدعا ولا تعارض بين الواجب وغيره

وكذلك لو اشترى بها بالتي مثقال فضة والف منها نسيئة

والف نقد فالنقد من الطوق لما قبلنا رجل باع امانا ودين

او مدين فاتفق يد المدين فلا ضمان عليه وقابلت فتمت امانا

لان هذا مقتضى بجهة البيع فكان مضمونا كسائر اموال

ولا يبي حصة ان جهة البيع ملحقة بالحقيقة لكن فمما حكم

الحقيقة خلفا عن ذلك اما فاما لا يحتمل الا كما كانت

تقربا للمالك ولا يبيح الا بالحق ولا يبيح الا بالحق ولا يبيح الا بالحق

فان كان المالك لا يبيح الا بالحق ولا يبيح الا بالحق ولا يبيح الا بالحق

فان كان المالك لا يبيح الا بالحق ولا يبيح الا بالحق ولا يبيح الا بالحق

Handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the legal discussion.

Handwritten marginal notes on the top of the page, continuing the legal discussion.

Handwritten marginal notes on the left side of the page, continuing the legal discussion.

Handwritten marginal notes on the left side of the page, continuing the legal discussion.



من غير العلم  
والاعلام

*[The page contains dense handwritten Arabic script, likely a continuation of the manuscript's text.]*

تجارة به سلطان افق علم الهند و جبل الاسود

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, written on aged, yellowed paper. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be in a different script or dialect. The paper shows signs of wear, including a prominent vertical crease and some staining.



من مائة ذراع من دار حامي فابسه فاسد وقلا هو جابر  
اذ كانت الدار مائة ذراع ولو اشترى سها من عند اسم  
فوجابز بالجماع لهما اثنا عشان ثمن بيع عند الدار بيع  
عند الدار جابر ولا حنفية ان الذراع اسم لما يذرع به الميسر

وقد استوعب ما يحمله الذراع وهو العين واين مجهول ولا لك  
السهم وحل اشترى دارا على انها الف ذراع فوجد بها  
الركن كماله ولو اشترى سها على انها الف ذراع كل ذراع  
بدرهم فزاد فهو بالخيار ان شاء اخذها وزاد في الثمن  
حساب ذلك وان شاء تركها اصله ان الذراع فيها ذراع  
بمئة في الاعيان لانه طول الدار وطول الشيء صنفه  
تابعه فتشقق بالتحقق للشيء كنهه ان يصير مقصودا  
فاذا قابله كل ذراع كل ذرا بكذا صار اصلا فاذا زاد  
خير الشتر الشتر لانه نفع يشوبه ضرر وان انقص خير

المشترى لانه واثق وان قال الثمن به فقد انتقص المبيع وكان  
المشترى لانه واثق وان قال الثمن به فقد انتقص المبيع وكان  
المشترى لانه واثق وان قال الثمن به فقد انتقص المبيع وكان

فان القطع لا ينكح  
من الضرر بالبيع  
لان بالضرر لا ينكح  
لم يزوج فان انتكح  
فبالمقتضى لا ينكح  
فان القطع لا ينكح  
من الضرر بالبيع  
لان بالضرر لا ينكح

نقلا يشوبه ضرر وكذلك هذا في النوب والخشب وسائر  
ما يذرع قال يذرع فان لم يقابل كل ذراع بدرهم بيع  
فان زاد في الذراع ان سلع الشتر من غير جابر وان ينقص  
خير الشتر من غير حطشي وجعل باع ذراعا من نوب من  
اوله على ان يقطعها اربع او المشرك او لم يذك لو اقطعها فاباع  
باطل لان الباع لا يقدر على تسليم الا بضر رجل اشترى نوبا  
كل ذراع بدرهم ولم يعلم قدر الذراع فهو فاسد فاذا اعلم  
فهو بالخيار ان شاء اخذ وان شاء ترك وقلا يلزمه النوب  
كل ذراع بدرهم على اوله يعلم لان الطريق المعروفة قائم  
والاح حنفية ان الثمن كله مجهول وبها اعتبار طريق للعدول  
وابو حنيفة اعتبر حنفية المعروفة رجل اشترى طعاما  
كله فقبض بدرهم جاز وقلا البس جابر وقل البس جابر  
الطعام كله فقبض بدرهم فابو حنيفة جواز البس في ثمن واحد

المشترى لانه واثق وان قال الثمن به فقد انتقص المبيع وكان  
المشترى لانه واثق وان قال الثمن به فقد انتقص المبيع وكان  
المشترى لانه واثق وان قال الثمن به فقد انتقص المبيع وكان











موقوفه زفره وقال ابو يوسف ومحمد ان شرط الخيار  
 عدة ايام او اكثر جاز فلو استقط هذا الخيار قبل مضى  
 الثلث عندى حنفية يتعين جاز اخلاف الزفره ان الخيار  
 انما شرح للحاجة الى الترتيب لئلا يقع الغبن وقد شرط الحاجة  
 لا المالك بخياره كالتا جيل في الثلث ولاح حنفية ان شرط الخيار  
 بخلاف مقتضى العقد وميو الزوم وانما جوزه له بخلاف النية  
 فيقتصر على الملك المذكور فيه وانفق الزيان الا انه اذا حاز  
 في الثلث جاز عندى يوسف حنفية خلافا لفراده لانه انعقد  
 فلا يثبت جاز اوله انه استقط المثل قبل تقدير فيعود  
 جاز اذا باع بالرقم وغلبت الجمله **وجعل** استمراره  
 على انه بالخيار والثلث ابل لم يفسد الكاخر وان وطئها فله ان يرد  
 ولا يفسد الكاخر وان وطئها لم يرد صائبا على ان خيار  
 الميرى لا يفسد دخول السلعة في ملكه عند خلافهما انه  
 لا يفسد خياره اذا استقط هذا الخيار اربعة ايام فابيع فاسد

موقوفه زفره وقال ابو يوسف ومحمد ان شرط الخيار  
 عدة ايام او اكثر جاز فلو استقط هذا الخيار قبل مضى  
 الثلث عندى حنفية يتعين جاز اخلاف الزفره ان الخيار  
 انما شرح للحاجة الى الترتيب لئلا يقع الغبن وقد شرط الحاجة  
 لا المالك بخياره كالتا جيل في الثلث ولاح حنفية ان شرط الخيار  
 بخلاف مقتضى العقد وميو الزوم وانما جوزه له بخلاف النية  
 فيقتصر على الملك المذكور فيه وانفق الزيان الا انه اذا حاز  
 في الثلث جاز عندى يوسف حنفية خلافا لفراده لانه انعقد  
 فلا يثبت جاز اوله انه استقط المثل قبل تقدير فيعود  
 جاز اذا باع بالرقم وغلبت الجمله **وجعل** استمراره  
 على انه بالخيار والثلث ابل لم يفسد الكاخر وان وطئها فله ان يرد  
 ولا يفسد الكاخر وان وطئها لم يرد صائبا على ان خيار  
 الميرى لا يفسد دخول السلعة في ملكه عند خلافهما انه  
 لا يفسد خياره اذا استقط هذا الخيار اربعة ايام فابيع فاسد

موقوفه زفره وقال ابو يوسف ومحمد ان شرط الخيار  
 عدة ايام او اكثر جاز فلو استقط هذا الخيار قبل مضى  
 الثلث عندى حنفية يتعين جاز اخلاف الزفره ان الخيار  
 انما شرح للحاجة الى الترتيب لئلا يقع الغبن وقد شرط الحاجة  
 لا المالك بخياره كالتا جيل في الثلث ولاح حنفية ان شرط الخيار  
 بخلاف مقتضى العقد وميو الزوم وانما جوزه له بخلاف النية  
 فيقتصر على الملك المذكور فيه وانفق الزيان الا انه اذا حاز  
 في الثلث جاز عندى يوسف حنفية خلافا لفراده لانه انعقد  
 فلا يثبت جاز اوله انه استقط المثل قبل تقدير فيعود  
 جاز اذا باع بالرقم وغلبت الجمله **وجعل** استمراره  
 على انه بالخيار والثلث ابل لم يفسد الكاخر وان وطئها فله ان يرد  
 ولا يفسد الكاخر وان وطئها لم يرد صائبا على ان خيار  
 الميرى لا يفسد دخول السلعة في ملكه عند خلافهما انه  
 لا يفسد خياره اذا استقط هذا الخيار اربعة ايام فابيع فاسد

موقوفه زفره وقال ابو يوسف ومحمد ان شرط الخيار  
 عدة ايام او اكثر جاز فلو استقط هذا الخيار قبل مضى  
 الثلث عندى حنفية يتعين جاز اخلاف الزفره ان الخيار  
 انما شرح للحاجة الى الترتيب لئلا يقع الغبن وقد شرط الحاجة  
 لا المالك بخياره كالتا جيل في الثلث ولاح حنفية ان شرط الخيار  
 بخلاف مقتضى العقد وميو الزوم وانما جوزه له بخلاف النية  
 فيقتصر على الملك المذكور فيه وانفق الزيان الا انه اذا حاز  
 في الثلث جاز عندى يوسف حنفية خلافا لفراده لانه انعقد  
 فلا يثبت جاز اوله انه استقط المثل قبل تقدير فيعود  
 جاز اذا باع بالرقم وغلبت الجمله **وجعل** استمراره  
 على انه بالخيار والثلث ابل لم يفسد الكاخر وان وطئها فله ان يرد  
 ولا يفسد الكاخر وان وطئها لم يرد صائبا على ان خيار  
 الميرى لا يفسد دخول السلعة في ملكه عند خلافهما انه  
 لا يفسد خياره اذا استقط هذا الخيار اربعة ايام فابيع فاسد



لما خرج ملك ابياع فلولم يدخل في ملك الشدي يكون زابلا

إلى ما يكى ولا عهد لنا بينك الشيخ وله (أنه لما لم يخرج المنع عليك  
ولا عهد لنا

فلو قلنا بانه يدخل البيع في ملكه لا جميع البدل ان في ملكه رجل

وَأُحْدِثْ كَمَا لِلْمَعَاوِصِ وَلَا أَصْلَ لِي وَالرَّحْمَةُ لَانِ الْمَعَاوِصِ تَقْتَضِي  
خِلَافَ السُّلْمِ لِأَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى كَيْفِ السَّعْيِ فَغَرَبُوهُ لِلْمَلِكِ لَأَنَّا خُذْنَا مِنْهُ لِيُشَوِّبَ بِهِمَا هَذَا

المساواة ولان الحيات تسبح بقطرة الماء ترى لغير روى فيقف على

المصلحة فيه والائتد الملك رعايتك عليهم من غير اختيار

ان قریب فیفوت النظر **رجل** باع عبدین **ح** ابنه بالجناز فی

لما علمت اباها فابيعت فاسدت لجمالها الميسر والله يولي ما وكل

لا يرضى الله فيه للثبات  
لأنه لم يبق من جملته واحد منها  
أحد منها الخمسة على أنه بالخارج أحد ما بعينه فالجميع حائز لانه

جاء بعد ذلك من شرط الحان ثلثة امام فصدقة العطاء (ال) لينة

لعمري لو قالوا في ذلك ما قالوا في هذا

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم من الآيات العظيمة

الذي صدق الفطر توقف للكم

وین کمال با قدا یها سنا یعنی در اتم و ملو با حیا و نیت

فمن فني على ارضه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

*[Faint handwritten notes at the bottom of the page]*

[illegible]

فهو حائر وكذلك الثلث لان الحاجة ماسة والجهالة غير مقضية

إلى الفارعة فكان بمعنى ما جاء به السبعة وعلو شوط الخيل وإن  
 هو لم يزل المشافعة قال عفيف الأديب البصري

كانت اربعة ائوب فالباع فاسد لان الحاجة انذفت بالبئس

في اختلاف المسايخ فيه قال بعضهم بشرط ان يكون في هذا العقد

<sup>بوصف العقدة</sup>  
فإن الشرح مع غيار التبعية وهو المذكور في الكتاب وقال بعضهم

لم ينظر هو المذكور في الحاشية الكلبى رجل استولى ادا

عَدَاةُ الْإِنْسَانِ لِلْإِنْسَانِ أَكْبَرُ مِنْ عَدَاةِ اللَّهِ وَالْأَنْبِيَاءِ

مستوفى

ای اسد امن الملک

رجلان

قال ابو يوسف ومحمد انه ان يردده ولذا لو كان لهما حياز العيب

او خيار الروية لان انبات الخيار لها اثبات لله واحد

منها فلا يسقط بإسقاطها صاحبها فيه لما فيه من إبطال حق له

ان البيع خرج عن ملكه غني بمغيب بعيب الشك في ثلوث واحد

\_\_\_\_\_



ردّة معصية وفيه الزام ضرر زائد وليس من ضروريات  
النيابة الرضائية يردّ احدهما لنص والاجتماعهما على الرضا

اشترى جارية على انه ان لم ينفق الثمن في ثلثة ايام فلا يبيع بينهما  
فهو جائز وان شرط اربعة ايام فالبيع فاسد عند اي حنفية

واما يوفى اما عند اي حنفية اعتبارا بالمحقق وهو خيار الشرط  
فان نقد الثمن في الثلثة فالبيع جائز اعتبارا بالمحقق ايضا قال

محمد بن زاذرة اربعة ايام او اكثر اعتبارا باصله او يوفى اربع السنة  
فهما جميعا **باب المراجعة والتولية**

رجل اشترى ثوبا فباعه بوجه ثم اشتراه فان باعه بعد ذلك  
مراجعة كل طرحة عنه كل ربح ربحه قبل ذلك ولكن لا يقول اشترى

بكذا وانما يقول قام على كذا او لان ابعده مراجعة فان كان استوفى  
التم لم يبعه مراجعة وقال يبعه مراجعة على الثمن الا خيرا

هذا استدراك جديد فوجب ان يثبت عليه المراجعة لان المراجعة

بيع بما اشترى زيادة وله حنفية انه استنفاد هذا العقد  
تاكيد ذلك الوجه مع الثوب بعينه ولنا كيد بشي بالحق

فالحق انه كان اشترى ثوبا وحفّ بعينه ففصل المراجعة  
فبقى الثوب بحسب فيبيعه مراوحة عليه عند ما دون عليه

دين المحيط بوقبته فاشترى ثوبا بعينه وباعه من المولى  
بحسب عند فان المولى يبعه مراوحة على عند وكذلك لو كان

المولى اشتراه فباعه من العبد فان العقد الذي جدي بين  
المولى وبين العبد صحيح له شبهة العقد فصار العبد بالعقد لاهل

مشتريا للمولى فانه اشتراه للمولى بالوكالة في الفصل الاول وفي  
الفصل الثاني صار العبد بالعقد الشاخي بايعا للمولى كانه يبعه

لمولى بالوكالة فاعتبر العقد الاول والثمن الاول مضاد ببعه  
شرا وراعي بالنصف اشترى بها ثوبا فباعه من ربح المال

بحسب عند درهما جازا البيع عندنا وعند زفر بن جوزع الطاهر



من رب المال ولا يبيع رب المال من المضارب يريد به اذالم

يكن في المال ربح ومي تعرف في المضاربة فاذا اجاز البيع لوارده

وبالمال ان يبيعه مراكمة فانه يبيعه على اثني عشر شهرا

ونصف من المضارب وكيل رب المال من وجه مضارب يبيع

مع رب المال بخمسة عشر شهرا عن نصف الزرع باطلا

رجلا اشري جارية فان غورف فانه يبيعها من اربعة ولا يبيع

ببتن لانه لم يجز شيئا يقابل الثمن لانه يبيع ولو فناء

عندها ينفه او فناء ها اجنبي فقدم له الارش لم يبيعها

مواكحة حتى يبين لانه صار مقصودا فصار مما يقابل الثمن

ولو اشري جارية شيئا فوطها وباعها مواكحة ولم يبين صح

وان كانت بكر لم يبيعها مواكحة حتى يبين لان وطى الشيب

لا يوجب حبس شي يقابل الثمن ولا كذلك البكر لانه قد

العذر وهي جزاء من العين رجل اشري غلاما بثلث

شبهة فباعه بربح مائة ولم يبين فباع المشتري ان شاء اذن

وان شاء رده لان للاجل شيئا بالبيع فاذا منع الاجل فقد

منع بعض البيع وذلك المراكمة دلالة على السلامة عن مثله

فاذا اظهر المالك ثمان في حكم العيب فوجب له ان يملكه

المشتري عليه لونه باليف ومائة ولا يرجع بشي لان المفتوح

وهو الاجل له حصته ليس الثمن على طهر في الحقيقة وكذلك لو كان

مطاه ثوبه لانه يبيع ما اشترى بثمن ما اشترى بمضارب الثمانية

فباعها مائة المراكمة ولو استملكه ثم علم لونه بالفرج حاية ولا يرجع

بشي لافلتا رجل او رجل شيئا بما قام عليه ولم يعلم المشتري

بكم قام بالبيع فاستلجها له الثمن فاذا اعلمه البائع في مجلس

البيع صح البيع ويخير ان شاء اذله وان شاء رده ساعات للجلس

عذولة ساعة واحدة فيجوز التأخير الى اخر الجلسة عقوبات غير

القبول فيبيع على تقديره بناء

**العيوب**

فيقول هو العيب لا ما هو من العيب ان شاء اذله وان شاء رده ساعات للجلس  
عذولة ساعة واحدة فيجوز التأخير الى اخر الجلسة عقوبات غير  
القبول فيبيع على تقديره بناء



في الثانية بعد البلوغ لا يفي الباطن فكان الشئ غير الاول ولا يملك  
 الخو ن لان في الحالين لفساد الباطن فكان الشئ غير الاول <sup>صل</sup>  
 اشترى عبد اقبضه فادعى عياله الشئ على دفع الثمن حتى  
 خلف البائع او يقع الشئ البيعة لانه بدعوى العيب انكر  
 وجوب دفع الثمن ولو قال شهد بي بالفسام استخلف دفع  
 الى البائع الثمن لان في الانتظار ضرر بالبائع ولا ضرر على الشئ  
 في الدفع لانه على محنته <sup>صل</sup> اشترى جارية وتبا بضا فوجد بها عيبا  
 فقال البائع بعقل هذا واخرى معها وقال الشئ بعينها و

حدها فالقول قول المستوي لان الاختلاف وقع في مقدار

المقبوض فيكون القول قول الغائب رجل اشترى عبداً

فادعى ابا قالم خليف الباي حقه بغير المئذنى البينة الله

ابن عند الله لا يقبض انكار الباطل الا بالحق ما لم ينسب اليه

عند الشريك فان اراد الشريك ان يبيع ما يملكه ما يعلم انه

بسم الله الرحمن الرحيم

110

رحلها شترى جارية بالغة فوجد عالما تخيض هو يبيد له ذلك

دایخ الباطن و کدکس لو و جدها مستحانه ملائکه آیه الموض و کدکس

لوجودها در نیمة کون ایست قل ما بر غیب فرخنده او دلکش

لوجودها ذينته ولو كان عبدا لم يور بالربا لان الزنا يفسد

الفداشن و ذلك يُقصدُ في الأبناء دون العبد و ملوكا بخد

تَعُدُّ عَسَا فِي الْحَارَةِ دُونَ الْعَلَامِ وَالْجَنُونَ فِي الصِّغَرِ عَسَا أَبَدًا

و معناه انه من جهة عند السامسدة ثم اصابه ذلك عند

المشترى فهو الاول وان تنازع التمليك لحاج السبي في يده

فمنادى الساطع والارحمان والابواب والابواب والابواب والابواب

لأن النيب واحد وله فتاة الدماغي فتاة

المؤمن الصغیر یقتل فاما الذی لا یقتل فله مثاله لا یتق فلا یحق عیابه

الذي لا يملكه الا الله تعالى

عند القدر  
التي هي

الحبيب والبول في حالة الصعد لصف في

بسم الله الرحمن الرحيم



ابق عندي ذكر في الشارع الكبير انه خلف على راي اي يوفى وحده  
 ولم يذكر قول اي حنفه واختلف المشايخ على قوله فلو اقام المشتري  
 البينة على انه ابق عندي كلف البايع بالبدل باعه وقضيه  
 وثنا ابق فخط لانه لو خلف بالبدل باعه وقضيه ومما به هذا العيب  
 كان فيه ترك النظر للمشتري لانه حينئذ يتعلق المشت بتمام  
 العيب في الحالين والمعلق بالبدل في كل حال لا يخلو وجودها  
 جميعا رجل اشترى بيضا او بطيخا او فشا او خيار او جوزا  
 فكتفه فوجد فاسدا فان لم يتبع به رجح بالثمن كله لانه تبين  
 انه ليس به بال وان اشغ به لم يرد له لان الكسر عيب قال  
 الشافعي يرد ولا يثبت عيب البايع واذا لم يرد عندنا يرجع  
 بنقصان العيب رجل اشترى عبدين صفقة واحدة  
 فقبض احدهما وجد بالآخر عيبا فانه باخذهما او يرضهما  
 كبلد يكون نفرا لا صفقة قبل غايتهما وان وجد بالقبض عيبا  
 فاصلا لم يرد ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض  
 فاصلا لم يرد ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض

لا يرد ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض  
 لا يرد ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض  
 لا يرد ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض  
 لا يرد ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض

لا يرد ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض  
 لا يرد ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض  
 لا يرد ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض

اختلف المشايخ فيه رجل اشترى جارية فوجد بها قرصا فادها  
 او كانت دابة فركبها فاجتبه فهو رضاء لانه دين الامسك ولو  
 ركبها ليرد لها او يستقيمها او يتركها لها علفا فليس برضا  
 فالجواب في الركوب للرد بمجرد على الاطلاق ومما تحول على ما اذا  
 لم يجد بدا منها رجل اشترى ثوبا فخطه ولم يخطه فوجد به  
 عيبا رجح بالبيع فان قال البايع انا اقبله كذلك كان له ذلك  
 لان حق الرد قائم بقيام البيع كلفه امتنع الحق البايع فاذا رضى  
 زال المنازع وان باعه المشتري لم يرجع بشئ علم او لم يعلم لانه  
 صار محسنا بقيام حق المشتري مقامه فصار مبطلا للرد  
 وهو للمشتري صلت فلا يرجع بشئ وان خاطه المشتري لم يرد عيبا  
 عيبا رجح بنقصان العيب وليس للبايع ان يقول انا اقبله  
 كذلك لان الرد امتنع حكما لهدن الزيان ولو اشترى ثوبا  
 فصبغه اخرجه وجد به عيبا رجح بنقصان العيب وليس

لا يرد ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض  
 لا يرد ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض  
 لا يرد ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض

لا يرد ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض  
 لا يرد ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض  
 لا يرد ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض ولا يرضى بالقبض



الوجود فيكون الوجود مضافا الى السبب السابق

و صار كما ان اقبل المفضوب او قطع بعد الوضوء تجانته وجد  
اي عيب مارق في يد المفضوب منه

في هذا الغاصب و ما في كرو من المسئلة ممنوعة رجل في عليه

عبد بقتضا، قاضی باقرار، او بابا، عین قلہ ان بخا صم با بقہ  
منہ افہ اولائہ کل عن اقرار، الشہد الاول، اولہ

لأن البع الشارح انفسه بحكم الفاضل فصار كان لم يكن ولكن

الحضرة ويستوى في مسئلة الكتب والجلد فيها محتمل  
منه الكتابان

للمدوّن وتمامه كتمل وان رد عليه بغير قضا، قاض بعد  
كما لا يجمع الزوائد الشري الأولى مع الزوائد

لم يحدث مثله لم يكن له ان يخاضع الذي باعه و على قبيل

ما ذكر في بعض روايات البيهقي له حق الخصومة رجل

اشترى عبد الله بن عتبة على ماله ووجد به عيالاً بوجع

صار جابسا بدله ولو جسه عینه لم یرجع نکره کل ذل

الوكالة التجارية

رجل دفع الى اخره كرامم فقال استربا طعاما فهو <sup>على الحظ</sup>

[illegible]

كان في بعض روايات البيهقي له حق الخوضه رجل  
اشترى عبدا فاعتقه على ما له ثم وجد به عيبا لم يرجع به  
صار جابسا بدله ولو جسه عينه لم يرجع فكد كل ذاهبه  
بدله فاك الوكالة بالبيع والشرا  
رجل دفع الى اخيه كرا مفع فقال اشتر بها طعاما فذهبي

ارجع ان يقول انا اقبله كذلك لان الرد امتنع كما لهذا  
 بعد الصبيغ

يا أيُّ غصاة غزالة الطلال وتوابعه بعد ما رأى العيب انقضا  
منع قتل العبد في هذا المأثر لجنائمه عند رآه

ان الرد فان تمتع قيل البيع فلا يصير بالبيع مسكرا

مري عبد اقدس رف و هم يقطع عند الشترى قبله ان

و يا خذ النمل و قال ليس له ذلك لكنه رجع بنقصان العيب

ن قيمته سادقا ال قيم غير سادقا فالجمله ان ابا حنيفة  
قد جمع بينهما ما بينهما

هذا المحمدى الاستحقاق فكان عبيد الله الباخ مضاف الى  
 ملائكتكم بمنزلة بعض بعض العبد القطع

من البائع وما جعل هذا اعزله العيب انما يضاف الى

الوجوب غير لهما ان الموقوف في يد الباع سيقب القطع

وله وانما المالىة فتفقد فيه كلفه متعقبات فيرجع بنقصانه

تغذرت و صار كما اذا اشترى جارية حامله فانتفى

البركة فانها بوجه بفصل ما بين قيمتها حاملا الى غير

الحامل في الحيوان نفس بغير بالاعمال  
وله ان سبب الوجوب في البايح الوجوب يتحقق

القطع بالسرقة،

بداية العبد المذنب عبد الله بن محمد

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته العظمى

[illegible]



الذي اختوى ان يكون فلان امس بذلك ثم جاء فلان وقال

انا امرته فان فلا ما ياخذ من قوله يعني فلان اقوال لا ان

يُسَلِّمُ الْمُسْتَدْرِي إِلَيْهِ فَيَكُونُ بَيْعًا مِنْهُ وَكَوْنُ الْعَهْدِ عَلَيْهِ

لأن الشئى له لما يجد الامراؤ لا فقد بطل افراد القيد

فلزم المشتري فاداء له واخذ صاحبه ما لبعاله

لكن اشترى لغيره بغير امره فزعم الشترى فان طلبه لغيره

فلم يشترى اليه واخذ كان يبيع بالتعاطي رجل امره جلا.

بيع بعد فباعه وقبض الثمن او لم يقبضه فذره عليه للشرى

يعتدل بحديث مثله بسنة او بامار عمن او باقرار فان

كالمصباح الاليد  
الذي يبداء الكون  
كالمصباح الاليد  
الذي يبداء الكون

فمنها ما لا ينفك عن الله تعالى ولا يفتر عنه  
بعضه من بعضه بل هو واحد في ذاته

الكتاب انما القاضيه لا يحدث ومدة من هذا الكتاب

عليه السلام في السب فاحته الرضا والرضا في هذا اداء الالكل

فما جاء في هذا الكتاب من

وكانت في ذلك الوقت من سنة ١٢٠٠ هـ

السلامة والبركة على المولى

الذي يقي لاني هو المتعارف من الطعام في باب البيع والشراء

قبل ان يبعثوا في ارضهم فوجاينز وقالوا لا يجوز

مع الفصف الآخر ان امر به بداد اي يعينها فاشترى نصفها

بجزایا لایحاج و اصل و کسب ایا عتفه عتبی العوم فی التوکیل  
ای الاصلان

يسوع ومنه المنعاري في الله كمال الشراء والامساك وال...

الحسين بن علي بن أبي طالب وكونه بشرا دار عينها

شواها شفقها شفقها جانيز يوديه قبل ان يورده المون

بما جاز له فلا يتفق الشرا من الباعة الا انقضا تنقضا

داسقون اشترى عقال  
وسودى على الوجود عيال  
وراءه ملكى قاضى لى . لى لى لى لى لى لى لى

كـ قال الامواسميت له نفس واعماله قول الامواسميت له

وَعُوَالِئِهِ وَالْأَمْرُ مُنْكَرٌ فَإِنْ كَانَ قَدْ دَفَعَهُ النَّصْرُ إِلَى الْعُزْمِ وَالْعُزْمِ

للموردين النعم كان امانة وقد ادعى الخنزوع عن الامانة

مَوْلٍ قَوْلُهُ رَحِمَ قَالَ لَا يَخْرُجُنِي هَذَا الْعَبْدُ لِفُلَانٍ فَمَا عَمِي ثُمَّ



التدراك ثمة ممكن لو وقع الخطأ، باسترداد ما قبضه الوكيل

فلا يحتاج الوكيل الى رد وخصومة واما اذا كان التقاضي

مثله ان رزق علم سنة او ما باء عبد. و هو ما في "الامم" و ما في "الامم".

كالحوم من  
 الوكيل  
 كالحوم من  
 الوكيل  
 كالحوم من  
 الوكيل

لأن الشهود على الوكيل كالشهود على الموكل

عليه باقوان لزوم الامور لانعدام العطين لكن له ان يخاسم

الموعظ فانهم سبعة اوسلووا، جالسا الى اليمين اسما نفك

في سنة الاقوال أي بينه في كل من النسخ

من عمل عمال الله في دفع نفوس لفلان بكذا ففعل هؤلاء

وَيُوقَالُ بَعْنُ نَفْسِهِ وَلَمْ يَقُلْ لِفُلَانٍ هُوَ حُرٌّ لَانْ عَقْدَ النَّفْسِ

المجلد الثاني

فومان بردار کورن

لا يضر ذلك فاد الله طلق فالمطلق يصح له هذا وهذا فلا يضر

مثلاً وقتی انقباض بخلاف ما اذا اضاف حركه و كذا و كذا

لا اله الا الله  
ويعني فلان  
والله اعلم

وكان في سنة ١٢٠٠ هـ قد استوفى ما كان عليه من المال و

أرث المال فبخله جمعاً بينهما **وَأَنَّ** وكله ثوري جارياً يعيب

دعي الباي رضا المستري لم يؤد عليه حقه بخلاف الشري

فان قيل لان وقت

بسم الله الرحمن الرحيم

وكانوا اعداء

١٥) مذاهب الفقه

البناء

وهو غير ممكن ههنا لانه الفاعل قد فعله فتمت السيرة فظهر للخطاة العجز

٢٠١

بالفتح كان الفصح ما أصاب عندك حشفة حتى أن عندك حشفة  
بفتح عند طامراو باطنا

يكونا سوا أولي النوازل يمكن في هذا الكافي مسألة الدين واما

ابو يوسف قال ان كان الشريك حاضرا اختلف بالله ملازمة وان كان

9. 11. 1911

عایا هو کمال محمد رحه باب

وجعل الشئ منزلاً فوقه منزل "فليس له الأعلى" ان يقول بكل

و هو من شيع الزوال و هو عند الفناء دون الاراء فوق البصر

موضع رخت

يَتِيَا فَوْقَهُ بَيْتٌ كُلُّ حَقٍّ لَمْ يَنْبَغِ إِلَّا عَلَيْهِ وَلَوْ أَنَّ سُبْحَانَ دَارِ الْإِبْدَانِ

فله العلو ان لم يقل بكل حق لهما اما لا اذ قلانه اسم لكل ما يد

بسم الله الرحمن الرحيم

عليه السلام والصلوة والسلام على رسله وآله

بِاسْمِ التَّيْنِ فِيهِ وَالْعُلُو مُلْكُهُ فَلَمَّ يَنْ مِنْ اجْزَائِهِ اَوْ اَبْعَ فَلَا يَدُ  
اَي الْعُلُو مُلْكُهُ التَّيْنِ فَلَا يَنْقُصُ الْبَيْتُ

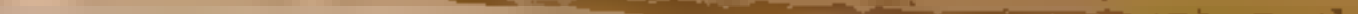
باسم التبع فيه وعلو المنزل بسبب السفل من وجه فان قلن با

وكان اصلا  
الشيخ بن  
دون السن  
منار او  
مثله للفر  
والسوق في  
واما البني  
والحائط

...الشيخ ...

...الاسماء...  
...المسائل...  
...الاسماء...  
...المسائل...  
...الاسماء...  
...المسائل...

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء به القلوب ويهدي بها السالكين إلى ربهم الكريم





لكنه تبع من التوابع فلا يدخل المذكر التوابع وكذا الشرط و  
 المسند لهذا بخلاف الجانل هنا تعقد لا تنفيع ولا يمكن  
 الا بالطريق والمناجزة يرى الطريق هاهنا اما البس فانه  
 لا يتعقد لا تنفيع في الجملة وفي الجملة يمكن الانتفاع من غير الطريق

اما السبع فانه لا يخص بالانشاع  
الاولى ان سبع ما لا يقع به  
لحال حاقه واجازته باطله  
وروى الحضايف عن  
المؤرخين في  
الاداء وطل  
الطريق  
مؤرخ  
مؤرخ

رجل اشري جاؤيه فولدت عند فاستحقها رجل بيته فاني ياخذها  
 وولدها وان فريها لرجل لم ياخذها ولا مال من البيه تحم مطنه  
 فثبت بها البيان مطلقا فظهر ملك المستحق من الاصل والولد  
 متصل يومئذ فثبت الاستحقاق فلهما وكذلك الاقاربه

الْعَلَامُ بِكَتِّ الْبَايِعِ رَجُلٌ اشْتَرَى عَبْدًا فَإِذَا مَوَحَّشًا  
وَقَدْ قَالَ الْعَبْدُ لِلْمُتَشْرِئِ اشْتَرِنِي فَلَزَّ عَبْدٌ فَإِنْ كَانَ الْبَايِعُ  
يَتِمُّ مَعَهُ <sup>يَتِمُّ مَعَهُ</sup> مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ  
حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا عَلَيْهِ مَعْدُومَةٌ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْعَبْدِ شَيْءٌ وَإِنْ كَانَ

البائع حاضر أو غايبا بحسب طه يدري أين مورج المشتري  
على العبد ورج العبد على البائع و عن ابي يوسف انه قال لا يرج

مقدار بقدر القدر والقدرة على



ان التواكل انما هو من غير ان يفتقر الى غيره  
 والفقير من عجزه لا يفتقر الى غيره  
 فحقه ان لا يفتقر الى غيره  
 من الفقير من عجزه لا يفتقر الى غيره  
 ان التواكل انما هو من غير ان يفتقر الى غيره  
 والفقير من عجزه لا يفتقر الى غيره  
 فحقه ان لا يفتقر الى غيره  
 من الفقير من عجزه لا يفتقر الى غيره

على العبد بحال الان ضمان النسيان بالبيع او بالكتالة لم  
 يوجد من العبد شيء من ذلك فلا يوجب كالموقوف العبد لا يفتقر

والمصلحة كالحال او حظه فلا يوجب الرواية ان البيع عتق معا وضمة  
 فاني عتق فاني عتق العبد لا يوجب الميراث من العبد شيء بالاحكام فلا يفتقر  
 بنحوه السلامة فحقه ان لا يفتقر الى غيره  
 فاني عتق فاني عتق العبد لا يوجب الميراث من العبد شيء بالاحكام فلا يفتقر

فاني عتق فاني عتق العبد لا يوجب الميراث من العبد شيء بالاحكام فلا يفتقر  
 فاني عتق فاني عتق العبد لا يوجب الميراث من العبد شيء بالاحكام فلا يفتقر

فاني عتق فاني عتق العبد لا يوجب الميراث من العبد شيء بالاحكام فلا يفتقر  
 فاني عتق فاني عتق العبد لا يوجب الميراث من العبد شيء بالاحكام فلا يفتقر

ان التواكل انما هو من غير ان يفتقر الى غيره  
 والفقير من عجزه لا يفتقر الى غيره  
 فحقه ان لا يفتقر الى غيره  
 من الفقير من عجزه لا يفتقر الى غيره

متناقض قلنا بلى ولكن في امر بناؤه على الحقاء اعني العلق  
 والمتناقض عفو في حله **باب بيع عبد الغير**  
 رجل غصب عبد اقباعه ثم اعتقه المشتري ثم اجاز  
 المولى البيع جاز العتق وهو قول ابي يوسف وقال  
 محمد رحمه الله لا يجوز ولو قطعت يد العبد فاخذ  
 ارشها ثم اجاز البيع فالارش للمشتري ويتصدق بما زاد  
 على نصف الثمن ولو باع المشتري من آخر ثم اجاز المولى البيع  
 الثاني لم يجز البيع الثاني ولن لم يبيع المشتري فمات في يده او قتل  
 ثم اجاز البيع لم يجز له ان يعتق بدونه الملك والموقوف  
 لا يفتقر الملك ولو ثبت في الاخرة يثبت مستند او موهو  
 ثابت مزوج دون زوج والمصحح للاعتاق الملك الكافل  
 فصار كما لو اعتق الغاصب ولها نذر الملك يثبت  
 موقوفاً بتصرف مطلق موضوع لا فائدة الملك

ان التواكل انما هو من غير ان يفتقر الى غيره  
 والفقير من عجزه لا يفتقر الى غيره  
 فحقه ان لا يفتقر الى غيره  
 من الفقير من عجزه لا يفتقر الى غيره

ان التواكل انما هو من غير ان يفتقر الى غيره  
 والفقير من عجزه لا يفتقر الى غيره  
 فحقه ان لا يفتقر الى غيره  
 من الفقير من عجزه لا يفتقر الى غيره

ان التواكل انما هو من غير ان يفتقر الى غيره  
 والفقير من عجزه لا يفتقر الى غيره  
 فحقه ان لا يفتقر الى غيره  
 من الفقير من عجزه لا يفتقر الى غيره



ولا ضرر فيه فيتوقف الاعتاق وصار كاعتاق المشتري  
من الرافع واعتاق الوارث عبد المستغرق // وهو  
بالدين اذا قضى الدين بعد ذلك بخلاف اعتاق الغاصب

لان الغصب غير موضوع لافادة الملك بالاجماع  
رجل باع عبد رجل بغير امره واقام المشتري البيعة  
على اقرار البائع او رب العبد انه لم يامر بالبائع و اراد  
رده البائع لم تقبل بيعة لبطان الدسوس بالتناقض  
ولو اقر البائع بذلك عند القاضي بطل البائع لم يطلب  
المشتري ذلك لان التناقض لا ينجح صحة الاقرار فصح  
فكان للمخضم لزيبا عنه على ذلك رجل غصب ام ولد  
او حبرا فمات في يده يضمن قيمة المدبر ولا يضمن قيمة ام  
الولد وقال يضمن قيمتها وقد مرت الحجج من الجانبين  
في كتاب العتاق من هذا الكتاب رجل باع دارا

لرجل فادخلها المشتري في بناء لم يضمن البائع وهو قول ابي يوسف  
الاخر وقال ابو يوسف او لا وهو قول محمد يضمن البائع وهو تعرف في المختلف  
**باب الشفعة** خمسة اشترى وادار من رجل فملك الشفعة ان

ياخذ نصيب احدهم يريد ان اذا كان الثمن منقودا لا يضمن  
يقوم مقامه فلا ضرر على احد فلو اشترى رجل من رجل من خمسة اخذها  
كلها او تركها لان في اخذ نصيب احدهم تفريق

الشفعة على المشتري فلا يصح الا برضاه رجل اشترى  
ارضا وفيها تخل فيه ثم اخذ الشفع جميع ذلك من المشتري بجميع  
التميز لانه كان متصلا وتابعا للعقار وكذلك لو اشترى رجل  
ولم يكن في التخل ثم فانه في يد المشتري ولم يقطع لم يكن له التميز لقطع  
لانها تباع للعقار بعد ولز قطع اخذ الشفع جميع ذلك من  
التميز بجميع التميز اما عدم اخذ التميز فلان صار اصلا واما عدم  
سقوط اعلم من التميز فلان زيادة بعد القبض فلم يكن







ان يوجع بالقيمة على الغد ما ويكون حق الغد ما في العبد له  
 بسبب الضمان البيع والشراء وقد اختلف في هذا ما ذكره في فتمت  
 الف درهم وله عتق فتمت الف وعليه دين الف فاعتق المولى  
 عتق عتق المأذون جاز عتقه فان كان الدين مثل قيمته لم  
 تجز عتقه ولا يجوز عتقه في الوجهين جميعا وعليه فتمت فالحاصل  
 ان الدين اذا كان مستغدا للوقت وكسبه منع الملك للمولى  
 عند خلافهما لان ما هو علة الملك لم تختل وموعد المرقبة  
 ولا يضمنه ان ملك الرقبة علة ولكن بشرط الفرج عن حاجته  
 العبد وقد عدم الشرط فلم يضر علة **باب** **مسألة** بالفتنة  
 رجل قال لا يخرج عتقك من فلان بالف على ان ضامن لك خمسمائة  
 من الثمن سوى الالف فهو جاز وما جاز الالف من المأذون والتمنية  
 من الضامن وقال زفر والنساف جاز البيع بالالف ولا شيء  
 على الضمان وما فرغ الزبائن في الثمن والمئزر ولو قال على ان

ضامن لك خمسمائة سوى الالف ولم يقل من الثمن جاز البيع  
 بالف ولا شيء على الضامن بالاجماع لانه زبائن في الثمن فلا يبيعه  
 من غير مال يقابل به تسمية وصون ولم يوجد رجل اشرك  
 جارية نال فوقفها ثم اقال البيع بخمسمائة او بالف وخمسمائة  
 فلا اقاله بالثمن الاول فالحاصل ان الاقالة فسخ عند ان حنيفة  
 الا ان لا يكون بان يحدث بالبيع ما يمنع الفسخ فيبطل فلا يكون  
 شيئا آخر وقال محمد هو فسخ الا ان لا يكون فيجعل بيعا جديدا  
 الا ان لا يكون بان يحدث بالبيع ما يمنع كان البيع غير مقبوض  
 فيبطل وقال ابو يوسف بيع جديد لا ان لا يكون بان كان  
 فيجعل فسخا الا ان لا يكون فيبطل لمحمد ان لفظة الاقالة موصوفة  
 للفسخ فوجب الجواز على ذلك الا ان يتعذر فينقل الى البيع  
 بمثل ولا يبي يوسف ان الاقالة تملك المال بالمال بالرضا فذلك  
 حد البيع فوجب الجواز على ذلك الا اذا تعذر فينقل الى الفسخ



لا في يمين ولا في شمس ان الاقالة رفع واستفاظ فلا يحتمل معنى  
الا بندا بحال اذا ثبت هذا اذا قال بالف وحمسها به وان اقال  
بخمسة ان لم يكن في البيع عيب فالاقالة بالف ويلغو ذكر خمسه  
وان كان في البيع عيب فالاقالة خمسه ويصدر المخطوط بازا  
النقصان وهذا قول اي حصة وقال الاقالة بخمسة في الوجهين  
وجعل في يده دار فاقام بينة انه اشتراها من فلان بالف  
ونقصه الثمن واقام فلان البينة انه اشتراها منه بالف  
ونقصه فهي للذي في يده عند اي حصة واي يوسف وهو عند محمد  
هي للمدعي البيعان جازان والالف بالالف فصا من لان اصل  
عند تعارض الحجج منها امكن وقد امكن بهما لانه فاقم دلالة  
الترتيب لانا اذا ابدانا بشري المدعي الخارج لم يصح بيعة عندي  
لعدم اليد ولو قد منا بشري صاحب اليد صح بيعة فكان الحجج  
في هذا فتعين هذا الوجه ولها ان للخصمين اتفقا على انهما لم يجز

بينهما الا عقد واحد فيكون اتفقا بالعقد بين فضاء بغير دعوى  
فتنفذ الحجج والتمسح فتعين التنازل وقوله الالف بالالف  
ضام في ذلك قوله لانه لما لم يصح البيعان بقى قبض المالكين  
فيجب على كل واحد منهما ان كانا قايمين وان كانا هالكين  
فالالفان يتقاسمان رجل اشترى جارية ولم يقبضها حتى  
زوجها فوطئها الزوج فالتكاح جائز وهذا قبض من المشتري  
لان الوطئ استيلاء قد فعل الزوج بتسليم المشتري فصار  
كفعل المشتري بنفسه فان لم يوطئها فليس يقبض لان التكاح  
امركي لا استيلاء فيه وجعل اشترى عبدا فقاب قبل ان يات الثمن  
فاقام الباع البينة انه باعه اياه فان كان غيبه معدومة لم يبيع  
في دين الباع لانه يمكن ايضا له ان يبيعه من غير بيع فان لم يدر اين  
هو بيع واي الثمن ان العبد في يد الباع فاذا اقر به كظواهر  
الملك لغير مستغفلة بحقه ولا يمكن ايضا له ان يبيعه رجلا لا بشرا



عند فتاب احداهما فلما مضى ان يدفع الثمن كله ويتبضه فاذا حضر  
لاضرب ياخذ نصيبه حتى ينفذ شريكه الثمن وهو قول محمد وقال  
ابو يوسف ان دفع الحاضر الثمن كله لم يتبض الا نصيبه وكان  
منطوقا بما ادى عن صاحبه لانه ادى وبن غني بغير امره ولما  
ان الحاضر مضطرب في اداء نصيب شريكه من الثمن لانه لم يكن  
قبض نصيبه من البيع لان الصفقة واحدة فثبت له ملأه  
الاذا بطل بقا المرون وضار بعني الوكيل بالشراء رجل  
تزوج له امرأة بغير امرها ثم ظاهرها ثم اجازت النكاح  
فالظهار باطل لان الظهار ليس بحق من حقوق الملك المتوقف  
به وينفذ فيه رجل اشترى جارية بثلث مائة دينار فضية  
فما نقصان لانه اضعف اليها سواء فيكون منها سواء الرجل له  
على اخر عشر دراهم حياة فقضاها ويوفاه لولا يعلم فانفقها  
او هلك فقضاها وهو قول محمد وقال ابو يوسف يرد مثل زبوفه

ويرجع بدراهما لان المقبوض غير حقه ولها ان الزبوف حقه  
توقع به الاستيفاء وانما بقى حقه في الجوف ولا يمكن ندادها الا بضمان  
الاصل والنقصان الضمان على الغائب حتى حاله تمتع طير فتخرج في ارضه  
لرجل فقولن اخذ لانه مباح سبقت اليه الآخر فيكون احق به وكذلك  
ان تكس منها طير فقولن اخذ لما قلنا عبد بن رجلين اشترى اب  
العبد نصيبا حدهما ومو موسر فلهما الذي لم يحس ان لشركه الاب  
وقد ذكرناه في كتاب العتاق رجل اشترى دارا فواى خارجها  
او اشترى ثيابا فواى ظهورها او مواضع الطير منها فليس له الخيار  
لان الرونة لا يستوعب اجزاها لاسيما له ذلك وتقدره فتعذر  
عيان ما يعقد حال سائر الاجزاء ولو كانت مختلفة فتاب عن  
بعض طرف منها فله الخيار في الكل **كاس الكفالة**  
رجل اشترى اخا من رجل كفيلا بنفسه ثم اخذ كفيلا اخر منها  
كفيلا لانه حكمهما التزام المطالبة وان كتمل العقد فالتزام



الاول لا يمنع التزام الشارع رجل كفله بنفس رجل ولم يقل اذا دفتته  
اليك فانما يرى قد دفعه اليه فهو يركب لان ذلك موجب فيثبت  
وجدا النص عليه اهلا ولا كفالة في الحدود والنص صريح وقال ابو يونس  
ومحمد لا بأس به موجبا التزام تسليم النفس وتليم النفس ههنا  
اوجب ولا يان حصة انها شريعتا شيئا فاما محض فلا يلزم القاضي  
فيما ياتي على الدرر بخلاف سابو الموقوف والخلاف في جبر القاضي امالو  
سحق نفسه بذلك فهو جائز ولا تجب فيها حتى يشهد شاهدان  
مستوران او رجل عدل تعذر فلا يما يصلحان لاننا في التهمة واليمين  
والكفالة جائزان في الخارج لانه دين رجل له على آخر مائة درهم  
فكفله رجل بنفسه على انه ان لم يوافق به غدا فعليه المائة والكفالة  
جائزان وقال الشافعي لا تضع الثانية وهو الكفالة بالمال لان الكفالة  
بالنفس لا يثبت عندنا له ان هذا تعليق بسبب وجوب المال بالشرط  
فلا يجوز طالع ولنا ان الكفالة تشبه الفدوة تشبه البع فليشبهها

١٥٩  
بالفدوة تشبهها بما هو متعارف وتعلين الضمان بعدم الموافقة  
متعارف ورجل كفله بنفس رجل على انه ان لم يوافق به غدا فعليه  
المال فمات المكفول عنه ضمن الكفيل لتحقيق الشرط ولو عدم الموافقة  
رجل ادعى على آخر مائة دينار سودا او بيضا او بينهما او لم بينهما  
فكفله به رجل ان لم يوافق به غدا فعليه المال فان لم يوافق به غدا فعليه  
المال فان لم يوافق به غدا فعليه المال وهو قول ابو يوسف وقال غيره  
ان لم بينهما حتى كفله به رجل لم يثبت له دعواه لانه لم يستوفجب  
الاحضار الى مجلس القاضي فلم يصح الكفالة بالنفس ولا يصح  
الكفالة بالمال لانه خلق ولما انه اجمل الدعوى فصح ذلك على اصحاب  
البيان من جهة فاذا بين انهم يبان ان اصل الدعوى فظهر صحة  
الكفالة بالنفس وصحة الثانية خلفا عنه **باب الكفالة بالمال**  
رجل كفله عن رجل بالمال فاخفى صاحب المال فهو خير عن كفيل  
وان اخرا الكفيل لم يكن نا خيرا عن الذي عليه الاصل اعتبارا بالابواب



وجل كفل عن رجل بالف عليه بامس فقضاه للاف قبل ان يعطيه  
صاحب المال فليس له ان يرجع فيها لان ذلك صار حقا للقبض  
على احتمال ان يودي الدين بنفسه فام ينصف هذا الاحتمال بلدا  
بنفسه فليس له ان يرجع فان ربح ربحا فنوله ولا يتصدق به لان  
ملك المقبوض يوم قبض كان ثابتا فالزوج حصل على ملك صحيح  
فان كانت الكفاية تكون حنطة فقبطتها الكفيل فبنا عنها وزج فيها  
فالزوج له ويستحب له ان يودي علم الذي قضاه الكفيل رواية هذا الكتاب  
وقال في كتاب الكفاية من الاصل يتصدق به وقال في كتاب البيوع <sup>بطلب</sup>  
له وفي قولها بطلب له ولا يودي ولا يتصدق به لان ملك المقبوض  
يوم قبض كان ثابتا فالزوج حصل على ملك صحيح ولا يحنطه ان  
اقتضاه قاصر غير ضال عن السبيل لان المكفول عنه سبيل من ان  
ينصفه بنفسه فيرد منه غير ما اعطى فتكملت السبيل فوجب الخبز  
ان هذا الخبز ثبت لحق الاصل فليس له ان يودي عليه وجل قال

للكفيل ضمن له مالا بديت الي من المال رجع الكفيل على المكفول عنه  
لان البراءة التي ابتداء لها من الكفيل وانتهى بها من الطالب  
لا يكون الا بالابتداء فكون هذا اقرارا بالقبض ولو قال ابرأ منك  
لم يرجع لان البراءة التي ثبتت من جهة صاحب الدين لا يكون الا  
ملا سخط ولا يكون بهذا اقرارا بالقبض وهذا كله اذا غاب  
الطالب فاما اذا كان حاضرا يرجع اليه انك قبضت المال او لم يقبض  
وجل كفل عن رجل بالف بامره فامره ان يتعين عليه حردوا ففعل  
فاسدى للكفيل والزوج الذي ربحه البائع ضوع عليه ونشر هذا ان  
المكفول عنه اموالكفيل بالعينة والعينة ان ياتي الرجل آخر يستقر  
عنده فلا يرغب المقروض في الاقراض طمعا في الفصل الذي لا يناله  
بالقروض فيقول ليس يثبت لي القرض لكن ابيفك هذا الثوب  
بائس عشة ان شئت وقمته عشة بعث لا تفعل كما لا تحصل لصاحب  
الثوب درهما بطلب ببيع فسمى عينة لانه اعد من عن الدين الي



مع العين اذا ثبت هذا فنقول فالمكفول عنه لما ابدى الكفيل بالعين  
 كان الشئ الكفيل لانه هو المشتري والزوج للبائع عليه رجل ضمن  
 عن رجل بما ذل له عليه او بما قضى له عليه فغاب المكفول عنه  
 فاقام المدعي البينة على الكفيل بالف درهم لا يقبل حتى يحضر  
 المكفول عنه ويقض عليه لانه ضمن للمالك الكفالة ما يقض للطالب  
 عليه بعد عقد الكفالة ولم يوجب القضاء رجل اقام بينة ان له  
 على فلان كذا وان هذا الكفيل عنه بامره فانه يقضى على الكفيل و  
 المكفول عنه فانه كانت الكفالة بغيره من قرض على الكفيل فاصح  
 لما ادعى الكفالة بامره لم يصح القضاء بغيره من ومن ضرره  
 بهذا السبب التقدي الى الغايب لانه من اقرار بالمال دفع الفصل  
 الثاني لم يكن من ضرره صحتهما التقدي الى الغايب كقيل صحاح  
 وب المال من الالف على حسماية فقد بوي على الكفيل الذي عليه  
 الاصل لان اضافة الصلح الى الالف اضافة الى ما على الاصل ويترك

الاصل عن حسماية بالاضافة اليه فيكون الكفيل ثم بياها بغير  
 للمسماية ويوجب الكفيل على الاصل رجل باع دارا وكفل رجل  
 بالدارك فهو تسليم لانه لو صح منه الدعوى بعد ذلك كان للمشتري  
 ان يرجع عليه بحق الضمان فلا يفيد وماله الختم قد مر  
**باب** **شكك المتقاضي بما وضاع فافترقا**  
 الدين ان ياخذوا اليهما شئوا اجمع الدين لان كل واحد منهما كفيل  
 عن صاحبه على صاحبه ولا يرجع احدهما على صاحبه حتى يودي  
 اكثر من النصف فيرجع بالذي ان له لا يعارض بين ما عليه بحق  
 الاصل وبين ما عليه بحق الكفالة فيستحق الاداء بحق الاصل فاذا  
 زاد على النصف فليس في النقص على النصف معاوضة فوقع  
 ذلك عن صاحبه رجلا ان اشترى عبدا بالالف درهم وتكفل كل واحد  
 منهما عن صاحبه لم يرجع واحد منهما على صاحبه حتى يودي اكثر  
 من النصف لما قلنا رجلا ان كفلا عن رجل بثلث على ان كل واحد



كفيل عن صاحبه يريده اذ كفيل كل واحد منهما بالمال كله عن  
 الاصيل ثم عن صاحبه ايضا فكل شئ اداه ادمها رجع على صاحبه  
 بنصفه لان المودى وقع شائعا عن الدين اذ ليس بعضه  
 فوق بعض بل هو كفالة كله بخلاف ما سبق وان شاء اللو  
 رجع على الاصيل بجميع ما ادى لان ما ادى عن صاحبه ادى به  
 بامره ولو ابرار بالمال ادمها اخذ الاخر بجميع الدين حكم الكفالة  
 عن الاصيل مكانها ان كتابته واحدة وكل واحد منها كفيل  
 عن صاحبه فكل شئ اداه ادمها رجع على صاحبه بنصفه  
 لان كل واحد منهما اصيل في الكل كفيل عن صاحبه في حقه  
 بالكل فاذا ادى احدهما شيئا وقع عن جميع البذل لا محالة  
 فيقع عن صاحبه نصف ذلك لاستوئها فان لم يود يا شيئا  
 حتى اعتق المولى ادمها جاز العتق لانه ملكه وبرئ عن النصف  
 لان المالك في الحقيقة مقابل برقبتهما وانما جعل على كل واحد منهما

عبد رقيق

احتمالا لتصح الضمان فاذا جاز العتق استغنى عنه فغير  
 متبادلا برقبتهما مع الآخر النصف والمولى ان يأخذ حصته  
 شأنا اما المعتق بحق الكفالة والاخر بحق الاصل فان اخذ  
 من المعتق يرجع على صاحبه لانه ادى دين نفسه متفاه فان  
 كفيل ادمها بمال لزم صاحبه وقابل بالبرهان ودين وجبها  
 ليس بيمين فشا به ارش للجنانية ولا يحنف ان الكفالة  
 تقع تبرعا وتبقى معاوضة لان الادا لا ينقل عن عوض  
 لزوم صاحبه تلاقى بها الكفالة وكان في معنى التجان فاخذ  
 به صاحبه **كفالة العبد عنه**

رجل ادعى على عبد ما لا وكفله رجل ثمنه فمات العبد برك  
 الكفيل لانه برك الاصيل عن تسليم نفسه فيبرئ الكفيل  
 فان ادعى رقبته العبد فكفل به رجل فمات العبد فاقام  
 المدعى البينة انه كان له ضمن الكفيل فتمت لانه غرم الاصيل



قيمة المملوك فخدم الكفيل لانه قام مقامه عند كفل عن مولاه  
 بامن فعتق فاداه او كفل للمول عنه بامن فاداه بعد العتق لم  
 يوجب احد منهما مع صاحبه بشئ وقال زفر يرجع كل واحد منهما لان  
 الموجب للرجوع قد وجد المانع عنه فذال ولنا ان الكفالة <sup>قعت</sup>  
 غير موجبة للرجوع فلا يثبت فيه الرجوع مكن كفل عن رجل بدين  
 بغير اسم ثم بلغه فاجاز فانه لا يرجع عليه **كتاب المحالة**  
 رجل اقال رجلاً على رجل بلف درهم فقال المحيل فهو مالي وقال  
 المحتال فهو مالي فالقول قول المحيل ومعنا ان المحيل قال لا شيء  
 لك عني وانما انت وكيل في قبض مالي على فلان وقال المحتال  
 بل هو ديني عليك احببني به على فلان ولك على فلان مثله  
 دين عني ان يوديه لي وانما جعل القول قول المحيل لان  
 المحالة قد تنعمل في نقل التصرف عن سبيل التوكيد اشار  
 اليه في المضاربة وقد تستعمل في نقل التصرف الديون فلم يكن

حجة للمحتال على ان المحيل صار معتقاً بالدين رجل او حرج  
 رجلاً الفوا وحال بها عليه آخر فهو جائز فان عقلت برئ  
 المودع لان المودع التزم المداة من عين المال فيدركه بملك  
 العين **كتاب الضمان**

رجل باع لرجل ثوباً وضم له الثمن او مضارباً ضمن عن الثمن  
 لو بالمال فالضمان باطل لان حق القبض للوكيل المضارب  
 فلو صح الضمان صار ضماناً لنفسه وانه باطل وكذلك جلاان  
 باع عبد اصفه واحداً وضمن احدنا لصاحبه حصته من الثمن  
 لا والله وجه الى نصيحة الضمان مع التركة حتى لا يصدر ضماناً  
 ولا الى تقديم القسمة لان قسمة الدين قبل القبض باطل  
 رجل ضمن عن عبد مال لا يجب عليه حتى يعق ولم يسم حلاً ولا غير  
 فهو طالق لان الدين على العبد غير موقبل لكن لا يطالب به العبد  
 ولا عسرة في حق الكفيل رجل ضمن عن اخر حداجه ونوايه



وقسمته فوجاين اما الخراج فلانه دين كساير الديون اما  
 النوايب لئلا كان بحق كركي غير مشترك فهو دين كساير الديون  
 وان كان بغير حق كالجبايات اختلف المسايخ فيه واما القسمة  
 يريد بها ما وظف عليه من النوايب الراضية ومن النوايب اولا  
 كما ينوبه مما هو غير متعارف وانه كمثل ان يقع رجل قال لا خراك  
 على مائة الى شهر فقال المقتله في حالة قال قول قول المدعي ولو قال  
 ضمت لك عن فلان مائة الى شهر وقال المدعي في حالة قال قول الضامن  
 وقال السامعي القول قول قول المقتله الفصل الاول لانه اقرب احد  
 نوعي الدين كافي الكفالة ولنا ان الاجل عارض في الديون ولذلك  
 لا يثبت بغير شرط فمن ادعى العارض فقد ادعى بشرط اذا ابداه  
 متروك كان القول قول ولا لذلك دين الكفالة لان الاجل في  
 الكفالة نوع ولذلك يثبت الاجل في ذلك بغير شرط حتى لو ضم دين  
 موقلا كان موقلا في حقه من غير شرط فقبل قوله في بيانه رجل اشترى

جارية وكفل له رجل بالدرك فاستخفت لم ياخذ الكفيل حتى  
 يقضى به عن الباع لانه ما لم يقضى به عن الباع لا يتقضى البيع  
 فلم يلزم الباع رد الثمن فلا يحل ذلك عن الكفيل رجل اشترى  
 عبدا او ضمن له رجل بالعبدة قال نعمان باطل لانه مجهول بخلاف  
 الدرك لانه صار مستعلا في ضمان الاستحقاق خاصة مسلم  
 كد مسلم بر بطلا وطبلا اود قالوا من مارا او اهداق سوكا  
 او متصفا فهو ضامن ويبع لمن لا شيء جازي وقال ابو يوسف  
 ومحمد بن بضمن ولا يجوز البيع لانا اعذر المعصية فسقط ما بينهما  
 وكما خرج في حنفية انا اعذر المعصية لكن مع صلاحية لغيره فصار كالا  
 المعينة والحامه الطيان **كتاب القضاء**

رجل اودع رجلا الف درهم فخلطها بالف له اخرى فلان دين  
 على المودع ولا سبيل له عليها وقال ابو يوسف ومحمد بن كره ان شاء  
 لانه ان تعذر القهر من حيث الحقيقة لم يعذر من حيث



الحقيقة فخيرناه ولاي حنفة ان الخلط فيها لا يحتمل التميز استهلا  
 فينقطع الحق الى الصغار والقسمه تنحى بالادلة فلا تصلح عليه  
 لوجود الدلالة رجلة في بدا صبي يغير عن نفسه وقال انا اح  
 قال قول قول وان كان لا يغير عن نفسه وقال انا حر عبرت الذي  
 في يد لانه اذا كان يغير عن نفسه فهو في يد نفسه فليس  
 في يد نفسه فسا به البهيمه ولو كان يغير عن نفسه فقال انا  
 عبد لفلان فهو عبد الذي في يد لانه اقرا انه ليس في يد نفسه  
 بل هو في يد الذي البد فيكون القول قوله ولا ينقطع يد كالحجة  
 وشبهان المقدس الحجة حاريط لوجله عليه جذوع او مقبل  
 بنسابة ولا خدع اليه ادى فهو لصاحب الجذوع والاقبال  
 لان صاحب الجذوع والاقبال مستعمل للحاريط لما وضع له و  
 صاحب المهادي صاحب تعلق فكان صاحب الاستعمال احق  
 نه لوجله الى جنب مسناة وارض لرجل خلف المسناة لمزقنا

وليست المسناة في يد واحد منها يريد به انه لم يكن لصاحب الارض  
 قدر من عليها ولا لصاحب النهر نوبت ملق عليها في لصاحب النهر  
 حوت ملق طينه وغير ذلك لهما ان المطاهر شامد لصاحب النهر  
 لانه لا ينفع بالنهر الا بالحديم وله ان الحديم اشبه بالارض صوة  
 ومعنى اما صوة فانهما مستويان ومعنى فان كل واحد منهما يصلح  
 للغرس والزرع فكان الظاهر يشهد له وارث عشر ابيات  
 منها في يد رجل ويترك يد واحد فالساحة بينهما نصفان لان  
 استعمالهما الساحة على السواء ارض ادعاهما رجلان يريد به  
 كل واحد منهما يدعي انها في يد لم يقض ايهما احد مما ح بقما  
 البينة انها في يد بهما لان اليد حق مقصود يد عليه كل واحد  
 منهما وتلك ذلك في يد وتلف الاخذ خارجا فان اقاما البينة  
 انها في يد بهما قضى باليد لهما ولو طلبا القسمة لم يقسم ح بقما  
 البينة على الملك وكل شيء في ايدهما سوى العقار فانه يقسم

70  
 الارض والاعراض  
 انما في ايدهما



هذا هو الملك  
الذي هو في  
الملك  
الذي هو في  
الملك

لا القسمة فربان حتى الملك تكليلا للمنفعة <sup>في المختار</sup> وحتى اليد المخطوطة لم يثبت  
 الملك حتى تكون للتكليف ولا حاصه <sup>بالا حاص</sup> للمخطوطة خلاف للنقول فانه  
 يجب قسمته <sup>المنفعة</sup> للمخطوطة <sup>لانه ففقط يثبت</sup> والمسئلة على الاتفاق ولو كان احدهما قد  
 في الارض او بنى او حفد في يد لان هذا استولا الارض ثوب  
 في يد رجل وطرف منه في يد آخر فهو بينهما نصان وان كان في يد احدهما  
 اكثر لان الزيان من جبهه <sup>كرويان الشهود لا احد هذا عن عاكي</sup> لا توجب زيانا في الاستحقاق  
 ملو لرجل وسفل لا خفيص لصاحب السفل ان يتدفعه ولا  
 يفتق كق وقال ابو يوسف ومحمد يصنع مالا يضر بالملوك فاعلى عليه  
 تف مقول اي خفيص انه انما يمنع لما فيه من ضرر طامع فيكون ضللا  
 عليه لان الفرق حصل في ملكه فيكون المبلغ بعله الفرق رابعة  
 مستطيل اخرى وهو غير ناخذ قلبه لاهل الزابعة الاولى ان  
 يفتحوا بابا في الزابعة القصوى لانه ليس لهم حق الدور فيها فان  
 كانت مستديرة قد لاق طرفاها فلم ان يفتحوا لاهل حق الدور



هذا هو الملك  
الذي هو في  
الملك  
الذي هو في  
الملك

مستديرة  
 مستديرة

في كل الواغمة عبيد في يد رجل قام عليه البيعة وجلان احدهما  
 بغير ولا خبر ببيعة فهو بينهما لا سواهما في الدعوى والحق  
 رجل ادعى في دار دعوى فانك الذي في يدك سلحة منها فهو  
 جانيه خلافا للشافعي ومي يعترف في الخلف رجل ادعى دارا في  
 يد رجل انه وبها له في وقت قبيل البيعة فقال جدي للبيعة  
 فاستريتها واقام البيعة قبل الوقت الذي يدعي فيه للبيعة لم يقبل  
 بيعة لانه امر متناقض رجل في يد دار ادعى رجل انه  
 اشتراها من فلان وان له بيعة وقال الذي في يد فلان او  
 دجتها فلا خصومة بينهما لانها انفق ان الادار ملك الغير  
 فكون هو غاصبا او مودعا ولا يملك ان يكون حضا لدعي  
 الملك المطلق رجل قال لآخر اشريت مني هذه الجارية وانك  
 الاخذ الشري فاجمع مع ترك الخصومة وسعد ان بطانها  
 لان الشري لما جدد جعل ذلك مستحاف في حقه فاذا عزم البائع



عما تؤول للمضومة فقد وجد منه ما يدل على الفسخ اذا اتصل في كل  
 بفعله وهو المسكان والنقل فتح الفسخ رجل اقرانه قبض من  
 فلان عشره وراهم ادعى انما يوفى صدق لان اسم الدراهم  
 للياد والريوف القبض لا احصا احصا ص له باللياد  
 فلم ينافي الدعوى فيقبل قوله لان منكي قبض حقه رجل قال  
 لاخر لك على الف فقال ليس عليك شيء قال بمكانه بل على  
 عليك الف فليس عليه شيء لان رد الاقرار ينسرد به المثل  
 فيبطل بتكرير رجل ادعى على اخر مالا فقال ما كان لك على شيء قط فاقام  
 المدعى البيه بالفاق هو البيه على الفضا، قبلت بيته لو ضوج  
 التوفيق لعله فضا دفعا لمضومة مع انه لم يكن عليه ولو قال ما كان  
 لك على شيء قط ولا احد فكم لم يقبل بيته على الفضا، انه لو لم يعرف  
 لم يمكنه سوى الفضا، فيبطل التوفيق فيبطل البيه وذكره القودون  
 عن اصحابنا ان بيته الفضا، يقبل رجل ادعى على آخر انه باعه

جارية فقال لم ابيعها منك قط واقام المشتري بيته على ان يرد  
 بها احبها اذ ايدته واقام البائع البيه انه يرد اليه من كل عيب  
 لم تقبل بيته البائع لان البراءة عن العيب تغير لصفة العقد  
 ولا يتصور بلا عقد فاذا بطل التوفيق لزم الشاخص

**باب الفضا في الاما**

لا يمين في حد الا ان السارق تخلف فان قبله ضمن ولم يقبل لان يمينه  
 مشدح للكلول وانه يصح حجة في الاموال دون الحدود ولا يمين في  
 تكاح ولا دجعة ولا ادعاء نسب ولا في الالمان وقال لا ذلك  
 كلمة يعني الا اللعان لان النكول اقراره لا يبدل على كونه كادبا  
 في الاثكار فكان اقراره او بدلا عنه والاقرار جدي في هذه  
 الاشياء لكنه اقراره في البيه والحدود في الشهادات  
 واللعان في معنى الحد ولا يصفى انه يذل لان معية لا ينفى  
 البيه واجبة لحصول المضود وانزاله باذ لا او كليل لا يصير

اليمين في حد الا ان السارق تخلف فان قبله ضمن ولم يقبل لان يمينه مشدح للكلول وانه يصح حجة في الاموال دون الحدود ولا يمين في تكاح ولا دجعة ولا ادعاء نسب ولا في الالمان وقال لا ذلك كلمة يعني الا اللعان لان النكول اقراره لا يبدل على كونه كادبا في الاثكار فكان اقراره او بدلا عنه والاقرار جدي في هذه الاشياء لكنه اقراره في البيه والحدود في الشهادات واللعان في معنى الحد ولا يصفى انه يذل لان معية لا ينفى البيه واجبة لحصول المضود وانزاله باذ لا او كليل لا يصير



كاذبا في النكاح والبدل لا يجدى في هذه الاشياء وفائدة الاختلاف  
 انقضاء بالنكاح فلا يتخلف الا ان تعدا بدل لدفع الخصومة  
 في هذه الاشياء  
 فيملكه المكتات والعبد المأذون بمنزلة التضيافة اليسيرة امرأة  
 معناه اذا ادعى عليه ما فكلما عن العبد يعطى المال او ان يكون مالا بوجه  
 او عن طلاق قبل الدخول استخلف الزوج لان المقصود به المال  
 والنكاح حجة في المال فان نكح عتق نصت الطر بالجماع وكل شيء  
 لا يخاف للمنفقة بدعي عليه نصف المهر فان لا يحضر زوج عدل للمال على  
 ادعى على رجل من عهده دون النفس فنقل اقتضى منه فان نكح  
 في النفس بغيره حتى يقضاه بكلف وقال في النفس وغيرها  
 اذا نكح فقتل عليه المهر ونكح لم يقتض لان النكاح اقوال فيه بغيره

عند محاملا ثبت به انقضاء وجب به المال خاصة اذا كان امتناع  
 القضا من دفع مخرج من عليه كما اذا اقر بالخطا والولي بدعي العتق  
 لان حقه ان لا يطع اقر بملك ثامكك الاموال فجري فيها البدل  
 اي ما قبلها معاملة الاموال  
 بخلاف النفس فاذا امتنع القضا حتى في النفس اليدين حتى  
 مستحق عليه كجس ليس له كافي القسامة رجل ورت عتق اذ عاه انه عتق

فانه لو قال افطع بدلي فقطعه  
 لا يجب القضا وهذا احوال البدل  
 الا انه لا يجب لعدم القابلية وهذا  
 البدل مفيد لانه فاع للخصومة  
 ففما يقطع البذل لا يملكه وقطع النفس  
 الموجع بغيره

على علم ان ذنب له عتق وقضه او استراه فادعاه آخر  
 فاليمن على البنايات لان المشتري والموصوب له مال  
 بسيرة شرعية وضيع له وهذا يفيد علمه بانه ملكه فضع تخليفه  
 فاذا اتى بما هو مطلق صار باذلا فاما الوارث فلا عمل  
 له بما صنع المورث فطوبى ليعلم ما كان له فاذا لم يفعل  
 مع الامكان صار باذلا لرجل ادعى على اخر مالا فافترق  
 عيونه او صاح لم يباع عن من هو جائز ليس له ان  
 يتخلف على تلك البعثة ابدا اما لا اقتداء والصالح فمروى  
 عن عثمان رضي الله عنه ان يتخلف لانه ابطال خصومه  
 الذي لا بد له ان يتخلف لانه ابطال خصومه

**باب القضا في المسادات**

وجل في بدعي شيء يسوي العبد والامنة وسحق ليرى بغيره انه  
 له لان افضح ما يستدل على الملك قيام بد النصف بلا منازع  
 والعبد والامنة ان كان يعترف انه رقيق كذلك لان

فان كان كان امانة على يد  
 فلو حلف على البنايات فمضرت

ويشهد الملك فلا يصح ولكن لا يشهد  
 عند الشهادتين اشهدوا ان لا اله الا الله  
 لا اله الا الله اشهدوا ان لا اله الا الله  
 لا اله الا الله اشهدوا ان لا اله الا الله

حكم العبد ليس له ان يستأجر ولا يملك الاقضاء  
 فان كان الانسان وان عاتق العبد وعذر ذلك لا يعمل  
 ملك العبد في ملكه ملك العبد في ملكه ملك العبد في ملكه

في هذه الاشياء  
 في هذه الاشياء  
 في هذه الاشياء  
 في هذه الاشياء

في هذه الاشياء  
 في هذه الاشياء  
 في هذه الاشياء  
 في هذه الاشياء



الوفاق لا يكون في يد نفس وان كان لا يصدق لا لانه في  
 يد نفس رجلان شهد ان ابامها اوصى الى فلان الوصي  
 يدعي فهو جائز استحسانا ذكر في الوصايا وان اكل الوصي  
 لم يجز لو شهد ان ابامها وكله بقبض ديونه بالكوفة  
 وادعي الوكيل او اكل لم يجز شهادتهما والقياس ان لا  
 يقبل في الايمان ايضا لان هذه شهادة قامت للشاهد  
 اولايه وجه الاستحسان ان القطر في يملك نصيب الوصي  
 اذا كان طالبا والموقف معدوف فلا يثبت للشافعي هذه  
 الشهادة ولا ية لم تكن وانما استدلوا عنه مؤنة التعيين  
 خلاف الوكيل لانه لا يملك نصيب الوكيل على الغائب  
 فلو ثبت انما يثبت هذه الحجة رجل اقام البينة ان المدعي  
 استنابا للشهود لم يقبل لان البينة انما يقبل ما يدخل  
 تحت الحكم والجرح المجرد لا يدخل تحت الحكم وذكر الخصاف

دحة في الجرح المجرد انه مقبول وتاويله اذا شهد وابطار  
 المدعي بذلك ذلك مقبول شهادته العادل جازية ارادة عملا  
 السلطان لان نفس العمل للسلطان ليس هو  
 رجل شهد فلم يخرج حتى قال او منعت بعض شهادتي  
 فان كان عدلا جازي شهادته لان العذر ظاهر وهو  
 نهاية مجلس القضاء فان خرج ثم عاد لم يقبل لانه يوم  
 الزمان من المدعي يتبين فوجب الاحتياط في قول  
 من راي ان يسئل عن الشهود يريد به ابان يوسف ومحمد  
 لا يقبل قول الخصم لان من زعم المدعي وشهود ان المضم  
 في الجرح كاذب فلا يصح توكيده رجلان شهدا مع رجل  
 يفرض الف درهم فشهد احدهما انه قضاهما فشهدا  
 جازية على القروض لانهما اتفقا عليه شاهدان شهد  
 احدهما بالف والاخر بالف وممنه اية والمدعي يقول لم

انه عدل يريد به تقدير  
 حتى يسأل عن الشهود  
 غير المضم



يكون الى الالف فتشاهد الذي شهد على الالف خسمانية باطل تلات  
المدعي الكذب بعض ما شهد به شاهدان قرا انما شهد ابو  
لم يضر يا وقال ابو يوسف ومحمد يضر بان يحدث عمر رضى الله عنه ان ضرب  
شاهد الزور ولا حنفه ان شرب خمر الله كان يشهد  
ولا يضر ولا ان الضرب ان كان يصح زاجرا في حق من لم  
ينبأ شره لا يصح زاجرا في حق من با شره لا يضر في الوجه  
فاوجنا التحفيف باعتبار هذا القسم شاهدان على  
رجل انه سرق بقره فاختلفا في لونها قطع وان قال احدهما  
بقية والاخر ثور لم يقطع وقالا لا يقطع في الوجهين جميعا  
لان هذا خلاف يمنع الحكم بالمال اعني به القطب فلان  
يمنع الحكم في الحد كان اولى كالا خلافا في الجنس ولا في حنفه  
ان البقرة قد يجمع فيه لوان فكون احدهما طرفها اسود  
واحد من هذه الجانب فوق بصره عليه والمخرابيض والملاحق

من هذا الجانب فوق بصره عليه فيصبح التوفيق والاداعي اليه موجود  
وهو المثل في الليالي من بعيد ولا كذلك الغضب لا تغداه الداء  
ولا كذلك الزكوة ولا نوتة لان الحيوان لا يشهد على الزكوة  
ولا نوتة وشهادة النساء مع الرجل والشهادة في عي الشهادة  
وكتاب القاضي الى القاضي جابر المخرى الحدود والقضا صلاها  
سها في الرجل وقال الشافعي الشهادة في عي الشهادة في حجة  
في الحدود والقضا صلاها شهادان الرجل فاشبهت شهادان  
للأصول ولنا ان هذه حجة فيها شبهة زايدة ولو انما اهل  
اخذت من الأصول ام لا فلا يثبت بها شيء من العقوبات  
كشهادان رجل وامرأتين ولا يجوز الشهادة في عي الشهادة  
حتى يكون المشهود عي شهادتهم في مسير الله ايام ولياليهن  
او يكون مريض لا يستطيع اتيان مجلس القاضي لتحقيق العجز  
وعن ابى يوسف انه قال ان كان مسافة لو غدا الى القاضي



لشهادته لم يستطع ان يثبت باهله صحه لاشهاد احياء الخوف  
الناس رجل قال اشهد في فلان على نفسه بكذا لم يسع للمسا  
ان يشهد على شهادته تقول له اشهد على شهادتي لان الشهاد  
على الشهادته تحيل وتوكيد فلا تصح من غير تحيل ولو قال  
لرجل اشهد على شهادتي فسمع اخر لم يشهد على شهادته لما قلنا  
ان التحيل شرط ولا يسأل القاضي عن الشاهد من حيث يطعن  
المشهود عليه الا في شهود الحدود والنكاح وقال لا يسأل  
في ذلك كله طعن المضمع لم يطعن لان الظاهر لا يفسخ الا بآثان  
فوجب اثبات العدالة بدليلها يجب الحكم ولا حنفية حديث  
عمر رضى وان العدالة ثابتة ظاهرا وانما حجة تامة في  
هذا الباب فاذا طعن فالطعن عارض دليل الظاهر  
فوجب الترجيح بالسؤال بخلاف الحدود والنكاح لانها  
تندرج بالشهادت وفي هذا شبهة فاذا طعن يسأل عنها

حتى

في السد وكما في العلانية وقد تزكو العلانية في  
زماننا ليكون المذكر خفيًا فلا تخدع ولا تخوف رجل  
شهد لرجل انه اشترى عبد فلان بالفيء وهذا خبره  
شناه بالف وخسامة والمدعي يدعي بكذا افا لشهادته  
باطلة فكذا كذا للكتابة والعق على مال اذا ادعاه العبد  
واكثر المولى للخنق اذا ادعاه المولى وانكر الزوج لان القصور  
بهذه الدعوى كلها اثبات السبب وهو مختلف فلا يمكن اثباته  
لقصور الحجج عن كمال العدد مع ما يدعيه المدعي واما النكاح  
فسواء كان المدعي الزوج او المولى اذا اختلف الشاهدان في  
قد المهر والمدعي يدعي الاقل او الاكثر فيقضي بالنكاح باقل  
المالين وقال لا يقض بالنكاح ايضا لما قلنا في تلك المسائل  
ولا حنفية ان المال في النكاح تابع والا زد واج والمك  
اصل والشاهدان اتفقا على الاصل واختلفا في البيع



فوجب القضاء لهذا المفقود عليه لما كان المدعى يدعي ذكره وهو  
الزاد وواجب الملك ووجب الالف لانها اتفقا عليه جلان  
شهدا على شهادتي رجلين على فلانة بنت فلان الفلايئة بالف  
بالف وقال اخبرنا انها بعد فانها بعينها وحي يا موانة  
وقال لا ندري يعني ام لا فانه يقال للمدعى هات بشاقد  
انها فلانة حتى يثبت لهما المعرفة بالشهادتين فتصح الاشارة  
اليه لان الشهادتين على الحاضر لا تصح الا بالاشارة وكذلك  
كتاب القاضي الا القاضي لانه شهادتي على الشهادتين فان قال  
في هذين البابين بنت فلان التسمية لم يخرجني بسببها الى  
فخذها لان بني تميم لا يقتصون فتكلموا اعيان هذه النسبة  
فلا حصل التعريف ما لم ينضم اليه الفخذ رجل كتب على نفسه  
ذكر الخنزير اسفله ومن قام بهذا الذكر الحق فهو ولي ما فيه  
ان شاء الله او كتاب شرا فكتب في اسفله ما ادرك فلانان

درك فغلب فلان لانه وتسلمه ان شاء الله بطل  
ذلك كله وقال الشرا جازمه الدين لازم وقوله ان شاء  
الله عما من قام بذكر الحق وعلم الخلاص لان الفصل يثبت  
للاستيفاء ضار ذلك دلالة الصرف اليه ان الفصل بمنزلة  
واحد فاذا المنة الاشارة يعمل في الكل **باب القضاء في التوا**  
نصا في مات فجات امواته مسلمة قتالت اسلمت بعد موته  
وقالت الورثة اسلمت قبل موته فالقول قوله الورثة  
تمسك بالحال في معدة الماض في حكم الدفع رجل مات  
ولم يترك رجل اربعة الاف درهم وديعة فقال المستودع  
هذا ابن الميت لا وارث له عني فانه يدفع اليه لانه يقدر  
على نفسه سلم عين ماله اليه وان قال لا حر هذا ابنه  
ايضا وقال الاول ليس له ابن غيري قضى بالمال  
الاول لانه شهادتي على الاول بعد انقطاع يد عن



المال فلا يصح ميراث قسم بين العدماء فإنه لا يؤخذ منهم  
كفيلة ولا من وارث وهذا شيء احتياط به بعض القضاة  
وموظفهم وقال أبو يوسف ومحمد يؤخذ منهم الكفيلة و  
مع المسئلة ان البينة قامت على المواريت ولم يشهد  
انهم لا يعلمون له وارثا غير لهما ان الموت قد يقع بغير  
فلا تخلو الورثة والعدماء عن غيب فكان موضع  
الاحتياط ولما حنفية ان الحق ظاهر للمحاضر فلا  
يجوز تعطيل ضيانه حتى موتهوم دارني يد رجل  
اقام الاخذ بالبينة ان اباها مات وتركها ميراثا بينه  
وبين اخيه فلان الغائب قضى له بالنصف وترك النصف  
للاخذني يد الذي هو زوج يد ولا يستوثق منه وقال  
ان كان الذي في يد جاحدا اخذ منه وجعل في يد  
اميين وان لم يتخذ ترك في يد لهما ان الجاحد متعدي

١٧٣  
بالجود فيوجب الاخذ منه كالعدو من ولاي حنفية  
ان القضاء وقع للبيت قد ثبت احتمال الملايئمان من  
البيت فيبطل حجوز بقضاء القاضي ولا مزون الى  
لاخذ لان العفار محفوز بنفسه فلا يؤخذ منه  
ولا لذلك العرفين لانا محتاجة الى الحفظ رجل مات  
واقام وارثه بينة عداها انها كانت سلبية اعمارها او  
او دعها للذي في يد فانه ياخذها ولا يكلف البينة  
على ان مات وتركها ميراثا له لان الاعان ولا يد اع  
اثبات اليد من جهة الميت فيصير ذلك اثباتا ليد  
الميت عند الموت وذلك بمنزلة التخصيص على الانتقال  
الى الوارث وان شهدوا انها كانت في يد فلان مات  
وهي في يد جازن الشهاق لانهم قد شهدوا بالملك له  
وقت الموت فثبت النقل الى الورثة مزون ولو شهدا



لرجل حتى انها كانت في يده منذ اشهر لم تقبل وعن ابي يوسف  
انه تقبل لان اليد حق مقصود فصار كالو شاهد  
على اقوان انها كانت في يده ولهما ان الشهادة قامت  
بجهول وهي اليد فلا يقبل بخلاف الشهادة على الاقرار  
لان الشهادة قامت بعلوم ولو الاقرار بالجهول  
رجل قال مالي في المساكين صدقة فهو على ما فيه الزكوة  
وان اوصى بثلاث ماله فهو على كل شيء لان اعجابه معتبر  
وباجاب الشيخ في الاموال انصرف الى الاموال الفاضلة  
وفي الوارث انصرف الى كل مال فكذا اجاب العبد رجل  
اوصى اليه ولم يعلم حتى باع شيئا من التركة فهو وصي البيع  
جائز ولا يجوز بيع الوكيل حتى يعلمه انسان لان الوصي  
يتصرف بحكم الخلافة فتشابه الوارث ثم ان الوارث يصير  
خلفا من غير علم فكذا الوصي والوكيل يتصرف بحكم النيابة

والثابت مشرع بمنافعة عن المنوب عنه فلا ينصرف <sup>بعلمه</sup> الا  
فاذا علمه انسان بالوكالة صح له ليس فيه الزام  
يستوقف فان اعلمه انسان بالعدل فلا يصح  
يشهد عند رجل عدل يعرفه القاضي او شاهدا  
وقال يقبل قول واحد عدلا كان او غير عدل وعلى  
هذا الخلاف مولى العبد الحرة بعتة او يبيعه بعد ما احبته  
هل يصير مختارا للقدار لهما ان هذا من جنس المعاملات  
فلا يستوقف على شدايط الشهادة كالوكان المجرد سكا  
ولم يخسره ان الخبز يذوق الامور يشبهه الا لزامات من  
وجه لما فيه من ضرر يلزم الاخر فوجب ان يشترط احد  
وجوبه لهما او هما معا العدد او العدالة لا كذلك الرسول  
لان لسانه لسان المرسل ولوا جبر بنفسه يقع  
العلم فكذا هذا **باب من القضاء**



كل شيء قضى به القاضى في الظاهر بحججهم فهو في الباطن كذلك  
 وهو قول ابي يوسف الاول وقال ابو يوسف وقال ابو يوسف آخر  
 وهو قول محمد وزفر والسافعي ولا يكون كذلك وهي تعرف  
 في المختلف ويقترض القاضى اموال اليتامى ويكتب ذكر  
 الحق فان اقترض الوصى ضمن لان القرض يترفع طالا ومعا  
 مالا فاعند بغيره في حق الوصى معاوضة في حق القاضى ملكية  
 من الاستحراج نظرا لليتيم والاب في هذا الحكم بمنزلة الوصى ولا  
 يجوز للقاضى ان يامر اسنانا بقضيه بين اثنين الا ان يكون  
 الخليفة جعل اليه ان يؤكل خبز القضا لان القاضى جعل  
 رسول الله عن جماعة المسلمين والوكيل لا يملك التوكيد الا باطلا  
 الموكل فالرسول به اول وما اختلف فيه القضاة فقضى به قاضى  
 ثم جاء قاضى آخر يرى غير ذلك امضاه لان اجتهاد الاول  
 اتصل به العلم فلا ينقضه بالعلم ينصل به العلم فاذا قال القاضى

قد قضيت على هذا الوجه فادحه او بالقطع فافطعه او بالهزب  
 قاضيه وسلك ان يفعل لان امرنا بطاعته ومن الطاعة  
 نقصد بقاءه وعن محمد انه وجع وقال لا يقبل قول القاضى  
 ولا تعمل به الا ان تعارين الحجج وبه اذ منسأ نحن ارجح  
 لان القضاة قد فسدهم افلا يؤمنون قاضى عزل فقال  
 لو جل اخذت منك القاضى فعننا الى فلان قضيت بها له  
 عليك فقال الماخوف منه لما اقترانه بفعل ذلك في حال القضاة  
 صار معتقبا بينها في الظاهر للقاضى وكذلك لو قال قد قضيت  
 بقطع في حق كان القول قول القاضى بطل حال ورسول  
 القاضى الذي يسأل عن الشهود اذا كان واحدا جاز  
 الاثنان افضل وهو قول ابي يوسف وقال محمد لا يجوز الا اثنان  
 لان التولية بمعنى الشهادة ولها ان التولية ليست بينهما في  
 محضه وشرط العدد شرط دايم في الشهادة بالنقض فلا يصح

بل اخذها ظلما  
 فالتقول قول القاضى

يدرك



تعديته اليه كلفظة السها فادخل افرغها قاضي بدني فانه  
يخرج ثم يسأل عنه ان كان مؤكدا ابد الجب وان كان  
معدا اخل بسبيله ومغناه اذا ظهر للقاضي نحو عند غير  
او ما طلته بعد ما اقر عند من لان الحب جزاء النظم  
و بالمطله بصيظا ما دخل حب الفاضل في دين علمه ورامع وله  
و نايث يبيعها القاضي و يوفي صاحب الدين دينه فان كانت  
له عده وضل بيعها وقال ابو يوسف و محمد بن العدي و العلاء  
ايضا و من فروع بطلان الجبر على المد عند اى حنفه قاض  
او امينه باع عبدا للعدما و اخذ المال فضاغ و استحق العبد  
لم يضمن و رج المشرى على العدماء و لو امو القاض الوصي ببيع  
فباعه للعدما ثم استحق او مات قبل القبض فضاغ الثمن  
رج المشرى على الوصي و رج الوصي على العدماء لان الوصي  
عاقب بحكم النيابة عن الميت حقوق العقد كانت ترجع اليه لو كان

بنفسه فكذا لك من قام مقامه ثم يصير رجوع العدماء لانه  
تصرف لهم فاما القاضي فتايت عن الامام والامام نائب عن  
العامه لكن في معنى الرسول لان معنى الوكيل فلا يرجع للمفتي  
بكي اليه بل ترجع الى من وقع العقد له لتيقن الشاهد ومعناه ان  
يقول القاضي استشهد بكذا وكذا لانه اعانة لاحد الخصمين و  
ابو يوسف في غير موضع النية لانه من باب الاجراء كالاشخاص

### باب مسائل متفرقة

و بجبره و الوجه المحرم على النكاح في قوله و انهم لان نفقة المحام  
ما عدا الوالدين و المولودين تعلقت بالارث لقوله تعالى و على  
الوارث ما مثل ذلك فمقدور بقدر الارث رجل اشترى حاربه  
فولدت عنده فاستحقها و رجل عثرم الابن فمعه الولد فاستحق  
نحاصم لانه ولد للعدو و ولد للعدو و رج ما نسبه باجماع  
الصحابه و ضايع عنهم فلو جاء المولود و قدم ان الولد فليس على



الاب بشئ لان الولد جعل عبد اذ حق المستحق انما يصير المثل  
والفرض حاصل يوم الخصومة متى مات قبل ذلك لم يجز فيه  
شئ كونه للمفصولة ولو مات وخلف مالا كان ذلك لغيره  
لانه غلبت حسد ابي حقه ولا شئ عليه من قيمته لان المثل  
يعوض عن الوالد فلم يصير الولد سالما بسلامته ولو قتل  
والصله واخذ الاب دينه غريم الاب قيمته لانه بدل عنه  
وضار سالما بسلامته وجل ادعى ان فلانا وكله بعض  
مال على فلانا وكله بعض مال على فلان فصدقه الغريم  
ودفع المال فضاخني بديا فجا صاحبه المال فانكر الوكالة اخذ  
المال من الغريم بفساد الاداء ولم يرجع الغريم على الوكيل  
الا ان يكون ضمه عند الدفع لانه اذا صدقه كان في رعيه  
ان صاحب المال ظلمني فليس لي ان اظلم غريمي الا اذا ضمه  
لان معنى الضمين ان يقول الك وليت وقبضك جائز لكن

لعل يقض الغائب اذا فعل صار غاصبا فهل انت كقيل  
عنه بما جرت عليه فكانت هذه الكفالة بمنزلة الكفالة بدلا  
ولو كان الغريم لم يصدق على الوكالة ودفعه اليه على اداءه  
فان رجع صاحب المال على الغريم يرجع الغريم على الوكيل  
لانه لم يعرف بانه مخفي وانما اذاه وجاء اجازة الغائب  
فاذا لم يجز ظهرا انه قبض بغير حق وضامنا متفادضا  
اذا كان احد السامع ان يترك جارية قنطارا ففعل  
فهي له بغير شئ وقال يرجع عليه بنصف الثمن لان العقد وقع  
للامور والنمق قضى من مال الشركة فيرجع عليه صاحبه  
بنصفه والى حنف ان العقد وقع لعقد الشركة والتمن  
قضى من مال الشركة فلا يثبت الرجوع وحل الوطي  
يحتك بثبوته بعقد الهبة والهبة جائزة مع الشايع الذي لا  
ينفس فاجيل اليه **كتاب الوكالة**



دجل وكل دجلا بقبض عبده فاقام الذي هو بين ابنته ان  
الموكل باعه اياه وقف بلا مزح حتى حضر الغايبة وكذلك  
الطلاق والعنف ولا يقضى بيع ولا طلاق ولا عتاق  
بالاجماع ولو وكله بقبض دين فاقام المدعي عليه ابنته انه  
قد اوفاه قبلت بنته ويؤى من عليه الدين وقالوا هذا  
والاول سواء لان التوكيل حصل بالقبض لا بالخصومة و  
ابنته قامت على غير النظم لكن موقف الامور احتياطا كما  
في الفصل الاول والابى حسمه ان هذا توكيل بتمليك الدين  
وتلك العين فصار خصما كالوكيل بان لا كذلك الوكيل  
بقبض العتق وكل وكيل بالخصومة في مال فاقو عند القاضي  
ان الموكل قد قبض المال قضى على الموكل بذلك ولو اقر عند  
غير قاض لم يقض عليه وهذا قول محمد وقال ابو يوسف اقراه  
جابر عند قاض وغير قاض وقال دقرو الشافعي لا يجوز اقراه

عند قاض ولا عند غير قاض لانه ما مور بالخصومة وهي  
مناوغة والاقراء ايضا في لانه مسالة الامور بالشيء يقال  
ضيق ولذا لا يملك الضلع والابواء ولنا ان التوكيل صحيح <sup>قطعا</sup>  
وصحته ينشأ من ما يملكه قطعا وذلك مطلق الجواب <sup>دون</sup>  
احدهما عينا وطريق المجاز موجود فيصرف اليه تحريبا للصحة  
قطعا والابى يورث ان الوكيل قائم مقام الموكل واقراء <sup>بمقتضى</sup>  
بمجلس القضاء وكذا اقراء ثانيا ولهما ان التوكيل ينشأ من  
جوابا يسمى خصومة حقيقة او مجازا والاقراء في مجلس  
القضاء خصومة مجازا لان الظاهر اتيانه بالمتحقق  
بمطلب المستحق وهو الجواب في مجلس القضاء فمختص به  
رجل كفل عن رجل بال فوكله صاحب المال بقبضه عن  
الغريم لم يكن وكبلا في ذلك كله ابد لانه لو صح التوكيل  
صاير الوكيل عاملا لنفسه فلا يصلح وكبلا والتوكيل <sup>بالخصومة</sup>



توكيد بقبض الدين لكن لا يفي في معناها لانه لا يؤمن  
على المال الذي يؤمن على الخصومة وجلا ان وكلا  
بالخصومة في دين وفي قبضه فلا حد ما ان يحاصم  
ولا يقبضان الا معا وقال زفر لا يجانحان  
الا معا لانه تصرف مقيّد الى السري فلا يحتمل الا تفرد  
فالتوكيد بالقبض ولنا ان المعهود بين الناس لا  
جناح في تسوية الامر ولا تفرد بالتكلم صيانة للجلس  
القضاء فصار الا تفرد مراد ابدالة العقل ولا ذلك  
القبض لانه لا ضرر ولا يضر الا تفرد وجعل دفع الى  
وجعل عشرة دراهم لتتقيا على اهل فانفق عليهم عشرة  
من عنده فالعشرة بعدة لان الاتفاق لا يكون الا  
بالشركي والتوكيد بالشركي يملك ذلك ولا يجوز الوكالة  
في استيفاء حيا او قضا من عند غيبة المفذوف والمفدوف

منه وروى القاضي لانه شرطت حصة صاحب الحق احتياالا  
لدر الخوارج واما التوكيد بالاثبات باقامة الشهود جاز  
عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا يجوز قول محمد مظهر قال فلان  
انه مع ابي حنيفة ان التوكيد بمنزلة البديل عن الاصل فلا  
مدخل للبديل في هذا الباب ولهما ان الخصومة شرط  
محض لا حظ لها في الوجوب الظهور فاشهدت ساير  
المحقق **باب الوكالة بالسنة**  
وجعل امر دجلا بان يشري له عبد بن باعنا وانا لم يسم  
ثنا فاشترى له احدهما جاز لانه قد لا ينفق الحج ولو امن  
بان يشريها بالف وقسمتها سواء فاشترى حدهما  
تخسامة او باقل جاز ولو اشراه باكثر من حسمائة لم  
يلزم الامر الا ان يشري الباقي ببقية الالف قبل ان



مختصا وقالا اذا اشترى حدهما اكثر من نصف الف فيما  
يتعاقبن النكاح فيه وتبع من الف ما يثري عبده الباقي  
جاز لان التوكيد حصل مطلقا فيحمل على المتعارف وذلك في  
قلنا ولا حصة ان هذه المقابلة اوجبت التصفية كالة  
والنقص عن حتمية لكل واحد منها مجده عن الزيادة فكذلك هذا  
لما اذا اشترى الباقي قبل ان يحصل لان الملك بالقرح حق  
من الملك بالدلالة والتوكيد مرجح بتحصيل العبد من الف  
رجل امره جلا ببيع عبده فباعه بقليل او كثيرا او بعد  
او ببيع نصفه جاز وقال لا يبيع الا بالدراهم والدنانير بما  
يتعاقبن النكاح فيه ولا يجوز بيع النصف للمان ببيع النصف  
قبل ان يختصا ولا يعوض في المختلف رجل امره عبدا محجورا  
عليه او صبي ببيع عبده فباعه جاز والعهد على الاموال

صحة العبدان نظمت والعهد ضرر فاطقنا البيع ودفعنا  
العهد عبدا قال لرجل اشترى نفسه من المولى بالف  
ودفعها اليه فان قال المشتري للمولى اشتريتك بنفسه  
فباعه مع هذا فهو حر والاولى الاولى لان بيع العبد  
من نفسه اعتاق وان لم يعين للمولى فهو عبدا للمشتري  
علا حقيقة اسم الشريك والالف للمولى لانه كسب عبدا  
رجل قال لا خدام منك ببيع عبدي بنقد فبعته ثوبا  
وقال امرتني ببيعه ولم تقبل شيئا قال قول قول الامر  
لان الامر قد يكون مطلقا وقد يكون مقيدا لانه  
بيعه على احد الوجهين دليل والامر بفساد من جهة  
وان اختلف في ذلك المضارب ورب المال قال قول  
قول المضارب لان الاطلاق فيها اصل قال قول قول  
من عتك بالاصل رجل له على الف وامره بان يشترى



فأشهر جازوا أن امرأته  
عبد بن عبد الله

به هذا العبد فأشهره فأتى من قبل أن يقبض الأمر  
مات من مال المشتري فإذا قبضه الأمر فهو له وقفاً هو  
لازم للأمر إذا قبضه المأمور لأن عندنا لا استقل  
بعين الدوام فيصير التقييد بها والاطلاق سواء كان  
عين البائع ولا حصة إن الدائم يتعين في الوكالة  
فكان توكيلاً بملك الدين من غير من علم الدين  
وذلك باطلاً أما إذا عتق انتصب ببيع وكيله بالقبض  
ثم الشد والقبض حكم الشد بعد رجل دفع إلى رجل  
الفاوأم أن يشوي به جارية فأشهرها وقال الأمر  
أشهرتها بحسابة وقال المأمور أشهرتها بالنف قال  
قول المأمور يريد به إذا كانت تساوى الفا فلا تريد  
عليه فكان حسابة وهو متفق وإن لم يكن دفع إليه إلا ألف  
بحالها فالقول قول المأمور يريد به أنها يتحالفان وتكون

لجارية المشتري والاختلاف بينهما لأن الوكيل لا يرد  
مع الموكل ينزل منزلة البائع مع المشتري والاختلاف  
بينهما يوجب التماثل وإذا انحاز فاضح البيع فلتزم  
لجارية المأمور فهو مشتري لنفسه وأمره لا يبطل  
وكذلك الدان لأن الدافع للمالة بين الجنب والنوع فإذا  
سمى الثمن الحق بالنوع وأنه يحتمل الوكالة فإذا لم يسم الثمن  
الحق بالجنب ولا يحتمل الوكالة وإن وكله بشراء  
النوب والدابة لا يصح وإن سمي الثمناً إلا إذا وصف جنس  
الدابة والنوب لأن هذه المالة في الجنب فلا يحتمل  
الوكالة لأن القدر يصلح لأجناس كثيرة رجل وكل  
رجلاً يبيع عبداً فاسم الوكيل رجل لا يبيع فباعه الوكيل  
حاضر أو باعه رجل فبلغ الوكيل فأجاز فهو جاز لأنه  
حضر رايته وإن وكله بشراء نوب لودي فاسم الوكيل

المأذون به ورجل آخر  
أخبر أن شري له جارية  
لم يسم ثمن



وَجَلَّ شَرَاهُ وَالْوَكِيلُ حَاضِرُهُ وَجَائِزُ مَا قُلْنَا وَإِنْ كَانَ غَايِبًا

بجذله نه عدم رايه زان في كتاب الوكالة اذا قدر الاول

النمل المنان جازمكاتب او عبد او دمي زوج ابنته هي

صغير: حرّة مسلمة او باع او اشترى لم يجز العقد لنقد الا...

وقل الم تداوا قتل علي رفته والحسن المنان كذلك

لما قننا في كتاب السير من هذا الكتاب وقضى احوال افعال

اليتيم فان كان ذلك جنبا لليتيم جازلان ما هو المقصود

من الموالاة وهو التوثيق الذي يحصل الى ان يكون المحال عليه

أَتَى مِنْ الْحَيْلِ رَجُلٌ أَمْرٌ جَلِيلٌ بَيْعَ عَبْدٍ فَبَاعَهُ وَأَخَذَ

بالتزادنا قضاء في مد فلاحنا عليه اعني وابل

و کلا تک و اخذ من کذا و وقت و المار علی الکف و حله و

رجلین بسم عدله فناء احواله کی نوکری الخ و ان قدر

النم، واما الخاوية، فبعضها ايمان، وبعضها انفاق، واحصاهما بطلان

غرضه و حاجات و طوایف و مشایخ و اهل انوار و انوار

له ثمانية عشر اهقفا الامم الشريفت بحسمه وقرار المامه

بِالْفَصْدُقِ الْبَائِمِ الْمَمُورِ فَالْعَوْلُ قَوْلُ الْمَمُورِ لَا نَدَّ

لَا صَدَقَ صَادَكَ نِسَاءً، الْبَيْمُ فَبَطَلَ الْأَحْتِلَافُ وَفَمَا تَقْدِيمُ الْبَيَانِ

غایب فاعیلاً خلوفاً کتاب اللعوی

جارية حبلى في ملك رجل فباعها فولدت في يد النورس

قاضي اليباغ الولد قد اعشق المشرقي المأم فهو ابنهم

يؤد عليه حصته من الثمن فان كان المسمى اعنى الولد

دُونَ الْإِمَامِ فَدَعَا بِهِ بَاطِلٌ وَالنَّبِيُّ إِنْ لَا يَصِحُّ دَعْوَتُهُ

في الوجهين جميعا وبه اذ زفر في لانه ياقض كلامه والشاف

يُطْلَقُ الدَّعْوَى فَلَا نَسَبَ بَعْدَ دَعْوَى وَجَاهُ الْخَسَنَ

ان الشافض معكم في مثل الحقا، أم العلق من

ماية الى ان الاصل في السحقاق النسب الولد والام

[illegible]

...



لَا تَهْتَفِئُوا مِنْهَا وَاجْعَلُوا  
يَكُونُ بَعْضُهُمْ حُرّاً وَبَعْضُهُمْ رَقِيقاً

هذا من كتاب القوسب الاول  
 في ما خرج من يد صاحبه  
 الا خواص فطاني دعوى ما خرج  
 كان الولد في يد صاحبه  
 كما ان كان في يد صاحبه  
 قول الحق في يد صاحبه  
 قول الحق في يد صاحبه  
 قول الحق في يد صاحبه



عليه في قول أبي حنيفة وقاله اليمز كتاب — الاقرار

و هو صول الاستيلاء من ايتي السهم

رجل قال لا خرا حذق مثل النّاديق ثمّ قلت قال صاحب

الان اخذتها غضبا فهو ضامن لان اقر بسبب الضمان وهو

الآخِرُ وَادْعُوا إِلَى الْبِرِّ إِنَّهُ هُوَ مِمَّا تَعْبُدُونَ  
أَنْ تَدْعُوا إِلَى الْوَدْعِ لَوْ جِئْتُمْ بِآيَاتٍ

ودبعة فقلت فقال صاحب المال عجبتم بها لم يضمن لانه

انكر سيب الضمان حيث اضاف الفعل الى صاحب المال رجل  
و هو اعطيتني

فَالْهَذَا الرَّايُفُ كَانَتْ وَدِيعةً لِي عِنْدَ فُلَيْحٍ فَاخْتَارَهَا مِنْهُ فَغَالَ

فقال فلان مبي لي فانيه ياخذها ولو قال اعصرت وابتني ملز  
قال فلان وانه ان ياخذها من القدر

فلانا فربها فرد بها او نوبی هذا قبله فرق و قال فلان

مما في القول قوله وقال القول قول الذي اخذ الدابة والنوب

منه لان المقدس اوباليد له لم اذ عى عليه الا كحقاق فوجبت  
 وهو المستقر فيومر بالوحده اى على المستقر

الورد وايات قوله بالحجة كما في الورد يعني ولاي صفة

ان ايتدي باب العاديه صرون فيه فتكون عذما فاما ورا

لا ان المصود انتفاع و الايد ضمن فيه فلا يكون  
الاقرار اقرارا ابالا يبد

الفروع فلا يكون هذا اقوالا بالبدله مطلقا بخلاف الوعية

لان اليد مقصود في حق عبد الوتعة رجل قال الغلان

الفادرمع من من متاع او قوض ثم قال مي زيوف او بهر چه

لم يصدق وكذلك ان قال افرضني النابونا او قال له الف

دُيُوفٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَنْتَهِجْ وَقَالَ يَصْدُقُ فِي الْعَصْرِ الثَّانِي وَكَذَلِكَ

لَوْ قَالَ لَعَلَّ الْفُتُوحَ مِنْ مَعْنَى مَتَاعٍ إِلَّا أَنَّهُ دَبُّوْقٌ أَوْ قَالَ لَعَلَّانَ عَلَى

الفائز الا اننا ذيقوه ووصل لا يصدق لان ظاهرا الكلام

ينصرف الى الجبار ويحمل الزيوف وكان هذا اياتنا منه  
الاعجاز

معنى التغير من شأنه الاستثابة ولا يحنف ان الزيادة

حَيْثُ وَمَطْلُوقُ الْعَقْدِ يَقْتَضِي السَّلَامَةَ عَنِ الْعُيُوبِ

فكان دَعْوَى الرِّبَا فِى دُجُوْعَا عَنْ بَعْضِ مَا افْرَدَ النَّصِيحُ اِنْ

وصل ولوفال اعطيت منه الف او قال او دشني الف الا اها

ابو يعقوب وصل بالاجماع لانه ليس له

...فإنه لا بد من أن يكون الإنسان قد بلغ سن الرشد ...

ولا يؤمنون إلا بما نزلنا من الكتاب



في الزبانية والحق وان قال في هذا كله الفألا انه ينقض  
 كذا ان وصل صدق وان فصل لانه استثناء رجل مان  
 وله عا رجل مائة وله ابنان فقال احدهما فنص الى منهما  
 فلا شيء للمفرد للاخر حسون لان اقران على الميت لا يتخذ  
 ففعله كالمستوفى بنقضه لعل قال للفلان على ما بين حرمه الى  
 عشر فعليه تسعة ولو قال ما بين عشر الى عشر بن فعله  
 تسعة عشر قال عليه الاكثر مما اقر به ولو قال لا من حراي  
 ما بين هذا الحابط الى هذا الحابط فله ما بينهما ليس له من الفاضل  
 الى بطين شيء وقال وفروعه عليه غايته في الفصل الاول وتسعة  
 في الفصل الثاني وقد ورد في كتاب الطلاق من هذا الكتاب  
**كتاب الصلح** وجعل له على اخو الفروع  
 فقال له ادة الى غدا خمسماية على انك بوي من الفصل ففعل  
 فهو بوي فان لم يدفع اليه خمسماية غدا عا د عليه الفاع وهو

في الزبانية والحق وان قال في هذا كله الفألا انه ينقض  
 كذا ان وصل صدق وان فصل لانه استثناء رجل مان  
 وله عا رجل مائة وله ابنان فقال احدهما فنص الى منهما  
 فلا شيء للمفرد للاخر حسون لان اقران على الميت لا يتخذ  
 ففعله كالمستوفى بنقضه لعل قال للفلان على ما بين حرمه الى  
 عشر فعليه تسعة ولو قال ما بين عشر الى عشر بن فعله  
 تسعة عشر قال عليه الاكثر مما اقر به ولو قال لا من حراي  
 ما بين هذا الحابط الى هذا الحابط فله ما بينهما ليس له من الفاضل  
 الى بطين شيء وقال وفروعه عليه غايته في الفصل الاول وتسعة  
 في الفصل الثاني وقد ورد في كتاب الطلاق من هذا الكتاب  
**كتاب الصلح** وجعل له على اخو الفروع  
 فقال له ادة الى غدا خمسماية على انك بوي من الفصل ففعل  
 فهو بوي فان لم يدفع اليه خمسماية غدا عا د عليه الفاع وهو

قول محمد بن وهب وقال ابو يوسف لا يعود عليه لان اداء الخمسمائة  
 لا يصلح عوضا فلا يوجب تعلق المبراة به فيفعل المبراة  
 مطلقا فيثبت البراءة ولها ان لا يملكها ببيع المثل الخمسمائة وادائها  
 ففعل له رغبة في ذلك وقوله على انك بوي لم يخرج المخرج  
 الى عوض فلم يثبت المثل والمقابل يصلح ان يكون شرطاً  
 لكونه مبرعاً ولا يصلح عوضاً محضاً فلا يصير المبراة مطلقاً  
 بانك عبد مبادون له قتل وجلاء المخرج له ان يصالح  
 عن نفسه لان رقبته ليست من النجاسات ولو قتل عبده  
 وجلاءه افضا الى غدا جازل ان عبده من خارته ففوق  
 الشرف في ذلك اليه وجعل غضب نوياً يهود يافتمه دون  
 المائة فاستهلك فصالحه منه على مائة جازوا لا يبطل  
 الفصل على فتمه بما لا يتعابن الناس فيه واجمعوا ان  
 العبد اذا كان بين رجلين فاعتقه احدهما فهو موكد  
 النطق وصالحه الشرف وبقية النطق

في الزبانية والحق وان قال في هذا كله الفألا انه ينقض  
 كذا ان وصل صدق وان فصل لانه استثناء رجل مان  
 وله عا رجل مائة وله ابنان فقال احدهما فنص الى منهما  
 فلا شيء للمفرد للاخر حسون لان اقران على الميت لا يتخذ  
 ففعله كالمستوفى بنقضه لعل قال للفلان على ما بين حرمه الى  
 عشر فعليه تسعة ولو قال ما بين عشر الى عشر بن فعله  
 تسعة عشر قال عليه الاكثر مما اقر به ولو قال لا من حراي  
 ما بين هذا الحابط الى هذا الحابط فله ما بينهما ليس له من الفاضل  
 الى بطين شيء وقال وفروعه عليه غايته في الفصل الاول وتسعة  
 في الفصل الثاني وقد ورد في كتاب الطلاق من هذا الكتاب  
**كتاب الصلح** وجعل له على اخو الفروع  
 فقال له ادة الى غدا خمسماية على انك بوي من الفصل ففعل  
 فهو بوي فان لم يدفع اليه خمسماية غدا عا د عليه الفاع وهو



فصل في الاخر على اكثر من نصف قيمته فالفضل باطلا وان صالحه

على عدو من حاز لهما ان حقه في القيمة مقدرة فلا يحتمل

الزبان لانه يصدر بواكفي سبيله العتق ولا يحنه ان

الحاكم في حكم الصلح بمنزلة القايمة وهذا المال يصلح عوضا

كما يصلح استيفاؤه وقد قام الدليل على جهة الاعتياد وهو

طلب الزيادة بخلاف العتق لانه استيفاؤه لان الاستيفا

صار لازما شرعا فلم يصح الاعراض عنه الى جهة الاعتياد

رجل قال لا خذوا قوليكم بال حال حتى توحضوني او تحطوني

جاذبه ليس بكي في كتاب المضاربة

مضاربة اذ ان وينافق المضاربة فضل فانه يجبر على التقاضي

لان معنى الاجير ان لم يكن فضله لم يجبر لانه وكيد محض والوكيل

متبرع لا يحل له ان يتقاضى اي يوكله لان العبد

على العاقد مضاربة معه الفدر مع بالنصف اشترى بنائه

هذا هو الحق في المضاربة  
فان العاقد مضاربة مع العبد  
فان العبد مضاربة مع العاقد  
فان العاقد مضاربة مع العبد  
فان العبد مضاربة مع العاقد

هذا هو الحق في المضاربة  
فان العاقد مضاربة مع العبد  
فان العبد مضاربة مع العاقد  
فان العاقد مضاربة مع العبد  
فان العبد مضاربة مع العاقد

هذا هو الحق في المضاربة  
فان العاقد مضاربة مع العبد  
فان العبد مضاربة مع العاقد  
فان العاقد مضاربة مع العبد  
فان العبد مضاربة مع العاقد

قيمتها الف فوطيتها فجات بولد يساوي الف فالعادة لم تلغف

قيمة الفلام الف الف مائة والمائة مائة فاشاء

المال استسعى الفلام في الف ومائة مائة وخمسين وان شاء

اعتق واذا قبض الالف ضمن المدعي نصف قيمة الالف

لان الدعوى ان عتق صحبة في الفلام مائة مائة وخمسين

الصحة وهو قراش النكاح لكن لم ينفذ لنقد الملك

فهما لان كلتهما مشغولان بواسل للمال فاذا وجد

الملك نفذت الدعوى ونبت النسب وعتق الولد

لان الله لا يضمن نصيب رب المال في الولد لان العتق

ينبت بالنسب وعتق الولد للملك فاضيفت الاخر

وهو الملك وانه ينبت بغير ضيعه فوجب السعاية

في نصيب رب المال في الف ومائة مائة وخمسين الف واثني

المال والباقي نصف الزرع فاذا استوفى راس المال

هذا هو الحق في المضاربة  
فان العاقد مضاربة مع العبد  
فان العبد مضاربة مع العاقد  
فان العاقد مضاربة مع العبد  
فان العبد مضاربة مع العاقد

هذا هو الحق في المضاربة  
فان العاقد مضاربة مع العبد  
فان العبد مضاربة مع العاقد  
فان العاقد مضاربة مع العبد  
فان العبد مضاربة مع العاقد



ان الائتم كالتأرجح فصارت ام ولد له وضمير نصف فبينها لانه  
ضمان تلك فلا يقتصر الى الصنع مضارب معه الف  
بالنصف فاشترى بها ثوبا فباعه بالفين واشترى بالفين  
عبد اقليم بنقدهما حتى ضاعا فانه يقدّم رب المال الف  
وخمسمائة والمضارب خمسمائة ويكون ربع العبد للمضارب  
وثلاثة ارباعه على المضاربة لان مال المضاربة امانة في يد  
المضارب وربعه صار مضمونا عليه بالثمن وضمان المضارب  
ينافي للمضاربة فخرج ذلك الوجه من ان يكون مضاربة  
والباقي بقي على المضاربة وصار داس المال الفين و<sup>خمسمائة</sup>  
لكن لا يبيعه مواحه الا على الفين لانه اشتراه بالفين مضارب  
معه الف بالنصف اشترى بها عبد اقيمة الفان فقتل  
العبد وجلا خطا فثلثة ارباع الفداء على رب المال وربعه  
على المضارب لان الفداء مائة الملك والملك مشترك كذلك

١٨٧  
فاذا فديا خرج العبد كله من ان يكون المضاربة لانه صار  
مالا ذابلا على ملكهما بالحياة ثم اشترى لا نفسه بالفداء  
فيكون ثلثه ارباعه لرب المال وربعه للمضارب بخلاف  
رب المال ثلثه ارباعه والمضارب ثلثه ارباعه ومما مضارب دفع من  
مال المضاربة شيئا الى رب المال بضاعة فاشترى رب  
المال وبيع فهو على المضاربة لان الا بضاعة توكلت بالقصر  
والقصر في حق المضارب فيصح التوكيل به فلم يكن احدا  
استردا اذا مضارب عمل في المصرف ليست نفقته في المال  
لانه ساكن بالكنى الاصل للمضاربة وان سافر فطلق  
وشدايه وكسوته ودكوبه في المال فان باع المتاع مواحه  
حسب ما انتفق على المتاع من العولان وغيره لتعارف  
التاجر للحاقه بداس المال ولا حسب عليه ما انتفق  
على نفسه لعدم التعارف فيه مضارب معه الف اشترى



بما يشاء بقصرها او حياها بما يشاء من عند وقد قيل له اعل بوايك  
 فهو متطوع لانه استدان على المضاربة بعد استغراق  
 داس المال فلم ينقد على رب المال فصار متطوعا وان صبغها  
 اخضر فهو شرك فيما زاد الصبغ في الثياب ولا يضمن الثياب  
 لان قوله اعل بوايك افاد له ولاية الخلط والسكر له ولو  
 كذلك كان لرب المال ان يضمنه بخلاف الاستدانة لانه  
 لا يستفاد ولا يته الا بالضرر خرج به مضارب شرط نصف الزرع  
 وزيات عشية فلم اجر مثله لانه لا يتغى عن منافعة عوضا  
 ولم يند لمكان الفساد فوجب اجر المثل مضارب شرط  
 علمه ان يبيع ويشري بالكوفاة فخرج ان البصرة فاشترى  
 بالمال فتمز ليفيد التقيد والصمان يتعلق بالاخراج و  
 المقر يتعلق بالشري فكنى بالصمان عن المقر  
 مضارب قيل له اعل بوايك فما ربحته من شيء فبيني

فمنه

نصفان فذبح المضارب الى اخو بالنصف فخرج الاخر فله  
 نصف الزرع والنصف بين رب المال والمضارب الاول نصفان  
 لانه شرط لنفسه نصف ما ينسب الى المضارب الاول وقد  
 ربح نصف الزرع فيكون بينهما لو قال رب المال للاول ما  
 فضل بيني وبينك نصفان والمسئلة بحالها فنصف الزرع  
 للاخوة نصفه لرب المال ولا شيء للمضارب لانه شرط نفسه  
 فنصف الفضل مطلقا ولا يسلم ذلك له الا ان ينصرف  
 مشروطا بالمضارب الاول النصف الثاني الى نصيبه خاصة  
 ولا تكون المفاوضة الابن حوين مسلمين او ذميين  
 بالعين لانه لا يكمل شرائط المفاوضة الابن شخصين  
 موصوفين بهذه الاوصاف ولا يكون بين الذي المسلم  
 وقال ابو يوسف يكون لانهما سواء في اعمال التجار ولما  
 ان التجار في الجز والعربى عليكما الذي يبيعان شرا دون



فليس سوا ذلك أعمال التجار ولا تكون مفاوضة حتى يستوي  
مالهما فان ورث احدكما عرضا او ذمبا له ولا تفسد المفاوضة  
لان التساوي في غير جنس راس المال ليس بشرط  
حتى لو رث دراهم ودنانير او ذمبا له فسد المفاوضة  
ولا تكون المضاربة الا بالدراهم والدنانير وكذا الشركة  
لان غير المضروب يتعين بالتعين فيؤدي الى ربح مالم <sup>يضم</sup>  
ولا تكون بنا قبل ذمبا او فضا يريده النقدة والبر  
لانها سبعة هذه الرواية مضاربة مع الغاب فقال  
لرب المال دفعت الى الفاء ونحت الفاء وقال رب المال  
دفعت اليك الفين فالتول قول المضارب لان القابض  
احق بعرفة مقدار المقبوض ولو قال رب المال دفعت  
اليك الفابضاعة وقال ذوا اليد مضاربة قد ربح  
الفاء فالتول قول رب المال لان العامل او عمي تقوم

العمل ورب المال ينبغي مضاربة معه الفاشترى بها عبدا  
فلم ينقذها حتى هلكت فانه يدفع اليه رب المال الف  
اخرى فان ملكك يدفع اليه الف اخذ ابد او راس المال  
جميع ما يدفع اليه رب المال لان قبض المضارب حمل على  
جهة الامانة دون الاستيفاء نظرا له وليس فيه تضيق  
حق رب المال لانه يلحق براس المال مضاربة الشرط  
لرب المال ثلث النسخ لعبد رب المال ثلث النسخ على  
ان يعمل عليه لا يمنع التخلية ولا يمنع الصحة ولا كذلك  
اشترط العمل على رب المال والمضارب ان يودع ويبيع  
لانها دون المضاربة فملكها فتمنا ولا يدفع مضاربة لانها  
مثلها فلا يملكها فتمنا لها الا ان يقول له اعمل بوايك  
فكلمته قد موت في باب المراجعة في كتاب البيوع من هذا  
الكتاب **كتاب كمال الوديع**

البيع معه وثلث  
النسخ فهو جائز لان  
العمل صم



دجل في يد الفاد عاصدا جلا ن كل واحد منهما انياله او د  
 اياه فاج ان يحلف لهما يريده لكل واحد منهما على الانفراد  
 قال الف بينهما و عليه الف ا حوى بينهما لانه او جح الحق لكل  
 لكل واحد منهما بئذ له او باقرا و المستوي ان يخرج  
 بالودعة حيث شاء و قال الشافعي ليس له ان يشاء  
 بئلا ان الحفظ المتعارف هو الحفظ في الامصار و صار  
 كالا ستحفاظ باجر و لنا اطلاق الامر بالمفاضة محل  
 للحفظ اذا كان الطريق اتمنا و لهذا ايملك الا الوصي  
 في مال الصبر و الجواب عن حرفة قلنا المعتاد كونهم في  
 المصرا حفظهم و من يكون في المفاضة يحفظ ماله فيها  
 بخلاف الاستحفاظ باجر لانه عقد معاوضة فيقتضي  
 التسليم في مكان العقد له ان يدفعها الى من شاء في عياله  
 و ان شاء ان يدفعها الى احد من عياله فدفعها الى من لم يدفع  
<sup>اي لو دفع عند الملاك</sup>  
<sup>لانه اقول لكل واحد بالف</sup>  
<sup>لانه لا ياتي حصة على قولا</sup>  
<sup>لانه ما مور بالحفظ مطلقا و قد حفظ</sup>  
<sup>بالاحكام التي في الفقه</sup>  
<sup>او د ايد</sup>  
<sup>اي لو دفع المودع عند المصرا ان لا يبقه اعم عما</sup>  
<sup>لانه موقوف في العقد</sup>  
<sup>و هو وجهه و اول</sup>  
<sup>منع حفظ من عياله</sup>

يقض من له التمس ويقض العمل به يمكن و ان دفعه الى من لا  
 بد له منه لم يقض لانه و ان كان يقض فالعمل به غير ممكن وله  
 ان يقضه حيث شاء ملكه من دار او بيت فان شاء ان  
 يحكمه في دار فحفظها فتمت ضمن لان الدور مختلفة في الامن  
 فصح الشرط و ان كان بيتان في الدار و المسئلة كالحال يقض  
 لان البيتين في دار واحدة قل ما يتفاوتان فلم يصح الشرط  
 ثلثة او دعوا الفاقض ابشان فليس للحاضر ان ياخذ  
 نصيبه و قال له ذلك لانه طلب منه تسليم نصيبه فصح ولا ي  
 حنفيه ان الحاضر يطالبه بتسليم مال بعين ولا يصح ذلك  
 قتالة الا بالقسمه و القسمه لا يصح بالاجماع رجل او د  
 رجلا الفاق و دعها آخو فملكك فلوب المال ان  
 يقض الاول و ليس له ان يقض الاخ و قاله يقض  
 ايها شاء ان ضمن الاخ و رجوع على الاول لهما ان يقض  
<sup>اي لو دفع المودع عند المصرا ان لا يبقه اعم عما</sup>  
<sup>لانه موقوف في العقد</sup>  
<sup>و هو وجهه و اول</sup>  
<sup>منع حفظ من عياله</sup>



الحال من بين ضمني فصار ضامنا كموح الفاضل وله ان نفس  
 الايداع الذي لا ينقطع راي الاول مطلق له فلا يضمن به الاول  
 ولا يضمن به الثاني فافاد في الاول الثاني ضمن تترك الحفظ  
 الثاني لم تترك الحفظ فلا يضمن **كتاب العارية**  
 وجل استعار دابة فله ان يعثر بها وليس له ان يواثرها  
 فان اجرها فعطبت ضمن هذا عندنا وعند الشافعي ليس  
 له ان يعثر بها لانه اباحه المانع والمباح له لا يملك الاباحة  
 وهذا لان المانع غير قابل للملك لكونها معدومة وانما  
 جعلناها موجبة في الاجارة للضرورة وقد اندفعت بالاجارة  
 ههنا وتنا انه عليك المانع فملك الاعارة كالمضى له  
 بالخدمة والمناخ اعبرق فبالله للملك في الاجارة فيجعل  
 لذلك في الاعارة دفعا للمحاجة وجل استعار دابة  
 فودها مع عبد او اجير لا يضمن بويده او اكانت مسالة

كتاب العارية

او مشاهاه لا يمانع عياله وللودع يملك الدفع الى من في عياله  
 فله الاستيعاز لانه في حق المودع مودع وكذلك ان ردّها  
 مع عبد رب الدابة او اجير وان ردّها مع اجير فيمن  
 يريد به اذا عطبت لانه لا يملك الايداع وهو الضمير كالمودع  
 وجل اعارة دابة يضمن للزراعة تكبث انك اطعنت وقال  
 تكبث انك اجرتي لانه مودع الموضوع لهذا العقد وله ان  
 الاعارة اعارة وقعت للزراعة ومطلق الاعارة لا يدل  
 عليه لفظ الاطعام يدل عليه كحاف او طي بالكتابة  
**كتاب الهبة** وجل وهب لرجل عبدا  
 عن ان يهب له عبد اقل من بشي او لطل واحد منهما ان يهب  
 صاحبه حتى يتقابضا فاذا اتقابضا فهو عبده البيع يوزن  
 بالعيب وقال زفر الشافعي مودعته البيع في الاستدال  
 لان شرط العوض شيئا في التبرعات وتحتص بالبيع



ان شرط العوض كحضر بالبيع وصيغة العقد كحضر بالبيع  
 وبيع ممكن في حالين فحفل ترعا ابتداء حتى يتم بالعقب وبقا  
 انتهاء حتى يرد بالعيب جمعا بينهما وجب لو جلد ارا  
 ففوضه من نصفها فله ان يرجع في النصف الذي لم يعوض  
 لان المانع من الرجوع خاص فامتنع فيه دون غير وجب  
 لو جلد ارا او تصدق عليه بدرا على ان يرد عليه شيئا منها  
 او يعوضه شيئا منها او يبدل جارية على ان يرد بها عليه او  
 على ان يعتقها او يتخذها ام ولد فالهبة جارية والشرط  
 باطل لانه يخالف موجب العقد وجب لو جلد ارضا  
 فابنت في ناحية منها خلا او بنى بيتا او اريا او دكانا  
 كان ذلك زيانا فليس له ان يرجع شيئا منها لان الزيان  
 المتصلة في المودوب تمنع الرجوع ولو باع نصفها غير  
 متسوية فله ان يرجع الباقي لما قلنا وان لم يبع شيئا منها

فله ان يرجع في نصفها لانه صح الرجوع في الكل ففي النصف حتى  
 رجل له على اخر الف فقال له اذا اجا عدا قال الف لك او قال  
 انت بوي ثمنها او قال اذا اديت الي نصف المال فانت بوي  
 من النصف الباع او قال لك النصف الباع فهو باطل لان  
 تملك الدين تملك فيه معنى الاستفاضة والابراء عن الدين  
 استفاضة معنى التملك فصار التصرف في الدين تملكها من  
 وجه واستفاضة من وجه ولهذا لم يبرأ من غير قبول رجل  
 قال لا خرد اري لك هبة سكنى او سكنى هبة فهو عارية  
 لان قوله داري لك هبة ظاهر ملك الوبة ويوحد ملك  
 المنفعة وقوله سكنى محكم لملك المنفعة فجعل الحاكم قضيا عليه  
 ولو قال هبة تكلمها فهي هبة لان قوله تكلمها مشوطة  
 وليس بصيغة لما تقدم فلا يصح غير الصدر الكلام رجل  
 تصدق على محتاجين بعشرة دراهم او وهبها لهما جاز



فان تصدق على غني او و بهما لهما لم تجز قالا يجوز للفقيرين  
ايضا فالخامس انه اجاز الصدقة على اثنين ولم تجز الهبة  
لكن جعل الهبة عيانا عن الصدقة اذا اصادقة الفقير

الصدقة عيانا عن الهبة اذا اصادقت الغني وذكر في كتاب  
الهبة ان الصدقة على اثنين باطلة عند ابي حنيفة كالهبة  
لها ان هن الهبة الحقة منهما اذا التملك واحد فلا يتحقق  
الشيوع كما اذا ادهن من الرجلين وله ان يهدي النصف

النصف من كل واحد وهذا لو كانت فيما لا يتقسم فبطل أحدهما  
صح ولان الملك يثبت لكل واحد منهما النصف فيكون التملك

كذلك لانه حكمه وعن هذا الاعتبار يتحقق الشيوع بخلاف  
البرهن لان حكمه للجنس وينتسب لكل واحد منهما كله

ولهذا الوقف دين احدى مالا يرتد شيئا من الوهن و امر السام

كتاب ————— الاجابة رجل اكثرى ابلا

الى ملكه قالا ان يعقد فهو عذر لان السفر قد يعذر  
بذلك اسبابه فلو لم يتحقق لزومه العذر فمالم يتحقق

بالعقد ولو اراد الجاني ذلك فليس بعذر لانه قادر

على المضى مع العقد ان يبعث بثلثه وجل اجره عن ثم  
باعد فليس بعذر لانه قادر على المضى مع العقد حيا

استاجر غلاما فليس وتول العمل فهو عذر لانه عاجز عن  
المضى مع العقد وان اراد تول الجناطة وان يعمل في

الصرف فليس بعذر لانه ليس بعاجز رجل

استاجر غلاما بخدمة في المصارع سافر فهو عذر لانه لا

يكن ان يسافر به والجهد عن السفر يقتضي وكل ما ذكرنا

انه عذر قالا جاز فيه شققت ذكر في الزبائح ان

الاجابة لا يتحقق الا بقبضها او رضا فيكون موضوع

المسئلة ههنا ان يكون العذر عذرا يمنع المضي في موجب



العقد شرعا كما اذا وقعت بين الكلمة والعباد بالله فاشباها  
 وجلا ليقطع يد فبراء وموضوع ما ذكر في الزيادة لشي عذر  
 لا يمنع للضمان في موجب العقد شرعا لكن لا يمكنه للمضني الا بضر  
**باب الاجارة الفاسدة**  
 وجلا دفع الى حايك عند لا ينسحب بالنصف فالاجارة فاسدة  
 والمحاك اجر مثله ولذلك ان اساجر حمارا وجلا يحل له طعاما  
 بغير مئة ولذلك ان اساجر حمارا يحل عليه طعاما بغير  
 منه وكذلك ولا يجاوز بالاجر فخر اما فساد الاجارة لانه  
 جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله وكان في ماله غير الطعام  
 وانه منهي وجوب اجر المثل لانه لم يملك له المعقود عليه  
 وجلا اساجر وجلا خمارا ايجز له هذه العتق للحاج  
 لهذا اليوم كله بدمه فهو فاسد وقال في الاجارة ثمانية  
 جاز لان المعقود عليه نفس العمل لانه هو المقصود وذكر  
 عمل الخبز

الوقت للتعجيل فاذا لم يعجل وفرغ من الغد يستحق الاجر  
 والى حنفية وان ذكر العمل يدل على استحقاق العمل وذكر  
 الوقت يدل على استحقاق المنفعة والى غير يمكن فكان للتعجيل  
 مجهولا وجهه ان مائة حوار العقد وجلا اساجر ارضا  
 على ان يكرها ويوزعها او يقيمها فواجب لانه شرط بها  
 يقتضي العقد فان اشترط ان يثبها او يكرها  
 او يوقتها فهو فاسد لانه شرط لا يقتضي العقد وهو  
 منفعته فبعضه مفسد فبطل فساد الاجارة بالشرط  
 التثنية في ديار مصر وديار شاف وبغداد وديار الان الارض  
 الخرج خارجا تاما للكلب من امانه بعض ديارنا فلا وجلا  
 بينهما طعام اساجر احد صاحبها وعمار صاحبها على ان  
 يحل نصيبه فحل الطعام فالاجارة فاسدة ولا اجر له  
 وقال الشافعي رحمه يجوز وله المسهي لان الاجارة فاسدة



بيع فضة الشاي ولنا ان المعقود عليه جعل في النسيب <sup>البيع المنفعة</sup>  
محول <sup>في حالة الملك</sup> وانما قيل فالعقد <sup>وهو المثل</sup> ركن على ما لا يحتمل الوجود فبطل  
رجل استاجر طرية ابطعها لها وتسويتها فوجازها <sup>في حالة الملك</sup> لخصا  
وقال لا يجوز ان سمي الطعام <sup>اي جعل الاجر وراية في بيعها طعاما</sup> دراهم ووصف حشد الكسوف  
واجلها وزرعها فوجازها <sup>بالأجرة</sup> لهما ان الاجر محمول فلا يجوز  
ولا يحنف <sup>في التوافق</sup> به بلى لكن هن جهالة فلا توجب للمارة  
لان العارية <sup>اي لا يجوز</sup> ان يكون التوسعة على الاطباء وشابه  
بيع قفيز من حبرة رجل استاجر ارضا ليزرع بزرعة  
ارضا اخرى فلا خير فيه <sup>اي لا يجوز</sup> وكذلك اجاز الكني بالكني  
وقال المتأخر في موطا <sup>اي لا يجوز</sup> ان هذا يعني مع العي فيبيع  
ولنا ان الجوز لهذا العقد <sup>يعني عقد الاجازة</sup> الحاجة لا تحقق عند  
الحاد بالنسبة فلا يجوز رجل اجر نصف دار متاعا  
لم يجوز قال ابو يونس <sup>يعني يملك</sup> ومحمد موطا يوزلوا اجر من سديك

جاز بالايجاع لهما ان المشاع منفعة وهذا يحل <sup>في العقد النكاح</sup> المثل  
والتي لم يمكن بالتحلية او بالنهاي فصار كما اذا اجر من  
سديك او من رجلين وصار كما يبيع وله ان اجره لا يقدر <sup>اذ كان للوجه واحد والمساخر اثنين</sup>  
على تسليمه لان تسليم المشاع <sup>ان كان نصفه وان يجوز الاجازة</sup> وجوب لا يقتضيه التحلية  
اعتبرت فليما لو قو حية غلبت ولا يمكن في المشاع بخلاف البيع  
لحصول التمكن فيه واما التباي فاما يستحق حكما للعقد  
بواسطة الملك <sup>يعني التباي حكم العقد</sup> وحكم العقد يعقبه والقدرة على التسليم  
شروط جواز العقد <sup>يعني التباي حكم العقد</sup> وشروط الشيء بسبقه واما اذا اجر من  
سديك فالقول بخلافه على ملكه فلا يتبع والاختلاف  
في النسبة لا يضر <sup>يعني التباي حكم العقد</sup> بخلاف ما اذا اجر من رجلين لان  
التسليم يقع <sup>جواب يقال نصفها لزيد</sup> جلة في السبوح بتفريق الملك فيما بينهما  
طاري <sup>يعني التباي حكم العقد</sup> رجل استاجر ارضا ولم يذكر انه يزرعها فالاجازة  
فاسد لان المعقود عليه مجهول فان زرعا وبمضى الاصل



فله المسمى لان المعقود عليه صار معلوما قبل تمام العقد <sup>مقصود</sup>  
 ارتفاع للبهالة في هذه الحالة كارتفاعها حالة العقد وكذا لو  
 استاجر حمارا الى بعد اذ بدريه ولم يسم ما يحل عليه تحمل  
 عليه ما يحل النكس فيبقى في نصف الطريق لا ضمان عليه  
 وان بلغ بعد اذ فله الاجد المسمى لما قلنا ولو احدث قبل  
 ان يحل عليه نقضت الى جان تلان العقد فاسمك <sup>او قبل ان يورث</sup> <sup>صار معلوما</sup> <sup>او قبل ان يورث</sup>  
 استاجر بيتا ولم يسم شيئا فهو جائز لان البيت وضع للكني  
 والنكس لا يتفاوتون فيه وليس له ان يكون فيه حدا اذا  
 ولا قصارا ولا طمانا لان المهور كاللغوظ ولو نقص على  
 السكن لا يمكن ذلك فكذا هذا رجل استاجر ارضاء <sup>او للستاجر</sup>  
 فله السيد والطريق وان لم يشرط لان الارتفاع لا يحصل  
 الا بها والمستاجر لا يشرط بها فذلا ضرور اجارة <sup>او فان مضى</sup> <sup>او فان مضى</sup>  
 وفي الارض وطيرة فاما تعلق لانه ليس لها غاية

**باب الاجارة على احد الطرفين**

رجل اعطى خياطاً ثوباً فقال ان خنطه اليوم فلك درهم  
 وان خنطه عند الفلك نصف درهم فخانطه اليوم فله درهم وان  
 خانطه عند الفلك اجزئاً لا يتقص من نصف درهم والزيادة  
 على درهم قال لا الشيطان جائز ان وقال زفره الشيطان  
 فاسد ان فزفره جعل ذكر اليوم للتجديد والاضافة الى  
 الغد <sup>للتجديد</sup> فيه فيجتمع في كل يوم سمينان درهم ونصف درهم  
 وسما جعل ذكر اليوم للتأقيت والاضافة الى الغد <sup>للتجديد</sup>  
 فلا يجتمع في كل يوم سمينان وابو حنيفة ربه جعل ذكر اليوم  
 للتجديد والاضافة الى الغد للتعلق فيجمع في الغد سمينان  
 متعارضان دون اليوم رجل استاجر بيتا على  
 ان يسكنه فعليه درهم وان اسكن فيه حدا او قصارا  
 فعليه درهمان فهو جائز وقال لا يجوز ذلك لو استاجر

مماثلة على واحد فنفسه  
 العقد مطلقا سواء خانطه  
 في اليوم او الغد او اجازته  
 على وجه المثال لا يتقصى اجر  
 عن نصف درهم ولا زفره الشيطان  
 على



دابة الى الجنة على انه حمل عليها كونه في صفة درهم وان حمل عليها  
 كونه حطة في درهم موعدها هذا الخلاق وان استاجر دابة الى  
 الخيرة في درهم فان جاوز الى الفادسية بدور معين فوجبا بوزن  
 حمل خلافا واحتمل الاجماع والاحتمال خلاف لهما ان المعقود  
 عليه احد شيئين فكان مجهولا ولا يشترط الانتفاع لا احتراق  
 البذل لتبقي الجمالة عند العمل ولا يحرصه رحمان الا حصل  
 في الاجابة الانتفاع واذا جاء الانتفاع لم يثبت الجمالة  
 ولين تحقق وجب التيقن فهو المفاد باليادى العليل فلا  
 يتمكن الجمالة بطل حاله جل استاجر وجلا ليدنسب  
 الا البصر فيجي بعياله فذهب فوجد بعضهم قد مات فجاء  
 بمن بقي فله الاجر بحساب ذلك يورده ان يكونوا مقلو  
 لان اوتى بعض المعقود عليه وان استاجر له ليدنسب  
 بكتابه الى فلان بالبصر ويجوز ان يذهب فوجد فلانا

١٩٢  
 متافرد الكتاب بخلاجه له وقال محمد له الاجر في الذهب ان  
 استاجر ليدنسب بطعام الى فلان بالبصر فذهب فوجد فلانا  
 متافرد فلانا اجده له بالاجماع والفرق لهما ان ثقل الطعام  
 على ثقله الا حدلان في اقامته حرجا وقد نفضت اما  
 حمل الكتاب فليس يعمل بيا بل به الاجر ليدنسب وخفة واما  
 انه قابل الاجر بقل الكتاب وهو الغرض وقد نفضت فطل  
 الاجر كافي مسألة الطعام وجل استاجر عبدا محجورا عليه  
 شهر افعل فاعطاه الاجر فليس للمساخر ان ياخذ منه لانه  
 محجور عما يصرف بالمولى ما دون فما ينفع المولى والجوانب الا ابتدا  
 بغير المولى والجوانب الا انتهاء ينفع المولى فوجب القول به  
 واذا جاز لم يكن للمساخر ان ياخذ منه وجل غضيب  
 عند افاجد البعد نفسه بغيره ويجوز للبعد قبض الاجر بالاجماع  
 فان قبض الاجر فاخذ الغاصب منه الاجر فاعلم لا ضمان

هو منه وما يتبادل الاجر  
 بقطع المشقة وقد قطعت  
 له في الاعمال



عليه وقال موضوع وان وجد المولى الاخر قابلا اخذ بالاجماع  
لها انه اتلف ملك المالك بغير اذن ولاي حنفية وان الاجر  
غنيمة في حق الغاصب لان العبد ليس بحز في نفسه عنه  
فلا يكون محذرا مانع بينه وبينه <sup>فمنه</sup> فليكن متقوما وجل استاجر عبدا  
هذين الشهرين باربعة وشهر الخ فلو جازوا الاول منهما  
باربعة لانه لما قال شهرا باربعة انصرف الى ما يلي الاحكام فتعقبت  
للتالي الذي يلي ذلك الشهر وجل استاجر عبدا شهرا ابدلتم  
وقبضتم في اول الشهر ثم جاء اخر الشهر وهو ابق او مريض  
فقال ابق او مريض حين اخذته وقال المولى لم يكن ذلك الا قبل  
ان تاتي بي ساعة فالقول قول المستاجر وان جاء به وهو  
صحيح او غير ابق فالقول قول الاستاجر لما اختلفنا في  
امر محتمل فوجب الترجيح بالاحوال لانه يدل على الدوام ظاهرا  
**باب فيمن المستاجر وما لا يضمن**

رجل استاجر دابة الى الحيرة فجاوز بها الى القادسية  
ثم ردها الى الحيرة فتفقت موضوعا من العارية كذلك  
وذكر كون الوديعة ان المودع اذا خالف في الوديعة عاد  
الى الوفاق يذرا عن الضمان وقيل لا فرق بين الوديعة  
والعارية والاقحان لان وضع المسئلة فتمت فاما اذا وقع العقد  
على الذهاب لا غير وفي الوديعة وقع العقد مطلقا <sup>لا على الايجاب</sup> رجل  
اكثرى حمارا يسير فخرج ذكرا واسدحه بسرج يدرج بمثله  
للحمار فلا ضمان عليه لانه لا فرق بينهما فيكون اذا نادى  
وان اسدحه بسرج لا يسدح بمثله فهو ضامن لانه لا  
يكون اذا نادى لانه وان اوكفه با كاف يوكف بمثل الحمار يعني  
عند اي حنفية وقال لا يضمن قيمة كل الدابة وانما يضمن  
بقدر الزيادة لفقد الاذن بملك الزيادة ولاي حنفية  
ان الاكاف يستعمل بما لا يستعمل السدح فصار في حق الدابة



مخالفات لا جنب غير المستحقين لكل حال اذا ابدل الخلد  
 مكان الخطية **رجل** استاجر حاله ليحل له متاعا في طريق  
 كذا اذا خذ طريقا غير ما يسلكه الناس فملك المتاع لا  
 ضمان عليه وان بلغ فله الاجر يد يد به اذا لم يكن في الطريق  
 تفاوت لانه حينئذ لا يصح التبعين لعدم الغاية وان حله  
 في البحر فملكه الناس ضمن لان بينهما تفاوتا حاشا  
 وان بلغه الاجر لانه اذا سلك بغير التفاوت صورة فلا يمنع  
 وجوب المستحق **رجل** استاجر حمارا ليرحمها خنطة فزرعها  
 وطبخه ضمن ما نقصتها ولا اجر عليه لان ضررها ظاهر  
 بالارض وضارضا من غاصبا **رجل** دفع الى خياط ثوبا  
 بخرطة قميصا بدو مع فخاطه قبا فان شاء ضمنه قيمة الثوب  
 وان شاء اخذ القبا واعطى اجر مثله ولا يجاوز به ربحها  
 يريد بالقبا البخرطى واعطى اجر مثله الذي هو ذو طابق

في المستحقين  
 في المستحقين  
 في المستحقين  
 في المستحقين

لان هذا ايضه القيص كان مخالفا من وجه موافقا من  
 وجه فان شاء مال الى جهة الخلاف وان شاء مال الى جهة الوفاق  
 ودوى الحسن عن اي حنفه وان لم يضمنه قيمته ولا سبيل له  
 على الثوب **باب** **جناية الساجر**  
 رجل استاجر حمارا ليرحمه له وثنا من القرية فوقع في بعض  
 الطريق فانكسر فان شاء ضمنه في المكان الذي حمله  
 ولا اجر له وان شاء ضمنه في المكان الذي انكسر واعطاه  
 الاجر بحسابه وقال ذفره الشافعي لا يضمن لانه امر  
 بالفعل مطلقا فينبغي تضمينه بنوعه للمعيب والسليم وصا  
 كاجر الوحد معين القصار ولنا ان الداخل تحت الاذن  
 ما هو الداخل تحت العقد وهو العمل المصالح لانه هو  
 الوسيلة الى الاثرو هو المعقود عليه حقيقة حتى لو حصل  
 بفعل الغير لم يجز فله ان يكون ما ذونا فيه بخلاف للعين



اصحابه  
 لا بد من  
 الايجد الشكر كالانقصار والصباغ لان المسقى اما العمل او اثره وانما ينفع غيره فلهذا لم يعمل الخريف لان شربها  
 ولا ينفع الاجرة مع العمل لان الاجرة لا يمكن بالعقد ولا يخل المال اما في من بين الانخفاض فان المال كان فلا ينفع الا ان يستلف  
 بعينه كالتحريك الشرب من دقة وزلق الحلال وانقطاع الجلب من شرب كخز كذا لا ينفع الا في العمل ولو لم يرد مسر الانقراض فنه  
 صلاح فلما افسد فخذ فخاله فخصص الا اذا لا ينفع الا اوى او اعرق في السفينة من علم او سقط من التواء السوفدة وقود  
 له ادم لان الاذى البصر بالعنفوة انما ينفع الجبان ولو غرقه من شبح او درج او صعد جبل او حرم الخان فلا ضمان عليه  
 احكام

باب مسائل متفرقات



رجل استأجر ارضا واستأجرها فاحرق للمصايد فاحرق  
شيئا اخر في ارضه حتى فلا ضمان عليه لان تحصيل شرط التلف  
اذا كان بغير التقدي لا يحال بالتلف عليه رجل استأجر دكا  
فقتلها الى بيت نفسه فانقصت الاجارة فزودتها على الموجد  
يريد به مونة الرد على الموجد لان منفعة تعود اليه في  
الحقيقة فتكون ضرر النقص عليه وان كانت عارية فزودها  
على المستقر لعل العلة حيا او صباغ افقد في الدكان  
من يطرح عليه العمل بالنصف فهو جازي وان كان الاجر  
مجهولا لانا شركة لست باجارة رجل استأجر دكا  
شهر بدو مع فلكا سكن يوما فغلبه من الاجر بحسابه و  
كذلك كراء الابل الى مكة واجارة الارض لان المعقود  
عليه يسلم شيئا فشيئا فيجب ان يسلم الاجر كذلك الا انه  
لا سبيل الى معدفة حقيقة فاعتبر المرء في الكراء

المكة والايام في اجارة الدار والبيت لمعدفة رجل الكرى  
من رجل ابلا الى مكة بغير اعانها فلف له رجل بالملان  
فهو جازي له ان ياخذ بالملان ايها شاء والمراد من الملان  
للحق وانما يجوز هذه الكفالة اذا كانت الابل بغير اعانها  
لانه مضمون يمكن استيفاء من الكفيل رجل استأجر  
عبدا يخدمه فلف له رجل بالخدمة فهو باطل لانه لا يمكن  
استيفاء من غيره **كتاب المكاتب**

رجل كاتب عبد على مائة دينار على ان يرد المولى عليه  
عبدا بغير عينه فالكتابة فاسدة وهو قول محمد وقال ابو  
هو جازي ويقسم المائة الدينار على قيمة المكاتب وقيمة عبد  
وسيط فيبطل حصته العبد ويكون مكاتبا بما بقي لان العبد  
للاطلاق يصح ان يكون بدل الكتابة وينصرف الى الوسيط  
فببطل ايضا ان يكون مستثنى من بدل الكتابة ولها ان



العبد لا يملك من ثمنه من الدنيا <sup>وإنما يستثنى قيمته</sup> والقيمة لا  
تصلح أن يكون بدل الكتابة فكذلك لا تصلح أن تكون مستثنى من  
بدل الكتابة **رجل كاتب عبد** عن قيمته أو على شيء بعينه لغرض  
لم يحل ما الأول فلان القيمة مجهولة <sup>بالنفس والعقد والوصف</sup>  
وأما الثاني فلان لا يفيد مقصود وهو صيرورة الحق بكتابته  
لأنه لا يجب عليه أن يبدل الكتابة من مكانه إذا وقعت  
على شيء بعينه لغرض فلا يصير الحق بكتابته فان أجاز قيمته  
روايتان عن محمد رحمه الله يجوز روى عن أبي حنيفة رحمه الله لا  
يجوز نصرتي كاتب عبد مع ضم فهو جائز يريد به إذا كان  
معلومًا فإيها سلم فلم يولى قيمة الغرض فإذا قبضتها عتق لأنه  
وقع العجز عن تسليم الغرض فقامت القيمة مقامه فإذا قبض القيمة  
يعتق لأن الكتابة في معنى المعاوضة **باب في المهر**  
**يكاتب عن العبد أو العبد يكاتب عن نفسه وغيره**

حر كاتبت عن عبد فان اداه عتق ككلم الشيطان صون  
المسئلة ان يقول الرجل لمولى العبد كاتبت عبدك عن الف  
درهم على ان اديت اليك الف فهو حر فان بلغ العبد  
فقبل فهو مكاتب لان الكتابة كانت موقوفة على اجازته  
فاذا اجاز صار مكاتبًا **عبد كاتبت عن نفسه وعن عبد آخر**  
**ومكاتب لمولاه غايب فليس للمولى ان ياخذ الغايب**  
بشيء لان معنى المسئلة ان يقول كاتبتني بالف على نفسي  
وعلى فلان الغايب جعل نفسه اصلاد الغايب تبعاً  
لنفسه فلا يكون عليه من البدل شيء وله ان ياخذ الحاضر  
بكل بدل الكتابة لان البدل عليه وإيها أدى عتقاً أما  
الحاضر فلان البدل عليه وأما الغايب فلا يملكه محتاج اليه  
ليصل العتق وإيها أدى لا يرجع على صاحبه أما الحاضر  
فلان البدل عليه وأما الغايب فلا يملكه متبرعاً وان قبل







اخدمهما ولد المكاتبه صح و صارن لجاوية كلها ام ولد له ونفسه  
 في حق الملك لا فيما وراه وان كان الشاغل يطاها ولكن بوطا  
 لم تجز بطل التدبير ومضى ام ولد للاول بالايجاع اما عند  
 فلما قلنا واما عند اي حنفه ومفلاذنه بنين بالعجز انه لم يكن  
 له فيها ملك و الملك شرط صحة التدبير بخلاف دعوى الولد  
 عند بنين وجنين و بن اخدمهما اعتقه الاخر وهو موسر  
 فان شاء الذي بوضمن المعتق نصف قيمته وان شاء استسقى  
 وان شاء اعتق وان اعتقه اخدمهما و بن الاخر لم  
 يكن له ان يضمن المعتق بل يستسقى او يفتق والولا  
 بينهما في الوجع كلها وقال اذا اذبرا اخدمهما ففتق الاخر  
 باطل و يضمن نصف قيمته موسرا كان او موسرا  
 فان اعتقه اخدمهما فتدبير الاخر باطل و يضمن نصف  
 قيمته ان كان موسرا وان كان موسرا سعى العبد في

ذلك وهذه الفصول بناء على اصول قد مرت في كتاب العتاق  
 مكاتب عجز فقال اخرون فان كان له مال حاضر او غائب  
 يوجاه جونه اخذه يومئذ او تلك لا يزداد عن ذلك وهو  
 قول محمد وقال ابو يوسف انه لا يزداد رقبته حتى يتوالى  
 عليه بخان واصله ان المكاتب اذا اخل ينجح كان للمول  
 حق الفسخ في قولها الا ان يكون له مال حاضر او غائب  
 فيؤخذ ما فلتا ولا يزداد عليه وقال ابو يوسف لا يفسخ  
 حتى يتوالى بخان لقول علي رضي الله عنه اذا اتوالى على  
 المكاتب بخان رد في الرقب ولها ان لمامضى النجح صار  
 كانه لو ثبت على ذلك القدر حالا ولو كان كذلك لا يوض  
 ذبا و اع ما قلنا كذا هذا الحديث اختلف الصحابة رضي الله عنهم  
 فيه فلا يكون قول البعض حجة على الباقي مكاتب اخل  
 ينجح عند غير سلطان فيجوز له مولا برصاه فهو جابر

الكشاف  
 من  
 (



لان الكتابة تحمل الفسخ بالرضا من غير عذر فعند العقد  
 احق مكاتب استوى ابنت مات وترك وفا، وورثة ابنة  
 لانه لما ادى بدل الكتابة حكم بعق المكاتب في آخر جز  
 من اجزاء حيوته فحكم بعق ابنة في ذلك الوقت لانه تابع  
 له هذا جز مات عن ابن ح في فريته وكذلك ان هو كان  
 وهو ابنة مكاتبين كناية واحدة وان كان كليهما كسخت واحد  
 فاذا حكم بعق احدهما في وقت تحكم بعق الاخر في ذلك  
 الوقت مكاتب مات وله ولد من حرة وترك ديناً وفا،  
 مكاتب فحق الولد ففرض به على عاقلة الموم لم يكن ذلك  
 قضا، بحج المكاتب لان الناضي قرر حكم الكناية لان  
 من قضيه قبله الكناية ان يكون الولد ملحفاً بموالي الام  
 والعقل عليهم مع احتمال ان يعق الاب فحج الولد  
 ولو اخصص موالى الام وموالى الاب في ولايه ففرض به لموالى

ان المكاتب اذا كان له ولد من حرة ترك ديناً وفا،  
 مكاتب فحق الولد ففرض به على عاقلة الموم لم يكن ذلك  
 قضا، بحج المكاتب لان الناضي قرر حكم الكناية لان  
 من قضيه قبله الكناية ان يكون الولد ملحفاً بموالي الام  
 والعقل عليهم مع احتمال ان يعق الاب فحج الولد  
 ولو اخصص موالى الام وموالى الاب في ولايه ففرض به لموالى

وان انتقضت كتابه باستيفاء المهر او غيره  
 او ان انتقضت كتابه بغير استيفاء المهر او غيره

الام فهو قضا، بالحج لان الاختلاف في نفسه الولد ارجح  
 اتيام الكناية وانتفاضها لان الولد لا يستقر لابن  
 على ذلك وهو فضل فحج فيه فاذا قضى بالولاء لمولى الام  
 كان قضا، في فضل فحج فيه فينفذ مكاتب ادى الى مولا  
 من الصدقات لم يحج فهو طيب للمولى لانه تبدل الملك  
 وبعد تبدل الملك تحل الصدقة للغني والهائمتي اصله حرة  
 بوليها وهو الله عنها عند حجي فكاتب المولى ولم يعلم بالجناية  
 ثم يحج فانه يدفع او يقضى لانه زال المانع من الدفع قبل  
 انتقال الحق عن الوقبة فوجب الدفع او الفداء وكذلك  
 مكاتب حرة ولم يقض به حرة يحج وان قضى عليه في كتابته  
 لم يحج فهو دين ببيع فيه وهذا قول اي حصة محمد وم  
 وهو قول اي يوسف للاخر وكان اي يوسف يقول اولا اذا  
 حج قبل القضا، بيع فيه ايضا وهو قول زفره لان

ان المكاتب اذا كان له ولد من حرة ترك ديناً وفا،  
 مكاتب فحق الولد ففرض به على عاقلة الموم لم يكن ذلك  
 قضا، بحج المكاتب لان الناضي قرر حكم الكناية لان  
 من قضيه قبله الكناية ان يكون الولد ملحفاً بموالي الام  
 والعقل عليهم مع احتمال ان يعق الاب فحج الولد  
 ولو اخصص موالى الام وموالى الاب في ولايه ففرض به لموالى



المانع من الدفع قائم عند الجناية وهو الكتابة بغير ما لا ينفس  
 الوقوع كخيانة الموروثين ان المانع من الدفع قابل للزوال  
 فلما تروى لم ينسب اليه فقال لا ينقض او ارضاء ولا لذلك  
 التذنب **باب** ما يجوز للمكاتب ان يفعل  
 مكاتب استرط عليه ان لا يخرج من الكوفة فله ان يخرج  
 استحسانا لان هذا استرخا لن موجب العقد وهو  
 استحقاق يد في بطلان ويصح العقد مكاتب كاتب عبد  
 او زوج امته فهو جائز له من جملة الاكتسابات  
 وذلك لان الوصي في رقيق الصغير بمنزلة المكاتب  
 لانه يملك الاكتساب والعبد الماذون لا يملك شيئا  
 من ذلك وهو قول محمد وقال ابو يوسف يملك ان  
 يزوجه امته اعتبارا بالمكاتب ولها ان الماذون  
 يملك ما يملو من الثمن وهذا ليس من الثمن

في قوله مكاتب كاتب عبد  
 او زوج امته فهو جائز له من جملة الاكتسابات  
 وذلك لان الوصي في رقيق الصغير بمنزلة المكاتب  
 لانه يملك الاكتساب والعبد الماذون لا يملك شيئا

ان يكون المكاتب حرا

بخلاف المكاتب فانه ما ذون في الكفا لا اكتساب مكاتب  
 تزوج امراته باذن مولاه دعت انها حرة فولدت منه فم  
 استحققت فاولاد عبيد ولا يارضهم بالقيمة وكذلك  
 وهذا قول ابو حنيفة وابي يوسف وهو قال جهرا ولا دها  
 احرارا بالقيمة يورثها اليه اذا اعتق ذكره قوله في الاصل  
 لانه العبد شارك في سبب هذا الحق وهو العرق  
 فيشاركه في الحكم ولهما ان هذا ولد ولدين رقيقين فيكون  
 رقيقا كالوكان عالما بما لهما وقوله بانه شارك في العرق  
 في سبب هذا الحق وهو العرق ولقدنا بينا ولكن حكم  
 الشرح في الاصل انه نطق للمفرد بانه ما به على  
 الحديثة بترجيح ما به على المراء وبهنا لو وجب العتق  
 لوجب اثباته ابتداء وليس اذا وجب الترجيح بعينه  
 ما يدل على جواز الاثبات ابتداء بذلك المعنى مكاتب



وطلعت امة على وجه الملك بغير اذن المولى ثم استخمار وجهه فعليه  
 العقر يوحذبه في المكاتب لان هذا هو وجب بسبب  
 لانه لو لا الشراء لوجب الحد فصار هذا المال من توابع  
 النجاسة فيلحق بها كالعارية فان وطئها على وجه النكاح لم  
 يوحذبه حتى يعتق لانه ليس من توابع النجاسة وليس من  
 باب الكسب فلم يكن التزامه واخلاف في ولاية المكاتب بغير  
 اذن المولى فصار كدين الكفالة وكذلك المادون بمنزلة المكاتب  
 في هذين الوجهين مكاتب اشترى جارية ببيع فاسدا ثم  
 وطئها وردها اخذ بالعقر في المكاتب وكذلك المادون لما  
 قلنا **باب مسایل متفرقة**  
 ام ولد مكاتبها مولا يصاح ما عتقت وبطلت الكتابة وقطع  
 بدل الكتابة لان الكتابة انما تجب اذا عتقت بالكتابة و  
 هنا عتقت بالاستيلاء فلا يجب عليها بدل الكتابة

ام ولد النصراني اذا اسلمت يقضى عليها ان تسعى في فتمتها فتعتق  
 وقال زفره يعتق في الحال وعليها السعاية في قيمتها لان الاسلام  
 اوجب ازالة الوثنية عن مملوكه في الحال وقام الاعتاق مقامه  
 فوجب تجليله ولنا ان ازالة الوثنية وجبت بطريق النظر والنظر  
 ههنا في الكتابة فوجب تعينها **رجل** قال لعبد فذبحت  
 عليك الناقوديتها الى نحو ما اولها ثم كذا فاذا اديتها فانت  
 حر وان عذرت فانت رقيق فله مكاتبه جارية ثلاثة ان  
 بتفسير الكتابة **رجل** كاتب عبد على الف درهم الى سنة ثم  
 صالحة على حسنة مائة مائة فهو جاري لان الاعتياض عن  
 الاجل ربوا من وجه وشرا من المكاتب شدي من وجه  
 وربوا من وجه فلم يعتبر بوجه كاتب عبد على الفين الى  
 سنة وقيمة الفان ما فله من الورثة فانه يورث ثلثي  
 الاثنين مالا والباقي الى اجدله او يورث رقيقا وهذا قول

والربوا بغير وجه  
 فاذا كان هذا فهو كمن  
 وجبه



ابن يوسف قال محمد بن يوسف ثلثي النعمة حاله الباقي الى اجله ويورثنا  
لان المكاتب ان يكتب على الف ولا يوجب ما زاد عليه فاذا  
كان له ان يتكل ما زاد عليه كان له ان يوحى بالطريق الاولى ولها  
ان البذل كله بدل الوقيمة فصار كان الوقيمة قيمتها الف وربع فاذا  
اجل صح في ثلثه فان كاتبه على الف الى سنة وقيمة الفان ادى ثلثي  
الا فبها ويورثنا بالاجماع لانه تبرع بالالف واخر الفاضل  
ومعنى التبرع فيصير في الثلث **كتاب الماذون**  
وليس للماذون ولا للمكاتب ان يقرضا فان فعلا فهو باطل لانه  
تبرع رجل قديم مصرا فقال انا عبد لفلان فاشترى وباع لوفه كل  
شي من التجار الا انه لا يباع حتى يحضر المولى فان حرمه  
فقال هو ما ذون بيع في الدين والا فلا لان رقبته ملك للمولى  
وليس يحل له فلا يقبل قوله فيه بخلاف كبسه لانه حقه جارية  
اذن لها ولا لها بالتجارة فاستوانت اكثر من قيمتها وبيعها

المولى فهي ما ذون لها على حالها لانه ليس بحرة لانه قبيح ما ذون  
والمولى صان لقيمة الف فبها لانه ائلف حقهم بالتدبير ولو وطئها  
فجات بولد فادعاه فبها اخرج عليها دالة ويضمن قيمتها للفرع  
طالما عبد ما ذون باع عبد ابالف وخط من الثمن شيئا يحظر  
التجارة مستقلة في العيب فوجاز لان هذا من فعل التجار  
وان كان من غير عيب لا يجوز لانه تبرع لاحتاج اليه التجار وما ذون  
عليه دين باعه المولى من رجل واعلم بالدين فالتعدي ان  
يروحوا البيع وتاويله اذا كانوا لا يصلون الى الثمن اما اذا  
وصل اليهم الثمن ليس في البيع بحياة ليس لهم ذلك فان  
كان البائع غايبا فلا خصومة بينهم وبين المشتري وهو قول  
محمد بن علي ابو يوسف للمشتري خصم ويقضى بينهم لانه يدعى  
الملك لنفسه في هذا العبد فتكون خصما لمن يباذله فلهما  
انه لا فائدة في جعله خصما لانا اذا جعلناه خصما له ونقصنا



البيع يعود العبد للمالك البائع ولا يمكن بيعه دون موافقة المالك البائع  
وفي بيعه قضاء على البائع وأنه باطل **كتاب الغصب**  
وجعل غصب عبيد اقباعه فضمن المولى قيمته جازية فان اغتصب ثم ضمير  
القيمة لم يحن غنقه لان المالك الثابت بالغصب ناقض لم يكن للمالك البيع  
دون العتق وكل شيء غصب من المكمل واللوزون فلم يقدر على  
مثله فعلى الغاصب قيمته يوم يحتملون وقال ابو يوسف يوم  
الغصب قال محمد يوم الا تقطاع فان كان عمالا كان الا يكون  
مصلحة قيمته يوم غصب بالاجاح لمحمد ان الغاصب انما يخرج من  
ان يكون موجبا للمثل ويصير موجبا للقيمة يوم الا تقطاع  
فتعتبر قيمته يوم يذول لى يوسف ان الضمان يجب بالغصب  
فوجب اعنبا والقيمة يوم الغصب كغير المثل لى ولابى حنيفة وان  
وتمم الوجوه كفى لبقا به موجبا للرد للمثل وانما ينقطع حقه  
عن المثل بالفضاء فتعتبر قيمته يوم القضاء وجعل غصب <sup>حج</sup> ساجدة

٢٠٩  
فاذا خلاها بنائه ينقطع حق المالك لانه استهلك وعليه القيمة خلافا  
للساقي لان العين باقية فيبقى على ملكه ولا معتبر بفعله لانه  
مخطور فلا يصلح سببا للملك وصار كما اذا اخذ النساء للمضوء  
وسلطنها واربعها وانما ان فيما ذهب اليه اضرار بالغاصب  
ينقض بنائه الحاصل من غير خلف وضرر المالك فيما ذهبنا  
اليه مجبور بالقيمة وصار كما اذا خاطب بالجلد المعصوب بطل  
جاريته او ادخل اللوح المعصوب في سفينة وجعل غصب  
عبد او استغل فقتضت الغلة فعليه النقصان لانه اتلف  
بعض ما يئمه وينصرف بالغلة لانه وان ملك الغلة فقد ملك  
ملك الغير فكان هذا استد من ربح مالم يضمن وان غصب  
ارضاً فزرعها لو اقتصمتها الزراعة واخرجت ثلث الكوار  
فانه يغرم النقصان لما قلنا وياخذ راس مال وينصرف  
بالفضل لما قلنا وجعل غصب عبد افعيبه فاقام المعصوب



منه بينة بقيمة العبد فاخذها ثم ظهر العبد فنول لها صبي وان لم  
يقع بينة على القصة وحتف عليها النفا صبي ثم ظهر العبد فان  
شاء المولى رد القصة واخذ العبد وان شاء سلمت له القصة  
اصل ان المصونات تلك عند اداء الضمان مستند الى وقت  
الغضب وقال الشافعي لا تملك لان الغضب عدوان محض  
فلا يصح سببا للملك كافي للمدبر وانا ان ملك البديل بكماله  
والمبدل قابله للنقل من ملك الى ملك فيملكه دفعا للمروءة  
مخلاف المدبر لانه غير قابل للنقل لمح المدبر نعم قد يفسد  
التدبير بالتضار ولكن البيع بعد ايقاد القتل وجل غضب  
الفا شترى بها جارية فباعها بالعين ثم انه اشترى بالالعين  
جارية شراوى العين فباعها بثمن الايق فانه يتصدق بجميع الزوج  
واصل هذا ان الفاضل المودع اذا تصرف ورجع تصدق  
به عند ان حنقه بوجهه وعذاي يولد لان الزوج حصل على ملكه

210  
وضمانه ولما ان التعدي ليس من اسباب الملك واما يصير  
سببا بطريق الاستناد فيثبت به عدم الملك وقت التصرف  
والتصدق صلح يثبت على الشهاد وظاهر هذه العيان يدل  
على انه اشترى البها وتقدمتها ولو اشترى بالالف جارية شراوى  
العين فوبعها او طعما فامد لم يتصدق بشئ لان الزوج لا يثبت  
الا عند اتحاد الجنس وجل غضب جارية فزنا بها ثم ردوها  
فحبلت وماتت في نفا سها فانه يضمن قيمتها يوم علقت ولا  
ضمان عليه في الحرة وقال لا يضمن في الامة ايضا لان الود قد صح  
فوجب له البراءة مطلقا والى حنيفة ان الود لم يصح لان الاخذ  
وجوه ليس بها سبب يقتضي الى التلف والود وجد بها  
ذلك فلم يكن الود مثلك الاخذ فلا يصح بخلاف الحرة لانهما  
لا تضمن بالغضب ليمضي ضمان الاخذ عند فساد الود  
صلح غضب من صلح خمر فخلله فلصاحب الخمر ان ياخذ



للخل بغير ثمن لان التحليل بمنزلة الفل فلا يضاف اليه المائنة  
والسقوم وجوب الكتاب محمول على التحليل بغير علاج فان  
عصبت جلد ميتة ودبغه فلصاحب الجلد ان ياخذ مربوعا  
ويؤخذ عليه ما زاد الدباغ فيه لان الدباغ لما كان بمنزلة  
الفل صار بمنزلة الذكي في حق الزيان فنظرنا الى قيمته  
ذكي والقيمة ما زاد عليه فضمنناه الزيان وجوب الكتاب  
محمول على الدباغ في شئ مستقوم فاذا استملكها يضمن الخلل  
ولا يضمن الجلد وقالوا يضمن قيمة الجلد مدبوغا ويصل ما زاد  
الدباغ فيه لهما ان الجلد مال مستقوم لهما كقيمة الغائب  
بالا تلاف كالخل ولا يضمنه ان ماله الجلد وتقومه تابع بما  
زاد الدباغ فيه لان ظهور المائنة مضاف الى الدباغ ولا يضاف  
ماليه الدباغ الى ماليه الاصل حال الاصل غير مضمون عليه  
بقيمة فكان التابع ملحقا به ولا لذلك الخلل كتاب الشفعة

قال وما ذكر محمد في كتاب الشفعة لا مسئلة واصن وقدمون  
في كتاب البيوع من هذا الكتاب **كتاب المزارعة**  
المزارعة فاسدة فان قبض الارض فكن ما فعل خرج شيئا فله اجر  
مشله وقال المزارعة جائزة لان النبي عليه وقع الاراضى الى  
اعل خبير مزارعة وبها جرت التعامل بين الصحابة رضي الله عنهم  
والسابعين وجماعة المسلمين ولا يضمنه نبي النبي عليه السلام  
عن الحاقلة وسمى المزارعة ولان المزارعة ينقذ اجارا بالاجل  
ولهذا شرط تقديروا المدة بخلاف الشركة ولا وجه ان يجوزها  
بطريق الاجارة لان الاجارة معدومة تجهولة وفعل النبي  
عليه السلام باهل اخير محمول على انه كان خيرا  
مقاسمة ثم قال او حنفية في قياس قول من اجاز للمزارعة  
لا يجوز حتى يكون الاشياء كلها من قبل صاحب الارض  
او من قبل العامل لكون الاستحقاق بالعدل او بالارض فانه



فانه مندوح فاما اذا كان البذر من جهة العامل والبذر  
على صاحب الارض فلا يجوز بالانفاق لان الخارج يخرج  
على ملك العامل لانه يخرج من بذر ثم يستحق ما يستحق صاحب  
الارض بالارض والبذر جميعا والاستحقاق بالبعد غير  
مندوح واما اذا كان البذر من قبلي صاحب الارض  
وشرط البذر على العامل يجوز عندنا لان العامل يستحق  
ما يستحق بالعمل والشرط البذر عليه الشرط عمل جيد  
والاستحقاق بالعمل مندوح **كتاب المزارع**  
قال في ارض الخارج على كل جريب يصلح للزراعة وروم  
وقنبر وروم جريب الكرم عشرة دراهم وعلى جريب الرطبة  
خمس دراهم لذلك فعلم عمر رضي الله عنه سواد العراق  
بعث عثمان ابن حنيفة رضي الله عنهما حين فتح سواد العراق  
وجعل حذيفة عليه مشرفا فسمع ووضع على ذلك ما قلنا

وما يصلح للزراعة ان يوضع عليه ما تطيق لانه ليس  
فيها توظيف عمر رضي الله عنه وقد مر في كتاب الزكاة من هذا  
الكتاب ومن لم يؤخذ منه خراج راسه حتى مضت السنة  
قال في الاصل وجاءت سنة اخرى لم يؤخذ به وقال يؤخذ  
لان سنة الكفر انه يتغلظ بطول المد والى حنفية ان  
هذه عقوبة فاذا اجتمعت تداخلت كالحدود واختلف  
المساج في قول محمد حتى جاز سنة اخرى قال بعضهم معنا  
حتى مضت حتى تحقق اجزاءها لانهما تجب عند اخر الحول  
وقال بعضهم معناه دخول اولها وهو المذكور هنا فضلا  
لانها تجزئ اول الحول وانما مضى الحول لنا جيل والتخفيف  
عند ابي حنيفة نعم وان مات في بعض السنة فعند ما  
قبل الوجوب عند ما وبعد الوجوب عند ابي حنيفة  
على ما بيناه اتفاقا ان كان قبل الوجوب فلا شبهة فيه



وان كان بعد الوجوب فيبطل بالموث عندنا خلافا للشافعي لانهما  
وجبت بدلا عن العصمة او عن السكنى وقد وصل اليه المعوض  
فلا يسقط عنه العوض بهذا العارض كافي الاجرة والصلح  
عن دم العمد ولنا انها وجبت عقوبة على الكفر ولذا سمي  
جرية ومضى الجلاء واحد وعقوبة الكفر لا يقام بعد الموت  
ولان شرع العقوبة في الدنيا لا يكون الا بالدفع الشرقي

### ان دفع بالموث كتاب **الذي**

قال لا بأس بالذبح في الخلق كله ووسطه واعلاه واسفله  
البنى عليه السلام قال الذكاة ما بين اللبنة والمخية وما بينهما  
هو الخلق كله ولا بأس بالجوف اذا خرج والنساء والبقر  
اذا اخرجنا لانه لا يختل معنى الذكوة ولو انا رالدم ولا يجب  
هذا الفعل لانه تكرر السنة المتواترة شاة ذبحت  
من قناتها فقطع الاوداج والخلق قبل ان يموت فلا بأس

بالكل لانهما ماتت بما موزكاة تطفو منزوح او قرن او عظم  
او سيق ذبح به فانه من الدم واقرى الاوداج لم يكن بالكل  
باسن ويكره هذا الذبح وقال الشافعي مبيته لان الذبح  
حصل بوجه منتهى فلا يفيد الحبل كما لو كان غير منزوح ولنا  
قوله عليه السلام اقرى الاوداج باسنت ولانه آلة جارية فحل  
به الذبوح لكن فيه عسار عليه بخلاف غير المنزوح لانه يقتله  
بالثقل والقوة فيدخل تحت قوله تعالى والمختقة شاة  
ذبحت فقطع منها نصف للخلق ونصف الاوداج لم يؤكل  
لانه ليس للنصف حكم الكل في موضع الاحتياط كالنساء الربع  
فان قطع الاكثر من الاوداج والخلق قبل ان يموت  
الكل وان ماتت قبل ذلك لم تؤكل لما قلنا سبعة اشكال  
يقرب كيصحوا بها فاق احد من قبل يوم النحر وقالت  
الورثة اذ يذبحها عنه وعلم اجرام لان الورثة لما اذبحوا



صار ذلك قرية لأن تضيئة المراء عن غير مشدوع بصفه القوية  
وان كان شريك السمة بقرانيا او رجلا يرد اللحم لم يحزن واحد  
منهم لان ذلك القدر لم يضر قرية و الباقي لا يصلح للتضيئة  
لان الارادة لا يجزي وتجزي التوكل في التضيئة وهي الجنونة  
لان العقل ليس مقصود واما يجوز اذا كانت سميته وكذلك  
العجا اذا امتدت على رجلها الى المنك لان الشرع جعل  
العيب البيتي مانعا ولم يوجد ان قطع من الدنيك الاذن  
او العين او الاية الثلث او اقل اجزاء فان كان اكثر لم يحزن  
و هو تفسير البيتي و قال اذا بقي اكثر من النصف اجزاء فهذا  
يدين على انه اذا بقي النصف لم يحزن و هو تفسير البيتي عند  
روى عنهما ان العيب اذا زاد على النصف منع فهذا يدل على  
ان النصف لا يمنع و قال ابو يوسف هو اخبرنا بقول ابا  
حسبه و فقال قولي موقوفك لهما ان القليل في الصون

ان يكون ما يباين اكثر منه فهذا يجعل ما دون النصف  
قليل ولا في حنفه ان ما فوق الثلث ملحق بالكثير  
كما جات به السنة في الوصية فجعل ذلك اصلا للاختصاص  
التي لا نص فيها و لكن ان يدك لو مع اسم الله تعالى اسم غير  
بان يقول عند الذبح اللهم تقبل من فلان بن فلان لقول  
ابن مسعود رضي الله عنه جرد و التسمية عند الذبح فان قال  
ذلك قبل التسمية و قبل ان يصح للذبح فلا بأس لان النبي  
عليه السلام كان يقول ذلك **كتاب الكراهية**  
عامه مسائل كتاب الكراهية من خواص هذا الكتاب قال  
يكره اكل لحوم الاثن و البان لما روى عن علي و جابر رضي الله  
عنهما ان انس عليه السلام حرم لحوم الجمل الاصلية يوم خيرا و اثبت حكم  
اللحم ثبت حكم اللبن لانه متولد منه و اراد بالكرهية التحريم  
و كذلك ابو الابد و لحم الغرير و قال لا بأس باوان



الابن ولحم الفرس وناويل قول اي يوسف في ابوال ليل  
 انه لا يكره بالنداء ويقدس في كتاب الصلوة  
 لهما في لحم الفرس حديث جابر رضي الله عنه انه قال نبي ركب  
 الله صلى الله عليه وسلم عن لحم الحمر الاصلية وافرن في لحم الخيل يوحى  
 ولحم حنظل وقوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها  
 ودينه يخرج محرم الا من يات بالاكل من اعلى مناسقها  
 والحكيم لا يترك الا من يات بالاكل من اعلى مناسقها  
 ولانه الله ارسل العبد وفكر اكله احتراماً له ولأن  
 في اباحته تقليل للجهاد وحديث جابر معارض حديث  
 خالد رضي الله عنهما والرجيح المحرم ويكره اكل الحمير والبر  
 لانه من الماذون وتلك اكل السلخات لانه خبيث  
 وكذلك اكل ما في البحر الا السمك وقال مالك به باطلاق  
 ما جيع ما في البحر لقوله تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه

من غير فصل وناويل النبي عليه السلام عن دواي يتخرف  
 الصفيح ويكره الاكل والشرب ولما رواه في انبه الذي  
 والفضة لقوله عليه السلام في الذي يشرب من انا الفضة الذي  
 فكانا يجرد جرد بطنه نار جهنم فاما الانا المفضض لا يكره  
 بالاكل والشرب منه اذا لم يكن موضع النعم في موضع الفضة  
 وكوهاذك لهما ان من استعمل انا مستعمل كل جزء  
 منه فيك كذا اذا استعمله بعينه ولا يوحى حنظل ان  
 هذا تابع فلا يكره كالجنية المكفوفة بالحديد محرم في  
 الحنظل لا شيء عليه لانه من جملة الخشب الموقية وجل  
 ارسل اجيراله مجوسيا او خادما فاستافا شري  
 لمخاف قال اشربته من يهودي او نصراني او مسلم وبعدة  
 اكله لان قول المجوسي والناسق مقبول في المعاملات  
 لحاجة الناس اليه **ما** **الكل** **اللعين**



بكن لبس الحرير والابن يتوسك والنوم عليه يوم بالمسك الرجال  
وقال محمد الكركي كل من قال في يوسف من قول محمد لما العورات  
الواردة والان التعم بالتمويد من اللبس ذلك عاده المسكين والابن  
حسنه ما روى عن ابن عباس رضي الله عنه انه كان على بطنه مرفقة حريري وان  
القليل من الملابس خلال في هو الاعلام فلكل القليل من اللبس والاستقبال  
والاباس بلبس ما رده حريري وكحنته غير ذلك وبكن لبس ما كان  
لمحة حريري في غير لرب والاباس به في لرب ويكن في لرب ما هو حريري كله  
وقال الاباس به في لرب لما روى الشعبي عن ان النبي عليه السلام رخص في لبس  
الديباحة والحريري في لرب لان الحاجة ما سه اليه لان ما خلص منه ادفع  
واهب واللبس حريري عموم النهي لان الحرام لا حل الا عند الضرورة  
وقد اندفعت الضرورة بالادنى وهو الخلو لان كان للمنا  
لص من الحرير مزية الخلو من فلهذا مزية القوة والرخانة فاستويا  
فيحرى بالادنى من اللبس ولا يتختم الا بالفضة وهذا نص على ان التخم

بالحرير والحديد والفضة حرام كل التخم بالذهب حرام بل لبس ايها  
لما روى عن علي رضي الله عنه انه نهى عن ذلك لان ضرره لا  
لنوع زالت بالفضة فبقي الذهب على حكم التخم والاباس سمار  
الذهب كحل في حرير الفضل لانه قليل في صاير كالقليل من الحرير ولا  
يشهد الاسنان بالذهب وتشد بالفضة وقال محمد الاباس بالذهب  
ايضا وهو قول الحسن بن يوسف ذلك في الامالي لما ان عرجة بن عبد  
اصيب انفة يوم الكلاب فالتخذ انقام في فضة فافقت فامر  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتخذ انقام في ذهب واللبس حريري  
ان الحاجة تدفع بالفضة وفي الحديث ان الحاجة ما اندفعت  
بالفضة ثم لانه انق ويكن الحرير التي تجعل ويبيع بها العرف  
لانها بدعت محمدية ومنهم من اطاع في ذلك حاصلا ان من فعل  
ذلك تكبر افره ومكروا ومن فعل ذلك طاعة لا يكره ولا بأس بان  
يربط الرجل في اصبعه او في خاتمه ليطير الحاجة لان النبي عليه السلام



ام بعض صحابه بذلك ما ————— كراهية  
في الوطى رجل شترى جارية فانه لا يقر بها ولا يلتمس ما ولا يقبلها  
ولا ينظر الى فرجها بشهوة حتى يشبهها بحبيبة نة وقال بعض العلماء  
لا تحرم الدوايح لان الضرر ورد في الوطى وهو محل خوف الخلل بها  
غيره وذلك بعد وتم في الدوايح واما ان الوطى حرام لاحتمال الوقوع  
في حلك الغير هذا المعنى موجود في الدوايح لانها ان كانت حاملة من اماكن  
وادعي الوارد في غير ام الوارد فظهر ان الدوايح حصلت في حلك الغير وانه  
حرام محض ولا يابس بان ينظر محرم المرات منها الى راسها لانه من مواضع  
الزينة الباطنة والنظر الى مواضع الزينة الباطنة الى المحارم حايض ويكره  
ان ينظر الى بطنها وظهرها وقرنها لانه ليس من مواضع الزينة رجل اراد  
ان يشترى جارية فلا يابس بان عني ساقها وصدورها وذراعيها ونظر  
الى ذلك كله مكشوف لان الامة الاجنبية في النظر بالنظر بمنزلة المحرم لكن  
انما يباح بشرط عدم الشهوة في غير حاله التواضع او اخذ التواضع

النظر ان كان يستهي ولا يباح للمس لا يقره ولا يلمس ولا يقبل  
ولا ينظر الى فرجها حتى يلبس لانه لا يقره ولا يلمس ولا يقبل  
نكر بالنظر حرم عليه الدوايح لانها تدعو الى الوطى رجل له امتان  
اخذت من قبلها بشهوة فانه لا يباح واحد منهما ولا يقبلها ولا يلتمسها  
ولا ينظر الى فرجها بشهوة حتى يلبس في ذلك فرج الاخرى غير يلبس او ينظر  
لانه لما قبلها بشهوة نزل عنزله وطهرها ولو وطئها لم يجل له ووطئ  
واحد منهما لانه يصير جامع بينهما في الحكم المار بالنظر فكذا  
هذا اذا احضت الامة لم تعجن في ازار واحد لانه اذا احضت  
فقد بلغت ولا يباح النظر للاجنبي الى بطن الامة البالغة وظهرها  
ويكره للرجل ان يقبل من الرجل فداويده او سبامنه او بعاثته  
ولا يابس بل الصافي لان النبي عليه السلام نهى عن المكافاة وهي المعاينة  
وعمل المكافاة وهي التعبد وهذا في المعاينة في ازار واحد اما اذا  
كان عليه قميص فلا يابس باب ————— الكراهية



في البيع لا يبيع السرير ويبيع الحذوة وقال يسلم ولا يبيع  
مع الرق ولا يبيع في سببه العذوة ولنا ان نجاسة العبد يبيع الكل  
لكن لا يبيع الا انتفاع والمنفعة به مال ولا يستغنى بالعدو من الحاجة  
وغير المنفعة به ليس بمال وجعل علم جارية انها غلانة فزاي  
بيعها وقال وكلني صاحبها وسعة ان يتباعها ويطاها لان  
قول الواحد في المعلومات مقبول عند الاكابر او فاء تامسما  
كان او كافرا حرا او عبدا مسلم باع حوا واخذ ثمنها وعليه دين  
فانه يكره لصاحب الدين ان ياخذ منه لانه بطل البيع فيبغى  
ملكه للمستوفى وان كان البائع نصرانيا فلا باس به لانه صح البيع  
فصار مدها للبائع واذا كان الاحتكار والتلف في بلد لا يضر باهله  
فلا باس به واذا اضر فهو مكره لانه اذا اضر تعلق به حق العامة  
بما جيب الى المصروف مما يبرم ان قطع ذلك فلا يطاق لهما ذلك ثم الا  
حتكار يخص بالاقوات عند البائع صنم يوحا كحطه والشعير والنبت

وفارسه يوسف يباعه انه عن ما اضر بالعامه حسبه هو حنك ارضها  
كان او ثوبا وروى عن محمد بن فضالة فلا الاحتكار في الثياب والباس  
بيع بناء بيوت كذا ويكره بيع ارضه او قاله باس من مع ارضها ايضا  
وروى عن ابن الصنفه بن عبد قولاها لهما ملكو كذا لهما كالبنا ولا يصح  
ان ملكه حره محترمة بالنصر فلا يجوز بيعها لان بيع المايه حرام  
باب مسائل متفرقة جارية قالت لرجل يعني  
حولاي اليك خديته وسعدان ياخذها لما قلنا رجل دعي الى وليمة  
فوجدته غنا ولا لعب ولا باس ان يتعدو ياكل قليلا او صنم يبيع  
ابتليت بهذا حره لان التناول من الوليمة سنة واللعب بدعة  
فلا يجب ترك السنة لما اقرن به من البدعة ولا باس بعبادة اليهودي  
والنصراني لان النبي عليه السلام عاد يهود يافا من في جوانه ولكن ان  
يعول الرجل في دعائه اللهم اني اسالك علة العرب عن شك الام وصف  
اسد تعابها وباطل وهو تعلق عن بالعوس وعن ابي يوسف انه لم يره



باسا لان اعدت جوت به وبكس الصلوة على نازة في المسجد  
وقال السامعي لا يمكن لانه صانع عظيم في المسجد ولاها  
صلوة واحق للواضع بالاقامة فيها المساجد وما قوله عليه السلام  
من صلى على الجنان في المسجد فلا شيء له ولان المساجد اعدت للثلاثة  
فلا يقام فيها غير ما قصده الا بعدد وهذا ما يدل حديث عمر بن الخطاب  
ويكس اللعب بالخط نج والذود والاربعة عشر وكل هولاء  
لا يخلو عن عيب وقد قال عليه السلام كل لعب على ابن ادم حرام  
الا الثلاثة ولا باس بان يدخل اهل الذمة المسجد للحرام وقال السامعي  
يكن لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انما المشركون نجس فلا يقربوا  
للمسجد للحرام بعد عامهم هذا ولنا قصة وقد ثبت وقاويل النبي  
وامه اعلم النبي عن الطوائف والاباس يقول هدية العبد التاجر  
واجابة دعوة واستعان دابة ويكس كسوة الثوب وهدي  
يتم الدراهم والدنانير وبعد المستحسان وفي القياس كل ذلك

باطل لانه يترج فاشبه الاهداء بالدراهم الاستحسان في العبد  
منها لانها من ضرورات التجارة وجب في ذلك لقيط فانه يجوز قبض  
العينة والمدفوعة لانه نفع محض فاشبه الاتفاق عليه فذلك  
الذي يعود ولا يجوز ان يوجره ويجوز للام ان يوجر ايها اذا  
كان في محورها ولا عدا اما الام فلانها ملكة اطلاق منافع بغير  
عوض بالاستخدام فلان بلك اطلاق منافع بعوض بالاجان  
كان اولى لا كذلك الملتقط والغنم ويكس للرجل ان يجعل  
في عنق عبده الدابة لانه عقوبة اهل النار ولا يمكن ان يعقده  
لانه سنة المسلمين رجل حمل خر الذي فانه يطيب الاجر ويكس  
له ذلك في قولها لانه اعانة على المصيبة انها تحصل من بعد  
بفعل فاعل مختار ليس من ضرورات المحل فاشبه عصب العنبر  
ولا باس بالحقنة تريد به الذواوي لان الذواوي مباح لا بالاجزاء  
ولا باس برزق الغاضق لان النبي صلى الله عليه وسلم بعث عتاب من سجد



رضي الله عنه وولي ملكه قاضيا وفرض له ولله محبوس في سجنه في الحبس  
من أسباب النفقة كالنكاح كتاب العتق والعتق  
يرى رجل قال كل مملوك أملككم أقال كل مملوك فهو حر بعد موته  
وله مملوك فاشترى له فوالذي كان عندك مذبر والآخر ليس  
بمذبر وإن مات عتق من الثلث وعجز إلى يوفى به أنه يوفى بالاستعداد  
بعد بينة لأنه لم يدخل في الحجاب ولهذا لم يعد مذبرا وجه ظهري  
الرواية أن هذا الكلام وصية وفي الوصايا كما يعتبر الحال يعتبر  
حال الموت والحال هنا حالتان الحالة الراهنة والحالة المترتبة  
فيه دخل في ملكه الحال باعتبار الحالة الراهنة تحت كلامه في الحال  
فيصير مذبرا ويدخل ما يملكه بعد ذلك عند الموت باعتبار الحالة  
المترتبة تحت كلامه عند الموت ويصير كأنه دعوى عند الموت كل  
مملوك في نوح فيعتق بعد الموت لكن لا يصير مذبرا وأما إمام  
كتاب الشريعة في حرام قتلها وكثيرها بالكتاب  
والسنة

أما الكتاب فلأن الله تعالى بما صار حراما ومواسم الحرام الخمس  
والمنجات متواترة من النبي عليه السلام أن الله تعالى حرم الخمر  
ولم يفسد السكر وعصر النبي من ماء التمر ونقي الزبيب ونقي  
النبي من ماء الزبيب إذا غلا واستند حرام مكره ومن الناس من أباح  
ذلك لقوله تعالى تتخذون من سكرنا ورقا حسنا ولنا ما روى عن  
أبي عبد الله رضي الله عنه أنه سئل عن الهذلي يسكر فقال إن الله تعالى  
لم يجعل شغلكم فيما حرم عليكم والآلة منحت بالآلة تحريم الخمر والاطلاق  
هو البازق وهو ما كان الزاهب من أكل من التلخيص وهو في الحرام  
مثل السكر ونقي الزبيب وما سوى ذلك من الأبهة فلا بأس به وهذا  
نصر على أن ما يتخذ من الخطة والشعير والكثرة حلال في قولنا صفة  
ولا يجب الحذر وإن سكر منه وأطلق إمرأة لا يقع وروى عن محمد بن  
أن ذلك حرام يجب الحذر بالسكر منه ويقع طلاقه وأما الطلاق الذي يجب  
فله شاه وبني ثلثة ثم روى بالما ثم غلا واستند فهو حلال ثم روى في قول  
الاصفة



والى يوسف بهما وقال محمد به مكروه واجمعوا انه لو سكر منه محمد وان  
وان طلاقه واقع فهذا حلال عند هابطان لا يسكروا الذي ذكرناه  
عن ابن حنفية به انه حلال وموافقا لابي التيمي من عند باب فالكسر  
منه بمنزلة السكر من البنج ثم قال في كتاب قال ابو يوسف به ما كان من الاشربة  
يبقى بعد ما يبلغ عشرين ايام فلا يفسد فلي الكره وهو قول محمد بن  
ابو يوسف لا يقول ابي حنيفة به فاما ما قلنا اذ رخصنا فيه في الاخرى  
احدهما ان كل مسكر يخرج عندهما وعند ابي حنيفة به لانهم رجع ابو يوسف  
الى قول ابي حنيفة به والثانية ان الاشربة هو السكر ونقيح الزبيب او غلا  
واستدحرام مكروه عند ابي حنيفة ومحمد به وعند ابي يوسف به كذلك لكن  
شرطان ينبغي بعد عشرين ايام ولا يفسد به عن الاصح ثم رجع الى قولهما  
ويكسر شرب درهمي الخ ولا يجد شارب به ان لم يسكر وقال الشافعي به  
محمد لانه شرب حتى آمن الخ ولنا انه شراب ما وصل الى مدغوق فليد الى كنه  
فلا يفسد فيه الخ لا غلام احدا بويه مجوسي والاخر من اهل الكتاب

فهذا مستحق ان يقال قتله زيد وبطل وبطل شهادة بعض اهل  
الحلة يقتل غيرهما واحدهم ومن جرح في قتل فيقتل في ذواته حتى  
مات والقسماء والدية على الحي ورجلين في بيت ثلاث وجراد  
هما فتيل وضم الاخر دية عداي يوحى جلا فالحمد وفي قتل قرية امرأة  
كرر الخلف عليها ونرى عقلة لها باب للعاقلة  
العاقلة اهل الديار لم هو منهم توخذ من عطاياهم في ثلاث سنين  
فان خرجت اكثر منها او اقل خذ من حية لم يسبح منهم توخذ من  
كل في ثلث سنين ثلثة دراهم او اربعة فقط في كل سنة درهم او مع  
ثلث هو الاصح وان لم يسبح الحي ضم اليه اقرب الاحياء نسب الاقرب  
فالاقرب كما في العصابات والقائلا حدهم والمعتق حريته ولو  
في الولاية مولاه وحية يتجر العاقلة ما يجب بنفسه القتل وان قتل



خطا وقد ارش موضع فضا عدا لما يجب يصلح او اقرار <sup>للمرور</sup> ~~للمرور~~  
العامة او عند سقط قود بشبهة او قتله ابنه عدا ولا جناية <sup>عبد</sup>  
وعدا وما دون ارش موضع بل جاني كتاب الوصايا  
هي اجاب بعد الموت ونذبت باقل من الثلث عند غني ورثة واستقنا  
بحصته لم تركها بلا احدها وصية للملوك وبان ولدت لاقولهم من  
مدنهن وقتها وهي الاستقنا وفي وصية بامة الا حملها ومن <sup>للمرور</sup>  
وبعكسة بالثلث لله جنبى الا كثر منه ولا لوارثه وقائله مشيرة  
الا باجارة ورثته ولا من صبي ومكاتب وان ترك وفاء وقدم <sup>الثلث</sup>  
عليها ويقبل بعزونه ويطر قبولها وردها في حيوته وبه  
تلك الاذامات موصيه ثم هو بلا قبول فهو لورثته وله  
ان يرجع عنها بقول صريح او فعل يقطع حق المالك ما غلب

كما هو يزيد في الموصي له ما يمنع تسليمه الا به كالتوفيق  
بسمن والبنا او تصرف يزيد ملكه كالبيع والهبة لا بفعل ثوب  
او صبه ولا تحودها وتبطل الهبة للرخص ووصيته على نكحها  
بعد هلاك اقراره ووصيته وهبته لا بنه كافر او عبدا ان اسلم  
ادعاء ثوب حد كمال وصية مقعد ومفلوج واشل وسلول  
من كل ماله ان طال مدته ولم يخط مع له والا فمن ثلثه وان جمع  
الوصايا قدم الفرض وان اخر فان تساوت قدم ما قدم فان  
او صبح اجمع عنه راكبا من بلد ان بلغ نفقته ذلك  
وصيته والا فمن حيث يبلغ فان كان حاجه في طريقه فاد  
بالجعة عنة الى بلد باب الوصية  
باب بالثلث في وصية بثلث ماله لزيد وثلثه لآخر <sup>ثلث بينهما</sup>  
وكم يجر وايضا



وثالث له وسدس الاخر ثلث وثلث له وكله الاخر نصفه قال ارجح ولا  
 ولا يضرب الموصى له بالثلث الثلث عبد الله جعفر مع الاولي المجابات والسعاية  
 والرافعة المرسلة وبمثل نصيب ابنه صحت بنصيب ابنه اولى ثلث ان  
 ح ابني مع جبر من ثلثه الورثة وبسهم السدس في عرفه وهي  
 كالجبر في عرفنا فان قال سدس مالي ثم قال ثلث له واجازوا له ثلث وفي  
 سدس مالي مكررا له سدس وثلث رافعة او غنمه او ثيابه متفاد عند  
 ان هلك ثلثها ثلثاه فله ما بقي في الاوليين وثلث الباقي في الاخرين  
 وبالفول عين ودين هو عين ان خرج من الثلث العين الا فالثلث  
 العين وثلث ما يوفى من الدين وثلثه لزبد وعمر وهو لليت كله لزبد  
 فان قال سبعة ما فنصفه له وثلثه وهو فقير له للثالثه عند موته  
 ثلث غنمه له او هلك قبل موته بطلت وسادة من مالي او غنمي الاثاة

لغيره ما بقي من مالي او غنمي له قيمتها في مالي وبطلت في غنمي وثلثه في الامات  
 اولاده وهن اثلث وللفقراء والمساكين ثلثه اخماس وثلثه <sup>للفقراء</sup>  
 نصف لهم وبمال لزبد ومائة لعمر او بها الزبد خمس لعمر وان استل اخر  
 معهما فله ثلث مال كل في الاول ونصفه في الثاني وفيه له علي بن فصدق  
 صدق لثلث فان اوصى مع ذلك عزل ثلث لها وثلثه لورثته وقيل  
 لكل صدق فلهما شتم ويؤخذ والثلث ثلث ما اقروا به وما بقي فلهم  
 الورثة بثلث ما اقروا ونحو ذلك على العلم في دعوى الزيادة يعني  
 لوارثه اجنبي له نصف وخاب الوارث وثلثه اثواب متفا  
 وانه بقدر اجل ان ضاع ثوبه ولم يد لاي هو والورثة بقول لكل  
 سوى حقل بطلت لكن ساهوا ما بقي اخذوا الجيد ثلثي الاعوذ  
 الردي ثلثي الا خذوا الورثة ثلث وبيت معين من امس لقسمة



فان اصاب الموصي في الموصى له ولا فائدة كما في الاقرار بالعتق  
من مال غيره الا جازة بعد موت الموصي والمنع بعدها فان اقر احد الا  
ببين بعد القسمة بوصية ابيه بالثلث دفع ثلث نصيبه فان ولد  
الموصي بها بعد موته فما له ان يخرج من الثلث والا اخذ الثلث منها فمعه  
**باب العتق في المرض العجز لحال العتق في الضر**  
النبي وان كان في الصحة فمكراهه والا فثلاثة وللصا والموت من الثلث وان  
كان في الصحة ومرض من ماله نصيب واعتاقه ومحاباته وصبيته وصمانه  
وصية فان جبا فاعتق فهي احق مما في عكسها او قال اعتقه او فيها  
ففي عتق بين المحابطين نصف للاول ونصف للآخرين في المحابطين  
عتق من لهما نصف ولهما نصف والعتق الى احد هاتين او وصيته بان  
يعتق عنه بهذه الالة عبد لا تفديا بقى ان جعل دراهم بخلافه لا يطل

عتق

الوصية بعتق عبد ان جنى بعد موته فادفع وان فدت له ان اوصى لثلاث  
وزاد بعد اداء ما يعتقه في صحة الوارث من ماله صدق الوارث ومنه ان يفتقر  
شيء من علي عود فان ادعى رجل ديناً على رجل عتق في صحته وصدقه ما  
سعى العبد في قيمته **باب الوصية للزوجة** عزم  
جان من لصق به وصهره ولا في دم محرم من كره وعتقه طرزوج ذات محرم  
منه واهله ورواه له اهل بيته وابوه وجد منهم اقارب وافرأوه ودور  
بنته وانسابه محرمه فصاعداً من ورحمة الاقارب والا فغير  
الوالدين والولد فان كان له عان وخلان فذل العمية وفي عمر وخالين نصف  
بينه وبينهما وفي علم نصف العمر والعمية سواها في ايتام بينه وبعيانه  
ورمناهم واراملهم دخل فقرهم وعينهم ذكرهم وانما ان اوصوا  
للفقر او موني فلان الا نفي منهم بطلت الوصية اليه فيموت معتقون



باب من الوصية تسحب الوصية  
تخدمه عبده وسكنى داره مدة معينة وابدأ وبغلتها  
فان خرجت الرقبة من الثلث سلمت اليه لها والاسم  
الدار والى ما باء العبد وموت في حياة موصية تبطل وبعد  
موتة تعود الى الورثة ونحوه البتة ان مات فيه ثم لم  
هذه فقط وان ضم ابد افله هذه وما يحدث كما في غلة  
بستانه وبصوف غنمه وولدها ولبنها ما في وقت موت  
ضم ابد الا ولا يورث بيعة ونسيته جعلتا في الصبي  
والوصية تجعل احدهما سمي قوما ولا يصح كوصية  
مستأمن لموارث له من امواله مسلم او ذمي وهذه  
باب الوصية من وصي الى ورثته

٢٢٥  
فان رد عند رد والا فان سكت فان موصية فله رد وصية لم يرض بها من  
التركة وان جهل فان رد بعد موته ثم قبل صح الا اذا نفذ قاضي رد  
والعبد وكافرا واسق بزله القاضي بخبره والى عبد صح ان كان ورثته  
صغار والا لا والى عاجر عن القيام بها ضم اليه غنم ويبقى اثنين  
يقدر وال اثنين لا ينفرد احدهما الا شراكته ويجهل وللخصومة  
في حقوقه وقضا دينه وطلبه وشراء حاجة الطفل والا ترها له  
واعتاق عبد يرد ودية وتنفذ وصية محييين وجمع اموال  
صارية وبيع ما يخاف تلفه ووصي الوصي او وصي اليه في مال او مال  
موصية وصي فيهما وقسم الوصي عن الورثة مع الموصي له يرضى فلا  
يرجع عليه ان ضاع قسطهم معه وقسمه عن الموصي له معهم لا يرجع  
بثلث ما بقي وصي للقاضي واخذ قسطه فان قايضهم في الوصية



صحح بثلاث ما بقي منك في يد ابيك او يد من حج وصح بيع الوصي عبد من الزكاة  
بغية الغرماء ومن وصي باع ما وصي ببيعه وتصدق ثمنه فاستحق بعد  
هلك ثمنه معه ورجع في الزكاة فارجع في مال الطفل وصي باع ما اصابه من الزكاة  
وهلك ثمنه فاستحق والطفل على الورثة بحصة ولا يبيع وصي و  
يشترى الا بائنا بغير ودفع ماله مقاربة وشركة وبضاعة ويختار  
على الا مالا لا العسر وان يقرض يبيع على الكبر الغائب الا عقار  
وان يخرج في ماله وصي اى الطفل احق بماله من غيره فان لم يكن وصي فالجد  
ولغت شهادته الوصيين لو اوفت صغيرا او كبيرا الى الميت وصحت  
بغير كشهادته رجلين لاخرين بدين الف على ميت والاخرين  
للاولاد بثلث ماله خلافا لشهادته توصيته الف او الاولاد بثلث ماله  
ولاخرين بثلث ماله كتاب **المختار**

مؤذ وفوج وذكروا فان بال من ذكر فذكروا ان بال من  
فرجه فانه وان بال منها حكم بال سبق فان ارثوا  
تمسك ولا يعتبر بالكثر فان بلغ وخرج له الحجة او وطئ  
امواه فوجل وان ظهر له ثدي او نزل لبن او حاض  
او حبلى او وطئ فانه والافضل فان قام في صغره  
اعاد وفي صغره يعيد من لجنبه ومن خلفه ومن خذاه  
وصلى بتناع ولا يلبس حرم او حليا ولا يكسف  
عند رجل وامواه ولا يخلوا به غير محرم رجل وامواه  
ولا يسافروا به غير محرم وكبر للرجل والمرأة ختنه وتناع  
امه ختنه ان ملك مالا والا فمن بيت المال ثم تناع  
وان مات قبل ظهور حاله لم يفل ويتم ولا يحضر اهله



غلامين وندب شجيرة فبره و يوضع الرجل بعد الملام  
 في يمينه للام اذا صلى عليهم فان تركه ايوه وانما له  
 سهم وللابن سهم وعند الشعي يولد نصف النصيب  
 وذا ثلثة من سبعة عند ابي يوسف مع ابيه خمسة من اثني  
 عشر عند محمد رحمه الله مساييل ثلثي  
 كتابة الاخوس و ايام و بما يعرف به نكاحه و طلاقه  
 و شراؤه و فوزه كالبیان و يحذف قالوا في معتقل اللسان  
 ان امتد كد علم اشادته فلكذلك و لا افلا و في غنم مدو  
 فيها مائة في اقل خدرى و اكل في الا حيا  
 في الكتاب يقول الله و حسن توفيقه صلى الله عليه و آله  
 بادع له و توفيقه و توفيقه



Süleymanîye U. Kütüphanesi  
 Hakkâri Husni P.  
 342 Mük

قال كحج ابن معاذ جاهد نفسك باحيا في الرقعة واعلم ان الرياسة  
 بالقصر على اربعة اوجه القوة من الطعام والعرض من المنام والحاجة من الكلام  
 وجعل الاذى من جوع الانام فيستولون من قلة الطعام موت الشهوة ومن قلة المنام  
 صفاء الارادات ومن قلة الكلام اللامعة من الافات ومن احتمال الاذى البلوغ الى  
 الغايات <sup>امر هذا</sup> وليس للعبد شئ اشد من الحسرة على الجنا والصرير على ذنوبه وقال علي بن  
 من اشتاق الى الجنة سئل عن الشهوة في الدنيا و اعلم ان الله اذا اراد عقابا بعد  
 خيرا بعتقه عيوب نفسه واذا عرف العيوب امكنه العلاج ولكن اكثر الناس جاسلون  
 بعيوب انفسهم وكان عمر رضي الله عنه يقول رحم الله امرأ استبدى الى عيوبه . قال  
 جاسد و انفسكم بالجوع والعطش فان الاجرة ذكركم كاجر المجاهد في سبيل الله فيدبر رسول الله  
 ان الناس افسد قال من قل اكله وصحبه ورضن بما يترعون و قال من سب الاعمال الجوع  
 و ذلك النفس بطن الصوف وقال ان اسلم الجوع في الدنيا اعمل الشيع في الاخرة و وضع  
 العلم والحكمة في الجوع وجعل الجهد والعصية في الشبع وقال عبد الله بن مسعود يوم القيمة اقوام  
 واعمالهم كمال فيهم فيهم الى النار قالوا يا رسول الله ايصلون قال نعم كانوا ايصلون ويصومون  
 وياخذون و هتاف من اليد فاذا عمر من لهم من الدنيا شئ و بشوا عليه قال عبد الله بن مسعود  
 والشرف بينتان التفاف في القلب كالتفت الحمار البقل و قال يا رسول الله اني اتمل اثمته  
 قال لا اغنياء دعوا الدنيا لاسلمها من اخذ من الدنيا فوق ما يكفيه اخذ حقيقته

هذا هو الحق



عبد الله بن عبد الله بن عبد الله  
بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله